د. منانة حمزة الصفاقسي

رؤى حديثة في نظرية الإعراب

د.منانة حمزة الصفاقسي

رؤى حديثة في نظرية الإعراب

د. منانة حمزة الصفاقسي

باحثة جامعية تشتغل بتدريس النحو واللسانيات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان.

عضو بوحدة البحث " المعالجة الآلية للمعجم" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

متحصلة على الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان بتاريخ ..12/10/2013

متحصلة على الماجستير في اللسانيات التقابلية بتاريخ 9/3/2007 ببحث عنوانه "وسم الإعراب في نظامي العربيّة والفرنسيّة."لها عدد من البحوث المنشورة في مجلات علمية صادرة بتونس وبالخارج.

كان الإعراب ولا يزال ظاهرة نحوية لسانية خلافية. فقد اعتبرته اللسانيات المقارنة علامات لفظية تطرأ على أواخر عدد من الكلم تميّز عددا من الألسنة منها العربية . و اعتبر أغلب التيسيريين المحدثين أن تلك العلامات لا تحمل معنى؛ وعلى أساس ذلك يمكن الاستغناء عنها. لكن جمهور النحاة العرب القدامى ذهبوا إلى أن علامات الإعراب إنما هي آثار لعوامل يختارها المتكلم ليوجه السامع إلى حقيقة مقاصده. وإذا كان الأمر كذلك وجب أن ينظر إلى الإعراب على أنه من الخصائص الكلية التي لا يخلو منها لسان من الألسنة الطبيعية.

حاولت الباحثة أن تستعرض مختلف الآراء التي تناولت مسألة الإعراب عند القدماء والمحدثين العرب. وتبينت أن القدماء رجّحوا الفرضية المعنوية في حين أن عددا من المحدثين رجحوا الفرضية اللفظية. واحتجت على سلامة الفرضية الأولى وقوّتها في وصف اللغة و تفسير اشتغالها. وبنت على ذلك أنه ينبغي أن يوجد في كل لسان نظام يحكم علاقات الكلم بعضها ببعض في الكلام، ويضمن وصول المقاصد دون لبس. فوجدت أنّ النظام التركيبيّ أي السانتكس في اللسانيات البنيوية عموما والتوليدية خصوصا يجري على ما يجري عليه الإعراب في الفرضية المعنوية. وسعت إلى الوقوف على ما أضافته بعض الاتجاهات اللسانية في هذا الشأن.

كان البحث فرصة يسّرت لصاحبته الاطلاع على التراث واللسانيات من أجل ربط الحاضر بالماضي. ومن مزاياه أنه وسّع لها دائرة التفكير في مسألة الإعراب لتتنزّل ضمن المنوالات النظرية والتطبيقية التي تدرس الأنظمة المسيرة للظواهر التركيبية في كل الألسنة. وقد فتح لها ذلك شعبا من البحث جديدة؛ فهي اليوم تواصل طريقها لتستكشف منزلة التركيب / الإعراب في بعض النظريات النحوية المعاصرة كالاتجاه العرفاني ونظرية الأعمال اللغوية؛ لعلّها تثبت سلامة النتائج التي توصلت إليها في كتابها هذا أو تعدّلها.

الأستاذ **الدكتور رفيق بن حمّودة**
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة
معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود

LA VICTOIRE

مقـــدّمة البـحـث

مثّل موضوع الإعراب عندنا إشكالا شدّ اهتمامنا منذ بحثنا الأوّل في رسالة الماجستير، وبقدر ما أجابنا موضوع البحث حينها عن بعض إشكالات الظاهرة الإعرابيّة المتعلّقة بمقولة الوسم الإعرابي في اللّسانين العربي والفرنسي، ولّد عندنا إشكالات جديدة وأثار في ذهننا مواضيع بحث أخرى تستحقّ الوقوف عندها. ذلك أنّ الإعراب قد سجّل حضورا مكثّفا ومتناميا في الدراسات والبحوث اللّسانية قديمها وحديثها على السواء؛ فقلّ من المهتمّين بالمسائل اللّغوية من لم يتعرّض لموضوع الإعراب ولو في جانب منه، وقد يعود هذا إلى مدى أهميّة المقولة وكفاءتها التفسيريّة العالية لتجاوز شتات الاستعمال.

بقدر ما تعدّدت البحوث المهتمّة بالظاهرة الإعرابيّة اختلفت المواقف وتباينت الآراء في شأن المواضيع المتناولة بالبحث، كدراسة ماهية الإعراب وعلاقته بالمعنى، أو البحث في أصناف الوحدات اللّغويّة المعربة هل هي اسميّة أم اسميّة وفعليّة... ولعلّ مبحث الوقوف على خاصية الإعراب هل هو ظاهرة كلّية تنسحب على جميع الألسن أم خاصية متعلّقة بألسن بعينها دون أخرى من صنف ما سمي بالألسن الإعرابيّة كالعربيّة واللاتينيّة مثلا، من أهمّ زوايا البحث في اللّسانيات الحديثة الّتي ترمي إلى تأسيس المشترك الكلّي في الألسن، فلقد تجدّد الاهتمام بالإعراب حديثا نظرا لما توصلت إليه الأبحاث اللّسانية من أهمّية بالغة للمقولة الإعرابيّة قادرة على وصف المنجز اللّغوي وتفسيره.

ساهمت هذه الأسئلة البحثية في دفعنا نحو الاهتمام بموضوع الإعراب من جهة المفهوم والمنزلــة ضمن الظاهــرة اللّغويّــة عامّة وصلة مفهوم الإعراب

بمفهوم التركيبيّة La syntaxe، وكيف تتحقق الحالات الإعرابيّة في الإنجاز وهل من فوارق بين النظري والاستعمال.

ارتبط مفهوم الإعراب في التراث النحوي العربي إذا ما استثنينا قطربا بالإبانة عن مقاصد المتكلّم. ولعلّ هذا ممّا شرّع في ظنّ البعض لتخصيص اللّسان العربي بخاصيّة الإعراب ، فلقد وصل التراث النحوي العربي انطلاقا من أوّل نصوص النحو "الكتاب" لسيبويه بين الإعراب والمعنى وكان المقصود بالمعنى الجانب النحوي الّذي يبرز من خلال تعالق الوحدات اللّغويّة داخل التركيب. وقد يحدث أن تسمه علامات شكليّة ظاهرة أو مقدّرة. ومع هذا نجد حديثا عن خرق هذا الإجماع القائل بمعنويّة الظاهرة الإعرابيّة، نقصد تحديدا إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس. فالأوّل قد عدّ كلاّ من الضمّة والكسرة حركتي إعراب بينما اعتبر الفتحة لا تدلّ على معنى. أمّا الثاني فقد اعتبر في كتابه **من أسرار اللّغة** أنّ حركات الإعراب ليست دلائل على المعاني، وسنبيّن في ثنايا هذا العمل أنّ هذا الخرق للإجماع لا يلغي القول به، فالكثير المشترك الجامع بين القديم والحديث هو اعتبار الإعراب تأثيرا لعامل في معمول وأثرا دالا على معنى بعينه. وقد يكون هذا من أسباب اهتمام اللّسانيات الحديثة بالإعراب، يظهر هذا الاهتمام مثلا في كتاب **مقولة الحالات الإعرابيّة** للدنمركي يلمسلاف(1935) كما يظهر أيضا مع فلمور (1968) Fillmore في تأسيسه للحالات الإعرابيّة Les grammaires casuelles , فقد اعتبر هذا الأخير أنّ مقولة الحالة الإعرابيّة من الكلّيات اللّسانيّة .

نرمي من خلال دراستنا للإعراب والتركيب إلى أهداف تفضي بدورها إلى نتيجة مشتركة.

الهدف الأول : بيان مفهوم الإعراب عبر مراحل تطوّره التاريخيّ في التفكير النحوي العربي وبيان مدى الإجماع على ربط الإعراب بالمعنى ودعائم هذا الرأي.

الهدف الثاني : بيان مفهوم التركيبيّة في اللّسانيات الحديثة وعلاقته ببقية مستويات الظاهرة اللّغويّة وذلك بمحاولة تحليل بعض النماذج النظريّة من اللّسانيات التي تعلّقت بصفة ملموسة بمبحث التركيبيّة،واستخلاص الروابط الجامعة بين مفهوم الإعراب ومفهوم التركيبيّة.

الهدف الثالث : الوقوف على حقيقة العلاقة بين النظريّة والاستعمال من خلال مقولة الإعراب وبيان مدى الائتلاف والاختلاف بين المنجز والنظري وما تقدّمه النظريّة للإنجاز من إجمال واختصار للمتعدد حتّى تستقيم دراسته وصفا وتحليلا، وما يقدّمه الاستعمال للنظريّة من وجوه تجدّد تساعد على سنّ القوانين واختبار سلامتها باستمرار.

ونعتقد أنّ تحقيق هذه الأهداف يؤسّس للقول بعلاقة متينة بين الإعراب وعلم التركيب من خلال بيان نظام الحالات الإعرابيّة وأشكال تحقّقها في صور أنماطيّة، قصد التحكّم في اتّساع الظاهرة على مستوى الإنجاز، والتأسيس لمبدإ كلّية الظواهر اللّسانيّة. ولبلوغ هذه النتيجة اخترنا عنوانا لبحثنا لا بدّ من الوقوف على أهمّ دلالاته. فنصّ الموضوع هو"**الإعراب والتركيب: دراسة أنماطية في الحالات الإعرابيّة وصور تحقّقها في نظام العربيّة خاصّة**". إنّ المقصود من عبارة دراسة أنماطيّة تقديم بناء ينتظم الحالات الإعرابيّة وصور تحقّقها، يعرّف دي بوا الأنماطيّة بقوله : " إنّ الدراسة المنمّطة للألسنة، أو الأنماطيّة غايته وصفها بتوظيف بعض الخصائص المنتقاة مسبقا

وانتظامها حسب التقارب."[1] ليست غايتنا من هذا البحث أن نعيد النظر في تقسيم الألسنة في ضوء خاصيّة الإعراب أو غيرها من الخصائص... وإنّما المعنيّ بالتنميط في عملنا هو الظواهر المتّصلة بمبحث الإعراب في حدّ ذاته.

إنّنا نقصد بالنمطيّة Typologies الدلالة الأصليّة للكلمة. فهي العلم الذي يسمح بدراسة مجموعات من الأشكال المتضمَّنة في وقائع متشعّبة وذلك بوصفها وتحليلها وبيان ما يربط بينها من علاقات[2] ذلك أنّ الإعراب من أكثر مواضيع البحث تشعّبا وتعقيدا؛ تأخذ به الاستعمالات مشارب شتّى وتتداخل في ذلك معانيه اللغويّة والاصطلاحيّة. فهو في اللفظ واحد وفي المقاصد متعدّد. وفي فلكه تدور مصطلحات ومفاهيم أخرى لعلّ أهمّها : البناء والعمل والمحلّ والموضع والرتبة والمطابقة والوظائف النحوية والعلامة الإعرابية والأصل والفرع والمعاني النحوية...ويجري هذا المجرى في التداخل والتشعّب مصطلح سنتاكس Syntaxe وما يتفرّع عنه من مفاهيم.

يقضي اندراج هذا البحث في اختصاص التفكير النحوي اللّساني أن ننطلق من فرضيّة مفادها أنّ الإعراب نظرٌ في العلاقات التركيبية القائمة بين الوحدات داخل الجملة والمتوسّل بها إلى إبلاغ المقاصد. ومن استتباعات هذه الفرضيّة أنّه لا يخلو لسان من إمكان النظر في هذه العلاقات . ذلك أنّه لا يستقيم كلام دون روابط تنتظم وحداته الدّالة. وبناء على ذلك نقترح أن تكون دراستنا لهذا الموضوع بحثا في المفاهيم المتّصلة بالمسائل التركيبية التي اشتغل عليها التفكير النحوي العربي من ناحية واللسانيّات الغربيّة ذات الصلة من ناحية ثانية.

---

[1] J Dubois, Dictionnaire de linguistique P 500 « L'examen typologique des langues, ou typologie, à pour fin leur description en fonction de certains caractères choisis préalablement et leur classement selon les affinités. »

[2] http://fr.wikipedia.org

ترمي دراستنا لهذه المفاهيم إلى تحليليها والنّظر في جوانب الاختلاف فيها إن وجدت. ولكنّها تهدف بالأساس إلى محاولة النّظر في نظاميّة هذه المفاهيم واشتغالها على مختلف مستويات الظاهرة اللغويّة المتدرّجة من الدّلالة إلى لاستعمال مرورا بالأبنية الشكلية المجرّدة. وتقتضي النمطيّة في نظرنا محاولة تحديد مستويات الأبنية بين المجرّد والمتحقّق. فنمط البنية الإعرابيّة المجرّدة (عامل / معمول) هو غير نمط البنية الإعرابيّة المتحقّقة

في العربية (ف + فا + مف) وهو غير البنية الإعرابيّة المتحقّقة في الاستعمال (أكل الصّدأ الحديد) .

إنّنا نرمي من وراء هذا التصوّر إلى أن نتجاوز النظرة الشكلية المحضة التي تصنّف الظواهر الإعرابيّة تصنيفا سكونيّا يعالَج كلّ واحدة منها بمعزل عن غيرها...فيضطرّ في أغلب الأحيان إلى اعتبارها أدوات بكماء لا تعبّر عن معان يطلبها المتكلّم بها. ونريد أيضا أن نتجاوز النظرة التي لا ترى في الإعراب غير ألفاظ جاءت لتسهّل جريان الكلام على لسان الناطق.

من الفوائد المرجوّة من المنهج التنميطي كذلك أن يمكّننا من بيان حقيقة اشتغال الظواهر الإعرابية ومحاولة تقديم الحلول المفسّرة للتّداخل بينها. يكون ذلك ببيان موقع كلّ منها رأسيّا (مستويات التجريد/مستويات التحقيق) وأفقيّا (الظواهر المتساوية في درجة التجريد كالفاعلية والمفعولية والإضافة). نحاول أن ندرس ذلك ونحن ندرك أنّ النمط لا يلغي النمط وإنّما يفضي النمط إلى النمط رأسيّا فيسيّر الأعلى ما دونه تجريدا؛ ويشارك النمطُ النمطَ أفقيّا فيأخذ منه ويعطيه...نرمي بذلك إلى أن يكون وصفنا للظواهر الإعرابيّة وصفا يراعي حركيّة اللغة وتشارط أبنيتها ومعانيها.

توزّع بحثنا إلى ثلاثة أقسام كبرى يتعلّق القسم الأوّل منها ببيان مفهوم الإعراب في التفكير النحوي العربي، وقدّمنا في هذا القسم المواقف المختلفة

في صياغة حدّ الإعراب قديما وحديثا وانتهينا إلى التأكيد على أنّ الإعراب ظاهرة إعرابيّة نظاميّة معنويّة تسمها الألفاظ للدّلالة على معان إعرابيّة كبرى أجملها النحاة في معنى الفاعليّة ومعنى المفعوليّة ومعنى الإضافة. وبينّا سلامة القول بأنّ الأسماء هي وحدات الكلم المعربة أصالة لما تعرفه من حركيّة في التركيب فمعانيها تتغيّر كلّما تغيّرت مواقعها التركيبية. وأكّدنا على أنّ نظريّة العامل النحوي العربيّة على درجه هامّة من التّناسق النّظري والنّضج العلمي وقد تميّزت بقدرة فائقة في اختزال شتات الاستعمال وتجريد الواقع اللّغوي بغية السيطرة على مظاهر التداخل في الظاهرة اللّغويّة.

وجعلنا القسم الثاني لدراسة مفهوم التركيبيّة La syntaxe في اللّسانيات وقد ركّزنا على تقديم المفهوم ضمن بعض النظريات الّتي قدّمت منوالات ذات كفاءة وصفيّة وتحليليّة لأهم خصائص التركيب ومقوّماته وفق ما يتماشى مع موضوع بحثنا عامّة حتّى نتبيّن ما قد يجمع بين الإعراب والتركيبيّة من وجوه اشتراك في التصوّر وفي المسائل الإجرائية المتعلّقة بوصف الظواهر، فوقفنا على وجوه البساطة في رأي من حاول من اللسانيين الفصل بين التركيب والمعنى وأكّدنا على أنّ التركيب هو الجانب النّظامي الأهمّ من الظاهرة اللّغويّة وهو في علاقة تلازم وانسجام مع الجانب المعنوي الّذي ينشأ في الأذهان ويملي على المتكلّم الوجوه التركيبية المقتضاة. ذلك أنّ الظاهرة اللّغويّة قائمة على الاسترسال والتفاعل فوجودها في الأذهان وحضورها في الأعيان وفق مبدإ النظام وما بين الذهني والنظام استرسال يصل بين المستويات المختلفة.

وتمكّنا في القسم الثالث والأخير من تقديم مقاربة لظاهرة الإعراب وفق ثنائية النظريّة والاستعمال بينّا من خلالها مواطن التواصل ومواطن التفاصل بين الأصول النظريّة والقوانين الماسكة بنظام اللّغة وما يتحقّق في الاستعمال. وبينا أنّ الفوارق بين النظريّة والإنجاز فوارق طبيعيّة تعود إلى

حركيّة اللّغة. وذهبنا إلى اعتبار القوانين والمبادئ النظريّة ضامنا لتقليص تداخل الظواهر اللّغويّة وتشعّبها.

قائمة الرّموز

ت تاريخ الوفاة

ج الجزء

د ت دون تاريخ

ط تاريخ الطبع

هـ التقويم الهجري

...> .... أكبر من

....<.... أصغر من

"[....]" حذف من الشاهد للاختزال

← عنصر مقدّر

*عبارة لاحنة

{...} عبارة مزيدة على الأصل للتوضيح.

(1 2 3) الإحالة إلى مصدر الشاهد أو الفكرة بذكر اسم المؤلّف أو الموسوعة أو عنوان المصنّف الجماعي أوّلا وتاريخ النشر أو عنوان الكتاب ثانيا والصفحة أو عنوان المقال ثالثا

(القسم – الباب – الفصل) الإحالة الدّاخليّة ثلاثيّة. نعود فيها إلى القسم فالباب فالفصل.

القسم الأوّل:منزلة الإعراب في التفكير النحوي العربي

الباب الأوّل : الإعراب عند النحاة القدامى

الباب الثّاني: الإعراب كما رآه المحدثون العرب

الباب الأوّل : الإعراب عند النحاة القدامى

الفصل الأوّل : الإعراب والبناء
الفصل الثّاني : الوحدات المعربة
الفصل الثّالث : الإعراب أثر العامل

الفصل الأوّل: الإعراب والبناء

مقدمة

تقتضي منّا الضّرورة المنهجيّة في هذا الفصل أن نقف على أهمّ السّمات المفهوميّة لمصطلح الإعراب باعتباره الدال المحوري في موضوع بحثنا . ولعلّ ذلك لا يتيسّر دون الاشتغال على ما يحمله مصطلح" البناء" من دلالة كذلك. فقد تقرّر عند أغلب الدارسين أنّ البناء هو المقابل اللّغوي والاصطلاحي للإعراب. وبقدر احترامنا لآراء السابقين فإنّنا نرى أنه لا بدّ من إعادة النظر في هذا الحكم. ذلك أنّ في الظاهرة اللغوية من التشعب و التداخل ما يجعل المفاهيم الواصفة لها غير قادرة على استيعاب كلّ وجوه تحقّقها. لذلك نجد المفاهيم في كثير من الحالات متماسكة في الجهاز الواصف لكنّ الوقائع تشهد بنسبية ذلك التماسك.

إنّ الغاية من دراستنا للإعراب في علاقته بالبناء في هذا الفصل هي محاولة الوقوف على حقيقة العلاقات القائمة بين المفهومين في الجهاز الاصطلاحي باعتباره جهازا ساكنا من ناحية, وعلى ما يحدث بينهما من اتصال وانفصال في وحدات اللغة في الاستعمال أي في الظاهرة اللغوية وهي في وضعية اشتغال من ناحية ثانية. ذلك أنّ الاستعمال باعتباره من الوقائع هو الذي يمكن الدارس من التحقّق من قيمة المسلمات النظرية إثباتا أو نفيا أو تعديلا.

1- الإعراب من اللّغة العامّة إلى الاصطلاح النحوي

اتّصلت دلالة مادة(ع ر ب) في لسان العرب لابن منظور من جهة أولى بمعنى الفساد. يقول: "عرب الرّجل، فهو عرب، اتّخم وعربت معدته، بالكسر عربا فسدت"[1].واتّصلت من جهة ثانية بمفهوم التّعدية وإزالة الفساد من خلال مفهومي الإصلاح والإبانة. يقول:"عرّب منطقه أي هذّبه من اللّحن"[2]..و"أعرب بحجّته أي أفصح بها"[3]. ويؤكّد ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذّهب على معنى الإبانة في دلالة مادّة (ع ر ب) أيضا:"فمعناه {الإعراب} اللّغوي الإبانة. يقال: "أعرب الرّجل عمّا في نفسه إذا أبان عنه ". وفي الحديث"البكر تستأمر. إذنها صماتها والأيمّ تعرب عن نفسها أي تبيّن رضاها بصريح النطق"[4]. يمكن لنا أن نقول إنّ الجذر (ع، ر، ب) يحمل معنى مجرّدا هو احتمال حصول الفساد في بعض أصناف الأشياء وجاءت بنية "فعِل " منه للدلالة على حصول الفساد, ثمّ محّض الاستعمال اشتقاق "أفعل" و" فعّل " للدلالة على الخروج من الفساد إلى ما يناقضه. لكن ما نلاحظه هو أنّ معنى الفساد اقترن بما يحدث في المعدة من تعكّر ولا علاقة له بمجال اللغة في حين أنّ "أعرب" و"عرّب" لا نكاد نجد لهما استعمال في غير اللغة. و لعلّ التضام الموجود بين "أعرب" و "عرّب" من ناحية و التهذيب من اللحن و الإفصاح من ناحية أخرى يمثّل حيّزا للانتقال من الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية..ولو كان لنا معجم تاريخي لسهل الفصل، لذلك نرجّح الرأي ولا نجزم به.

وانبنى الحدّ الاصطلاحي للإعراب عند النحاة على سمة الإصلاح من الدلالة اللّغويّة. فابن جنّي يعرّفه بـ"الإبانة عن المعاني بالألفاظ وجيء به دالاّ على

---

[1] ابن منظور، لسان العرب (ع رب) ص 541
[2] نفسه، (ع رب)
[3] نفسه، (ع رب)
[4] ابن هشام،شرح شذور الذّهب ص 33

اختلاف المعاني"[1]. فالإعراب عنوان تغيّر المعنى وحجّتنا على ذلك المقابل اللّغويّ والنّحويّ للإعراب أي البناء، الّذي تدلّ أصوله (ب ن ي) على الاستقرار والثّبات في المكان الواحد وعلى الحالة الواحدة. يقول ابن منظور: "والبناء يكون من الخباء والجمع أبنية، والبناء لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السّكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنّهم إنّما سمّوه بناء لأنّه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغيّر تغيّر الإعراب،سمّي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة"[2].

وهكذا يبدو أنّ البناء هو الوجه المقابل للإعراب. فإن كان هذا الأخير تغيّرا في المعنى موسوما بلفظ يلحق طرف الكلمة المعربة، فإنّ الأوّل لفظ يبنى معه طرف الكلمة، ولا يمنع هذا البناء الكلمة من أن تحمل دلالة إعرابيّة تتّضح من خلال موقعها التركيبيّ وعلاقتها ببقيّة مكوّنات الجملة، من نحو"يا حكم". فالمنادى المفرد مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به عند النّحاة.وهذا يعني في نظرنا أنّ التقابل اللغوي بين الإعراب والبناء (الخروج من الفساد إلى نقيضه/ الثبات) والاصطلاحي (تغير أواخر الكلم لتغير المعاني/ ملازمة آخر الكلم لصورة نطق واحدة) غير إقصائي في الجانب الإجرائي من اصطلاح النحاة على الأقلّ. ذلك أنّهم لم يجدوا حرجا في اعتبار أن تصبح كلمة معربة بحكم الأصل مبنيةً بسبب وقوعها في مكان معلوم من التركيب. ولعلّ ذلك يسمح لنا أن نقول إنّ البناء مقابل للإعراب ولكنّه فضلا عن ذلك وفي مستوى معين من الجهاز الواصف يمكن أن يكمّله ولا يمنعه، فكأنّهما وجهان لعملة واحدة جوهرها إحكام انتظام العلامات اللّغويّة

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص35
[2] ابن منظور، لسان العرب، (ب ن ي)

لتحقيق معاني الكلام.. ولا ينكشف المعنى المقصود إلاّ من خلال إبراز سمات لفظية دالّة عليه. فالإعراب تغيّر في أواخر جنس من الكلم مهيّأة لحمل دلالات مختلفة في التركيب في حين أنّ البناء ملازمة آخِر جنس آخَر من الكلم صورة ثابتة في النطق نظرا إلى أنّ دلالاتها التركيبية ثابتة .ولا ينفي ذلك أن يوجد في النظرية النحوية ما يمكن اعتباره بمثابة المعابر التي تسمح بإمكان تغيّر خصائص الكلم لأسباب تركيبية دلالية طارئة فيصبح المعرب مبنيّا وقد يصبح المبنيّ معربا كذلك كما هو الأمر بالنسبة إلى الفعل المضارع.

2 - الإعراب والبناء: اتفاق في الألفاظ واختلاف في المعاني

أ-العامل ضابط مميّز بين الإعراب والبناء عند سيبويه

انطلاقا من نصّ الإعراب والبناء لسيبويه حدّدت مجاري أواخر الكلم في العربيّة. وقد جاء النّص موجزا دقيقا: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل الّتي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب."[1] وقد حدّد سيبويه هذه المجاري الثّمانية بقوله: "وهي نصب ورفع وجرّ وجزم وفتح وضمّ وكسر ووقف."[2]

نرى أنّ النّظام الإعرابيّ عند سيبويه قائم على نقاط ثلاث: عامل مؤثّر ووحدة قابلة للتّأثر وأثر يسم الوحدة المعربة هو الإعراب ذاته. ويمكن أن نمثّل لكيفيّة اشتغال هذا النّظام بالرّسم التّالي:

عامل ⟷ معمول ⟷ أثر العامل

---

[1] سيبويه ،الكتاب ج1 ص 13
[2] م ن، ص 13

نتبيّن من خلال هذا الرّسم العلاقة التّلازميّة بين النّقاط الثّلاث فوجود العامل يتطلّب ضرورة وجود الوحدة القابلة للتّأثر ووجود كليهما ينجرّ عنه الأثر الّذي قد يوسم بصورة لفظيّة ظاهرة كما قد لا يظهر الأثر الإعرابي اللّفظي لمانع ما وسنوضّح هذه النقطة في موضعها من البحث.

تلحق صفة البناء ما سمّاه سيبويه بـ: "الأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد. وللأفعال الّتي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف الّتي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلاّ لمعنى"[1]. ويحدّد سيبويه الوسم اللّفظي الّذي تختصّ به الوحدات المبنيّة بـ "الفتح والكسر والضّم والوقف"[2]. نتبيّن أنّ ما يختصّ به نظام البناء هو غياب صفة الإلزام بين نقاط نظامه، فوجود العامل في هذا النّظام لا يلزم الوحدة اللّغويّة بالتّأثر ولا يفضى إلى وجود الأثر بصفة حتميّة شكلا، والوحدة المبنيّة لا تتأثّر بوجود العامل ولها في جميع مواقعها صورة واحدة للعلامة في آخرها. ولكنّها قد تحمل المعنى الإعرابيّ كما بيّنا سابقا مع المنادى المفرد. فالمحلّ من خصائصه الإعراب أمّا اللّفظ المحقّق له فهو في هذه الحالة مبنيّ.

اللاّفت أنّ سيبويه يميّز بين علامات الإعراب وعلامات البناء بصفة صريحة: "فالرّفع والجرّ والنّصب والجزم لحروف الإعراب"[3]، وبقيّة المجاري النّمانية هي للبناء في رأيه. وقد اعتمد هذه العلامات أدلّة إمّا على الإعراب أو على البناء، وجاراه في ذلك جلّ النحاة بعده. لكن ما يجدر أن نؤكد عليه هو أنّ التمييز بين علامات وسم المعربات وعلامات وسم المبنيات إنّما هو تمييز على مستوى المصطلح فحسب. ذلك أنّ الرّفع والضّم لهما نفس التحقّق نطقا و

---

[1] سيبويه ،الكتاب ، ج1، ص 15.
[2] م ن ، ج1، ص 15.
[3] م ن، ج1، ص 13.

حتّى كتابة، وعلى هذا النحو يجري الكسر والجرّ، والفتح والنصب، والوقف والجزم ...ولذلك يبدو لنا أنّ هذا التمييز رغم أهمّيّته الإبستمولوجية فإنّه مثقل للجهاز النحوي الواصف لأنّ الأصل في الجهاز النظري أن يختزل الظواهر الموصوفة وما فعله سيبويه في هذا المجال ضاعفها.

ب-التّغيّر سمة مميّزة للإعراب عند جمهور النحاة

اخترنا في هذا العنصر أن نتعرّض إلى النّظام العلامي للمعرب من خلال بعض النحاة الّذين كانت لهم نظريّة نحويّة متكاملة وبيّنة في هذا الغرض أكثر من غيرهم وذلك وفق ما أمكننا الاطلاع عليه من المدوّنة النحويّة . ذلك أنه يتعذّر علينا أن نتعرّض لكلّ من كتبوا في هذا الغرض لكثرة ما كتب في الإعراب بوصفه مقولة نحويّة أساسية في اللّسان العربي. اعتبر ابن السراج أنّ الإعراب "يكون بحركات ثلاث ضمّ وفتح وكسر، فإذا كانت الضمّة إعرابا، تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سمّيت رفعا، وإذا كانت الفتحة كذلك سمّيت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سمّيت خفضا أو جرّا... فإن كانت الحركات ملازمة سمّي الاسم مبنيّا، فإذا كان مضموما نحو "منذ" قيل مضموم ولم يقل مرفوع ليفرّق بينه وبين المعرب"[1]. واعتبر ابن جنّي: "الإعراب ضدّ البناء في المعنى، ومثله في اللّفظ"[2]. وكشف بذلك على أنّ حركات الإعراب هي ذاتها حركات البناء مع الفرق في التّسمية. وقد فصّل القول في أضرب الإعراب وعدّها أربعة "رفع ونصب وجرّ وجزم"[3] كما فصّل القول في أضرب البناء وعدّها أيضا أربعة :"والبناء أربعة أضرب، ضمّ وفتح

---

[1] ابن السراج، الأصول ج 1 ص 45
[2] ابن جنّي، اللمّع في العربية، ص17
[3] م ن، ص17

وكسر ووقف"[1]. وبذلك لم يختلف ابن جنّي عن سيبويه في تنميطه للنّظام العلامي للظّاهرة الإعرابيّة.

نرى من خلال هذه التعريفات للإعراب والبناء والنظام العلامي لهما توجّه النحاة إلى اعتبار الإعراب نظاما علاميّا تتّفق فيه علامات الإعراب من جهة اللّفظ مع علامات البناء وهي غيرها من جهة المعنى، وقد قسّم النحاة مجاري أواخر الكلم استنادا إلى معيار التغيّر والثّبات. فما كان آخره متغيّرا لعامل فهو معرب وما كان آخره ثابتا على صورة نطق واحدة فهو مبنيّ. وبهذا يسهل على مستعمل اللّغة معرفة نظام اشتغال الوحدات اللّغويّة وكيفيّة انتظامها ولو في جزء منها.

3- المحلّ الإعرابي

نعتقد أنّه من الضروري قبل الخوض في تصنيف المعاني الإعرابيّة الوقوف على مفهوم المحلّ الإعرابي وإبراز علاقته بالمعنى النحوي. ويبدو أنّ النحاة قد اختزلوا المعاني النحويّة الكبرى في مفهوم المحلّ الإعرابي، و تعاملوا معه على أنّه فضاء جريان الاسم في مقولة الإعراب. فلا فرق من جهة المحلّ بين المعرب والمبني إذا وقع كلّ منهما في محلّ إعرابي. وهذا ما يدلّ عليه المثالين التاليين:

1- أنادي محمّدا.
2- يا محمّدُ.

فالاسم"محمّد" في المثالين في محلّ المنصوب برغم كون المنادى المفرد في المثال الثاني مبنيّا على الضمّ. فالمحلّ الإعرابي يحافظ على سماته الإعرابيّة وجودا

[1] ابن جنّي، اللمّع في العربية، ص18

وعدما. وإن غاب اللّفظ الواسم لإعراب المحلّ فذلك لا يغيّر من خصائصه ومميّزاته الإعرابيّة وعليه اختزلت نظريّة المحلّ في التراث النحوي شتات الاستعمال ووحّدت بين فروق الأبنية التركيبيّة من خلال مبدإ التجريد. فكان المحلّ الإعرابي مفهوما مجرّدا جامعا لوظائف نحويّة مختلفة تحت معنى إعرابي موحّد. مثّل معنى الفاعليّة محلّ الرفع الّذي اختزل في فضاء العمد التي تحتويها علاقة الإسناد. وكان معنى المفعوليّة لمحلّ المنصوب المنضوية تحته كلّ الفضلات في الكلام. وكان معنى الإضافة لما جرّ بالحرف أو لما أضيف من الأسماء إلى سابق. اختزل هذا التصنيف للوظائف الاسميّة جميع الصور اللفظيّة المنجزة ولكنّه في مقابل ذلك جمع وظائف نحويّة مختلفة تحت معنى إعرابي واحد معتمدا في ذلك على جانبي اللفظ و المعنى بنسب مختلفة من حالة إلى أخرى...وهذا ممّا يثبته مثلا نصب المفعول الثاني في باب" ظنّ" من نحو:

1 - ظننت زيدا مريضا.

فالمفعول الثاني لا يشترك مع المفعول الحقيقيّ في غير حالة النصب[1]. ذلك أنه لا يحمل دلالة من/ما يكون هدفا للحدث. وبذلك تكون نظريّة المحلّ على درجة متميّزة من جهة كفاءتها التفسيريّة لما ضمنته من صورة نظاميّة لفوضى الظواهر اللّغويّة ولكنّها وفي مقابل "هذه الكفاءة التفسيريّة العاليّة لم تتمكّن النظريّة النحويّة العربيّة من تحقيق التوازن في كلّ الحالات بين جانبي اللّفظ والمعنى."[2] وهذا ما سنحاول توضيحه في ثنايا العمل ومراحله القادمة.

4- الإعراب "إبانة عن المعاني بالألفاظ"

[1] بن حمّودة، 2004، ص 555
[2] م ن، ص 553

ذهب جلّ النّحاة إلى اعتبار الإعراب ظاهرة معنويّة موسومة بلفظ، يقول الزجاجي : "إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني."[1] ويقول ابن جنّي في نفس الغرض معرّفا الإعراب على أنّه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الأخر الفاعل من المفعول."[2] إنّ تردد مصطلح المعنى في هذين الشاهدين وغيرهما دال على توافق بين النحاة في ربط الإعراب بالمعنى والمقصود هو المعنى النحوي تحديدا، وقد حصره النحاة في معاني الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.

وذهب النّحاة عامّة إلى اعتماد علامات الإعراب صورًا دالّة على المعاني النّحويّة: فالرّفع عنوان الفاعليّة، والنّصب عنوان المفعوليّة، والخفض عنوان الإضافة. فالمرفوعات هي العمد والمنصوبات هي الفضلات أمّا المجرورات فهي ما جرّ بالحرف وما جرى مجراه وهي من المحلات الثانوية حسب رأينا لأنّها تقع في الغالب توسّعات للعمد أو للفضلات.

ينبئ هذا التّصوّر بقدرة فائقة في إيجاد نظريّة نحويّة تختزل شتات الاستعمال وتجمل اللاّمحدود في المحدود، وسنتبيّن مدى مطابقة الواقع اللّغوي المنجز لهذه النّظريّة في ثنايا هذا العمل. فهل إنّ كلّ ما جاء مرفوعا شكلا هو من الفاعليّة معنى؟ وهل إنّ كلّ ما جاء منصوبا شكلا هو من المفعوليّة معنى؟ أم إنّ بين النّظريّة والإنجاز فوارق وحدودا؟ هذا ما سنكشف عنه تباعا من خلال تقديم مادّة بحثنا والخوض في أهمّ إشكاليات موضوعنا.

---

[1] الزجّاجي ، الإيضاح، ص 69
[2] ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص 35

أ-المعاني الإعرابيّة

تواتر استعمال مصطلح معاني الإعراب عند النحاة باعتباره مفهوما جامعا للدّلالات النحويّة التركيبيّة الّتي يقصدها المتكلّم ويتوصّل إلى التعبير عنها عن طريق إضافتها للدّلالات المعجميّة للأسماء خاصّة بتنزيلها في مواضع معلومة من الكلام. وقد تفرّعت عن هذا المفهوم الجامع ثلاثة معان مجرّدة عبّر عنها النحاة بالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.

1) الفاعليّة

تعدّ الفاعليّة معنى إعرابيّا يجسّد علاقة قائمة بين طرف مسند وآخر مسند إليه، وهما عمدة التّركيب وأسّه الّذي لا غنى عنه في تصوّر النّحاة عامّة. وقد خصّ النحويّون معنى الفاعليّة بحالة الرّفع أيّا كان مظهره حركة أو حرفا، أصلا أو فرعا. ومثّلت حالة الرّفع أوّلا في تصنيف النحاة للحالات الإعرابيّة، كالذّكر في الجنس والمفرد في العدد. فالرّفع أسبق من جهة الرّتبة وهذا ما يدعمه قول ابن جنّي: "إنّ الاسم في حال الرّفع لا إعراب فيه لأنّه بداية وأصل، ووجد الأصل مرفوعا"[1].

شهد التّراث النّحوي سجالا طويلا في قضايا الأصل والفرع والأوّل والتّالي، وأيّا كانت نتائج هذا السّجال فإنّ الكثير المعتمد في هذه الحالة هو اعتبار الفاعليّة معنى أوّل في الإعراب وحالته الرّفع أيّا كان شكله، ولعلّ الأمر عائد إلى قوّة حضور المسند والمسند إليه في التّركيب ومدى تحقيقهما للمعنى المقصود من الكلام.

---

[1] ابن جنيّ،سرّ صناعة الإعراب ج2 ص 347

يشتغل محلّ الفاعليّة بوظائف نحويّة متعدّدة اختلف النحاة في تبويبها وفق مبدإ الأصل والفرع، من ذلك ما جاء في شأن الفاعل والمبتدإ، وتعدّ نظريّة المحلّ على درجة عالية من القوّة توحي بقدرة فائقة على التّجريد والاختزال سمحت للنحاة بضمّ جملة من الوظائف المختلفة تحت معنى إعرابي واحد، مثل وظيفة نائب الفاعل الموسومة بالرّفع وهي في الأصل من المفاعيل، نحو : "أُخْرِجَ الوَلَدُ". فمن جهة المعنى إنّ الفعل "أخرج" واقع على المفعول"الولَد" ومع ذلك فقد كانت حركة إعرابه الضّمة لأنّه في محلّ المرفوع، فمعنى الفاعليّة يحمله المحلّ ولا يعبّر عنه اللّفظ بالضرورة.

2) المفعوليّة

المفعوليّة اصطلاح نحويّ يحيل على المعنى الّذي تجيء له المفاعيل وأشباهها، وهي حيّز المنصوبات وسمة الفضلات أي ما زاد عن الحاجة، فلا نمرّ إلى النّصب إلاّ بعد تمام الرّفع ويمكن أن نستغني عن المنصوب دون المرفوع فالفائدة الحاصلة من الجملة تختلّ إن اختلّ أسّ التّركيب بحذف المرفوع ويثبت أصل الفائدة رغم حذف المنصوب لأنّ هذا الأخير يعدّ توسّعا في الكلام ومزيد إفادة فيه بغية الوصف أو التّخصيص أو التّعيين. أمّا المسند والمسند إليه فهما النّواة الأصليّة للجملة.

وتتعدّد الوظائف النّحويّة للفضلات كما تتعدّد وظائف العمد وقد انقسمت المنصوبات في المصنّفات النّحويّة إلى خمسة مفاعيل عدّت أصلا في المفعوليّة، وإلى أشباه المفاعيل من الحال والتّمييز والمستثنى. وقد عدّت هذه الوظائف فروعا حملت عليها وظائف أخرى لجريانها مجراها في النصب كخبر كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها ...

كلّ هذه الوظائف محكومة بالنّصب الذّي هو علامة المفعوليّة وسمتها الإعرابيّة وقد يكون بالحركة أو بالحرف، كما قد يكون لفظا ظاهرا أو مقدّرا، شأنه شأن الرّفع في العمد. وقد يتجلّى معنى المفعوليّة بصفة صريحة في هذه الوظائف كما قد يغيب عنها فتحمل المعاني عليها. فالمفعوليّة سمة المحلّ الّذي هو فضلة الكلام وليست خاصّية معنويّة حقيقيّة دائمة الحضور في اللّفظ الحامل لوظائف المفعوليّة. وقد بيّنّا في مرحلة سابقة أنّ هذا هو تصوّر النّحاة في حشد وظائف مختلفة تحت عنوان واحد. فالمحلّ، مفهوم أكثر تجريدا لأنّه يتميّز بقدرته الفائقة على اختزال شتات الاستعمال. وثراء هذا المفهوم قد مكّن النّحاة من جمع المفعول المطلق الدّال على مطلق الحدث المصدريّ بالمفعول به المرتبط بحرف الباء وبالمفعول لأجله وبيان الغرض وتخصيصه وبالمفعول معه ودلالة المصاحبة وبالحال ودلالة الكيفيّة وبالتّمييز للتّوضيح وبالمستثنى للإخراج. فجمعت بذلك نظريّة المحلّ المتعدّد في المفرد والأصل مع الفرع تحت حكم واحد سمته الإعرابيّة النّصب ومعناه النّحويّ المفعوليّة.

3) الإضافة

تعدّ الإضافة المعنى النّحوي الثّالث من جهة ترتيب النّحاة للمعاني النّحويّة.وإذا كانت للفاعلية والمفعولية عناصر تحققها واضحة المعالم يحكمها مفهوما العمدة والفضلة فإنّ الإضافة معنى إشكاليا من وجهين: يتمثّل الأول في أنّ عناصر التحقّق لهذا المعنى يمكن أن توجد في مستوى العمدة كما يمكن أن توجد في مستوى الفضلة. فالإضافة من التوسعات الممكنة في كليهما. ويتمثّل الوجه الثاني في أنّ الإضافة مفهوم جمع النحاة تحته بنيتين مختلفتين. قسّم النّحاة الإضافة إلى معنويّة ولفظيّة، يقول ابن يعيش : "الإضافة على ضربين معنويّة ما كان اللّفظ والمعنى على الإضافة

غلام زيد وثوب خزّ ولفظيّة ما كان اللّفظ على الإضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غدا"[1]. وقد ذهب عبد السّلام العيساوي في أطروحته إلى اعتبار أنّ هذا التّقسيم : "ينتظمه نوعان من المقاييس، مقاييس لفظيّة ومقاييس نوعية. فإذا استجاب المركّب الإضافي إلى نوعي المقاييس كانت الإضافة معنويّة وإذا استجاب إلى المقاييس اللّفظيّة فقط كانت الإضافة لفظيّة"[2]. كما ذهب إلى أنّ الإضافة اللّفظيّة لا تدلّ على اتّصال معنويّ بين طرفي الإضافة على عكس نظيرتها المعنويّة، مرجّحا عودة ذلك إلى أسباب اعتبار المعنويّة أوسع من اللّفظيّة وعلى هذا الأساس عدّت الأولى أصلا والثّانية فرعا[3].

ما نودّ مناقشته في هذه النّقطة، هو أنّ مفهوم الإضافة قد جمع بين صنفين من التّراكيب وسم كلاهما بالجرّ، الأول المركّب بحرف الجرّ، وطرفاه جار ومجرور. والثّاني المركّب بالإضافة وطرفاه مضاف ومضاف إليه. فما الّذي خوّل للنّحاة الجمع بين تركيبين مختلفين تحت معنى نحويّ واحد؟ هل هو اختصاص حروف الجرّ بدخولها على الأسماء دون بقيّة أقسام الكلم الأخرى، أم هو تضمّن إضافة الاسم إلى الاسم لمعاني حروف الجرّ من نحو "ثوب خزّ"...؟ فالمراد كما رأى النّحاة"ثّوب من خزّ". هل تسمح هذه الخصائص بإدراج المركّب بالجرّ مع المركّب الإضافي ضمن معنى إعرابيّ واحد هو الإضافة ؟ سنبين في مرحلة قادمة من العمل أنّ هذه الخصائص الشكليّة لا تجمع بين التركيبين جمعا يؤدّي إلى تطابق المعاني فالوسم الإعرابي واحد لا غير، والمعنى الإعرابي الكبير أيضا هو نفسه ولكنّ الفوارق المعنويّة الدلاليّة الجزئيّة محكومة بالاختلاف والكثرة وتظهر من خلال صور التحقق في

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل ج2، ص127
[2] العيساوي عبد السلام ، 2004 ص78
[3] م ن ص77 و78

الإنجاز اللّغوي وهذا ما سنبيّنه في القسم الثالث من العمل بأكثر عمقا. وعليه يمكننا أن نعتبر جمع النحاة لهذين التركيبين المختلفين تحت معنى إعرابي واحد لا يخرج عن محاولة ضبط متغيّرات الإنجاز من خلال أبنية نظريّة مختزلة حتّى تستقيم دراسة نظام اشتغال الظاهرة اللّغويّة وبيان خصائصها.

يتبيّن لنا أنّ معنى الإضافة باعتباره ثالث المعاني النحويّة عند النحاة تنضوي تحته ثلاثُ ظواهر تركيبيّة دلاليّة الأولى هي الإضافة الحقيقيّة وهي الّتي رآها النحاة أصلا في باب الإضافة والثانية هي الإضافة اللّفظيّة وهي شكل تركيبي يختزل عادة تركيب الإسناد، والثالثة هي التركيب بحرف الجرّ الّذي تختلف معانيه باختلاف موقعه من الكلام. لكنّ الجامع المشترك بين هذه الظواهر الثلاث هو أنّها تحدث في أسماء لا تقع ألفاظها حيث تقع الألفاظ الراجعة إلى بابي الفاعليّة والمفعوليّة . وهذا يجعلنا نرجّح أنّ الفاعليّة والمفعوليّة من المعاني الأوّليّة في حين أنّ الإضافة من معاني التوسعات. لذلك لا يقع المضاف إليه أو المجرور في المستوى الّذي تقع فيه ألفاظ معاني الرّفع كالفاعل والمبتدأ وألفاظ معاني النصب كالمفعول به، وإنّما تقع المجرورات بالإضافة في مستوى متفرّع عن مستوى المرفوعات والمنصوبات كما نقول اليوم في تحليلنا للجمل.

نخلص إلى أنّ مفهوم الحالة الإعرابيّة يختصّ بحالة الرّفع وحالة النّصب وحالة الجرّ وهو مفهوم تجريديّ حاول من خلاله النحاة جمع ظواهر أقلّ تجريدا منه نطلق عليها اليوم مصطلح الوظائف النحويّة كحالة الرّفع الّتي تنضوي تحتها كلّ المرفوعات من فاعل ومبتدإ وخبر..وكلّ واحدة من هذه إنّما هي مفهوما أيضا تجريديّ تُرجع إليه كلّ الألفاظ المستعملة في الكلام الواقعة رفعا بصورة من الصور

ب - معنى لفظيّة الإعراب عند قطرب

ذهب الزّجّاجي في كتابه **الإيضاح في علل النّحو** إلى اعتبار الإعراب إبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، وبيّن أنّ جميع النّحاة ذهبوا هذا المذهب ما عدا قطربا (ت 206هـ):"وتكون الحركات دالّة على المعاني، وهذا قول جميع النّحويّين إلاّ قطربا" [2]. فقد ذهب هذا الأخير إلى اعتبار الإعراب ظاهرة شكليّة صوتيّة: "لم يعرب الكلام للدّلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لأنّا نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني"[3]. فاحتجّ قطرب لرفض دلالة الإعراب على المعاني باتّفاق بعض الأسماء في الإعراب مع عدم دلالتها على المعنى الواحد والعكس بالعكس. وقد قدّم بديلا لهذا الطّرح. " وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التّحريك، جعلوا التّحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن، ومتحرّكين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة، لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[4]. علّل قطرب الإعراب تعليلا صوتيّا دون رفضه. ولكنّ هذا التعليل على طرافته يناقش. فهو صوت منفرد في عصر شاعت فيه

---

[1] الزّجاجي، الإيضاح، ص79

[2] م ن ،ص80

*وهو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه مات سنة 206 هـ

[3] م ن ، ص80

[4] م ن، ص 80 و81

نظريّة الإعراب الموصولة بالدلالة على المعنى النحوي. فخرق الإجماع هذا ضعيف مع أنّ صداه تردّد حديثا عند بعض المحدثين. وسنناقش ذلك في موضعه لاحقا. فضلا عن ذلك نعتقد أنّ السبب الأقوى هو الاختلاف في وجهات النظر بين قطرب وسائر النحاة. فالنحاة ربطوا الإعراب بجانب المعنى وهو جانب تجريديّ بالأساس في حين أنّ قطربا لم ير ذلك وإنّما اكتفى بربطه بالجانب اللفظي الصوتيّ المتحقّق من الظاهرة اللغويّة. فالخلاف بينهما عندئذ هو في وجهة النظر المعتمدة في وصف الإعراب.

إنّ اختلاف مرجع النظر في الحكم على معنوية الإعراب أو لفظيته بين قطرب من جهة والنحاة من جهة ثانية لا تعني في تقديرنا الفصل بين الصوت والمعنى من جهة أولى وبين الإعراب والمعنى من جهة ثانية. ذلك أنّ الأمر يبقى نسبيّا لأنّ المستويات اللّغويّة تتفاصل منهجيّا لكنّها تتواصل وتتداخل عندما ننظر إليها في حالة الاشتغال. فإيقاع الجملة والتنبير، والتنغيم... قد يؤدّي ما يفيده الرّفع والنّصب والجر. والإنجاز الصوتي يساهم لامحالة في أداء المعنى المقصود. وقد لا يختلف اثنان في أنّ العلامة قد تزول ولا يتأثّر المعنى المقصود بالرسالة وقد تختلف العلامة والمعنى التركيبي واحد. فالمسند يمكن أن يتحقّق بالرّفع أو بالنّصب أو بالجرّ ويبقى رغم ذلك مسندا[1]. لكنّ التنويع في علامات أواخر الكلم حسب مواقعها في التركيب, لو كان لمجرّد أسباب صوتية, فإنّه لا يفسّر انتظامها في مواضع معينة من التوليف كأن يكون الفاعل في أغلب الحالات مرفوعا. لذلك نرجّح أنّ حصر أهميّة العلامة الإعرابية في الدور اللفظي يظلّ قاصرا عن تفسير الانتظام.

[1] بالرّفع:خبر المبتدإ بالنّصب:خبر كان، بالجرّ:خبر جار ومجرور

خاتمة الفصل

جاء هذا الفصل في مجمله لدراسة تأسيس مفهوم الإعراب عند النحاة فوقفنا على أهمّ دلالته اللّغويّة وأبعاده النحويّة في التراث النحوي العربي خاصّة. وأكّدنا على تأصيل النحاة لدور الإبانة المعنويّة كأساس ثابت يقوم عليه الإعراب. وقد تعلّقت هذه الإبانة المعنويّة عند نحاتنا بمعان إعرابيّة كبرى هي كما ضبطت عندهم الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. وقد اختصّ كلّ منها بصنف من الوسم اللّفظي. والمعنى المقصود بالإعراب هو المعنى الوظيفي النحوي الّذي تؤدّيه المفردات الواقعة في التركيب موقع المعمول.

والمعاني الإعرابيّة الكبرى محدودة وهي ثلاثة لا غير لكنّ الأدوار الوظيفيّة للمفردات الواردة في التركيب عديدة ومتغيّرة، لقد سعت النظريّة النحويّة العربيّة إلى اختزالها من خلال بعض سماتها المشتركة في المعاني الكبرى المذكورة سلفا، وذلك بهدف إحكام السيطرة على فوضى الإنجاز حتّى تستقيم دراسة الظاهرة اللّغويّة وصفا وتحليلا لأهمّ أسس اشتغال نظامها.

وسنقف في ثنايا هذا البحث على مدى تحكّم النظريّة في الإنجاز اللامتناهي ومدى نجاعتها في وصفه ودراسته. وسنبين مدى التجاذب بين النظري والمتحقق واختلافهما وكيفيّة قراءة النحاة لهذا الاختلاف من خلال مقولة الإعراب.

الفصل الثاني: الوحدات المعربة

مقدمة

لئن كان الاتفاق بين النحاة العرب القدامى في شأن التّلازم بين الإعراب والمعنى في حكم الحاصل باعتبار أنّ النحوي الذي انفرد برأي في هذا المجال هو قطرب فإنّ توزيع أصناف الوحدات بين معربة وغير معربة كان موضوع خلاف بين المدرستين الكبريين البصرة والكوفة. وهذا يعني عندنا أنّ اعتبار وحدة لغوية مّا معربة وأخرى مبنية ليس ممّا يسلّم به دون برهان. لذلك نسعى في هذا الفصل إلى دراسة أصناف الوحدات المعربة وأصناف الوحدات المبنية ونحاول بيان ما يختصّ به كلّ صنف منها من أجل بيان مقوّمات نظام الإعراب مجسّدا في الوحدات التي يعتبر الإعراب من خصائصها. ولا شكّ أنّ تحليل هذه المعطيات يمكن أن يؤكّد قوّة اتصال الإعراب بالمعنى ويساعدنا على كشف بعض المقصود بـ"المعنى" الذي يفيده الإعراب.

1- الاسم أحقّ بالإعراب من بقيّة الوحدات.

ينقسم الكلم في عرف النّحاة إلى ثلاثة أقسام لا يخلو كلام مفيد منها. "الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى "[1] ولا وجود لقسم رابع خارج عنها. يقول الزجاجي في باب أقسام الكلم : " فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويّين على أنّ الكلام اسم وفعل وحرف. وحقّق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه والناس بعده غير منكرين عليه ذلك"[2]. ويضيف "والمدّعي أنّ للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمّن أو شاكّ، فإن كان متيقّنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذاك ناقضا

---

[1] سيبويه، الكتاب ج1 ص 12
[2] الزجاجي, الايضاح ص 41

لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا"[1]. وبذلك نتبيّن أنّ الكلام اسم وفعل وحرف لا غير. وقد اختصّت الأسماء بالإعراب في عرف النحاة لتنوّع أدوارها في التركيب ولما يعتريها من المعاني: "وكلّ اسم رأيته معربا فهو على أصله وكلّ اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله وكلّ فعل رأيته مبنيّا فهو على أصله وكلّ فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنيّة على أصولها."[2] فربط الزجاجي من خلال هذا القول أحقيّة الأسماء للإعراب بمبدإ الأصل والفرع، وقد برّر هذا الأصل في الأسماء بقوله : "إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[3]. وأجمل النحاة هذه المعاني في الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وجعلوا منها خاصّة الأسماء سواء يظهر وسم إعرابها لفظا أو قدّر وجوده في مكان معين من الكلام. فالمفروض أنّه كلّما تغيّر المعنى الإعرابي المقصود تغيّر الوسم اللّفظي للفظ المعبّر عن ذلك المعنى. لكن من الوحدات ما لا يقدر على حمل ألفاظ الإعراب كما نبيّن لاحقا.

2- موقع الاسم في السّلم الإعرابيّ

من الثوابت عند نحاتنا القدامى اعتبار الاسم وحدة الكلم المعربة أصالة كما سبق أن بيّنّا في العنصر السابق، ولكنّ هذا المبدأ لم يمنع الاسم من أن يوسم من التمام إلى النقصان، لذلك توزّعت الأسماء بحسب صفة الإعراب فيها من تامّ الإعراب وسمّاه النحاة قديما الاسم المتمكّن أو المنصرف إلى ناقص الإعراب وهو الاسم غير المنصرف وسنبحث في خصائص الصنفين في

---

[1] الزجاجي, الايضاح ، ص 43
[2] م ن، ص 77
[3] م ن، ص 69

هذا الجزء من العمل[1]. ونرجئ النظر في الأسماء غير المتمكّنة أي المبنيّة إلى مرحلة أخرى من عملنا [2].

أ- الاسم المنصرف

سنبرز في هذا الموضع الخصائص اللّغويّة الّتي بنى النحاة وفقها تعريفاتهم للمنصرف محاولين رسم صورة لنظام اشتغال، هذا الصنف من الأسماء ضمن مقولة الإعراب فعرّف ابن جنّي هذا النوع من المعربات بقوله: "المنصرف ما لم يشبه الفعل من وجهتين، وتدخله الحركات الثّلاث، الضمّة والفتحة والكسرة، والتنوين أيضا ويكون آخره في الرّفع مضموما، وفي النّصب مفتوحا وفي الجر مكسورا"[3]. وقال ابن يعيش : "الصّرف قريب من الإجراء لأنّ صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثّلاث الّتي هي، علامات الإعراب ويدخله التّنوين أيضا"[4].

فالمنصرف إذا هو ما تقلّب من الأسماء في الإعراب فتعاقبت عليه علاماته التّامة لتعاقب المعاني النّحويّة الثّلاثة عليه وينضاف إليها التّنوين، وارتبط مفهوم الانصراف بالاسم لأنّه الأصل في الإعراب. واستعمل النّحاة مصطلح التّمكّن للدّلالة على تامّ الإعراب والناقص إعرابه، وميّزوا المنصرف عنه بمصطلح الأمكن يقول ابن يعيش. "الأمكن على زنة (أفعل) الّتي للتّفضيل أي هو أتمّ تمكّنا من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه الفعل فينقص تمكّنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجرّ، ويمنع منه التّنوين الّذي هو من خصائص الأسماء فكان بذلك

---

[1] قسّم المنصف عاشور في " ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ..." قراءة في الأسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف بصنفيها الملازم للمنع وغير الملازم له.ولكنّه تناول الظاهرة من خلال مقولة تدرّج الاسم في الإعراب والبناء ونتناولها نحن باعتبارها صنف من الوحدات المعربة إمّا إعرابا تامّا وإمّا إعرابا غير تام.

[2] القسم الأول، الباب الأول، الفصل الثاني، الفقرة 3.

[3] ابن جنّي. اللمع في العربية، ص18 / 19

[4] ابن يعيش،شرح المفصّل، ج1 ص57

أمكن من غيره أي أرسخ قدما في مكانه من الاسميّة"[1]. وعليه فالمنصرف هو الأمكن في الإعراب تتعاقب عليه المعاني وتسمه ألفاظه التّامة بحسب وظيفته التّركيبيّة. والأسماء المنصرفة إمّا أن تكون اسما مفردا سالما من نحو رجل وفرس، أو اسم جمع تكسير من نحو رؤوس، أومن الأسماء الخمسة المعربة بالحروف. "وبهذا التّمييز الاصطلاحي صار المتمّكن لقبا يطلق على كلّ اسم معرب بقطع النّظر عن درجة حدوث الإعراب فيه وصار الأمكن يعيّن درجة من درجات المتمكّن وهي القصوى"[2]. وبهذا يكون المعرب درجتين مختلفتين من درجات الإعراب ولنا أن نكشف ذلك من خلال الرّسم التّالي :

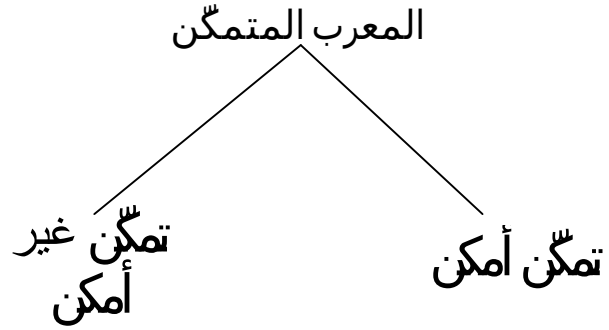

بناء على ما تقدّم نخلص إلى أنّ الأسماء في قبول التصرّف في الإعراب درجتان: منها ما يقبل التصرّف كليًّا ومنها ما يرفض بعض وجوهه :

1	2
- حلّت القافلةُ /قافلةٌ	- رأيت أحمدَ
- رأيت القافلةَ /قافلةً	- جاء أحمدُ
- مررت بالقافلة / بقافلةٍ	- مررت بأحمدَ

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل ، ج1 ص57
[2] قريرة، المصطلح النّحوي2003، ص44

فالمفردة "القافلة" الواردة في المجموعة عدد1 من الأمثلة هي مفردة منصرفة وبالتّالي تتعاقب عليها الحالات الإعرابيّة الثلاث ويلحقها التنوين فكانت في محلّ الفاعل المرفوع ثمّ في محلّ المفعول المنصوب وكذلك في محلّ المجرور وظهرت عليها علامات الإعراب الخاصّة بكلّ حالة. أمّا المفردة" أحمد" الواردة في المجموعة الثانية من الأمثلة فهي من المعربات غير المنصرفة لأنّها على وزن الفعل "أفعل" لذلك كانت في حالة الجرّ مجرورة بالفتحة النائبة عن الكسرة لاستحالة ظهور علامة الجرّ في مثل هذا اللفظ. فالنصب تعويض لما لا يكون فيه للفعل نصيب على حدّ وصف سيبويه أي الجرّ. والسبب في المنع من الصرف في مثل هذا المثال هو المشابهة للفعل والعلميّة وعليه تنقص وتتحوّل، درجات الإعراب من التمام والكمال إلى النقصان والاختزال مع المتمكّن غير الأمكن.

ب- الاسم غير المنصرف

لقد اعتمد مبدأ الشّبه بالفعل في تصوّر النّحاة لهذا الصّنف من الأسماء، فكلّما انشدّ الاسم إلى الفعليّة فقد خصيصته الإعرابيّة وقد شدّد على ذلك سيبويه في قوله : "جميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل"[1]. والمضارعة وجه من وجوه المشابهة ,كذلك يفسّرها سيبويه فيعتبر أنّ الممنوع من الصّرف : "ليس له تمكّن غيره كما أنّ الفعل ليس له تمكّن الاسم"[2]. فكلّما تقلّصت سمات الاسميّة في الاسم وانشدّ إلى السّمات الفعليّة خرج من دائرة تمام الوسم الإعرابيّ وفقد بذلك سمة التّمكّن في الإعراب. وبما أنّ المشبّه به أي الفعل لا يجرّ ولا ينوّن جرت أحكام الفرع على الأصل. و قد فصّل ابن جنّي القول في الممنوع من الصّرف: "ما شابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الضّمّة

---

[1] سيبويه، الكتاب ج1 ص 23
[2] م ن، ص 23

والفتحة، ولا يدخله جرّ ولا تنوين. ويكون آخره في الجرّ مفتوحا، فإن أضيف، أو دخلته الألف واللاّم، فأمن فيه التّنوين دخله الجرّ"[1]. وممّا اتّفق عليه نحاتنا في النّظام الإعرابيّ هو كون الجرّ والتّنوين خاصّة الأسماء كما أنّ الجزم خاصّة الأفعال، وبما أنّ الممنوع من الصّرف هو المنشدّ إلى السّمات الفعليّة فإنّه يفقد سماته الإعرابيّة المميّزة للاسم، وقد أجمل النّحاة السّمات الفعليّة الداخلة على الأسماء الممنوعة من الصّرف في تسعة :[2]

1- وزن الفعل في الاسم : يزيد أحمد
2- وزن الصّفة : فعلان / فعلى
3- الوصف بأفعل / فعلاء :أحمر / حمراء
4- العدل عن صيغة إلى أخرى عَامِر / عُمَر
5- العلميّة : عثمان وبغداد
6- التّأنيث : لفظا و/أو معنى : زينب/حمزة
7- منتهى الجمع : مفاتيح / فوائد
8- العجمة: إبراهيم / إسحاق
9- التّركيب : حضرموت

وليمنع الاسم من الصّرف لا بدّ أن يتوفّر سببان من هذه الأضرب فيه.فمشابهة الاسم للفعل محكومة بوجهين اثنين ليخرج الاسم من دائرة الإعراب التّام. واعتمد النحاة المنع من الصّرف حجّة لتفسير تأرجح الاسم في

---

[1] ابن جنّي، اللمع، ص19
[2]، انظر مثلاشرح الكافية الإستراباذي ج1 ص88 (باب ما لا ينصرف)

السّلم الإعرابيّ بين التّمام والنّقصان فيه. وتوزّعت الأسماء الممنوعة من الصّرف إلى صنفين اثنين، صنف يلازمه المنع وآخر يزول عنه لسبب.

ب-1 :الأسماء الملازمة للمنع من الصّرف

لقد اعتبر النّحاة هذه الأسماء غير منصرفة أي لا تنوّن وتكون في حالة الجرّ منصوبة بالفتحة النائبة عن الكسرة. وهي ملازمة لحالة المنع من الصرف في كلّ حالاتها وتعدّ ستة أصناف[1] :

1- وزن الفعل الجاري علما : أحمد/ يشكر/ يزيد
2- وزن فعلان لا فعلى له : عدنان/ مروان / عثمان
3- المعدول : عمر/ زفر
4- الاسم الحامل لمعنى التّأنيث : طلحة / حمزة / سعاد / زينب
5- الاسم الأعجميّ : إبراهيم / إسماعيل/ سيبويه/ برزويه
6- الاسم المركّب : حضرموت / بعلبك

هذه الأصناف لا تدخل عليها أسباب تعيدها إلى باب المنصرف. فلا التعريف ولا التنكير قادران على إخراج مثل هذه الوحدات إلى دائرة المعرب التّام كما هو الحال مع أصناف الوحدات غير الملازمة للمنع من الصرف. وقد فسّر النحاة ذلك بشدّة قرب هذه الأصناف من الأفعال والصّفات الجارية على الفعل. نرى أنّه من الضروري في هذا الموضع الوقوف على خفايا هذا المبدإ الّذي اعتمده النحاة في سمة المنع من الصرف حتّى نتبيّن حقيقة وجه الشبه المعتمد بين هذه الأصناف الاسميّة والفعل حتّى تحمل عليه في مقولة الإعراب.

---

[1] انظر الجرجاني الجمل ص 52

نذهب في هذا الصدد إلى اعتبار هذا المبدإ المفسّر لظاهرة المنع من الصرف في جوهره متّصلا بالجانب الشكلي اللفظي لمفهوم المشابهة. فأبعاد المماثلة الّتي أقامها النحاة بين هذه الأسماء والفعل ليست حقيقيّة من جهة المعنى. فلا تحمل هذه الأسماء في ذاتها معاني الأفعال ودلالاتها وهذا ما يدعمه في تقديرنا ما تؤدّيه بعض الصفات الاسميّة الممنوعة من الصرف متى كانت نكرة من نحو : أفعل / فعلاء كأحمر/ حمراء وفعلان نحو سكران وأفعل التفضيل : أفعل من. فقد بيّن بن حمّودة أنّ هذه الصّفات الأسماء لا تتصل بالأفعال اتّصالا صريحا. يقول "وقد رأينا أن هذه الأبنية بعيدة الشبه بالفعل. ومهما يكن من أمر فإنّها ليست متّصلة به اتّصال اسمي الفاعل والمفعول به. فلو كان شبه الصفة بالفعل هو المبرر الحقيقي لمنع الصفة من الصرف لكانا أولى بالمنع لكونهما فعلين في المعنى اسمين في اللّفظ"[1]. وهذا ممّا يدعم عندنا لفظيّة مبدأ المشابهة المعتمد في ظاهرة المنع من الصرف، ويقوى عندنا هذا الطرح إذا نظرنا في أسباب زوال المنع من الصرف، فهذه الأسباب ليست من الظواهر الإعرابيّة الّتي يتأسّس عليها الإعراب. بل هي سمات صرفيّة شكلية متعلّقة ببنية الكلمة أساسا تلحق الأسماء دون بقيّة الوحدات اللّغويّة خارج إطار التركيب من صنف مقولة التعيين والتصغير. ولعلّ ذلك ممّا يقوّي جانب الاسميّة في المفردات التي كانت ممنوعة من الصرف متى التحقت بها فأخرجتها من دائرة النقص الإعرابي إلى تمام الوسم .

ب- 2 : الأسماء غير الملازمة للمنع من الصّرف

لقد توزّعت في كتب التّراث النّحويّ إلى خمسة أنواع[2] هي :

---

[1] بن حمّودة 2004، ص 540

[2] انظر الجمل في النّحو، الجرجاني ص50

1- وزن الفعل : أحمر وأبيض
2- وزن فعلان له فعلى : سكران/ سكرى
3- الصفة المعدولة: أحاد وثلاث ورباع
4- بنية أفعل / فعلاء: صفراء/ صحراء
5- منتهى الجمع: مفاتيح / مسائل

هذه الأسماء تمنع من الصّرف ما دامت نكرة لأنّ ذلك يجعلها شديدة الاقتراب من الفعل. ويعتبر عامل المشابهة بالفعل من العوامل المعنويّة. وقد يفسّر هذا اعتبار الإعراب ظاهرة معنويّة، فلمعنى الفعل دور أيضا في اكتمال دائرة الإعراب للأسماء.

واعتبر النحاة مقولة التعيين المحققة للتعريف عن طريق الإضافة أو عن طريق الأداة من الأسباب الداعية إلى إبطال المنع من الصرف، وأضافوا إلى التعيين معنى صياغيّا اشتقاقيّا هو التصغير والمقصود به تغيير في الصيغة والدلالة، فالاسم المصغّر دالّ على الموصوف والصفة وهذا تغيّر دلالي يلحق الاسم الممنوع من الصرف فيخرجه من دائرة التّام من جهة الإعراب لأنّه معنى خاص بالأسماء، وهذه الخصوصيّة سبب لإزالة الشبه بالفعل، وبالتّالي تسقط الاعتبارات الداعية إلى المنع من الصرف. ويعود الاسم متصرّفا تصرّفا تامّا.

3- الاسم المبنيّ

إنّ ما يبنى من أجله الاسم ليس إلاّ مضارعته الحرف في تقدير جلّ النّحاة، يقول الجرجاني : "والمبنيّ من الأسماء نحو من وكيف، وما أشبه ممّا فيه معنى الحرف وشبهه"[1]. ويذهب الإستراباذي إلى اعتبار الاسم يبنى :

[1] الجرجاني، الجمل في النّحو ص54

"لتطفّله على الحرف فيما يخصّه، وهاهنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم خلاف مشابهته للأفعال. وذلك لتمكّن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل"[1]. والبناء هو الوجه الآخر للإعراب وخاصيته الأساسية الثّبات والاستقرار على الحالة الواحدة من حيث النطق بآخره، والسبب في ذلك كما بيّنه النّحاة عائد لمعنى الحرفيّة في الأسماء المبنيّة. وبما أنّ البناء خاصية ثابتة فيه وهي أصل لا يتغيّر فإنّ الاسم المحمول عليه يبنى بناءه وإن كان يتنزّل تركيبيا في مواضع المعربات. وقد قسّم النّحاة الأسماء المبنيّة، إلى صنفين هما اسم ملازم للبناء لا يزول عنه وآخر بناؤه عرضيّ، لعرضيّة معنى الحرفيّة فيه.

أ- الأسماء الملازمة للبناء

الأسماء الملازمة للبناء هي الأسماء الشّديدة الصّلة بمفهوم الحرف. فكما أنّ الحروف معانيها في غيرها فهي وحدات ناقصة تحتاج إلى متمّم اسميّ أو فعليّ لتفيد معنى. والأسماء الملازمة للبناء أيضا في حاجة إلى ربط صلات بمكوّنات تركيبيّة أخرى لتحقّق معنى. هذه الأسماء هي الأسماء الموصولة، والضّمائر بنوعيها وأسماء الإشارة والظّروف المبهمة وأسماء الاستفهام والشّرط وأسماء الأصوات وأسماء الأفعال. فالاسم الموصول مثلا يفتقر إلى صلة تتمّمه والضّمير إلى مرجع يعود عليه، واسم الإشارة معناه يتحدّد بالرجوع إلى ما يشير إليه، والظّروف تحتاج إلى مضاف إليه يثبّت دلالتها المرجعية. وهكذا يشترك الاسم المبني والحرف في الدخول في بنية تركيبية يكتمل بها المقصود ويتحدّد.

وقد اختلفت هذه الأسماء الملازمة للبناء عن حقيقة الاسم الملازم لمسمّاه، فهي أسماء تنفصل عن مسمياتها. وهي لا تستقلّ استقلال الأسماء المعربة من

---

[1] الإستراباذي،شرح الكافية ج3 ص104

جهة الدلالة والتركيب . فهي لا تحيل على معنى إحاليّ إلاّ متى اتّصلت بما تقتضيه وتتطلّبه لتشغل محلا إعرابيّا. فالضمائر مثلا لا تدلّ على شخص بعينه إلاّ متى اتّصلت بالأسماء الّتي تعود إليها وتتّصل بها. و لعلّ أهمّ أسباب بناء مثل هذه الأسماء هو عدم ملازمتها لمسمّى معيّن: "موجب البناء في جميع أسماء الإشارة نحو "ذا" و"تا" وما جرى مجراه وكذا المضمرات لأنّها لم تلزم المسمّى"[1]. فصفة الإبهام والشيوع التّي تسم أسماء الإشارة والضمائر وغيرها من المبنيات الاسمية هي ممّا يدعم احتياجها إلى ما يتمّمها ويدلّ عليها لتتمّ نحويّا. فلا معنى مثلا للاسم الموصول إلاّ بصلته وهذا ما يدعم نقصه التركيبي متى انقطع عن صلته، وهذا النقص التركيبي هو حجّة النحاة على بناء مثل هذه الأسماء فهي لا تحقّق معنى تركيبيا في ذاتها يسمح بأن يكون مقوّما لإعرابها، والحال أنّ ظاهرة الإعراب ظاهرة موصولة بالتركيب أساسا فلا إعراب خارج هذا السياق. هذا تحديدا وجه شبهها بالحروف الّتي لا تحقق معنى إلاّ في اتّصالها بغيرها من الوحدات اللّغويّة في التركيب.

فالاسم المبنيّ هو اسم ناقص يحتاج لبلوغ صفة التمام إلى الآخر وهذا ما يفسّر الخروج عن الصفة الأصليّة الّتي ارتبطت بالأسماء عند النحاة وهي أصالتها في الإعراب. وقد عللّ المنصف عاشور صفة البناء في مثل هذه الأسماء من خلال مفهوم التمام والنقصان. يقول :" ... وهذا المفهوم، هو التّمام والنقصان في الوسم النحوي الصياغي اللّفظي والدّلالي الإعرابي. فكأنّ الاسم التّام له إعرابه التّام والاسم النّاقص أي المحتاج إلى التركيب غير تامّ في

[1] الجرجاني، المقتصد، ج 1 ص 140

التغيير والاختلاف الإعرابي"[1]. وعليه تكون الأسماء المبنيّة أسماء ناقصة تحتاج إلى ما يتمّمها وهي مرتبة ضعيفة في سلّم الإعراب.

ب- الأسماء غير الملازمة للبناء

أمّا الأسماء غير الملازمة للبناء فهي من صنف المنادى المفرد، أو الظرف المقطوع عن الإضافة أو المركّب العددي وغيرها فمتى بطل سبب حملها لمعنى الحرفيّة عادت إلى أصلها الإعرابي وتداولت عليها حالاته. وهذا يعني أنّ هذه المبنيات متى تخلّصت من وجوه المشابهة مع الحروف عادت إلى أصلها التصرّفي الإعرابي. فالمنادى المفرد مثلا يبني على الضمّ وهو في محلّ نصب مفعول به. ذهب النحاة في تفسير وجه مشابهته للحرف إلى اعتباره مشبّها بالظروف المبنيّة بحكم قطعها عن المضاف إليه، ومتى أضيف المنادى المفرد عاد إلى أصل إعرابه. يقول سيبويه :" اعلم أنّ النداء، كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب وزعم الخليل... أنّهم نصبوا المضاف نحو يا عبد اللّه ويا أخانا، والنّكرة حين قالوا يا رجلا صالحا... كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد. وذلك قولك يا زيدُ ويا عمرُو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ"[2]. وبالتّالي تكون الإضافة الجوهر المفسّر لالتحاق المنادى المفرد المبني بدائرة التّمام الإعرابي على الأصل. فهي المقوّم الّذي يضعف شبهه بالحرف ويقوّي سماته الاسميّة الأصليّة والقطع عن الإضافة أيضا ممّا يفسّر بناء الظروف وهي التي شبّه بها المنادى المفرد المبني كما بيّنّا سابقا. هذه الظروف هي أسماء من صنف "قبلُ" و"بعدُ" فمتى حذف الاسم

---

[1] علشور المنصف، 2004، ص 285

[2] سيبويه، الكتاب، ج 2 ص، 182و183

المضاف إليه في تراكيب الإضافة المتضمنة لمثل هذه الظروف علّق إعرابها وبنيت على الرفع وهي في محلّ نصب. يقول المنصف عاشور: " فالإعراب الّذي كان موجودا في مثل: قبل المساء وبعد الأكل زال وألغي بحذف المضاف إليه. فنقل الظرف إلى أقوى العلامات الإعرابيّة والبنائيّة، فالاسم المقطوع عن الإضافة يحافظ على معنى المفعول فيه ويتضمّن معنى حرف الجرّ الدّال على الظرفيّة"[1]. وعليه نؤكّد أنّ معنى الإضافة النحويّة هو المقوّم الجوهري في تقوية الخصائص الاسميّة الإعرابيّة في الأسماء المبنيّة من صنف ما ذكر سابقا. أمّا البناء الوارد في المركّب العددي فقد أرجعه النحاة لتضمّن هذا المركّب لحرف الجمع : " وأصل الاسم خمسة وعشرة أي أنّه يقوم على اسمين متمكّنين في تمام الإعراب. والّذي أفضى إلى البناء إدماجهما في مركّب واحد مع الإبقاء على الحرفيّة داخليّا والإشارة إليها خارجيّا بواسطة البناء على الفتح للجزأين. فالمركّب العددي أصله مركّب عطفي معرب"[2]. ويبدو لنا أنّ معنى الحرفيّة هاهنا يتمثّل في أنّ مركب العطف الأصلي زال منه حرف العطف فأصبح المعطوف عليه والمعطوف في حكم الكلمة الواحدة، فكأنّ الجزء الأوّل هو الراء من "رجل" ولذلك جاء مبنيا وبني الجزء الثاني لتعذّر القول بتركيب الإضافة. ولذلك عدّ مثل هذه التراكيب من التراكيب المزجية التي يزول حكم بنائها بمجرّد فصل جزئي المركّب العددي فيلتحق كلّ جزء منهما بدائرة التّمام الإعرابي لأنّ فصلهما قد عاد بهما إلى أصل الأسماء في الوسم الإعرابي.

نخلص في نهاية هذا التحليل للأسماء غير الملازمة للبناء إلى اعتبارها نموذجا من الوحدات المرنة تركيبيّا. وهي صورة صادقة عن الثراء التركيبي.

---

[1] علشور، المنصف، 2004، ص 289
[2] م ن، 2004 ص 293 - 294

فهي تفسّر جملة من الاختلافات الإنجازيّة. ولعلّها بهذا الاختلاف في التصرّف بين البناء والإعراب المحكوم بمقاييس مضبوطة حددّها النحاة تسمح بتصاريف في الكلام لم تكن لتوجد لو كانت تستعمل على هيأة واحدة. فكلّما انشدّت هذه الأسماء إلى معنى الحرفيّة بنيت وكلّما فارقته ونأت عنه عادت إلى أصلها اللّغوي ووسمت بتمام الإعراب.

4- مضارعة الأفعال للأسماء في الإعراب

نذكّر في هذه المرحلة من العمل بمبدإ أساسيّ، كنّا قد عرضنا له بالتّحليل سابقا، إنّه مبدأ القول بأحقّية الأسماء للإعراب أصالة عند نحاتنا القدامى، نظرا لتعاقب المعاني عليها. وقد بيّن نحاتنا أنّ الدّور الإعرابيّ في درج الكلام هو دور تمييزيّ دالّ على اختلاف المعاني في تداولها على الأسماء. فباختلاف المعنى يختلف الإعراب ولولا الإعراب لالتبس المعنى[1]. وهكذا يكون الإعراب خاصيّة مبرّرة في الأسماء لأنّها وحدها الّتي تتداول عليها المعاني الإعرابيّة الّتي حدّدها النّحاة في الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. فإن كان المعنى المقصود من الإعراب هو هذه المعاني الثّلاثة دون سواها فكيف عولج إشكال إعراب الفعل المضارع ؟ إنّ الأفعال تمتنع عن الوقوع فاعلة ولا تخصّص بمعنى المفعوليّة ولا تحيل على إضافة. وهي على درج وظيفيّ واحد في الكلام ثابت لا يتغيّر. فالأرجح أنّها ليست في حاجة إلى علامات للإعراب لتدلّل على وظيفتها في الكلام على عكس الأسماء، فالفعل لا يكون في كلّ الحالات إلاّ مسندا. لذلك ذهب الإستراباذي إلى اعتبار الأفعال مقتصرة على معنى واحد، فليست في حاجة إلى الإعراب. يقول : "وأمّا الأفعال فلا يلزمها إلاّ معنى واحد طارئ"[2]. وهكذا يكون الفعل محدّد المعالم التركيبية بغير لبس ولا

---

[1] ابن الخشاب، المرتجل ص34
[2] الإستراباذي،شرح الكافية، ج1، ص64

يحتاج إلى وسم يعيّنه. ولذلك اعتبر إعراب الفعل المضارع عند نحاة البصرة عرضيّا، وحمل في تفسيره على المشابهة للأسماء. وكانوا بذلك منطقيين مع مبدإ اعتبار الإعراب أصلا في الأسماء دون سواها. و"يتمثّل الشّبه في موازنة بنية اسم الفاعل (عالم ويعلم) وفي احتياج المضارع إلى بعض الأدوات كالسّين وسوف لتخصيص معناه كاحتياج الاسم إلى أداة التّعريف لإزالة الإبهام عنه، وأخيرا في اقتران المضارع بلام الابتداء على غرار دخولها على الاسم"[1]. ولا يختلف اثنان في اعتبار هذا السّبب شكليّا لا يمتّ بصلة لموضوع الإعراب ومعانيه النّحويّة المعتمدة في تفسير إعراب الاسم[2].

فاعتماد مضارعة الفعل للاسم وحمله عليه لتفسير إعرابه وحصر المضارعة في هذه النّقاط الشّكليّة سابقة الذّكر قد يتجاوز من خلاله البصريّون عائق التوفيق بين الحالات الإعرابيّة ودقائقها المعنويّة الّتي قد تؤدّيها[3]. لكنّه يناقض المبدأ الأساسيّ في تفسير الظّاهرة الإعرابيّة واعتبار الإعراب آليّة تحدّد المعاني الوظيفيّة التركيبية الخالصة. وقد يكون هذا من الأسباب الّتي دفعت بالكوفيين إلى القول بأصليّة الأفعال في الإعراب وتحقيق الإعراب فيها للمعاني. يقول الزجاجي : "قال بعضهم الدّليل على أنّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال معا أنّ الأفعال أيضا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء فتكون ماضية، ومستقبلة، وموجبة، ومنفيّة ومجازى بها، ومأمورا بها، ومنهيّا عنها وتكون للمخاطب والمتكلّم والغائب والذّكر والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها"[4]. إنّ المعاني الّتي قصدها الكوفيّون في

---

[1] المهيري، 1978، ص13
[2] م ن، ص13
[3] م ن، ص 13
[4] الزجّاجي، الإيضاح، ص81

اعتبار إعراب الفعل أصلا ليست هي المعاني ذاتها التّي اعتمدت في تفسير إعراب الاسم. وإذا أخذنا بهذا الرأي وجب علينا أن نعيد النظر في المقود بالمعاني التي يدلّ عليها الإعراب : هل هي الفاعلية والمفعولية والإضافة أم إنّها معان أخرى تنضاف إلى الأولى؟ لعلّه من الصعب توسيع مجال المعاني النحوية إلى أكثر من الثلاثة المجمع عليها باعتبار أنّها من المفاهيم المجرّدة. والأصل في المجرّدات أن تكون قليلة العدد متناسقة لا تتأثّر بوجوه التحقّق في الاستعمال. فليس إعراب الأفعال المضارعة عندئذ راجعا إلى تغيّر في المعاني النحويّة مماثل للمعاني التي للأسماء وإنّما مرجعه إلى معان خاصّة به لا تخرجه في جميع الحالات من معنى إعرابيّ واحد هو المعنى الّذي يحمله المسند ولذلك يمكن أن نعتبر أنّ الفعل المضارع معرب بوصفه واقعا في محلاّت تختلف معانيها التركيبية.

يبدو لنا أنّ القول بإعراب الفعل المضارع ضرورة يحتّمها الاستعمال بحكم الاختلافات الملاحظة في تحقّقه في الكلام. ويحتّمه كذلك منطلق نظري عند النحاة عندما فسروا تغيّر آخر المعرب بتغيّر العامل. لذلك لا يمكن إلا أن نقرّ في هذه النقطة بإعراب الفعل المضارع . ونعتبر كذلك أنّ تغيّر العلامة على آخره لا يكون إلاّ لدور تمييزي. وهذا أسّ من أسس اللّغة عامّة. وإذا لم نقرّ بذلك انتفت الحاجة إلى اعتبار الإعراب ذا قيمة تمييزيّة معنويّة، لكنّ المعنى المقصود في الفعل لا يتعلّق بالحالة الإعرابيّة العامّة له، فهو في كلّ الحالات مسند. لكن ننبه إلى جانب ذلك أنّ الاختلاف في الدّقائق المعنويّة المختلفة الّتي تطرأ على الفعل في المضارع المرفوع فالمنصوب فالمجزوم ليس نظاميا مطّردا. والدّليل على ذلك أن العلامة الواحدة في الفعل تحيل على أكثر من معنى من المعاني المذكورة عند الكوفيّين كالجزم يفيد النفي (لم يخرج) والجزاء (اجتهد تنجحْ) والأمر (اخرجْ) والنهي (لا تخرُجْ)..

5- وسم الوحدات اللّغوية المعربة

أ- وسم الاسم

أ-1- الوسم بالحركات

لقد اعتبر جلّ النحاة وسم الأسماء بالحركات أصلا في مقولة الإعراب واختلفت تعليلاتهم في ذلك واعتمدت مقياس الخفّة والثّقل، ومقياس الكم وغيرهما من المقاييس. وهذه الحركات الإعرابيّة هي ثلاث في إعراب الاسم لا غير، وهي الضمّة لحالة الرفع والفتحة لحالة النصب والكسرة لحالة الجرّ. وقد ألحق بها بعض النحاة التنوين ولو أنّه لا يخرج عنها. وتظهر هذه الحركات الثلاث بصورة متحقّقة في الإنجاز إمّا بصفة التّمام أو بصفة النقص والاختزال. ويعود ذلك إلى طبيعة الاسم المعرب، فالأسماء المنصرفة تتعاقب عليها العلامات الإعرابيّة الثلاث المطابقة للحالة الإعرابيّة المقصودة من التركيب وتغيب بعض الحركات أو تحذف كلّها مع بعض الأسماء الأخرى. فالممنوع من الصرف مثلا لا يجرّ ولا ينوّن، والاسم المقصور لا تظهر عليه الحركات الإعرابيّة بسبب حرف العلّة الذي في آخره، ولا يؤثّر غياب الحركة الإعرابيّة في الحالة الإعرابيّة للّفظ المعرب فالحركة وسم لفظي لا غير، والوسم قد يكون بحضور العلامة أو بغيابها لأنّ"العلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما عن الآخر لكنت تصبغ أحدهما وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصّبغ في أحدهما كصبغ الآخر"[1]. وعليه يكون الإعراب في حقيقته معنى يلحق المفردات المعربة ولا يزول الإعراب إلاّ بزوال هذا المعنى، أمّا زوال اللفظ فلا يغيّر من المعنى الوظيفي النحوي بل يغيّر من الصورة المتحقّقة في الإنجاز اللّغوي.

---

[1] الأنباري، أسرار اللّغة، ص 68

أ-2- الوسم بالحروف

بما أنّ الحركة أصل الوسم في عرف النحاة فإنّ الوسم بالحروف فرع عنه وقد اعتبره الجرجاني إعرابا بالنّيابة يقول : "واعلم أنّ الحروف تنوب عن التحرّكات، فتكون فيها علامة الإعراب"[1]. ويبدو أنّ نظرة النحاة إلى الإعراب بالحروف من الآليات النحويّة الّتي سعوا بها إلى تحقيق صفة الاطراد والشّمول المتعلّقة بسنّ الأحكام الإعرابيّة.

يرتبط إعراب الأسماء الستّة بالحروف الواسمة للحالات الإعرابيّة الثلاث متى أضيفت هذه الأسماء إلى غير "ياء" المتكلّم فنقول مثلا "جاء أبوه" في حالة الرفع و"رأيت أباه" في حالة النصب و"مررت بأبيه" في حالة الجرّ. ومتى انقطعت هذه الأسماء عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة وفي حال أضيفت إلى ياء المتكلّم أعربت بالحركات المقدّرة على ما قبل الياء.

تتفق حالة النصب مع حالة الجرّ في إعراب المثنّى فتتشارك الحالتان في حرف الإعراب "الياء" كما تتّفق حالة النصب مع حالة الجرّ فتوسمان بنفس العلامة الإعرابيّة وهي حرف "الياء" مع الجمع المذكّر السّالم. يقول الجرجاني : "فإذا جررت أو نصبت جعلت مكان الواو ياء مكسورا ما قبلها تقول : مررتُ بالزيدينَ وضربت الزيدينَ، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة الجمع، وعلامة الجرّ والنصب"[2]. تشترك حالة النصب وحالة الجرّ في العلامة الإعرابيّة "الياء" مع المثنّى والجمع المذكّر السالم . ولعلّ ذلك يعدّ من قبيل الاقتصاد في اللّغة باعتبار أنّ العربية - خلافا لكثير من الألسنة - تميز بين المثنى والجمع. فلو خصّت كلّ مقولة وكلّ حالة إعرابية بعلامة لأصبح الجهاز

---

[1] الجرجاني، الجمل... ص 44

[2] م ن، ص 26

الواسم ثقيلا. وسنفصّل القول في هذا الشّأن في القسم الثالث من العمل عندما نتحدّث عن التحقق الإعرابي وصوره.

ب - وسم الفعل المضارع

يجري الفعل المضارع في إعرابه بحسب حالته الإعرابيّة، رفعا أو نصبا أو جزما. والجزم خاصّة الأفعال كما أنّ الجرّ خاصّة الأسماء. فالفعل لا ينوّن ولا يجرّ لأنّ التنوين والجرّ من سمات الاسميّة دون الفعليّة. ويجري الفعل المضارع في إعرابه على الحركة والحرف بحسب نوعه وسنفصّل ذلك في الجدول التّالي.

	الفعل المعرب بالحركة			الفعل المعرب بالحرف
	الفعل الصّحيح [1]	ناقص واوي	ناقص يائي	الأفعال الخمسة
حالة الرّفع	/ُ	ثبوت حرف العلّة ساكنا	ثبوت حرف العلّة ساكنا	ثبوت النون
حالة النّصب	/َ	/َ	/َ	حذف النّون
حالة الجزم	/ْ	حذف حرف العلّة	حذف حرف العلّة	حذف النّون

يبرز هذا الجدول أنّ إعراب الفعل المضارع الصحيح لا إشكال فيه إذ تعتريه العلامات الثّلاث الخاصّة بإعراب الفعل. أمّا النّاقص بنوعيه فيخضع لظاهرة الحذف والتّقدير. ففي حالة الرّفع مثلا نقف على سكون حرف العلّة دون حذفه وتقدّر الحركة الإعرابيّة الأصليّة أي الضمّة. ذلك أنّ الأصل في تصريف فعل "غزا"هو في المضارع " يغزوُ" وحذفت الحركة الواقعة طرفا لأنّها

[1] مثال تصريف الفعل الصحيح: يلعبُ الطفل بالكرة لن يلعبَ، لم يلعب الطفل بالكرة. تصريف الناقص الواوي يغزو ،لن يغزوَ، لم يغز. تصريف الناقص اليائي، يرمي، لن يرميَ، لم يرم. تصريف المقصور، يخشى، لن يخشى، لم يخش

من جنس حرف العلّة. يقول ابن جنّي : "وهذه الأحرف الثّلاث تكون في الرّفع ساكنة، فأمّا في النّصب فتنفتح الياء والواو وتبقى الألف على سكونها، لأنّه لا سبيل إلى حركتها"[1]. وتظهر الفتحة في تقدير النّحاة لأنّها حركة خفيفة مستحبّة. فنقول مثلا، "لن يغزوَ" و"لن يرميَ"، دون عناء في نطق اللّفظ ولا ثقل مزعج للسمع. أمّا الفعل المعرب بالحروف فهو ما سمّاه النحاة بالأفعال الخمسة وهي: تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين. فمع هذه النماذج يشترك الفعل الصّحيح مع المعتلّ في صورة إعرابه. فيرفع بثبوت النّون وينصب ويجزم بحذفها والنّصب محمول على الجزم لأنّ الجزم خاصّة الفعل.

تتميّز حالة الجزم بظاهرة الحذف مع الفعل النّاقص، فيحذف حرف العلّة ويقدّر الإعراب لأنّه كما بينّا أثر لفظيّ بالأساس، قد يعلّم عليه باللّفظ الصريح أو باللّفظ المقدّر لمانع من الموانع الصّرفيّة اللفظيّة. ويمثّل ذلك تتمّة لمنظومة تفسير الإعراب. وتبنى الأفعال المضارعة جميعها عند تصريفها مع ضمير جماعة المؤنّث، "أنتنّ" و"هنّ". يقول الجرجاني : "والبناء في الفعل بهذه المنزلة في كونه لازما وعارضا، فاللازم بناء الماضي والأمر بغير اللام،والعارض بناء المضارع إذا اتّصل به نون ضمير جماعة المؤنّث نحو يفعلْنَ، ونون التوكيد نحو هل تفعلنَّ ولا، تفعلنَّ"[2]. فالبناء في مثل هذه الأفعال هو للّفظ والإعراب للمحلّ.

---

[1] ابن جنّي، اللمع...، ص89
[2] الجرجاني، الجمّل...، ص 57

خاتمة الفصل

وقفنا في ثنايا هذا الفصل على أحقيّة الأسماء بالإعراب وبينّا مأتى هذا الرأي عند النحاة وارتباطه بما تؤدّيه الوحدات الاسميّة من معان وظيفيّة نحويّة في التركيب لا تؤدّيها عند جمهور النحاة الأفعال والحروف. وعليه كان إعراب الاسم على الأصل وبناءه مبرّرا بأسباب تختلف من صنف إلى آخر، فجرى الاسم وفق مقولة التمام والنقصان في إعرابه مجرى محتكما إمّا إلى قوّة حضور خصائصه الاسميّة لينصرف وإمّا منشدّا إلى خصائص الحرفيّة ليبنى اللّفظ ويبقى المحلّ على أصله المعرب.

وأشرنا إلى أنّ هذا التنوّع الإعرابي من دلائل الثراء اللّغوي وسنعمّق الحديث في هذا الخصوص في قسم صور التحقق الإعرابي. وأبرزنا أنّ صنفا من الأفعال اعتبره النحاة معربا لمضارعته الأسماء وهو المضارع بأصنافه وفصّلنا القول في الأبعاد اللّفظية التركيبيّة السّياقيّة لوجه الشبه المقصود.

وخلصنا إلى النّظر في صور الوسم الإعرابي للأسماء وللفعل المضارع وبينّا أنّ الوسم توزّع بين الحركة والحرف وسنبين في القسم الأخير من هذا البحث أنّ الحركة أصل الوسم عند النحاة.

قبل الخوض في الصّور المتحقّقة للإعراب لا بدّ في نظرنا من الوقوف في هذا القسم المدخل على تفصيل القول في العامل. فقد ارتبط التّمييز بين الإعراب والبناء كما رأينا منذ سيبويه بالاستناد إلى نظريّة العمل وقد تدعّم ذلك عند النحاة بعده توسّعا وتفصيلا.

الفصل الثالث : الإعراب أثر للعامل

مقدمة :

لا يتّضح مفهوم العامل النحوي إلاّ بالرّجوع إلى منظومة العمل الإعرابي، وهي منظومة كانت موجودة في التراث النحوي بوضوح منذ كتاب سيبويه وتتقوّم هذه المنظومة بعلاقة تربط بين العامل والمعمول اصطلح عليها بالعمل الإعرابي والعامل هو العنصر المؤثّر والمعمول هو العنصر الواقع عليه الأثر. هذا في التّصوّر البسيط الشائع للعمل الإعرابي. وسنقف في ثنايا هذا الفصل على الدّقائق المعنويّة والأبعاد الدّلاليّة لمفهوم العمل الإعرابي من خلال التعرّض لأهمّ مقوّماته وأسسه النظريّة حتّى نصل إلى إثبات منزلة المقولة العامليّة من جهة أولى في المنظومة اللّغويّة القائمة في التراث النحوي العربي وقراءاته التي بلورت مفهوم العامل ودوره في إنتاج المعنى. ثمّ ومن جهة ثانية سنسعى إلى ربط العمل الإعرابي بالدّلالة على المعاني النحويّة الإعرابيّة ودوره في تحقيقها من خلال عوامل لفظيّة وأخرى معنويّة.

1- مفهوم العامل

ارتبط مفهوم العامل في التّراث النّحويّ بالتّغيّر والانتقال، فالعامل عند الأستراباذي مثلا : "ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب"[1]. وينخرط العامل في منظومة ثلاثيّة الأطراف ينجزها عنصران متشارطان :العامل والمعمول ويعتبر العامل فيها الرّأس والبداية وقد اعتبره الشّريف "المنبع" واعتبر المعمول هو "المورد" وهما في علاقة بنيويّة دلاليّة خالصة، يجسّدها العمل الإعرابي. يقول الشريف : "العمل الإعرابي حركة

[1] الإستراباذي،شرح الكافية، ج1،ص 72.

بنيويّة نحويّة إعرابيّة دلاليّة خالصة."[1] فالعمل بهذا المفهوم هو حركتان اثنتان الأولى يجسّدها طلب العامل للمعمول ورمز إليها الشّريف بالسّهم التّالي (←). من خلال هذه الحركة يفرغ المنبع شحنته العامليّة في المعمول. والثّانية هي استجابة المعمول لحركة العامل فتكون حركة معاكسة لاتّجاه الأولى (→) وتأتي لتخصيص العامل. يقول : " فلا معنى لعنصر يعمل في عنصر آخر دون أن يكون المعمول مخصّصا للعامل ولا معنى للتّخصيص إذا لم يسبق بالعمل."[2] ومن هذا المنطلق تأتت مقولة التّشارط بين العامل والمعمول. وفي تمام الحركتين تنغلق الدّورة العامليّة الّتي مثّل لها الشّريف كالتّالي :

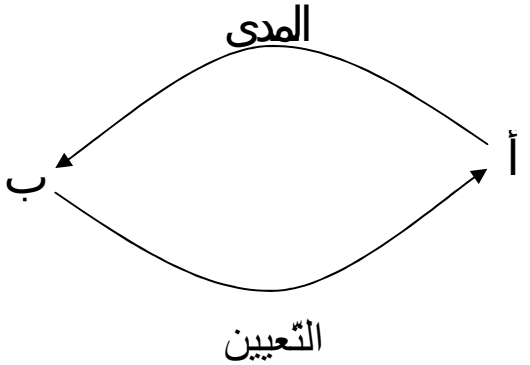

هذه الدّورة العامليّة تبيّن أنّ العمل الإعرابي له بنية دلاليّة خالصة [3] : "إذا فعمل اللّفظ في اللّفظ في المستوى التّصريفي المعجّم تمثيل لعمل المحلّ في المحلّ أو تمثيل لعمل كتلة من المحلاّت في كتلة أخرى"[4].

وقد يفسّر هذا التّجريد للعمل الإعرابي الّذي قدّمه الشريف فكرة قال بها التراث النحوي تعلّقت باعتبار أصل العمل للمتكلّم وما العوامل اللّفظيّة إلاّ آليّات يستند إليها المتكلّم لإبلاغ مقصده فهي من أثر المتكلّم في الخطاب لا

---

[1] الشّريف، 2002 ص 786
[2] م ن، ص 796
[3] م ن، ص 796
[4] م ن، ص 796

غير. وعليه لا يكون العامل اللّفظي إلاّ "تمثيلا" كما وصفه الشريف للبنية الدلاليّة للعمل الإعرابي.

2- العامل الحقيقي هو المتكلّم

إنّ حقيقة اللّغة تكمن في إعراب المتكلّم عمّا في نفسه من الأفكار وهو حرّ في اختيار التّراكيب الدّالة عليها والألفاظ الواسمة لها بما أنّ "الألفاظ أزمّة المعاني"[1]. ومن هذا المنطلق يكون المتكلّم متحكّما في جهاز العمل الإعرابي باختيار آلاته اللّفظيّة المترجمة لأفكاره. لذلك تعلّق العمل بنفسيّة المتكلّم وفعل اختياره للفظه الدّال على أفكاره وفق ما تسمح به أبنية اللّغة. ويندرج تأكيد ابن جنّي على دور المتكلّم في العمل الإعرابي : "إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره"[2] في نفس السّياق. وقد تبلور هذا المفهوم واتضح مع الأستراباذي : "ثمّ اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم، هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ الّذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمّي عاملا لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلّم، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّه به صار أحد جزئي الكلام "[3]. وبهذا المعنى تكون العوامل اللّفظيّة أدوات يستعملها المتكلّم، العامل الحقيقي، لإفراغ شحنة معنويّة وهي بذلك امتداد لعمليّة تمّت في ذهن المتكلم قبل إنتاج الكلام. فالعمل اللفظي الظاهر يترجم عن : "عن سابق كان في ذهن المتكلّم وفكره في صورة مجرّدة لا بقيد سبب مادّي ظاهر للعيان"[4]

3- العوامل بين القوّة والضعف

---

1 ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص 313
2 م ن ، ص 111
3 الإستراباذي، شرح الكافية، ج1 ص63
4 المنصف، علشور، 2004 ص269

ذهبنا في تعريف العمل إلى اعتباره كما وصفه الشّريف : "حركة بنيويّة نحويّة إعرابيّة دلاليّة خالصة"[1]. ثمّ بيّنّا أنّ هذه الحركة البنيويّة ليست إلاّ نتاجا لفعل المتكلّم وسنبيّن في هذه النّقطة أنّ العامل لا يصل إلى إفراغ شحنته المعنويّة الذّهنيّة وإبلاغها إلاّ من خلال البنية اللّفظيّة المعجميّة الّتي تسمح بها اللّغة وقوانينها. وهذا ما يفسّر ذهاب الأستراباذي إلى اعتبار العوامل "آلات" تقتضي الصناعة النحوية تصوّر نظام يحكمها. ولذلك سعى النحاة إلى تصنيف هذه الآلات وتفصيل القول فيها.ولعلّ أكثر التصنيفات انتشارا عند النّحاة قديما تقسيم العوامل إلى لفظيّ ومعنويّ. وكان تصنيف العوامل عندهم أساسا مفسّرا لكلّ ما يتعلّق بالأسماء والأفعال وأدوارها البنيويّة الوظيفيّة في مستوى اشتغالها في السلسلة النطقيّة.

يعدّ الجرجاني ممّن خصّوا العوامل بمصنّف مستقلّ. ولذلك نعتقد أنّ أمر تقسيمها قد تبلور معه بصفة جليّة من جهة العدد والصّنف. ولكتابه **العوامل المائة** فضل الثبت والإحصاء والتصنيف في مسائل العامل، أجمل الجرجاني كما هو بيّن من عنوان الكتاب العوامل في مائة عامل توزّعت إلى صنفين أوّلهما معنويّ ويضمّ عاملين اثنين وثانيهما لفظيّ وهو الباقي من المائة. وتفرّعت العوامل اللّفظيّة عنده إلى قياسيّة وأخرى سماعيّة [2] ويبرز هذا الاعتناء الشّديد من قبل النّحاة القدامى بالعوامل جردا وتصنيفا ما للعمل الإعرابي من أهميّة بالغة في المنظومة النّحويّة، نظنّها سببا كافيا للردّ على كلّ من اعتقد أنّ البحث في العوامل ليس إلاّ من باب مغالاة النّحاة القدامى في البحث عن العلل والأسباب.

---

[1] الشّريف 2002 ص796

[2] أنظر الجرجاني، العوامل المائة- تحقيق وشرح البدراوي زهران - 1983- مصر

4- أقسام الكلام وعلاقتها بالعمل الإعرابي

لقد صنّف النّحاة أقسام الكلم بحسب قوّة تمكّنها من العمل ودرجة نفاذها إلى معمولاتها، فجعلوا الأفعال في أعلى الهرم لما لها من قدرة في توزيع المحلاّت الإعرابيّة ووسمها، تبعتها الحروف مشروطة بمقولة الاختصاص، فالحرف لا يعمل إلاّ متى اختصّ في دخوله إمّا على الأسماء وإمّا على الأفعال ووقعت الأسماء في أسفل التّرتيب الهرمي لأنّها ببساطة موضع العمل الإعرابي وهي وحدات الكلم المعربة أصالة فهي في محلّ المتّأثر. والأصل أن لا يكون المتأثّر قادرا على إحداث الأثر. وإذا ما حدث أن عمل الاسم بصورة من الصور وجب أن يجد الجهاز النظري له تفسيرا.

أ-الأفعال

اتّفق جلّ النّحاة على أنّ العمل النّحوي من سمات الأفعال أصالة. فهي شديدة التّمكّن في النّفاذ إلى معمولاتها و لعلّ ذلك راجع إلى ما فيها من ضعف في دلالتها المرجعية مقارنة بالأسماء. يظهر ذلك في بنيتها التركيبية فهي تقتضي الاسم بعدها اقتضاء. يقول سيبويه : "ألا ترى أنّ الفعل لابدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما"[1].

فالفعل- إذا أمكن تصوره في استقلاله اللّفظي- لا يدلّ على معنى قائم بنفسه، وإنّما يكتسب معناه من التركيب الوارد فيه بوصفه مسندا في كلّ حالاته، وبفضله تتحقّق مختلف المحلاّت الإعرابيّة، فيساهم بدرجة كبيرة في هندسة الجملة. فإن كان لازما تطلّب فاعلا وإن كان متعدّيا تطلّب مفعولا به وإن كان مبنيّا للمجهول تطلّب نائبا للفاعل. وهكذا يبرز أنّه

[1] سيبويه، الكتاب ج1، ص 21

متطلّب لجميع المحلاّت الإعرابيّة الاسميّة، وبالتّالي فهو وثيق الصّلة بالأسماء، بفضلها يتمّ تركيبه، وبها يحقّق عمله اللّغوي الإعرابي. يقول ابن السّرّاج : "اعلم أنّ كلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملا، وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الّذي هو حديث عنه"[1]. هذا يعنى أنّ المعنى الأوّل الّذي يحقّقه الفعل ويكون بسبب منه هو جزء لازم في التّركيب لأنّه عمدة الكلام. وهذا المعنى يحقّقه الفعل باختلاف أنواعه، سواء كان لازما أو متعدّيا، مبنيّا للمعلوم أو للمجهول. وهذا دليل على أنّ محلّ الفاعليّة لا يبقى شاغرا حتّى وإن ملأه ما كان في الأصل من محلّ المفعوليّة، لأنّ التّعلّق بين الفعل ومعموله الاسميّ متأكّد.

تتعدد معمولات الفعل باختلاف نوعه ويحقق الفعل من خلال صفة التعديّة واللّزوم مختلف المحلات الإعرابيّة، فهو في مطلق أحواله يتطلّب معمولا يتمّ به محلّ الفاعليّة وتنغلق من خلاله عمدة الكلام. وهو في صنف المتعدّي منه يتجاوز العمد إلى الفضلات. ويتطلّب متمّما يحقّق من خلاله معنى المفعوليّة. فبنية الفعل المعجميّة متحكّمة في مدى احتياجه إلى الاسم من جهة المحلّ والعدد.أما ما سوى المفعول به من الفضلات فإن الفعل يطلبها سواء أكان لازما أو متعدّيا. فهي من الأبنية التركيبيّة المعبّرة عن الظروف والملابسات الحافة بالحدث في تصوّر المتكلّم زمانا ومكانا وسببا ونتيجة وهيئة ومصاحبة...

قبل أن نتجاوز الحديث عن دور الفعل في العمل الإعرابي بوصفه أقوى العوامل في عرف النحاة لما يضفيه من حركيّة على التركيب بتطلّبه لعدّة محلات وظيفيّة اسميّة، تُتمّم معناه وتحقّق دلالاته، لا بدّ أن نقف على

---

[1] ابن السراج، الأصول ج1، ص54

إشكالية هامّة في تقديرنا في هذا الموضع وهي إعراب الفعل المضارع الّتي تخرج الفعل عن إطاره النّظري وأصله في مقولة العمل الإعرابي بوصفه عاملا يحقّق أثرا إلى موقع المعمول وتجسيم الأثر الإعرابي الدّال على المعنى النحوي. فهذا قد يضعف من جهة ما القول بقوّة العامل الفعلي وأولويّته بالعمل الإعرابي عن غيره من وحدات الكلام. ويوجد فعلا من المحدثين من آمن بأسبقيّة الحرف على الفعل في مقولة العمل من خلال ما سمّاه بسلّميّة العمل التي تكون فيها الغلبة للحدث الإنشائي مقارنة بالحدث الإحالي. يقول الشريف : "ينجرّ عن نظريّة "فعليّة الحرف" العربيّة وعن رأينا في إنشائيّة العلاقة النحويّة الممثلة لفظيّا بالحرف، أنّ الحرف عندنا هو أقوى العوامل اللّفظيّة"[1]. ويضيف "تتضمّن سلّميّة العمل : (حدث إنشائي>حدث إحالي) أنّ الفعل أقوى العوامل بعد الحروف، وذلك في نطاق ما حدّدناه من تعامل بين الإنشاء والإحالة، فمتى كان الفعل إحالة رئيسيّة وكان الحرف إنشاء ثانويّا فإنّ الفعل يكون أقوى من الحرف عملا"[2].

نعتقد في هذا الإطار أنّ ما قدّمه الشريف من إيمان بقوّة الحرف في منظومة العمل الإعرابي يعطي تفسيرا منطقيّا لظاهرة إعراب المضارع الّذي ارتبط عند جلّ المحلّلين له بما يسبق هذا الفعل من حروف عاملة. وبما أنّ الواقع اللّغوي المنجز لم تثبت لدينا عنه ولو صورة واحدة تجعل الحروف في موضع المعمول وتحقّق الأثر الإعرابي لا على الأصل ولا على الفرع، فقد يكون هذا ممّا يدعم رأي الشريف في اعتبار الحروف أقوى العوامل اللّفظيّة. وإن لم يكن هذا، وفي أسوأ الحالات يجعلنا هذا الإشكال ننتصر إلى ما

---

[1] الشريف، 2002، ج2، ص 752
[2] م ن، ص 752

ذهب إليه التراث النحوي من معنويّة العمل الإعرابي وأنّ الأصل العامل في العمل هو المتكلّم منشئ المعاني وعليه يكون اللّفظ تابعا للمعنى ويأتي لتقديم صورة إنجازيّة لما هو موجود في ذهن المتكلّم. ولذلك تكون العوامل اللّفظيّة آلات يحقّق من خلالها المتكلّم عمله الإعرابي المبين عن معنى سابق وجوده في الأذهان قبل أن يتجسّد صورة منجزة في الأعيان.

ب - الحروف

عدّت الحروف في مرتبة ثانية من سلّم العمل الإعرابي، والمقصود بالحروف في هذا الموضع حروف المعاني تحديدا. وقد وصفها الزّجاجي بقوله : "وأمّا حدُّ حروف المعاني وهو الّذي يلتمسه النّحويّون فهو أن يقال الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو من وإلى وثمّ وما أشبه ذلك"[1]. وتختصّ هذه الحروف في عرف النّحاة بالعمل النّحوي متى اختصّت بدخولها إمّا على الفعل دون الاسم أو على الاسم دون الفعل. فتتحدّد دائرة العمل الإعرابي لهذه الحروف وفق مبدإ الاختصاص وبهذا لا تعمل في الاسم والفعل معا. وتتوزّع الحروف بالعودة إلى مفهوم العمل الإعرابي إلى حروف عاملة عملا واحدا يتعلّق عملها إمّا بالاسم أو بالفعل، وحروف عاملة عملين رفعا فنصبًا أو نصبًا فرفعًا، وثالثة غير عاملة عملا لفظيّا بسبب عدم اختصاصها.

ب-1- الحروف العاملة عملا واحدا

إنّ الحروف العاملة عملا واحدا هي إمّا مختصّة بدخولها على الاسم دون الفعل أو بدخولها على الفعل دون الاسم. أمّا الحروف المختصّة بالأسماء فهي حروف الجرّ من نحو(من، عن، على، في...). هذه الحروف تجرّ الاسم الّذي تتّصل به وتحدث فيه معنى إعرابيّا سماه النحاة بالإضافة، وتختلف دلالات هذه

[1] الزجاجي، الإيضاح ص 54

الحروف فمثلا، فالمعنى الّذي يؤدّيه حرف الجرّ "من" يفيد ابتداء الغاية في مثل قولنا"سافرت من الشمال إلى الجنوب"أمّا ما يؤدّيه حرف الجرّ "إلى" في المثال المذكور فهو الدّلالة على انتهاء الغاية، وليس من غاياتنا في هذا الموضع من البحث تفصيل القول في دلالات حروف الجرّ ومعانيها بل الغاية الأساسيّة هي التأكيد على عملها الإعرابي في الأسماء الموصولة بها وإبراز اختصاصها بالأسماء دون سواها من الوحدات اللّغويّة. وليست حروف الجرّ وحدها المختصّة بدخولها على الأسماء فتحدث فيها عملا إعرابيّا مخصوصا، فتوجد أيضا حروف تنصب الاسم وتختصّ به وهي سبعة أحرف في تقدير النحاة[1] واو المعيّة وإلاّ الدالّة على وظيفة المستثنى، وحروف النّداء وهي يا وأيا وهيا وأيُّ والهمزة.هذه الحروف العوامل تجري في فضاء الفضلات على معنى المفعوليّة فتحدث أثرا إعرابيّا واسما للنصب لأنّها تكون مع الأسماء الّتي تتّصل بها تراكيب تقع فضلة في الكلام. أمّا الصنف الثاني من الحروف العاملة عملا واحدا فهي ما يتّصل ببعض الأفعال فيحدث فيها إعرابا خاصّا وهذه الحروف أيضا صنفان، الأولى تنصب الفعل المضارع وهي أن ولن وكي وإذن، والثانية تجزم الفعل المضارع وهي إن ولم ولمّا ولام الأمر ولا الناهية. وسنشرح أثرها الإعرابي ودلالاته المعنويّة بأكثر تفصيلا في القسم الأخير من البحث عندما نحلّل صور التحقّق الإعرابي.

ب-2- الحروف العاملة عملين

تشترك الحروف الراجعة إلى هذا الباب في دخولها على الإسناد الاسمي. وتنقسم هذه الحروف إلى صنفين اثنين وفق عملها الإعرابي: فصنف منها يرفع الاسم وينصب الخبر والصنف الآخر ينصب الاسم ويرفع الخبر. أمّا الصنف الّذي يتطلّب اسما منصوبا وخبرا مرفوعا فيتضمّن إنّ وأخواتها وهي أحرف

[1] انظر الجرجاني، العوامل المائة

مشبّهة بالفعل من جهة تأثيرها الإعرابي ومن جهة ما يتضمّنه معناها من دلالة على نواة إسنادية فعليّة. يقول المنصف عاشور: "تشبه هذه الحروف الأفعال في تضمّن دلالتها وتأثيرها في الاسم نصبا ورفعا"[1]. ووجه الشبه بين هذه الحروف والأفعال هو تطلّب كليهما لاسم مرفوع وآخر منصوب. لكن ما تختلف به الحروف عن الأفعال هو تقدّم اسمها المنصوب على خبرها المرفوع في حين أنّ الأفعال عادة يتقدّم فاعلها المرفوع على مفعولها المنصوب لذلك شبّه النحاة اسم هذه الحروف المنصوب بالمفعول المتقدّم على فاعله بسبب قصور الحرف العامل عن انفصاله عن معموله. يقول المنصف عاشور: "وذلك حسب النحاة لضعف عن الابتعاد عن متعلّقة مقارنة بقوّة الفعل الّذي يسبق مرفوعه ولا ينفصل عنه، فعمل هذه الحروف فرع عن عمل الفعل"[2]. وعليه اختلفت البنية التركيبية التي صدرها حرف عامل عمل الفعل عن البنية التركيبية التي صدرها فعل من جهة ترتيب المتطلّبات الإعرابيّة الّتي تجرى عليها البنية الإعرابيّة الفعليّة وسنناقش إشكاليّة الاسم المنصوب المتمركز في عمدة الكلام المختصّة بالرّفع في مرحلة لاحقة من العمل.

أمّا الحروف الّتي ترفع الاسم وتنصب الخبر فهي "ما" و"لا" المشبّهتان بليس من جهة العمل الإعرابي.تدخل هذه الحروف على الجملة الاسميّة فتجعل المبتدأ اسما لها وترفعه وتنصب الخبر ويصبح خبرا لها بعد أن كان خبرا للمبتدإ. وتؤدّي هذه الحروف معاني الأفعال الناقصة الّتي تتطلّب اسما مرفوعا مشبّها بالفاعل واسما منصوبا مشبّها بالمفعول. وسنناقش أيضا الخبر المنصوب والمحمول على شبه الفعل في موضعه من العمل.

---

[1] عاشور، المنصف، 2004، ص 307

[2] م ن، ص 307

ب-3- الحروف غير العاملة عملا لفظيّا

هذه الحروف تشترك في دخولها على الوحدات الاسميّة والفعليّة على حدّ سواء وهذا في نظم النحاة سبب قصورها الإعرابي. يقول ابن السراج : " ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختصّ به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل"[1]. ويحسن أن نسوق في هذا الباب مثال حروف العطف فهي ممّا يدخل على الاسم وعلى الفعل وعلى اللّفظ المفرد وعلى المركّب تركيب إفراد وعلى المركّب تركيب إسناد نحو :

1 - جاء زيد وعمرو.

2 - رأيت زيدا وأخاه.

3 - الطفل يبكي ويصيح.

فما بعد هذا الصنف من الحروف لا يحدث فيه ضرب آخر من الإعراب غير الّذي كان قبل دخوله وبذلك تصنف ضمن الهاملة لا العاملة. يمكن أن نعتبر حرفي الاستفهام "**أ**" و"**هل**" من هذا الباب رغم أنّ مداهُمَا الإسناد فعليا كان أو اسميّا نحو قولنا :

1 - أمحمّدٌ قائم ؟

2 - هل جاء زيدٌ ؟

فكلّ منهما حرف قد يتّصل بالاسم في مثل قولنا "أمحمّد نبيّ" فلا يحدث إعرابا خاصّا به كما قد يدخل هذا الحرف على الفعل ولا يغيّر من

---

[1] ابن السراج، الأصول، ج1 ص 55

إعرابه المتعاهد عليه. فنقول: " أتسافر غدا؟" فلا إحداث في مثل هذه التراكيب لوظائف محوّرة بدخول الحرف على الكلام. ولذلك يكون مبدأ عدم الاختصاص هو سبب الحكم في مثل هذه الحروف بعدم العمل الإعرابي. ولكنّ مثل هذه الحروف تحدث معاني تركيبيّة خاصّة بها، فحرفا الاستفهام يحملان معنى الاستفسار وطلب معرفة الشيء، وحرف النفي "ما" يحمل معنى النّفي والإقصاء. يقول ابن السراج : " وكذلك "ما" إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنّه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها كقولك : ما زيد قائم ، وما قام زيد"[1]. ما نودّ التأكيد عليه في نهاية حديثنا عن العوامل من الحروف هو أنّ الحروف العاملة هي عند النحاة الحروف المختصّة في دخولها على صنف بعينه من الوحدات اللّغويّة دون سواها فهي تحدث أثرا إعرابيّا وتؤدّي معنى تركيبيّا، لكنّ الحروف غير المختصّة - لئن لم تحدث أثرا إعرابيّا نظرا لدخولها على الأسماء والأفعال- فإنّها تحدث معنى تركيبيّا في الكلام وإن لم يظهر لها أثر إعرابيّ. وهذا ما يؤكّد عندنا أنّ العلامات اللّغويّة كلّها تقوم بأدوار دلاليّة في اللّغة ويرتبط وجودها بعمل لغويّ لا بدّ منه وإلاّ انتفت الغاية من اللّغة.

ج- الأسماء

لقد تبيّنّا في مراحل سابقة من العمل أنّ الأسماء وحدة الكلام المعربة أصالة، يهيّئها ذلك لتتنزّل في موضع المعمول الإعرابي ومحلّه، ولكنّ هذا لم يمنع بعض الأسماء من العمل في بعض المواضع. وقد برّر النّحاة عملها

---

1 ابن السراج، الأصول، ج1، ص 55 56

بمضارعتها إمّا للأفعال أو للحروف. فابن السّراج قد وزّع عمل الأسماء على ثلاثة أنماط : أوّلها أن يعمل الاسم في اسم : "فيأتلف باجتماعهما الكلام ويتمّ ويفقدان العوامل من غيرهما، نحو قولك :عبد اللّه أخوك"[1]. وثانيهما أن تعمل الأسماء عمل الأفعال يقول ابن السّراج : "أن يعمل الاسم بمعنى الفعل، والأسماء الّتي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبّه بها والمصادر وأسماء سمّوا الأفعال بها"[2]. أمّا ثالثها فهو الأسماء التي يضاف إليها ما بعدها بتقدير حرف الجرّ في باب الإضافة. يقول ابن السّراج :"يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة"[3]. وتتّصل الإضافة في تقديره بمعنيين اثنين أن تكون بمعنى "اللاّم" أو أن تكون بمعنى "من" الأولى نحو "غلام زيد " والثّانية نحو "ثوب خزّ ". يذهب الجرجاني إلى أنّ الأسماء العاملة عمل الفعل هي على ضربين: أوّلهما فعل على المجاز وثانيهما على الحقيقة. والأوّل نحو "عشرون درهما".يقول الجرجاني في ذلك : "وكذا جميع الأسماء الّتي يكون لها تمييز"[4]. وهي أسماء العدد المتطلّبة للتمييز. أمّا الثاني وهو العامل على الحقيقة فهو ما كان من المصادر والصّفة واسم الفعل. أمّا الأسماء العاملة عمل الحرف فهي في تقديره تعمل على وجهين فيكون عملها إمّا الجرّ في باب الإضافة بنوعيها وإمّا الجزم "للأسماء الّتي تتضمّن معنى "من" في الشّرط والجزاء"[5].

اعتبر النحاة أنّ عمل الأسماء يجري على غير أصل. وبرّروه بضرب من الاسترسال بين الاسم من ناحية والفعل والحرف من ناحية ثانية نظرا إلى قدرتهما على العمل. فكأنّ العمل خاصية منتشرة في الأصناف الثلاثة من

---

[1] ابن السراج، الأصول ج 1 ص52
[2] م ن ،ص 52
[3] م ن، ص 53
[4] الجرجاني ،الجمَلُ...، ص89
[5] م ن، ص 95

الوحدات لكن بدرجات متفاوتة. لذلك نقترح الشكل التالي لتوضيح هذه المسألة:

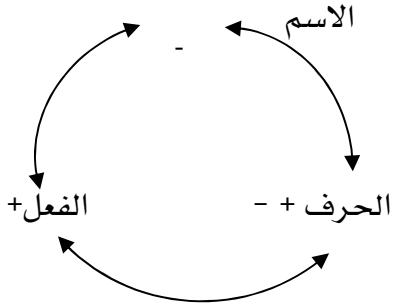

- الاسم المحض لا يعمل
- الاسم المتجهُ نحو الفعل يعمل
- الاسم المتجه نحو الحرف يعمل
- الحرف المتجه نحو الفعل أقوى في العمل من الحرف المحض...

مركز الثقل في العمل هو الفعل. فبقدر ما نقترب منه يقوى العمل وبقدر ما نبتعد عنه يضعف العمل أو يزول. يبرز لنا الرّسم السّابق أنّ الاسم سالب من جهة مقولة العمل الإعرابي. ويخرج من السّلب إلى الإيجاب كلّما تحرّك إمّا نحو الفعل الّذي هو موجب مطلق العمل، وإمّا نحو الحرف الّذي هو جسم سالب موجب بحكم الاختصاص في مقولة العمل. فالعمل النّحوي للاسم مشروط في عرف النّحاة بقوّة شبهه إمّا بالأفعال أو بالحروف، ولكنّ الشّبه يبقى جزءا من جهة المفهوم والعمل. فالمشبّه قد يحمل على الأصل ولا يكون أصلا لأنّ وجه الشّبه في كلّ صورة هو جزء لا يرقى إلى درجة الكلّ لأنّه متى بلغها انتفت الصّورة القائمة على التشبيه. لذا يبقى عمل الأسماء منقوصا لأنّه

جزء وفرع حمل على الأصل لعلّة الشّبه. وتبقى الأسماء الأقوى في قبول المعاني الإعرابيّة والتلوّن بها ، وهي الأضعف في سلّم العمل الإعرابي.

خاتمة الفصل

حاولنا أن ندرس في هذا الفصل المسائل المتصلة بالعامل باعتباره في الظاهر أداة محدثة للأثر الإعرابي. ولقد تبيّن لنا أنّ في النحو العربيّ تصوّرا للعامل يمكن أن يكون أقوى من هذا التصوّر البسيط للعمل. فاعتبار المتكلم عاملا حقيقيّا يوظّف العوامل اللغوية للتعبير عن أغراضه التواصلية أقرب إلى حقيقة اللغة باعتبارها أداة تواصل. لكنّ القول باعتماد العوامل اللغوية للتعبير عن الأغراض لا يستقيم إلّا إذا كانت هذه العوامل منظّمة بشكل محكم يسمح بأمن اللّبس. ويبدو لنا أنّ تصنيف النحاة العوامل إلى متكلّم منشئ للكلام من ناحية ومعنوية ولفظية من ناحية أخرى من نقاط القوّة في النحو العربي لأنه يصل الظاهرة اللغوية بأطراف إنشاء الكلام فتكون النظرية عندئذ أقدر على التفسير.

إنّ لتصنيف العوامل - كما جاء عند النحاة - باعتبار خصائصها إلى عوامل قويّة وأخرى ضعيفة، وعوامل أصلية وعوامل فرعية أهميّة كبرى على المستوى النظري لأنه يعطينا نظرة هرمية عن هذه العوامل تتجاوز ما توهم به الفروق الخطية السطحية. لكنّنا لا نستطيع أن نخفي ما قد تخالف به ظواهر منتظمة في اللغة العربية مبادئ التقسيم التي ذكرناها. فمبدأ الاختصاص في عمل الحروف مثلا تنقضه واو الخلاف" لا تأكل السمك وتشربَ اللبن" وكثير من الحروف الناصبة للفعل المضارع دون أن تكون مختصّة به مثل لام التعليل وحتّى وما جرى مجراها... وكثير من الحروف غير المختصّة لا تعمل لفظا لكنّها تحدث أثرا مثل حرف النفي الداخل على الفعل المضارع أو حروف العطف.

يبدو لنا أنّ التصوّر الهرمي السكوني لتصنيف العوامل قويّ ومقنع لكنّه سكونيّ. ولعلّ ما فسّرنا به عمل الأسماء من استرسال في العمل بين الأقسام الثلاثة يمكن سحبه على عمل الحروف. عندئذ تعتبر كل الحروف عوامل لكن بدرجات متفاوتة من العمل اللفظي المعنوي ... إلى العمل المعنوي لا اللفظي.

خاتمة الباب

أجمع النّحاة العرب القدامى على اعتبار الإعراب ظاهرة نظاميّة معنويّة توسم الألفاظ بمقتضاها للدّلالة على وظائف معنويّة نحويّة مرتبطة بتحديد ما يمكن أن نسمّيه اليوم بالتّخطيط الهندسيّ للجملة العربيّة[1]. فعمد الكلام تجرّد في معنى الفاعليّة. وفضلاته منتظمة في معنى المفعوليّة. ولتوسعات الفاعليّة والمفعوليّة الأشكال المحقّقة لمعنى الإضافة. وبهذا يرتبط الإعراب ارتباطا وثيقا بالنّظم والتركيب. فيكون الآلة الكاشفة عن المبهم من معاني الكلام والمغلق من مقاصده، حتّى إنّ الجرجاني ذهب إلى اعتبار : "الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو المستخرج لها وإنّه المعيار الّذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتّى يعرض عليه والمقياس الّذي لا يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه"[2]. فالإعراب من هذا المنطلق، هو ميزان اللّغة العربيّة ومعيارها الّذي نتبيّن من خلاله معنى الكلام دقّة وصحّة وسلامة، ولا تطال هذه الغاية إلاّ بمراعاة متعلّقات المنظومة الإعرابيّة ومقوّماتها من عوامل ومعان نحويّة ومحلاّت وظيفيّة.

إنّ العوامل أدوات المتكلّم في إحداث المعنى وبنائه، والمحلاّت الوظيفيّة وسماتها اللّفظيّة هي أعلام المعاني هكذا ينتظم اللّفظ ليعبّر عن المعنى ويخدم مقاصد المتكلّم، فتختزل الأبنية التركيبية ضروب الكلام وتحقّق صور الألفاظ إمكانات تعدّد الأغراض والمقاصد. وقد حاولنا وجوها لتحديد مفهوم الإعراب وبيان أهميته في المنظومة النحوية. ذلك أنّه اعتبر في التّراث النّحوي أصلا جوهريّا للعربيّة، وقد امتدّت تأثيراته لتلامس أقسام الكلم الثلاثة،

---

[1] عاشور المنصف,2004 ،ص388
[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 28

فالاسم هو المستحقّ للإعراب بالأصالة، والفعل هو العامل الأقوى والحرف معناه في غيره وعمله الإعرابي محكوم بمبدإ الاختصاص. ولكنّ هذه الأقسام تسترسل فتقوى قوّة عملها وتضعف بحسب قربها أو بعدها من أقوى العوامل وهو الفعل. لذلك حكم مبدأ المشابهة خروج الأقسام عن حقيقة عملها فبطل عمل الحرف لعدم اختصاصه وقوي الاسم على العمل بحكم قربه من الفعل أو من الحرف ولم يتصرّف اسم الفعل في العمل تصرّف الفعل.

لقد اعتمد النّحاة وسائل شتّى لجمع شتات اللّغة، وبحثوا عن صفة الاطّراد والشّمول لسنّ قوانينهم وسعوا إلى حمل الفرع على الأصل ليتجاوزوا ما بدا غير متماش مع القاعدة. يندرج تحت هذا الباب جمعهم وظائف نحويّة مختلفة ضمن منظومة إعرابيّة واحدة. فقد جمعوا مثلا المرفوعات بمختلف علامات رفعها في حيّز العمد كما جمعوا المنصوبات على اختلاف علاماتها وأحيانا معانيها في حيّز الفضلات ولئن تميّزت النّظريّة بكفاءة تفسيريّة عالية فإنّ الواقع اللّغوي يخرج بنا أحيانا عن النّظريّة لنجد أنفسنا من جديد أمام شتات الاستعمال اللّغوي.

الباب الثّاني: الإعراب كما رآه المحدثون العرب

الفصل الأول : تجديد النّظر في الإعراب

الفصل الثّاني : وجوه التحديث في قراءة المحدثين للعلامة الإعرابيّة

الفصل الثّالث : مواقف المحدثين من نظريّة العامل النحوي

الفصل الأول: تحديد النّظر في الإعراب

مقدّمة

يذهب المحدثون في فهم ظاهرة الإعراب مذهبين: مذهب يقرّ لغويّة الظّاهرة وتجسيدها للمعنى من خلال اللّفظ، ويعدّ هذا المذهب في علاقة تواصليّة مع ما جاء في التّراث النّحوي العربيّ بخصوص مقولة الإعراب. ويذهب فريق آخر إلى اعتبار الإعراب ظاهرة خارجة عن اللّغة وليدة لتأثيرات مقولات منطقيّة وفلسفيّة. ويقرّ هذا الاتّجاه أنّ الإعراب ظاهرة تعيق اللّغة وتكبّل متعلّميها، كما يرفض أن تكون للإعراب وظيفة معنويّة. وبقدر ما تباينت الآراء في هذه المسألة تعدّدت، وفي تعدّدها سمة دالّة على مدى أهميّة المقولة الإعرابيّة. وقد باتت هذه المقولة محطّ اهتمام عند المحدثين بل تجاوزت هذه المسألة المفكّرين العرب وتنوّعت زوايا البحث فيها.

وتبدو أهمّية مقولة الإعراب في أنّ جلّ المتطرّقين لقضايا نحويّة من المحدثين تعرّضوا في ثنايا بحثهم إلى الإعراب من إحدى زواياه، وإن لم يكن ذلك في إطار استيعاب مقولات التّراث النّحوي وتحليله وبيان أبعاد تشكّل الظّاهرة فيه. فقد كان هذا الاهتمام في إطار الدّعوة إلى التّخلّص من الإعراب والعكس.

وسنهتمّ في هذه المرحلة من العمل بكيفيّة فهم المحدثين للإعراب. هل بقي فهمه على تصوّر التّراث النّحوي له ؟ أم استوعب المحدثون ما أتى به التّراث فتجاوزوه وطوّروه ؟ أم إنّ عمليّة الاستيعاب تعذّرت في ظلّ ملابسات حضاريّة حديثة، فأدّت إلى الرّفض والقطع ؟

1- الإعراب ظاهرة معنويّة

أ- الإعراب معنى

يقول الأستاذ عبد القادر المهيري : "ولن أقف إلاّ عند موقف القائلين بوظيفة الإعراب المعنويّة، فمن الواضح أنّ الرّافضين لدلالته المعنويّة كأنّهم يعتبرون أنّ اللّغة يمكن أن تتضمّن علامات لا فائدة معنويّة فيها وأنّ الأصوات يمكن أن يختلف بعضها عن بعض في الكلام بدون أن يستفيد المرء من اختلافها، ولا يخفى أنّ مثل هذا الاعتبار يتنافى مع منطق اللّغة وطبيعة الأشياء"[1]. ينتصر المهيري من خلال هذا القول صراحة إلى الإقرار بمعنويّة الإعراب. فهو عنده، كما عند نحاتنا القدامى معنى. ويقرن ذلك بالوظيفة الأساسيّة الّتي من أجلها قامت العلامات اللّغويّة، وهي تحقيق الفائدة وتبليغ المعنى والتّعبير عنه. فالعلامة قرينة Indice والإعراب عنده "عنصر من عناصر النّظام العلامي في اللّغة العربيّة ويتجلّى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح"[2]. فهذه العلامات الإعرابيّة هي سمات صوتيّة دالّة، ودلالتها نتيجة لقيمتي التّقابل والاختلاف المتحكّمتين فيها في درج الكلام.

يستند المهيري في رأيه، إلى تعريف ابن جنّي للإعراب بوصفه :"إبانة عن المعاني بالألفاظ"[3]. فالعلامة الإعرابيّة عند المهيري لفظ يلتحم فيه الدّال بالمدلول، ولكنّها ليست مستقلّة في وجودها. يقول :"على أنّ هذا النّوع من العلامات اللّغويّة لا يمكن وجوده مستقلاّ كما توجد الكلمات مثلا ولا يتسنّى عزله مثلما تعزل الوحدات المعجميّة فهو لا يبرز إلاّ في الكلام وليس هو من خصائص ما نسمّيه اليوم بالعلاقات الاستبداليّة وإنّما هو من مشمولات

---

[1] المهيري، 1993، ص 56
[2] م ن، 56
[3] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 35

العلاقات الرّكنيّة"[1]. ولذلك لا تحمل هذه العلامات معانيَ في ذاتها كالمعنى المعجمي الّذي تختصّ به الكلمات المفردة خارج التركيب ولكنّ معنى هذه العلامات تكتسبه من خلال التركيب النحوي الّذي تنضوي إليه. ويؤكّد المهيري على أنّ هذا المعنى النحوي من معاني الكلم الأكثر تجريدا. يقول : "وهكذا يتضمّن الكلام في نظر النحاة مستوى أدنى من المعاني تترجم عنه صيغ الكلمات وأبنيتها يعلوه مستوى فوقي من المعاني تؤدّيه علامات الإعراب وتدلّ عليه"[2].

فالمعنى الإعرابيّ عند المهيري أرقى من المعاني المعجميّة وهو مرتبط في ظهوره بتعالق الكلمات داخل التركيب. والمعنى المقصود من الإعراب هو معنى تركيبيّ بالأساس، ومن هذا المنطلق يذهب الأستاذ صلاح الدّين الشّريف إلى اعتبار علم الإعراب دراسة للتركيب. يقول : "نقرّر بدون تفسير ولا تعليل أنّ دراسة التّركيب تسمّى في هذا المجال النّحوي الواسع بعلم الإعراب ونعتبر حيرة بعض اللّسانيّين في ترجمة Syntaxe مضيعة للوقت... كما نعتبر الترجمات الجديدة المقترحة مانعة لنا، إن أخذنا بها، من استغلال الثّراء الوصفي الملتصق بكلمة إعراب"[3].

وبما أنّ التركيب هو دراسة في المعنى من خلال البحث في علاقة الأبنية التّركيبيّة وتعالقها. وبما أنّ التّركيب هو الإعراب عند الشّريف، فالإعراب معنى لا يبحث في اللّفظ المفرد بل في علاقة المحلّ الإعرابي بالمحلّ. ولذا يميّز الشّريف بين المحلّ الإعرابي واللّفظ المحتلّ له. يقول : "فاللّفظ المحتلّ للمحلّ يكتسب من المحلّ حالة إعرابيّة، فليست الحالة الإعرابيّة مرادفة للمحلّ، فالحالة الإعرابيّة تخصّ معجّمات المحلّ الممكنة في المستوى التّصريفيّ

---

[1] المهيري، 1993، ص56
[2] نفسه، ص 58
[3] الشّريف، 2002، ص 62

المعجّم، فهي إذا خاصيّة الأبنية الإعرابيّة المحتملة لا خاصيّة الأبنية المجرّدة"[1]. يقرّ هذا التّمييز أنّ المحلّ مفهوم أوسع من الحالة الإعرابيّة فهو " قيمة وظائفيّة عليا مجرّدة ". ولمّا كان كذلك : "كان عمل المحلّ في المحلّ علاقة نحويّة دلاليّة خالصة هذا مفاد قول نحاتنا بأنّ الإعراب معنى، لا لفظ"[2]، لذلك يمكن أن تتعدّد الوظائف النّحويّة في المحلّ الواحد، فالمحلّ يكسب اللّفظ حالة إعرابيّة يقبل اللفظ المحقّق لها أن يوسم بصور لفظيّة تختلف باختلاف الألفاظ المحقّقة ببنية معجميّة وصورة تركيبيّة. لذلك يمكن أن نعتبر جميع المرفوعات، أو المنصوبات أو المجرورات ممثّلة حالة إعرابيّة واحدة. " ولا تتميّز وظائف مختلفة إلاّ عند التّعجيم الكامل "[3]. وهذا ممّا يسمح بالبحث عن بنية مجرّدة قد تختزل فوضى الإنجاز ولو في جزء منه.

ب- توسيع دلالة المعنى الإعرابيّ

لقد وزّع النّحاة القدامى، كما بيّنّا في الباب الأوّل من هذا القسم، المعاني الإعرابيّة الّتي يعبّر عنها بالإعراب إلى ثلاث مجموعات كبرى تتضمّن ما توسم به العُمْدةُ والفضلة والإضافة. وقد تمكّنوا بذلك من اختزال الشّتات اللّغوي في جملة من المعاني الموجزة الّتي اختزلت بدورها حركات الاسم الثّلاث و"يبدو هذا التوزيع متماشيا بصفة عامّة مع ما يمكن أن يتضمّنه الكلام من أصناف العناصر أو المعاني النّحويّة."[4] لكنّ الواقع اللّغوي المنجز لا يتّسم دائما بصبغة الاطّراد والشّمول في ربط الحالات الإعرابيّة بالمعاني النّحويّة. يقول الأستاذ المهيري : "لكنّ الرّبط بين كلّ حالة إعرابيّة بصنف من المعاني النّحويّة لا يكون مقنعا إلاّ إذا توفّر شرطان : أوّلهما صبغة الشّمول والاطّراد

---

[1] الشّريف، 2002 ، ص 754
[2] م ن ص754
[3] م ن ص 754
[4] المهيري، 1993، ص58

في مختلف الاستعمالات وليست هذه الصّبغة متوفّرة دائما[...] أمّا الشرط الثاني الّذي يجب أن يتوفّر لتتدعّم وجاهة ربط الحالات الإعرابيّة بالمعاني النحويّة فيتمثّل في احتياج الكلام إلى علامة الإعراب وتوقفه عليها حتّى يكون مفهوما خاليا من الإبهام"[1]. وهذا مفاده أنّ الواقع اللّغوي المنجز ليس متطابقا مع النظريّة النحويّة تطابقا تامّا. فالنظريّة مثلا تقتضى أن يكون طرفا الإسناد مرفوعين في حين أنّ اسم إنّ وأخواتها يأتي منصوبا. والعلامة الإعرابيّة الّتي تأتي لرفع الاحتمال ودرء اللّبس بتمييز الفاعل عن المفعول مثلا لم يتأكّد المعنى الملبس الّذي تقصيه في رفع مكوّني الجملة الاسميّة.كما أنّ هذه العلامة قد لا تظهر فلا نستطيع أن نميّز من خلالها الوظائف النحويّة والأدوار الدّلاليّة الإعرابيّة في مثل قولنا : "قتل عيسى موسى" فيقع اللّجوء إلى البحث عن سندات أخرى لإبراز الإعراب مثل الرتبة التركيبيّة في مثل الشاهد المذكور سابقا وهي علامة فاصلة في بيان الإعراب في مثل هذا الموضع.

لقد قدّم المهيري حلاّ يساعد على تجاوز المشكل بصفة علميّة وعمليّة. وهو التوسيع من مفهوم المعنى الإعرابي ودلالته. يقول :"ولعلّ حلّ هذا المشكل يكمن في اعتبار الإعراب معبّرا عن أكثر من مستوى معنوي واحد فبجانب الوظائف النّحويّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة قد تترجم علاماته عن دقائق معنويّة ليست من قبيل هذه الوظائف فيكون نصب المسند إليه في الجملة الاسميّة معبّرا عن المعاني الّتي يكتسبها هذا النّوع من التركيب من جرّاء وجود أدوات، مثل إنّ ولكنّ وليت..."[2].

هكذا يتفرّع المعنى الإعرابي إلى مستويين الأوّل يتضمّن الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة بوصفها معاني إعرابيّة كبرى. والثّاني يمثّل في دقائق

---

[1] المهيري،1993، ص 58 و59
[2] م ن، ص 58- 59

معنويّة كالنّفي والنّهي وغيرهما. هذه الثّنائيّة المعنويّة، في تقدير المهيري في مجرى تنافسي يقول : "ينتج عن ذلك قبول نوع من التّنافس بين مستويات معنويّة مختلفة تكون الغلبة لأكثر المستويات حاجة إلى التوضيح وأشدّها تعرّضا للالتباس" [1]. فيكون بذلك الإعراب عنوانا لكشف الغامض وانجلاء الملتبس من المعاني، وهذا ما جعل نحاتنا القدامى يعتبرونه معنى.

2- وحدات الكلم المعربة

أ- إعراب الاسم

لقد بيّنّا في الباب الأوّل المتعلّق بمفهوم الإعراب في التّراث النّحوي أنّ أصل الإعراب للأسماء، ونجد من المحدثين من يسترسل في تفسير إعراب الاسم وفق مبادئ التّراث النّحوي العربي. فالمهيري يعتبر أنّ المعاني الإعرابيّة الّتي اعتمدت في تفسير مقولة الإعراب معان لا يعرفها إلاّ الاسم. يقول : "فالمعاني النّحويّة الّتي يفيدها الإعراب في نظر هذا الفريق هي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وهذه بدون شكّ وظائف لا يؤدّيها إلاّ الاسم. والاسم وحده هو الّذي تتغيّر معانيه النّحويّة وتتنوّع علاقته بما يحيط به من العناصر في الكلام. وعلى هذا يعتبر الإعراب أصلا في الأسماء"[2].

يتأكّد بذلك مبدأ القول بأحقيّة الأسماء للإعراب نظرا لتعاقب المعاني النّحويّة عليها. وقد قدّم المهيري مقاربة تكشف أسباب هذا الاتّجاه حين حاول التّوفيق بين هذا المبدإ وبين ما أقرّه بعض المحدثين من توزيع العلامات اللّغويّة إلي ثلاثة أقسام : "قسم لا يحمل في ذاته ما يدلّ على وظيفته وقسم يتضمّن ما يدلّ عليها وقسم ثالث يدلّ على وظيفة غيره"[3]. وخلص المهيري من خلال هذه المقاربة إلى اعتبار : "الأسماء وحدها في العربيّة هي الّتي في حاجة إلى ما يجسّم

---

[1] المهيري، 1993، ص 59
[2] المهيري، 1978، ص 11
[3] م ن، ص11

وظائفها النّحويّة وهي الّتي يكون للإعراب فيها مبرّر"[1]. ولا مبرّر لإعراب الاسم حسب الواقع اللّغوي إلاّ صفة التّغيّر وعدم الثّبات على الحالة الواحدة، وتأدية المعنى الذي يقصد المتكلّم إبلاغه.

تتبيّن لنا سمة الاسم الإعرابيّة من خلال نظرة المحدثين لخصائص الاسم الّتي تتطلّب الإعراب المبين عن اختلاف هذه الخصائص، والأدوار المعنويّة المتعلّقة بالأسماء. فالمنصف عاشور يذهب إلى اعتبار كلّ ما هو واقع في حيّز مفهوم الاسميّة معربا وإن لم يكن اسما على الوجه الحقيقي للكلمة، كصيغة "فاعل" الّتي تدلّ على قربه من مفهوم الحدث والقيام بالفعل. يقول: "و لعلّ الدّارس يدرك بهذا الضّرب من التفسير الإعرابيّ العاملي جوهر التفكير النّحوي في الاسم وملامح نحو التّعلّق بين العامل وما يشغل المحلات الإعرابيّة الكبرى من مكوّنات تقع مجرى الاسم وتوسم مكانيّا بحكمه وخصائصه التّركيبيّة"[2]. لذلك يعتبر "أنّ الاسم عند نحاتنا لا يدلّ على ضرب من الكلم فقط بل يدلّ قبل كلّ شيء على مجموعة من الظواهر الواقعة في محلّ المعمول"[3]. من هنا يتجاوز المنصف عاشور بهذه الأقوال المفهوم الضيّق للاسم إلى ما عبّر عنه بمقولة الاسميّة، ويرتبط الاسم عنده في تحديده بالخصائص الإعرابيّة فهو "مجموعة من الظّواهر الواقعة في محلّ المعمول" ولولا أهميّة مبدإ الإعراب ودوره في الأسماء لما خصّ الاسم في حدّه بصفته معمولا. وشدّد على مفهوم التّمام والنقصان في السّلم الإعرابيّ للاسم واعتمده ضابطا يعتمد في توزيع الأسماء وتصنيفها. فلولا أنّ الإعراب عنده سمة خاصّة بالأسماء لما اهتمّ

---

[1]. م ن، ص 11

[2] عاشور المنصف، 2004 ص 251

[3] م ن ، ص 251

بتدرّجها فيه وفق المبدأ المذكور. وقد خصّص لهذه النّقطة فصلا كاملا في كتابه الموسوم بظاهرة الاسم في التفكير النّحوي [1].

ولكنّ هذا التركيز على أهميّة الإعراب في الاسم وأصالته لم يمنع المحدثين من البحث في ظاهرة إعراب الفعل المضارع وفق تصوّر جديد.

ب -المعاني السّياقيّة لإعراب الفعل المضارع

ليس البحث في أسباب إعراب الفعل المضارع قضيّة جديدة، فقد تناولها البصريّون والكوفيّون، واختلفت تأويلاتهم لهذه الظاهرة وأبعادها. وقد تطرّقنا إلى نتائج بحثهم في الباب الأوّل من هذا القسم.

وأعاد المحدثون قراءة الظاهرة وفق مبادئ جديدة ساعين في ذلك إلى البحث عن حقيقة منزلة إعراب الفعل المضارع وأبعادها اللّغويّة النحويّة في المنظومة الإعرابيّة ككلّ. ومن المحاولات الجديدة في هذا الإطار ما قدّمه الجوارى في كتابه "نحو الفعل" وقد استند المؤلّف إلى حقيقة الفعل اللّغويّة بوصفه لا يكون إلاّ مسندا. إنّ هذا الأمر يوجب أن لا يكون الفعل إلاّ مرفوعا وبحكم أنّ هذا الاعتبار ينفي ما تتّصف به العلامة الإعرابيّة من دور تمييزي، وبحكم أنّ الفعل المضارع تتعاقب عليه علامات إعرابيّة ثلاث، فلا بدّ أن يتميّز كلّ منها بمعنى في ذاته يختلف به عن العلامات الأخرى، وبما أنّ المعاني الإعرابيّة الّتي اختصّت بالأسماء في بيان الإعراب لا تجري على الأفعال اعتمد الجواري على ما هو متغيّر في الفعل ويختصّ به دون غيره من وحدات الكلام ونقصد بذلك ما يطرأ على الأفعال من تغيّر معنوي دال على الزمن. يقول : "وإذن فإنّ إعراب الفعل يقوم على تصريفه لأنّه بالتصريف يدلّ على معاني

---

[1] انظر المنصف علشور 2004 ص 272 وما بعدها

الزمن المختلفة"[1]. وبذلك يكون الجواري قد ضبط سبب إعراب الفعل المضارع بما يؤدّيه من معان دالّة على تصريف الزمن وهذه المعاني المختلفة تعتور الفعل المضارع تحديدا نظرا لتعدّد صوره المنجزة، وقد حاول الجواري التفريق بينها مستندا إلى ما تدلّ عليه كلّ صيغة تصريفيّة للفعل المضارع من وجوه الزمن الّتي لا تظهر في صيغه بل من خلال الأدوات اللّفظيّة الّتي تتّصل بالفعل. وقد خصّ الجواري المضارع المنصوب بالدّلالة على زمن المستقبل وتوزّعت دلالة المضارع المجزوم في نظره بين تقارب مع صيغة الماضي من جهة والأمر من جهة أخرى. وذلك في تقدير الجواري مرتبط بالأدوات اللّفظيّة الّتي تتصل بالفعل المجزوم.

إنّ أهمّ ما يمكن أن نقف عنده في قراءتنا لهذا المقترح الّذي قدّمه الجواري لتفسير إعراب الفعل المضارع أنّ ما اعتمده سببا وسندا للإعراب لا يتّصل بدافع الإعراب الّذي حدّده النحاة لإعراب الاسم وهو تعاقب المعاني النحويّة الوظيفيّة على الأسماء المعربة الّتي تتطلّب اختلاف الوسم اللّفظي المقترن باختلاف دلالي إعرابي وليس زمنيا. وقد بيّن المهيري أنّ هذا الطرح قاصر من وجوه عدّة إضافة إلى ما ذكرناه. يقول : "... ورغم سعي المؤلّف إلى تطبيق نظريّته على الأحكام الإعرابيّة الثلاثة لبيان شمول النظرة الّتي يقترحها فإنّ تعليله لإعراب الفعل المضارع لم يكن دائما مقنعا خاصّة وأنّه أهمل استعمالات تنافي ما ذهب إليه من أنّ تقييد المضارع وتمحيصه لمعنى من معاني الزمن ينقله من الرفع إلى النصب أو إلى الجزم"[2]. ومع أنّ أصل الأفعال عند المهيري البناء ونتيجة لإيمانه بالدور المعنوي الّذي تؤدّيه علامات الإعراب أقرّ حقيقة إعراب الفعل المضارع نظرا لاختلاف علاماته الواسمة. يقول : "لكنّ

---

[1] الجواري، أحمد عبد السّتّار، 1964، ص 33
[2] المهيري، 1978، ص 19

اعتبار الإعراب غير أصلي في الفعل لا يفسّر شيئا، ولا ينفى تعاقب العلامات على صنف من الأفعال فالفعل المضارع معرب ولا مناص لكلّ النحاة من الاعتراف بذلك"[1]. وذهب المهيري إلى اعتبار هذه العلامات حاملة لدلالات معنويّة دقيقة واعتبر حمل النحاة الفعل في إعرابه على الاسم قد مكّنهم من تجاوز الإشكال وجنّبهم عنت البحث عمّا تؤدّيه أوجه الإعراب الثلاثة في الفعل من دقائق المعنى إلاّ أنّه اعتبر ما ذهب إليه النحاة مناقضا لمنطق اللّغة القائم على الاقتصاد في المجهود والتّخلّص من كلّ الظواهر الّتي لا تفيد المعنى شيئا[2]. ولذلك نؤكّد أنّ ما مذهب إليه المهيري في هذا الخصوص هو اعتبار إعراب الفعل المضارع يؤدّي دلالات معنويّة مختلفة عمّا تؤدّيه الأسماء المعربة؛ وهي في حاجة إلى التدقيق والتمحيص فالحمل على الشبه في هذا الموضع يتنافى مع ما يثبته واقع اللّغة .

وقد خلص المهيري إلى أنّ البحث عن المعاني الّتي يؤدّيها إعراب الفعل المضارع يجب أن يتوجّه إلى الدّقائق المعنويّة لا إلى الوظائف النّحويّة، لأنّها واحدة لا تتغيّر. فالفعل في جميع حالاته مسند. لكنّ المعاني الّتي يكتسبها الفعل من السّياق متغيّرة وهذا في نظره موجب الإعراب في الفعل المضارع[3]. فضلا عن ذلك نبّه المهيرى إلى أنّ ظاهرة تعدّد المعنى للحكم الإعرابي الواحد في الفعل من نحو المضارع المنصوب الّذي يفيد النّفي في المستقبل والتّعليل والنّتيجة، أو من نحو المضارع المجزوم الّذي يفيد النّفي في الماضي والطّلب

---

[1] المهيري ،1978، ص 13
[2] م ن، ص 13
[3] م ن ، ص 24

والنّهي والشّرط... هذا التّعدّد يمنع من سهولة تعليل دور الإعراب والاقتناع بضرورته بعد أدوات الجزم وسائر أدوات النّصب[1].

من تداعيات هذا الاعتبار صعوبة تقديم تصوّر شامل لنظام متماسك ومتناسق يبرّر دور الإعراب في الفعل المضارع كما برّره إعراب الاسم. وقد اعتمد المهيري مفهوم تطوّر اللّغة كمخرج لهذا الإشكال، فاعتبر أنّ "النّزعة الطّبيعيّة في تطوّر اللّغات الإعرابيّة هو نحو تبسيط الإعراب أو التّخلّص منه بحثا عن الاقتصاد في المجهود"[2]. ولا يستغرب أنّ العربيّة من هذا المنطلق سائرة إلى التّخلّص من إعراب الفعل " أو تكييفه بطريقة لا تبقي منه إلاّ ما كان ضروريّا لا تسانده أيّة وسيلة لأداء ما قصد منه"[3]. وتبقى هذه الاستخلاصات في تقديره مجرّد افتراضات في غياب "الوثائق الشّاهدة على أطوار مختلفة من تاريخ العربيّة السّابق لما نعرفه من حالتها بفضل القرآن والشّعر الجاهلي"[4].

نرجّح بدورنا أنّ النحاة القدامى كانوا على حقّ في حمل إعراب الفعل المضارع على الاسم لأنّه فرع فيه. ولكنّنا نختلف معهم في أسباب هذا الحمل فالمشابهة الحقيقيّة بين الفعل والاسم لا بدّ أن تتعلّق بالمعنى وليس بالشّكل لأنّ المعنى هو السّبب الحقيقي والمقصود الأهمّ بالإعراب. لذلك نذهب إلى اعتبار ما قدّمه بعض المحدثين فيما يتعلّق بظاهرة إعراب الفعل المضارع، ومن خلال ما أمكننا الاطّلاع عليه والتعرّض إليه بالتحليل في هذا العمل، يمثّل تطويرا لمواقف النحاة القدامى يراعي خصائص الظاهرة اللغوية وأبعادها النظامية التواصلية. ويظهر ذلك خاصّة في ما قدّمه المهيري في سعي منه إلى توسيع معنى

---

[1] المهيري، 1978، ص 24
[2] م ن، ص 25
[3] م ن، ص 25
[4] م ن، ص 26

الإعراب، إلاّ أنّ هذه الدراسات الحديثة لم تتوصّل إلى حلّ إشكاليّتين أساسيّتين في رأينا: الأولى هي تبرير الإعراب الحاصل في أصناف الفعل المضارع تبريرا يتماشى مع ثوابت نظام مقولة الإعراب والمعاني الّتي تبينها. والإشكاليّة الثانية تتعلّق بالجواب عن التداخل بين المعاني الّتي يفيدها إعراب المضارع كالمعاني الزّمانيّة أو الأعمال اللّغويّة كالنّفي و الإثبات ولعلّ الحلّ في كلّ ذلك يتطلّب مراجعة جذريّة لنظام معاني إعراب الأفعال إذا اضطررنا إلى القول بإعرابها.

3- نفي القول باطّراد المعاني في إعراب الأسماء

لا يرفض القائلون بلفظيّة الظاهرة الإعرابيّة الإعراب رفضا مطلقا، بل يفسّرونه وفق أنماط لفظيّة. ولا يقتصر هذا الرأي على المحدثين دون غيرهم، فقد بينّا في الباب الأوّل من هذا القسم أنّ قطربا يرجع الإعراب إلى أسباب لفظيّة. واعتبر دوره كامنًا في الوصل الصّوتي بين مقاطع الكلام. وقد تردّد صدى هذا الرّأي حديثا مع من يسمّون بدعاة التيسير، متأثّرين في ذلك بما جاءت به الملابسات التاريخيّة ممثّلة في انتشار التعليم، محاولين إخضاع نظام العربيّة لمقولات لا تتماشى مع واقع اللّغة العربيّة في الأغلب الأعمّ. ففي إطار الفصل بين العلامة الإعرابيّة مثلا ودلالتها المعنويّة ذهب البعض إلى اعتماد النظام التركيبي من خلال مفهوم الرتبة للفصل بين الوظائف.

تنوّعت مواقف المحدثين من الإعراب مع أنّ جلّها لم يقبله مسلّما بل إنّ بعضهم حاول انتقاد الصورة التي يقدّمها التراث عنه. فإبراهيم أنيس لا يتصوّر الإعراب "ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا كما يقول النّحاة، بل كانت [...] صفة من صفات اللّغة النّموذجيّة الأدبيّة ولم تكن من معالم الكلام

العربي في أحاديث النّاس ولهجات خطابهم"[1]. ويعتبر الحركات الإعرابيّة لا تترجم عن معنى نحويّ عندما يقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابيّة تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[2]. وكأنّنا به يتجاوز من خلال هذه الأقوال اعتبار اللّغة كائنا يقوم على أداء المعنى وتبليغه، ويرفض أن تكون الألفاظ أزمّة المعاني. فحتّى وإن لم تترجم هذه العلامات على معان إعرابيّة لا بدّ أن تحمل معنى لغويّا آخر ولكن أن تكون في درج الكلام وشيا فذلك يتنافى مع المبدأ العام للّغة. وبيّن ذلك كثير من علماء اللّغة فدي سوسير مثلا في تأكيده على التحام الدّال بالمدلول في العلامة اللّغويّة، يؤكّد على استحالة فصل المعنى عن اللّفظ ، اللّذين اعتبرهما وجهي العلامة اللّغويّة شأنهما في ذلك شأن صفحتي الورقة الواحدة.

يذهب تمّام حسّان إلى تضييق دور الإعراب، فيعتبره قرينة لفظيّة من مجموعة قرائن أخرى لا غير كالرّتبة والصّيغة والمطابقة والرّبط والأداة والنّغمة، تتضافر كلّها في تحديد المعنى. ويعتبر هذه القرائن تغني عن العوامل في دلالتها عن المعنى الوظيفي. وهو في هذا ينفي ما للعامل من دور في تفسير الإعراب وربطه بالمعاني النّحويّة. يقول : "بعد أن بيّنت طبيعة القرائن المقاليّة معنويّة كانت أو لفظيّة في دلالتها على المعنى الوظيفي النّحوي أحبّ أن أضيف إليها كلمة أخرى تتّصل بإغناء فهم القرائن المقاليّة عن فكرة العامل النّحوي الّذي قال به النحاة. لقد اتّجه النحاة بقولهم بالعامل النّحوي إلى إيضاح قرينة لفظيّة واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابيّة. فجاء قولهم بالعامل

---

[1] أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللّغة**، ص 203
[2] م ن، ص 237

لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النّحويّة"[1].

نعتقد أنّ الإشكال عند تمّام حسّان يكمن في مستوى فهمه للإعراب على أنّه العلامة الإعرابيّة، وليس هذا تصوّر جمهور النحاة في التّراث النّحوي. وهذا ممّا جعله يعتقد أنّه لا يتجاوز أن يكون قرينة لفظيّة قاصرة بمفردها أحيانا كثيرة عن الدّلالة على المعنى الوظيفي النّحوي. يقول : "ولا أكاد أملّ ترديد القول إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن"[2]. ونحن نقدّر أنّ الإشكال الأساسيّ في حمل الإعراب على المعنى أو على اللّفظ يكمن في كيفيّة فهم ما جاء في التّراث النّحوي بخصوص المسألة؛ وفي مدى استيعاب المحدثين للمنوالات اللّسانيّة الحديثة والاستفادة من مفاهيمها دون المساس بخصائص اللّغة العربية.

---

[1] حسّان، تمّام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 231
[2] م ن، ص 207

خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل إبراز اختلاف مواقف المحدثين من ظاهرة الإعراب و ما أضافوه إلى ما جاء في التّراث متعلّقا بهذا المبحث باعتبار أنّ المحدثين قرؤوا التراث النحوي، كلّ من زاوية نظر محدّدة . فانقسمت قراءاتهم إلى اتّجاهين اثنين : اتّجاه ساير ما رسّخه التراث النحوي العربي من دور معنويّ للإعراب ومنزلة هامّة في بيان مقاصد القول والفصل بين معانيه الوظيفيّة الإعرابيّة. والاتّجاه الثّاني اعتبر ظاهرة الإعراب متأتّية من تأثير علم المنطق والفلسفة في النحو بل ذهب بعض المغالين في هذا الاتّجاه إلى اعتبار الإعراب و العمل من الخرافات الّتي وضعها النحاة. واعتبر هذا الاتّجاه أنّ علامات الإعراب ليست مطّردة المعاني في التركيب وكأنّ الظاهرة تتعلّق بتنويعات صوتيّة في الكلام لا غير. وهذا يتنافى كما بيّنا مع دور العلامة اللغويّة ومفهوم الإعراب كما جاء في التراث النحوي.

لقد بذل المحدثون جهودا من أجل تجديد النّظر في مبحث الإعراب لكن تبدو النّتائج الّتي توصّلوا إليها محدودة القيمة من حيث قدرتها التفسيريّة خاصّة. ذلك أنّ في النّظريّة النحويّة العربيّة من التّماسك والقوّة في هذا المجال ما لا يمكن هدمه وإعادة بنائه بسهولة. فاكتفوا في تجديد نظرهم في هذا الشّأن إمّا بإعادة صياغة وجهات نظر قديمة وإمّا بالبحث في نقاط جزئيّة غير مؤثّرة في نظريّة الإعراب كالرّبط بين إعراب الفعل والدّلالات الزّمانيّة وما جرى مجراها.

الفصل الثّاني : وجوه التحديث في قراءة المحدثين للعلامة الإعرابيّة

مقدّمة :

سجّل التداخل بين الإعراب وعلامة الإعراب حضوره في التفكير النحوي القديم. و قد اعتمد بعض النحاة المحقّقين البنية التركيبيّة التي هي الإضافة في عبارة "علامة الإعراب" لينفي أن تكون العلاقة بين "الإعراب" و"علامة الإعراب" علاقة تمامٍ فالشيء لا يضاف إلى نفسه.

لم يمنع ذلك بعض المحدثين من أن يقرؤوا العلاقة بين الإعراب والعلامة الإعرابيّة قراءة ترادف تربط بينهما إلى حدّ التسوية. لذلك نرى من الأهميّة بمكان أن نقف على أهمّ الآراء في هذا الشأن بعرضها وتحليلها لبيان مدى تجديد المحدثين للفكر النحوي التراثي المتعلّق بالعلامة الإعرابيّة.

1- إعادة النّظر في العلامات الإعرابيّة ومعانيها

إنّ المنتصرين لربط العلامة الإعرابيّة بالمعاني النّحويّة هم القائلون بالوظيفة المعنويّة للإعراب. فهم يعتبرون ألفاظه أزمّة المعاني والحركة لفظ المعنى وعلامته. وقد نبّه المهيري في تعريفه للإعراب إلى اعتبار العلامة الإعرابيّة تجلّيا للإعراب الّذي هو جزء من النّظام العلامي للّغة واعتبر أنّ قيمة هذه العلامات قائمة في : "ما بينها من تقابل أو اختلاف"[1].

وأقرّ أنّ الأصوات لا يمكن أن تختلف من دون أن يحمل اختلافها فائدة. ومن هذا المنطلق اعتبر الحركات الإعرابيّة دلائل لفظيّة على معان نحويّة

---

1 المهيري، 1993 ص 56

قائمة في الذّهن ومجسّدة في البنيّة الإعرابيّة؛ وربط بين الإبلاغ في الكلام المعرب وبين العلامة الإعرابيّة. يقول : "فالكلام المعرب يضمن الإبلاغ بما يحتويه من علامات لإقامة الفروق بين عناصر الكلام"[1].

تقوم بين العلامات الإعرابيّة علاقات خلافيّة وللاختلاف بينها دور يضمن التّمييز بين المعاني الممكنة في الكلام وذلك أنّ تأدية المعنى مشروطة بالعلامة اللّغويّة. والعلامة الإعرابيّة في تقدير المهيري من العلامات اللّغويّة الضّامنة لهذا الدّور. وحركات الإعراب أو علاماته هي التّحقّق اللّفظي لما هو في الأصل معنوي. وتضطلع هذه الحركات الّتي هي على حدّ تعبيره "وسائل الإعراب "[2] بدور تمييزي. ويضطلع هذا الدّور التّمييزي بوظيفة الإعراب الأساسيّة أي الإبانة عن المعنى. أمّا المنصف عاشور فيرى " أنّ الإبانة عن المعاني بالألفاظ ودراسة الأحوال المتنقّلة للاسم هو المقصود الأهمّ من الإعراب "[3]. وهو في هذا القول يربط بين الغاية من الإعراب الّتي هي الإبانة عن المعاني وبين الوسيلة المستخدمة للغرض أي الألفاظ، فاللّفظ الّذي هو الحركة الإعرابيّة هو وسيلة الإعراب المضطلعة بالكشف عن المعنى المقصود ودفع الالتباس والاحتمال. وتختلف الحركة الإعرابيّة كلّما اختلف المعنى النّحوي المراد إبلاغه، وتغيّر الحركة محكوم بتغيّر في المعنى[4]. وقد قدّم المنصف عاشور الحركات الإعرابيّة بوصفها حركات " طارئة على الأسماء"[5]. ولذلك اعتبر الضمّة والفتحة والكسرة لواحق عرضيّة : " تزول بزوال السّبب واختلافه أي العامل"[6]. فالعلامة الإعرابيّة عنده أثر للعامل وهي قرينة يتحقّق بها الاختلاف في التّعبير عن المعاني الوظيفيّة.

---

[1] المهيري، 1978، ص 8
[2] م ن، ص 9
[3] علشور المنصف، 2004، ص260
[4] المعني المقصود هو المعني الوظيفي النحوي أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة
[5] علشور المنصف ، 2004، ص257
[6] علشور المنصف، 2004، ص257

ذهب المجدوب إلى اعتبار مضمون لفظ "المعنى" الّذي قصده النّحاة في الوصل بين العلامة الإعرابيّة والمعنى، هو المعنى التّركيبي الخالص. يقول : "يمكن أن نتخلّص من المأزق الّذي آل إليه موقف المحدثين إذا تخلّينا عن هذا التأويل الحدسي لمصطلح معنى وحمّلناه معنى تركيبيّا خالصا"[1]. فالاسم المرفوع هو الواقع موقع العمدة والاسم المنصوب هو الواقع موقع الفضلة و"الجرّ للفضلات الّتي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف"[2].

هكذا تختصّ كلّ حركة إعرابيّة بمعنى حادث في الاسم نتيجة لتعلّقه بعامله. ولا تختصّ كلّ حركة ضرورة بوظيفة نحويّة واحدة، وقد يفسّر هذا الأمر اشتراك جملة من الوظائف النّحويّة في علامة إعرابيّة واحدة. واعتبر المجدوب على هذا الأساس أنّ "المعاني الّتي تشير إليها حركات الإعراب ليست معاني ذات مضمون حدسي تطابق دائما علاقة اجتماعيّة ملموسة. (كما يقول لويس بريتوPrieto)[3] تدركها ذات معلومة في مقام محدّد الإحداثيّات ولا هي وظائف نحويّة تناسب عددها، وإنّما هما معنيان تركيبيان أساسيان"[4]. والمقصود من هذا أنّ المعنى الّذي تضطلع به الحركة الإعرابيّة هو معنى تركيبيّ يؤسس للفصل والتمييز بين الوظائف الأساسيّة في التركيب أي الّتي هي عمد الكلام والوظائف الّتي تختصّ بها الفضلة؛ وهي من المتمّمات الّتي يسعى بها المتكلّم إلى مزيد البيان وتخصيص المقصود. ويتجلّى هذا البعد التّركيبي الدلالي لمصطلح المعنى صريحا في تقسيم النّحاة المعاني الإعرابيّة إلى مجموعات ثلاث تختزل الصّور اللّفظيّة المتعدّدة : "فالفاعليّة معنى العمد

---

[1] المجدوب،عزّالدّين، 1998، ص293

[2] م ن، ص294

[3] Prieto,Louis, dans Langages : sous la direction d'André Martinet, Encyclopédie de la pléiade, Gallimard, Paris 1968

[4] المجدوب، عزّالدّين 1968 ص294

وعلمه الرّفع والمفعوليّة معنى الفضلات وعلمه النّصب والإضافة معنى ما جرّ مباشرة أو بالحرف وعلمه الجرّ"[1].

ومع أنّ عددا هامّا من المحدثين قال بمعنويّة العلامة الإعرابيّة، سواء أكانت حركة أو حرفا ينوبها، نذكر على سبيل الذكر لا الحصر المهيري والشريف وبن حمّودة، فإنّ هذا لا ينفي وجود آخرين، تقتصر الدّلالة المعنويّة عندهم على الضمّة والكسرة دون الفتحة، لأنّ هذه الأخيرة في تقديرهم حركة خفيفة مستحبّة لذلك كثر تداولها في الكلام، وهذا ما قال به إبراهيم مصطفى مثلا.

أ- تغليب الضمّة والكسرة على الفتحة في الدّلالة على المعنى

يذهب إبراهيم مصطفى إلى اعتبار اهتمام التّراث النّحوي العربيّ بالحركات الإعرابيّة وحرصه على الوقوف عندها دليلا على ما تعبّر عنه من معنى، ويرى أنّه من الواجب درس علامات الإعراب على أنّها دوال على المعاني[2] ولكنّه يقيم مفاضلة تكون بمقتضاها الضمّة والكسرة دلائل على المعنى، على نقيض الفتحة يقول : "فأمّا الضمّة فإنّها علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها. وأمّا الكسرة فإنّها علم الإضافة، وإشارة ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة،[...] ولا تخرج الضمّة، ولا الكسرة عن الدّلالة على ما أشرنا إليه، إلاّ أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع، أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب"[3]. وقد اعتمد في

---

[1] بن حمّودة رفيق، 2004 ص 594
[2] مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، ص69
[3] مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ص50

رأيه هذا على الزجّاجي :" هذا الرأي (يقصد رأي الزجاجى)كالأصل لما ذهبنا إليه"[1]. وقد آل الأمر بإبراهيم مصطفى إلى الجزم بثلاثة أحكام هي :

1- إنّ الرّفع علم الإسناد.
2- إنّ الجرّ علم الإضافة .
3- إنّ الفتحة ليست بعلم على الإعراب.

ليس لمثل هذه الأحكام خطرا في حدّ ذاتها. لكنّ تداعياتها تقتضي التثبّت فالاستغناء عن الفتحة قد يستدعي القول بالاستغناء عن المفاعيل بحكم أنّ الفتحة عند مصطفى إبراهيم ليست علامة إعراب. وبذلك يتمّ إسقاط الفضلة من الكلام. ولا شكّ أن ذلك يتطلّب تفسيرا جديدا لحضور مثل هذه المكوّنات النحويّة في التركيب. وقد نتج عن الأحكام المذكورة كذلك إخراج العطف من باب التوابع. يقول المجدوب : "بدأ بإخراج باب العطف من التوابع واعتبر هذا الباب نتيجة من نتائج فلسفتهم في العامل"[2]. ثمّ يبيّن أنّ مصطفى إبراهيم اقتصر في هذا المبحث على أمثلة كان المعطوف فيها مرفوعا أو مجرورا دون ذكر للمعطوف المنصوب وفي هذا تقصير في استقراء الواقع اللّغوي. ولقد صنّف إبراهيم مصطفى بقيّة التوابع بعد إقصاء المعطوف وفق المعنى إلى صنفين اثنين : الأوّل يقتصر على النعت والصنف الثاني يشتمل على البدل وعطف البيان والتوكيد، وتختلف هذه عن النعت باختلاف الجزء الثاني من المركّب منها عن الجزء الأول. فهما لا يكتسبان معنى واحدا إلاّ من خلال اقتران الكلمتين. يقول : "القسم الثاني من التوابع لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكمّل، حتّى لا يفهم المعنى

---

[1] م ن، ص 52
[2] المجدوب، 1998، ص 259.

المقصود إلاّ بهما معا، بل لا يكون الأوّل دالّا على معناه مستقلا بإفهامه، والثاني دالا على معنى الأوّل مع حظّ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما بالأخرى"[1]. وقد علل مصطفى إبراهيم اعتماده على المعنى في الفصل بين وظائف التبعيّة بما وقع فيه التراث النحوي من خلط في ما بينها معتقدا أنّ منهجه فيصل في الحكم بينها. يقول : "هذا التقسيم على وضوحه وقلّة الأقسام فيه واعتماده على المعنى، يفصل ما بين النحاة من خلاف في تمييز الأقسام بعضها من بعض، ويقينا الاضطراب الّذي يضطربه النحاة في كثير من المواضع أهي نعت أم بدل أم عطف بيان"[2]. وقد انتقد إبراهيم مصطفى تصنيف النحاة للوظائف باعتباره الخبر من التوابع معتمدا في ذلك على المعنى. يقول : "و يجب أن نزيد هنا تابعا هو أهمّ من الأقسام السّابقة كلّها وأولاها أن يذكر في باب التوابع، وهو الخبر"[3]. وقد علّ عدم ذهاب النحاة قبله هذا المذهب لنصب الخبر في باب كان وأخواتها. يقول: "والّذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب الخبر أنّهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعا والخبر منصوبا في باب كان- وليس التفسير على ما تصوّروا"[4]. ولذلك لا تكون وظيفة الخبر عنده من الوظائف الأساسية في التركيب بحكم أنّها ألحقت بالتّوابع فهي ستظهر في المستوى الثاني من التحليل وفي هذا إخلال بالبنية الإعرابيّة للجملة في العربيّة.

---

[1] مصطفى إبراهيم ، إحياء النحو، ص 120.
[2] م ن ، ص 121و 122
[3] م ن ، ص 126.
[4] م ن ، ص 127.

يعتبر مهدي المخزومي الحركات الإعرابيّة دوال على معان لا أثرا من آثار العوامل. وهو في ذلك يرمي إلى نقض نظريّة العامل. يقول : "فقد حاولت، ما وسعني ذلك، أن أخلّص الدّرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل"[1]. وقد سار المخزومي على خطى إبراهيم مصطفى في مبحث الحركات الإعرابيّة. يقول : " الضمّة علم الإسناد، دالّة على أنّ الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه"[2]. ويقول : "الخفض علم الإضافة، والكسرة تدلّ على أنّ ما لحقته مضاف إليه أو تابع للمضاف إليه"[3]. ويضيف: "ليست الفتحة علما لشيء خاص، ولكنّها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة"[4]. فالفتحة كما هي عند إبراهيم مصطفى لا تمثّل في تقدير المخزومي إلاّ"الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفّة سبيلا"[5]. مع أنّ المخزومي عندما اعتبر الفعل المضارع معربا أقرّ بشكل ما أنّ الفتحة الّتي تسم المضارع المنصوب هي علم الإعراب؛ ولو أنّ دافع الإعراب عنده مختلف عمّا هو عند غيره من النحاة. يقول: "وإنّما كان ذلك كلّه من أجل تمييز زمن الفعل وتخصيصه"[6]. فهو هنا لا ينفى اختلاف المعنى باختلاف علامة الإعراب.

نعتبر أنّ سلب الفتحة دلالتها الإعرابيّة اجتهاد فيه الكثير من المجازفة، فإن كانت الضمّة والكسرة حركتي إعراب فلا بدّ أن تكون الفتحة كذلك لأنّها تعبّر عن معنى لا تعبّر عنه العلامتان الأخريان. ولا يمكن أن تكون من العلامات اللّغويّة الّتي لا تحمل من المعنى غير صفة الخفّة وإلاّ

---

[1] المخزومي المهدي، في النحو العربي، ص16
[2] م ن، ص 70.
[3] م ن ، ص 76.
[4] م ن ، ص 81.
[5] م ن ، ص 81.
[6] م ن ، ص 134.

لاستغني عنها ولأصبحت مجرّد صوت والحال أنّ اللّغة جملة من الأصوات الّتي هي علامات دالّة باختلافها وتمايزها في ما بينها. ولا بدّ أن يستفاد من التّقابل الحاصل بينها لأنّ ذلك من منطق اللّغة وطبيعتها. وفي جميع الحالات لا يمكنُ في اعتقادنا عدم التمييز بين علامات العمد وعلامات الفضلات؛ والنّصب علامة الفضلة. فالاستغناء عن النصب ومعناه يدخل ارتباكا على النظام. ولعلّ الاختزال الممكن هو ما أشار إليه التراث حين اعتبر أنّ الجرّ فضلة بالحرف كما يكون المفعول به مجرورا بالحرف في محل منصوب. أمّا اعتبار المنصوب لاغيا لأسباب صوتيّة فإنّه في حاجة إلى إعادة نظر.

ب - قيمة مفهوم الاختلاف والتّقابل في ربط الحركات الإعرابيّة بالمعاني النّحويّة

يعتبر مفهوم الاختلاف من المعاني المفاتيح في درس ظاهرة الإعراب. فقد استغلّ هذا المفهوم في التّراث النّحوي في ثالوث حركي ينطلق من العامل مارّا بالمعمول لينتهي في الأثر الإعرابيّ.

الاختلاف عبارة عن قيم نظاميّة لها تجلّيات في ثلاثة مستويات. تظهر أوّلا في اختلاف العوامل الدّاخلة على الوحدات المعربة. فهي وحدات تختلف باختلاف الصّنف الذي ترجع إليه ويختلف معنى الواحد منها بالنسبة إلى الأخر داخل الصنف الواحد. وتظهر هذه القيم في مستوى العمل الإعرابيّ. فعمل الفعل غير عمل الحرف وعمل الاسم مختلف بحسب ما يقوم بين الاسم والحرف أو الفعل من الشبه.يتجلّى أيضا في مستوى ثالث اختلاف الوسم اللّفظي للعمل الإعرابيّ. فالحركات الإعرابيّة مرتبطة في بيانها للمعاني المختلفة باختلاف صادر في أوّل الأمر عن العامل النّحوي أيّا كان صنفه. واختلاف هذه السمات اللفظيّة مرتبط بالمعنى.

وجّهت القيم الخلافية النحاة إلى التفريق بين حركات البناء وحركات الإعراب بوصف الأولى ثابتة في اللفظ ولا تحمل في ذاتها دلالة على المعاني النحويّة في حين أنّ الثانية أي الحركات الإعرابيّة متغيّرة وتغيّرها يحقّق معاني متغيّرة بدورها، ومتعاقبة على الوحدات المعربة بحسب ما تؤدّيه من معنى تركيبي. فاللّفظ واحد والمعنى مختلف. والعلامة الواحدة قد تكون للبناء كما قد تكون للإعراب. ومتى استعملت ألقاب الإعراب حصل في الذهن معنى مفاده أنّ اللّفظ معرب، وإن كان كذلك فهو محكوم آليّا باختلاف العوامل الدّاخلة عليه. وقد بيّن المهيري أنّ تفريق التراث بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب هو نظام علاميّ دقيق قائم على التقابل والاختلاف. فهو يميّز من جهة بين ما يدخله الإعراب بوصفه قابلا للتأثّر وبين ما لا يدخله الإعراب بوصفه غير قابل للتأثّر. ويفضي هذا، التّمييز إلى تقابل بين الحركات الإعرابيّة من جهة والحركات البنائيّة من جهة أخرى، يستفاد منه اختلاف معنوي دقيق لأنّ الحركات الإعرابيّة تترجم في تقابلها عن اختلاف المعنى الوظيفى المراد إبلاغه، وتترجم حركات البناء عن استقرار اللّفظ على الهيأة الواحدة . ويتطلّب الأمر عندئذ سبلا أخرى للبحث عن المعنى النّحوي الوظيفي الّذي يحمله، لأنّ حركة البناء في حدّ ذاتها لا تحمل دلالة على معنى.

هذا التّفريق بين صنفين من العلامات مشتركة من جهة اللّفظ مختلفة من جهة الدور الدّلالي سمح للنحاة القدامى بجمع ما لا يدخل تحت الحصر في قائمة مضبوطة. يقول المنصف عاشور : "فالحركات في الإعراب والبناء ضرب من القرائن الّتي يتحقّق بها الاختلاف أو انعدامه للتعبير عن"المعاني الوظيفيّة" وهي شبه نظام صغير من الرّموز عددها مضبوط. وهي ضامنة لاستيعاب كلّ الكلم من أسماء وأفعال وحروف، فهي قائمة مختصرة تجمع في حروفها ما لا

يدخل تحت الحصر من الوحدات اللّغويّة"[1]. ويحيل اختلاف العلامات الإعرابيّة إلى تقابل واختلاف دلالي بين المعاني النحويّة الموسومة بالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. فمعنى الفاعليّة مجاله عمد الكلام وهو حيّز إعرابي موسوم بالرّفع وتجرى في هذا الفضاء الإعرابي وظائف إعرابيّة أساسيّة قد لا يكتمل المعنى ولا تتحقّق الفائدة إلاّ بحضورها من صنف وظيفة الفاعل ووظيفة المبتدأ والخبر. وإذا ما حذف اللفظ المحقّق لهذه الوظائف وقع إمّا تقديره وإمّا حضور ما ينوب عنه. وذلك نحو وظيفة نائب الفاعل الّذي يؤدّي دور الفاعل النحوي؛ وهو في الأصل من محلّ المفعوليّة. لذلك قدّر النحاة أنّه لا يمكن المرور إلى فضاء المفعوليّة إلاّ بعد اكتمال فضاء العمد لأنّه جوهر الخطاب وأسّه. ومن هنا تتقابل عمد الكلام وفضلاته. فالأولى ضروريّة والثانية اختياريّة تأتي لمزيد تفصيل القول والبيان فيه فتكسب وظائف المفعوليّة مزيد إفادة وتخصيص لما سبق ذكره في العمد. على هذا الأساس اختلف وسم المفعوليّة فاختصّت بالنصب كعلامة دالّة على المعنى النحوي المتعلّق بفضلة الكلام. وقد تختصر وظائف الفضلة دون أن يقع تعويضها أو تقديرها لأنها في الأصل غير أساسيّة في القول؛ لذلك قد يقتصد فيها ولا تتحقّق في اللّفظ ولا يوجد دليل على غيابها عن التركيب. ووظيفة الحال من هذا القبيل، نقول مثلا : "خرج الولد يجرى" وظيفة الحال في مثل هذا الموضع تفيد بيان هيئة الخروج ومع ذلك قد تحذف فنقول: "خرج الولد" دون أن يختلّ التركيب ولا وظائفه الأساسيّة في تأدية المعنى. لكن بعض وظائف المفعوليّة قد تكون ضروريّة ولا يمكن الاستغناء عنها من صنف" ضرب يحيى بشرى" فوظيفة المفعول في هذا الموضع أساسيّة لأنّ الفعل"ضرب" متعدّ يتطلّب ضرورة مفعولا به. في مثل هذا التركيب يفضي حذف المفعول إلى اختلال البنية التركيبية المعجمية ويختلّ مقصد القول. لذلك

[1] علشور المنصف، 2004، ص 257

تكون هذه الوظيفة النحويّة ضروريّة ، ويكون حذف المفعول في مثل هذا الموضع مشروطا بوجود قرينة دالّة عليه، وهذا يفيد عندنا أنّ المعاني الإعرابيّة في تقابل واختلاف يؤطّرها ويميّزها بعضها عن بعض دون أن يفصل بينها فصلا صارما. فالفصل قائم منهجيّا ونظريّا ولكنّه ضعيف من جهة الإنجاز والواقع. أمّا معنى الإضافة النحوي فإنّه لا يقابل الفاعلية والمفعولية بقدر ما ينتشر في كلّ واحد منها. فقد يتنزل داخل فضاء المفعولية إذا جاء المفعول به مجرورا بالحرف. نحو قولك :

1- أقسم زيدٌ باللّه

وقد يتنزّل توسعة لتخصيص الفاعلة أو المبتدإ كما في :

2- جاء صاحبُ الأمير.

3- جارية الخليفة فاتنة.

كما قد ينزّل منزلة المخصّص للمفعول نحو :

4- سرت في صحراء الجزيرة قبل المغرب.

ولولا ما يتحقّق بالعلامات الإعربيّة من معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة رفعا ونصبا وجرّا لما أمكن التّمييز بين هذه المعاني المتداخلة المقابل بعضها لبعض والمنتظمة انتظاما قائما على القيم الخلافية.

2-أثر تيسير النحو في مقاربة المحدثين للعلامة الإعرابيّة

أ- العلامة الإعرابيّة ظاهرة صوتيّة

نذكّر أنّ إعادة قراءة التراث النحوي في البدايات على الأقلّ قد تزامنت مع بدايات عصر النهضة. وكان المطلب عندئذ نشر المدارس وتعميم التعليم. وكان هذا من الأسباب التي وجّهت بعض المحدثين إلى نقد التراث واتهام النحو بالفلسفة والتعقيد. فعُدّ الإعراب سببا رئيسا في الحدّ من استساغة القوانين اللّغويّة ممّا صعّب على المتعلّمين التّمكّن من فقه هذه اللّغة، ومنع

مرونة جريانها على الألسن. ساهم ذلك في ظهور اتّجاه لساني حديث رافض للإعراب ولأبعاده المعنويّة. ويعدّ إبراهيم أنيس من أبرز المحدثين الرّافضين لقول القدماء بمعنويّة المقولة الإعرابيّة. وليس خافيا على دارسي هذه المقولة أنّه لم يأت بجديد قول من جهة تأثّره فيما ذهب إليه بعلم الصوتيّات والمنهج التّاريخي والمقارن، فرأيه رجع صدى لما قال به قطربٌ مع فارق تأثير وقع الرأي لاختلاف حيثيات الفترتين الزمنيتين فمن سوء حظ قطرب أنّه طلع على الناس برأيه في عصر أجمع فيه النحاة على أنّ الإعراب معنى، أمّا حديثا وفي ظلّ ما هو متعارف عليه عند دعاة التيسير من بحث عن تحقيق غايات تعليميّة أساسا، فقد عرف قول قطرب مع إبراهيم أنيس موجة من الانتشار والاهتمام والدّرس وبدا ضربا من ضروب "الحداثة".

يقارن إبراهيم أنيس بين نظام العربيّة ونظام اللاّتينيّة قائلا : "ولعلّ أهمّ فرق بين رموز الأسماء في اللاّتينيّة وبين حركاتنا الإعرابيّة أنّ الرّموز اللاتينيّة لا تسقط مطلقا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها كما حدث غالبا للحركات الإعرابيّة في لغتنا، ممّا يجعلنا نرجّح أنّ حركاتنا الإعرابيّة ليست رموزا لغويّة تشير إلى الفاعليّة أو المفعوليّة وغير ذلك كما يظنّ النّحاة، بل ترجع إلى أسباب أخرى"[1]. في هذا الشّاهد يصرّح إبراهيم أنيس برفضه لدلالة العلامات الإعرابيّة على المعاني النحويّة محتكما في ذلك إلى سقوط هذه الحركات الإعرابيّة في ظاهرة الوقف ويذهب إلى أنّ هذه العلامات "لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[2]. وعليه تكون حركات الإعراب عند هذا اللّغوي ظاهرة صوتيّة لا علاقة لها ببنية الكلمات ومعانيها التركيبية، وقد عاب على ابن مضاء

---

[1] أنيس إبراهيم، من أسرار اللّغة، ص 218، 219
[2] م ن، ص 237

القرطبي قياسه حركات الإعراب على الحركات الّتي هي جزء من الكلمة وبنيتها، واعتبر أنّ "قياس حركات الإعراب على تلك الحركات الّتي هي جزء أساسي من بنية الصّيغ، قياس مع الفارق، لأنّ تغيّر حركات الإعراب لا يؤثّر في الصّيغة ولا يغيّر معنى الكلمات"[1]. واحتجّ لذلك بأنّ قارئا لا صلة له بالنحو يفقه معنى خبر صغير وارد في صحيفة حتّى مع الإخلال في إعراب كلماته. ولا نعتقد أنّ هذا الافتراض مطلق الصحّة فإن لم يكن القارئ مميّزا للفاعل من المفعول مثلا اختلط عليه الأمر والتبس. وخلص إبراهيم أنيس بعد رفضه ربط الحركات الإعرابيّة بالدّلالة على المعاني النحويّة إلى اعتبار الحركات وسيلة للتّخلّص من السّاكنين. يقول : "ليست حركات الإعراب في رأيي، عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظنّ النحاة، بل إنّ الأصل في كلّ كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمّى بالمبنيّ أو بالمعرب"[2]. واعتبر تحريك نهاية بعض الكلمات في التركيب يهدف للوصل وضرورة التخلّص من الساكنين المتجاورين لأنّ هذه الظاهرة تسمح بخلق مقاطع صوتيّة ليست موجودة في اللّغة العربيّة. يقول : "نحن نرجّح أنّ تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورة للتّخلّص من التقاء السّاكنين، غير أنّ النّحاة حين أعيتهم قواعده وشقّ عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظّاهرة الواحدة... فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابيّة قالوا عنها حركة إعراب وفي غير ذلك سمّوها حركة أتي بها للتّخلّص من التقاء السّاكنين"[3].

---

[1] أنيس إبراهيم، من أسرار اللّغة، ص 242
[2] م ن ، ص 242
[3] م ن ، ص 254

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ التغيّر الطارئ على آخر الكلمات المبنيّة هو من نفس باب التغيّر الطارئ على آخر الكلمات المعربة وأنّ الفصل بينهما من باب الخطإ، لذلك يرفض ظاهرة الإعراب القائمة على تغيّر المعنى الموسوم بتغيّر في اللّفظ. وذهب به الظنّ إلى أنّ الإعراب "قصّة اختلقها النحاة"[1] فأرجع مناط تحيد المعاني النّحويّة من صنف الفاعليّة والمفعوليّة والتمييز بينهما إلى أمرين اثنين : "أوّلهما نظام الجملة العربيّة والموضع الخاص لكلّ من هذه المعاني اللّغويّة في الجملة، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات"[2]. وهو في هذا متأثّر بالنّظام النّحوي للّغات الهندو أروبيّة كالفرنسيّة والإنجليزيّة. وهذا ما يبرهن عليه اعتباره " أنّ الفاعل لا يعرف بضمّ آخره، ولا المفعول بنصب آخره، بل يعرف كلّ منهما في غالب الأحيان بمكانه في الجملة الّذي حدّدته أساليب اللّغة"[3]. ولا يخفى على دارس اللّغة العربيّة أنّ هذا القول مسقط لا يستقيم في أحيان كثيرة مع الواقع اللّغوي المنجز للغة العربية باعتبارها لغة إعرابية. فالمراتب اللّغويّة ليست دائما محفوظة فقد يقدّم المفعول على الفاعل للإبراز ولا فيصل لتمييز أحدهما من الآخر غير علامة الإعراب. فنقول مثلا"هندا ضرب عليّ" ويكون عندئذ تقدّم المفعول على الفاعل والفعل معا ممكنا ولا شيء دال على معنى المفعوليّة في "هند" غير علامة الإعراب

إنّ مظاهر التحديث الّتي قال بها إبراهيم أنيس قابلة للنّقاش من موضعين اثنين، الأوّل إن كانت العلامات الإعرابيّة لا تعبّر إلاّ عن ظاهرة الوصل والتّخلّص من التقاء السّاكنين فلم لم تكن الحركات حركة واحدة مطّردة كأن تكون الفتحة لخفّتها الصوتية ؟ ثمّ إن كان ما يعبّر عن معنى

---

[1] أنيس إبراهيم، من أسرار اللّغة ، ص 258
[2] م ن ، ص 243
[3] م ن، ص243

الفاعليّة والمفعوليّة هو موقع الوحدات اللّغويّة في نظام الجملة، أو ملابسات الكلام، فكيف لنا أن نميّز بين جمل من نحو :

1- قَتَلَ الخنزيرَ الصيَّادُ.
2- قَتَلَ الخنزيرُ الصيَّادَ.

إن قلنا بالموقع فمن المفروض أن تكون لفظة "الخنزير" في الجملة الأولى فاعلا لأنّ الفاعل يلي الفعل مباشرة ولأنّ الفعل يتطلّب الفاعل قبل المفعول. في حين أنّ المقصود من الجملة أنّ الصيّاد هو الّذي قام بالفعل؛ ولا سبيل إلى إبراز ذلك غير العلامة الإعرابيّة. ولو قلنا إنّ الملابسات أو السّياق قد يدلّنا على ذلك فهذا ليس بديهيّا، لأنّ ملابسات الكلام تتحمّل مرجعيا أن يكون الخنزير هو الفاعل لأنّه قادر أيضا على قتل الصيّاد وذلك ما يؤكّده المثال الثّاني. نقرّ من هذا المنطلق أنّ العلامة الإعرابيّة، متى حضرت حسمت الموقف بشكل لا يحتمل اللّبس. وهذا يؤكّد لدينا أنّها من العلامات الدّالة على المعاني التركيبيّة النّحويّة الوظيفيّة.

ب- العلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة

لئن اعتبر بعض المحدثين العلامة الإعرابيّة أداة للوصل الصّوتي بين مقاطع اللّغة، فإنّ البعض الآخر ممّن لم ير فيها عنوانا على المعاني الإعرابيّة، اعتبرها قرينة لفظيّة من جملة قرائن متعدّدة قد تكون من أهمّها ولكنّها لا تتجاوز هذا الدّور اللّفظي. يقول تمّام حسّان : "رأينا أنّ العلامة الإعرابيّة ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقّف عليها فهم الإعراب الصّحيح"[1]. بل يتجاوز ذلك إلى اعتبارها قاصرة في حالات عن تمييز الأبواب. يقول : "لم تكن العلامات الإعرابيّة أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة، ص 186

يستعصى التّمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريّا أو محلّيّا أو بالحذف لأنّها ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب"[1].

يرجع تمّام حسّان أسباب قصور الحركات الإعرابيّة عن تفسير المعاني النّحويّة إلى جملة من الأشياء : أوّلها "إنّ المعربات الّتي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدّا من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الكلمات"[2]. ويبدو لنا في هذا الإطار أنّ تمام حسان لا يرى من العلامة الإعرابيّة إلّا ما ظهر في حين أنّها عند النحاة تقوم بدورها الإعرابي بالحضور اللّفظي وبالتّقدير. لذلك مثلا كان بناء المعمولات عندهم وجها آخر للإعراب، والحركة متى تغيّبت قدّرت، والتّقدير له شروط وملابسات معلومة يحدّدها نظام اللّغة في كلّ لسان.

أرجع تمّام حسّان قصور الحركات الإعرابيّة عن الترجمة عن المعاني النحويّة إلى سبب ثان هو دلالة الحركة الواحدة على أكثر من باب إعرابي واحد. ولذلك التبست المعاني، وهو في هذا تغافل أيضا على مبدأ أساسي للّغة هو مبدأ الاقتصاد في المجهود، فالعلامة كما قدّرها النّحاة تدلّ على معنى إعرابي واحد كبير من صنف الفاعليّة أوالمفعوليّة أوالإضافة، وكلّ واحد من هذه المعاني يولّد وظائف تركيبيّة متعدّدة. فالفاعلية قائمة في وظائف الفاعل ونائبه والمبتدإ والخبر وما جرى مجراها في الرفع... ثم إنّ النحاة اعتمدوا مبدأ الأصل والفرع في تفسير ظهور الحركات الإعرابيّة الواقعة في غير بابها، من صنف الكسرة النائبة عن الفتحة في إعراب جمع المؤنّث السالم فنقول مثلا

---

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة، ص 205
[2] م ن، ص 231

1- مررت بالفاتناتِ .

2- رأيت الفاتناتِ.

فاستوى النصب والجرّ في لفظ الإعراب الظاهر مع اختلاف المعنى، ففي المثال الأوّل جرّ جمع المؤنّث السالم لأنّه واقع في موقع الجرّ فكانت "الكسرة" أصليّة فيه، أمّا في المثال الثاني فنصب المفعول به بالكسرة النائبة عن الفتحة لأنهّ جمع للمؤنث السالم. ولا شكّ أنّ في هذا خروجا عن الأصل المطّرد وليس ذلك تداخلا بين الحركات في التعبير عن نفس المعنى. ونعتقد أنّ أصل المشكل في تفسير العلامات الإعرابيّة عند تمّام حسّان يكمن في اعتقاده أنّ الإعراب هو العلامات نفسها. ويتّضح هذا في نقده اهتمام النحاة بالعلامات الإعرابيّة الّذي وسمه "بالمبالغة وعدم التمحيص"[1]. يقول : "ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابيّة أن أطلقوا على تحليل النّص تحليلا نحويّا اسم "الإعراب" وهو كما علّمونا اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل"[2].

إنّ أصل اهتمام النّحاة بالإعراب هو تفسير الاختلاف الحاصل في الوحدات المعربة لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها وتحقّق هذا الاختلاف بالعلامة الإعرابيّة. فالإعراب عندهم ليس العلامة بل اختلاف المعنى الموسوم باختلاف العلامة. ولم يكن اهتمام النّحاة بالعلامة الإعرابيّة من أجلها في ذاتها، بما هي جانب لفظي، بل بما يمثّله هذا الجانب اللّفظي من دلالة على المعنى الوظيفي النّحوي. وهذا ما لم يتفطّن إليه تمّام حسّان عندما اعتبر العلامات مجرّد قرائن لفظيّة، ولو ذهبنا إلى موافقته في هذا التوجّه فثبت لدينا أنّ العلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة لرأينا أنّ من دلالات مصطلح "قرينة "

---

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة، ص 232

[2] م ن ، ص 232

أنّه دال والدّال كما أكّدت عليه اللّسانيّات الحديثة يحمل وجهين اثنين: أوّلهما لفظيّ وثانيهما مضموني، ومن شروط ذلك أنّهما لا ينفصلان لأنّهما من صنف وجه الورقة وقفاها.

توسّع حماسة عبد اللّطيف فيما انتهى إليه تمّام حسّان من اعتبار العلامة الإعرابيّة غير دالّة بمفردها على المعنى النّحوي. فتأكّد عنده أنّ المعنى يتّضح وفق مبدأ تضافر القرائن. يقول حماسة عبد اللّطيف : "تتعاون العلامة الإعرابيّة مع القرائن الأخرى في الجملة فتعمل جميعا على تماسك الجملة وإحكام بنائها اللّغوي، وقد يتّضح المعنى ويؤمن اللّبس فيترخّص في إحدى القرائن، والعلامة الإعرابيّة واحدة منها"[1]. وقد خلص إلى هذا الرأي في حديثه عن "مسلك العلامة الإعرابيّة مع القرائن الأخرى". وهي عنده قرائن معنويّة كالإسناد والتّخصيص والنّسبة، وأخرى لفظيّة كالرتبة والتّضام والرّبط والمطابقة والبنية والأداة. وذهب إلى أنّ هذه القرائن متداخلة تداخلا "لا يمكن معه فصل قرينة من أخرى فصلا واضحا بحيث ينظر إليها منفصلة تماما ويمكن تناولها بوصفها كذلك"[2]. انطلاقا من ذلك يجعل الحركات الإعرابيّة قاصرة بمفردها عن تأدية المعنى الوظيفي النّحوي. ويعتبرها مجرّد ظهور شكليّ لا غير.

يكمن الإشكال في تقديرنا عند هذا الباحث في أنّه لا يميّز تمييزا صريحا بين مفهوم الحالة الإعرابيّة ومفهوم الوظيفة النّحويّة. لذلك يذهب إلى أنّ العلامة الإعرابيّة قاصرة عن التّعبير عن الحالات الإعرابيّة لأنّها أكثر عددا من العلامات. يقول: "ولعلّ السّبب في هذا هو قصور عدد العلامات الإعرابيّة

---

[1] عبد اللطيف حملسة، العلامة الإعرابيّة ... ص 317
[2] م ن ، ص 309

عن عدد الحالات الإعرابيّة ومحاولة النحاة ربط العلامة الإعرابيّة بالحالة وجعل العلامة وحدها مع هذا القصور في عددها دالّة على الحالة الإعرابيّة"[1]. فهو يعتقد أنّ مفهوم الحالة الإعرابيّة في التّراث النّحوي هو الوظيفة النّحويّة، والوظائف فعلا متعدّدة يفوق عددها عدد العلامات بكثير. نذكّر في هذا السياق أنّ مفهوم الحالة الإعرابيّة عند القدامى ثلاثي العدد، حالة الرّفع، حالة النّصب، حالة الجرّ وهذه تعدّ درجة أولى من تحقق المعاني الإعربيّة الثّلاثة، ممثّلة في الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. وهي فعلا موزّعة على ثلاث علامات أصليّة، الضمّة والفتحة والكسرة. وهكذا يتّفق عدد الحالات مع عدد العلامات الأصليّة في الإعراب ولذلك نعتبر أنّ مقاربة التّراث للمحلّ الإعرابي وعلامة الإعراب تتّسم بمستوى لابأس به من التماسك النظري.

3 - ضرورة التمييز بين دلالات المصطلحات الدالة على ظاهرة الإعراب لبيان العلاقات الرابطة بينها والتأكيد على معنويّة دور العلامة الإعرابيّة.

استنادا إلى ما سبق تحليله من مواقف لبعض المحدثين القائلين بلفظيّة العلامة الإعرابيّة نذهب إلى أنّ هذا الاعتقاد، ناتج عن تقصير لدى هؤلاء في الفصل بين المفاهيم النحويّة الدالّة على ظاهرة الإعراب وتحديد العلاقة بينها، وكيفيّة اشتغال نظامها. فإبراهيم أنيس مثلا في اعتباره العلامات الإعرابيّة ظاهرة صوتيّة لا غير قد اختزل دور العلامة في جانبها الصوتي في حين أنّ الواقع اللّغوي يثبت أنّ الظواهر اللّغويّة متكاملة غير متجانسة. فالصوت والتركيب والدلالة مجالات يتحقّق من خلالها نظام اشتغال اللّغة مترابطة غير منفصلة إلاّ من جهة المنهج وعليه يكون اختزال مفهوم العلامة الإعرابيّة في مظهر صوتي اجتهادا فيه كثير من التبسيط. فلو أنّ الحركات المتّصلة بالمفردات في التركيب متجانسة ولا فاصل يميّز حركات البناء عن حركات

---

[1] عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابيّة، ص 236

الإعراب، ولو أنّ الفصل بين معنى المفعوليّة ومعنى الفاعليّة عائد إلى نظام الجمل ومواضع هذه المعاني في التركيب كما قال إبراهيم أنيس لاستوت الضمّة في دلالتها مع الفتحة في مثل قولنا:

1- ضرب أحمدُ محمّدا.
2- ضرب محمّدا أحمدُ.

فلا فارق بين العلامتين عندئذ لأنّهما في تقديره غير حاملتين لدلالة ولما أمكن وقتها التمييز بين الفاعل و المفعول في الجملتين المذكورتين. وهذا مخالف لنظام اللّغة فلو استوت العلامات اللّغويّة في ما بينها لم يكن هناك جدوى من اختلافها اللّفظي؛ إذ لا فائدة من وجود ظاهرة لا دلالة لها في النّظام اللّغوي القائم أساسا على الاختلاف والتّقابل في تأدية المقصود. فالعلاقة بين العلامة الإعرابيّة والمعنى قائمة على أصول نظاميّة يثبتها اختلاف وجوه الإنجاز والتحقّق. ولن يحقّق الباحث درجة حقيقيّة في فهم اشتغال الظاهرة اللّغويّة إن لم يتمكّن من الفصل بين المفاهيم الّتي تحيل عليها

المصطلحات الدالّة على ظاهرة الإعراب الّتي تصف نظام اشتغالها. نتبيّن ذلك من خلال قراءة تمّام حسّان مثلا للعلامة الإعرابيّة وعلاقتها بالمعاني النحويّة وكنّا قد حللنا وجهة نظره. نعتقد أنّ هذا الأخير اختزل دور العلامة الإعرابيّة في المنظومة اللّغويّة ليحصرها في لفظ العلامة لا في العلامة باعتبارها شكلا نحويّا. فالتّراث النّحوي قد جعل العلامة الإعرابيّة قائمة بدورها في بيان الإعراب بوجوه متعدّدة. ولم يقتصر على حضورها اللّفظي المصاحب للوحدات المعربة، فكان مفهوما الحذف والتقدير من الآليّات النّظريّة الدّالة أيضا على دور العلامة في بيان الإعراب.

وهكذا كان تفسير القدامى للعلاقة بين العلامة الإعرابية ودلالتها النحويّة أكثر تجريدا وشمولا ممّا ذهب إليه تمّام حسّان الّذي اختزل دور العلامة في مجرّد حضورها اللّفظي. لذلك نعتقد أنّ قلّة عدد المعربات الموسومة بالحركة الإعرابيّة الظاهرة لفظا في مقابل كثرة المفردات الّتي لا تظهر عليها العلامة، كمبدإ للقول بقصور العلامة في بيان المعنى، في حاجة إلى إعادة نظر. فالعلامة في الحقيقة لا تسم الألفاظ فقط بل تسم المحلات الإعرابيّة. وعندما لا تظهر مع المفردات المعربة لا ينقص ذلك من قيمتها في بيان الإعراب لأنّ الإعراب عند القدامى للمحلّ وللّفظ الّذي يحقّقه كما بيّنا، وهكذا قد يتحقق دور العلامة الواسمة للمحلّ بالحضور اللّفظي أو بالتقدير أو بالنيابة. هذا التعدّد لصور التحقق هو من سمات ثراء نظام اللّغة ومرونته يسمح بأنّ المعنى النحوي الواحد قد يتحقق بأكثر من علامة. بذلك يكون ما قدّمه التّراث النحوي في إطار نظريّة الإعراب على درجة عالية من الكفاءة الوصفيّة والتفسيريّة. وهذا ممّا أسّس لنظريّة نحويّة متكاملة ومتماسكة. ولعلّ خير دليل على ذلك استمرارها إلى اليوم وتزايد الاهتمام بظاهرة الإعراب الّتي لا تكاد تغيب عن أيّ بحث لغوي.

خاتمة الفصل

قام عملنا في هذا الفصل على إبراز وجهين مختلفين لقراءة المحدثين للعلامة الإعرابيّة، الوجه الأول كان في تواصل وتناغم مع ما جاء به التراث النحوي من وصل بين العلامة الإعرابيّة ودلالتها على المعاني النحويّة، والوجه الثاني قصر دور العلامة الإعرابيّة على الجانب اللّفظي لا غير رافضا بذلك أن يكون لها دور أساسيّ في بيان المعنى التركيبي وضمانه.

تأثّرت قراءة المحدثين للعلامة الإعرابيّة بالمستجدّات المعرفيّة الّتي حاولوا مواكبتها. فحاول البعض أن يعيد النّظر في معاني العلامات نفيا وإثباتا وحاول البعض الآخر أن يعيد النّظر في عددها واقتضى ذلك أن تصاغ مقترحات جديدة مسّت أحيانا الوظائف التركيبيّة كما كان الحال مع إبراهيم مصطفى لكنّ هذه المحاولات لم تفض إلى نتيجة مقنعة قابلة لتحديث النّظريّة النّحويّة لأنّ أسبابها الحقيقيّة ليست علميّة بقدر ما هي حضاريّة متمثّلة في الرّغبة في تيسير النّحو.

ولعلّ أكثر المحاولات نجاعة في مقاربة العلامة الإعرابيّة إنّما هي تلك الّتي استفادت من مفهوم العلامة كما جاء في اللّسانيات الحديثة فبيّنت أنّ العلامة الإعرابيّة إنّما هي من العلامات اللّغويّة. لكنّ العلامات الإعرابيّة صنف خاص من الوحدات باعتبارها علامات وسم لعلاقات تركيبيّة. ولا يحول ذلك أن تربط بين العلامات الإعرابيّة علاقات تقابليّة وأخرى خلافيّة شأنها في ذلك شأن سائر العلامات اللّغويّة كما جاء في تصوّر اللّسانيات الحديثة. وبذلك نذهب إلى ما ذهب إليه المهيري متأثّرا بالوظيفيّة الفرنسيّة في اعتبار أنّ الوظيفة الّتي تؤدّيها العلامات الإعرابيّة إنّما هي وظيفة تمييزيّة.

الفصل الثّالث : مواقف المحدثين من نظريّة العامل النحوي

مقدّمة

لئن كان القول بالعمل من أسس التراث النحوي العربي، فإنّ موقف المحدثين من العمل الإعرابي اتسّم بالاختلاف، ومردّ ذلك نظرة هؤلاء إلى مقولة الإعراب عامّة. وقد توجّه المحدثون في النّظر إلى مسألة العمل النّحوي اتّجاهين اثنين : الأوّل حاول أن يبرز سلامة نظريّة العامل التراثيّة مستندا إلى مبرّرات استمدّها من النظريّات اللّسانيّة الحديثة. من وجهة النظر هذه اعتبر نظام العوامل جهازا تفسيريّا لمقولة الإعراب، وعدّ من الآليات اللغويّة الناشئة من داخل اللّغة ونظامها. والثّاني اتّسم موقفه بالرّفض لنظريّة العمل إمّا باعتبارها ظاهرة شكليّة لا تمتّ لواقع اللّغة بصلة بل تعيق النّظريّة النحويّة وتكبّل المتعلّمين وإمّا باعتبارها ظاهرة فلسفيّة ليست من مشاغل النّحو. ومن هنا اعتبره البعض مجرّد علل واهية مسقطة على نظام اللّغة. ونحن نحتاج إلى دراسة مختلف المواقف من أجل بيان المبرّرات الحقيقيّة لإعادة المحدثين النّظر في هذا المفهوم وما يمكن أن يكونوا قد قدّموه من إضافة أو تعديل في هذا المجال. ولعلّ ما يهمّنا في هذا الشّأن هو محاولة إبراز مرتكزات التّحديث في نظريّة العامل النّحوي لأنّها هي الّتي تفسّر لنا مواقف المحدثين قبولا ورفضا.

1- نظام العوامل جهاز ضروري يفسّر ظاهرة الإعراب

نذكّر أنّ العامل اعتبر عند النحاة القدامى من العلل والأسباب المفسّرة للأثر الإعرابي، إذ العوامل في تقدير النحاة بمثابة الآلات المفسّرة والضّوابط المفترضة أو المستنبطة لفهم نظام تعلّق الكلم في التركيب ونظم الكلام.

ويعتبر التّعليل النّحوي عامّة من المبادئ الأساسيّة في تفسير اشتغال الظّاهرة اللّغويّة. أكّد عبد القادر المهيري في هذا السياق أنّ : "التّعليل يمكن أن يعتبر جهازا تفسيريّا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللّغة وكشف الغطاء عن منطقه الدّاخلي"[1]. ولذلك لا شيء يمنع من اعتبار نظام العوامل جهازا واصفا مشتقّا من داخل اللّغة ونظامها. وقد اعتبر المهيري من جانب آخر أنّ نظريّة العامل ضروريّة لتفسير اشتغال اللّغة على مستوى نظام الجملة وهي نظريّة لا يستقيم القول بالإعراب دونها : "الإعراب يحيل إلى المعنى بل هو معنى والمحلاّت الإعرابيّة هي وليدة علاقات معنويّة والعوامل هي المفاتيح الّتي تتحكّم في وحدة الجملة بل تضمنها ولا ضامن لوحدتها في نهاية الأمر سوى المعنى النّحوي"[2]. فنظريّة العامل عند المهيري هي الآلية الّتي تتحكّم في هندسة الجمل وهي المتضمّنة للعلل المفسّرة لانتشار المعاني وفق ما تتطلّبه المحلات النحويّة الإعرابيّة. وهذا ينتج عنه اعتبار نظام العوامل جهازا مفسّرا لمختلف البنى التركيبيّة.

كنّا قد بينّا أنّ العوامل قد توزّعت في عرف النّحاة إلى معنويّة ولفظيّة واحتكم النحاة في القول بتأثيراتها إلى جملة من القيود والضّوابط الّتي عدّت مبادئ للعمل الإعرابي، وهي الّتي تعرّض إليها عديد النحاة بالوصف والتفسير في القديم[3] واعتبرها بعض المحدثين ممّا لا تستقيم النّظريّة إلاّ به وفصّلوا القول فيها بما يزيدها توضيحا[4]. فلا يمكننا أن نتجاهل عند هؤلاء مدى التّناسق بين هذه المبادئ ومدى اجتهاد النحاة القدامى في استنباطها ومدى دقّتها في تمثيل نظريّة منتظمة الأحكام. واستنادا إلى هذه المبادئ استخلص الشريف

---

[1] المهيري، 1983، ص 176
[2] المهيري، 1998، ص 196
[3] انظر مثلاشرح الكافية لاستراباذي
[4] انظر مثلا المنصف عاشور 2004 ص 318

مثلا أنّ العمل الإعرابي حركة دلاليّة خالصة وأنّ عمل اللّفظ في اللّفظ ليس إلاّ تمثيلا لعمل المحلّ في المحلّ[1] وعليه يكون العمل الإعرابي في أصل نشأته حركة بين المعاني المجرّدة، وهذا ممّا خلق الإطار العام المفسّر لاشتغال ظاهرة الإعراب فقد اختزل هذا التجريد للمبادئ العامّة للعمل الإعرابي وجوه الإنجاز المتعددة واعتبر أنّ صور الإنجاز إنّما هي وجوه تمثيل لعمل المحلات بعضها في بعض.

إنّ نقطة القوّة في تأكيد هؤلاء المحدثين لجدوى نظريّة العامل التّراثيّة تتمثّل في اعتبارها نظريّة تنشأ من صلب اللّغة ولا تسقط عليها من الفلسفة وتُوَجِّه الجانب العينيّ من الظاهرة اللّغويّة ولعلّ محاولة الشّريف إعادة صياغة هذه النّظريّة بتوظيفها في منواله المبيّن للمحلاّت الظاهرة والمحلاّت الدّالة على إنشاء المتكلّم للكلام من أبرز محاولات التّحديث الّتي أكّدت نظريّة العامل التّراثيّة.

2- مآخذ المحدثين على نظريّة العامل النّحوي

أ- العامل النّحوي ولبد المنطق والفلسفة

اعترض بعض المحدثين على نظريّة العامل من زاوية إبستمولوجيّة. واعتبر هؤلاء أنّ نظريّة العامل من مجال الفلسفة لا من الدّراسات اللّغويّة. ولعلّ إبراهيم مصطفى أوّل المحدثين الّذين عابوا نظام العوامل وحاولوا التّخلّص منه. وقد أرجع أصل نشأة نظريّة العامل إلى الفلسفة الكلاميّة. يقول: "والنّحاة في سبيلهم هذا متأثّرون كلّ التّأثّر بالفلسفة الكلامية الّتي كانت شائعة بينهم،

[1] الشريف، 2002، ص 753- 754

غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقرّرة لديهم"[1]. وقد أرجع جلّ أحكام العمل الإعرابيّة إلى مقولات فلسفيّة من صنف: "لكلّ حادث محدث"، و"لكلّ أثر مؤثّر". يقول: "رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطّراد، قالوا عرض حادث لابدّ له من محدث، وأثر لابدّ له من مؤثّر"[2]. ويرى إبراهيم أنيس أنّ القوانين اللّغويّة، والعامل جزء منها، لم تكن إلاّ حصيلة تقعيد قائم على القياس المنطقي فأضحت به قانونا متّبعا. يقول : "بدؤوا يقعّدون قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثمّ خرجوا على النّاس بقواعد إعرابيّة فرضوها عليهم فرضا"[3]. وهو بذلك يقصي نظام العوامل من دائرة اللّغة.

لا يبتعد مهدي المخزومي عمّن أسلفنا الحديث عنهم. فقد اعتبر العامل من مؤثّرات الفلسفة والمنطق على الدّرس اللّغوي، فالعامل في نظره ليس من المصطلحات اللّغويّة في شيء : "فترخّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللّغة في شيء، كالعامل والمعمول، والنّاصب والجازم والجارّ وغيرها ممّا مهّد السّبيل للفلسفة الكلاميّة والمنطق اليوناني بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات، أن ينفذا إلى هذا الدّرس اللّغوي وتتمّ لهما السّيطرة، ويكون لهما الغلبة عليه"[4]. وهذا في تقديره ممّا أدّى بالدّرس النّحوي إلى الجدل والتلفيق وقتل حيويّته : "بدأ يتحوّل شيئا فشيئا إلى درس ملفّق غريب، ليس فيه من سمات الدّرس اللّغوي إلاّ مظهره وشكله. ودبّ إلى هذا الدّرس جدب أودى بحيويّته وقدرته على تأدية وظيفته"[5]. لهذه الأسباب جعل غايته وهدفه الرّئيس

---

[1] مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، ص 31
[2] م ن، ص 31
[3] أنيس إبراهيم، من أسرار اللّغة، ص 249
[4] المخزومي المهدي، في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 14
[5] م ن ، ص 14

تخليص الدّرس اللّغوي ممّا علق به من غريب ودخيل في تقديره : فلا بدّ في نظره من أن يخلّص " الدّرس النّحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الّذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة العامل"[1].

تردّد صدى هذه الأقوال عند كثير من المحدثين، فأرجع جلّهم نشأة العامل إلى الفلسفة، إن لم تكن الفلسفة الكلاميّة فهي الفلسفة اليونانيّة والمنطق الأرسطي، ولسنا ننفي أن يكون هنالك حضور لافت للمقولات الفلسفيّة والمنطقيّة في نظام العامل النّحوي ولكنّ هذا التّأثّر لا ينفي مدى قدرة هذا المنوال على وصف اللّغة العربيّة وتحليل تراكيبها. وقد بيّن عزّ الدّين المجدوب أنّ هذا التّأثّر لا يسمح بالحكم على العامل سلبا ولا إيجابا. يقول : "نكرّر في هذا الصّدد أيضا أنّ تأثّر نظام العوامل بالفلسفة والمنطق أو عدم تأثّره بهما ليس دليلا في حدّ ذاته لا على سلامة الكفاية الوصفيّة له أو على انعدامها"[2].

وذهب رفيق بن حمّودة إلى إبراز حجج دالة على أنّ النظريّة النحويّة العربيّة- والعامل جزء منها- قد اكتملت أسسها وقواعدها قبل أن يعرف المنطق اليوناني طريقه إلى التفكير النحوي العربيّ. يقول : "ونقدّر أنّ الفكر الأرسطي لم يؤثّر في النظريّة النحويّة العربيّة حتّى بعد أن ترجمت جلّ أعماله إلى العربيّة لسببين على الأقلّ : أوّلهما أنّ النظريّة النحويّة العربيّة قد اكتملت واشتدّت عندما أصبح بعض علماء العربيّة مولعين بالمنطق فلم يجد هؤلاء منفذا لتقويض هذه النظريّة فضلا عن كون النحاة العرب شعروا ببعض الخطر فدافعوا عن أصالة تصوّرهم للظّواهر اللّغويّة. يظهر ذلك في المناظرة

---

[1] المخزومي المهدي، في النّحو العربي نقد وتوجيه ، ص 15
[2] المجدوب، 1998، ص 281

الّتي جمعت بل فرّقت بين السّيرافي شارح كتاب سيبويه ومتّى بن يونس المنطقي"[1]. ولذلك نرجّح أنّ الارتكاز على تأثيرات المنطق والفلسفة في المنظومة النحويّة العربيّة كسبب لرفض نظريّة العامل والقدح فيها طرح فيه الكثير من المغالاة مع أنّنا لا ننكر تأثير المقولات المنطقيّة في النظريّة النحويّة نظرا لما نعتقده من أنّ اتصال العلوم بعضها ببعض لا يمكن إلا أن يكون مثريا للعلم .

ب- نقاط الارتكاز للطّعن في نظريّة العامل عند المحدثين

من النّقاط الأساسيّة الّتي ارتكز عليها دعاة نقض القول بالعامل النّحوي أنّ قواعده تسبّبت في رفض بعض أساليب العربيّة وتخطئة فحول الشّعراء. يقول إبراهيم مصطفى : "يسمعون من العرب "ربّ واللّه رجل" فيردّونه على قائله محتجّين بأنّ حرف الجرّ عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله. وكذلك يرفضون الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ثمّ يروى هذا الفصل كثيرا في الشّعر. ويقرأ به قارئ من السّبعة آية من آيات القرآن الكريم. فيصرّ النّحاة على الإخلاص لفلسفتهم النّحويّة وقبول حكمها ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشّعر وتضعيف رواية القارئ في القرآن"[2]. ويؤكّد إبراهيم أنيس هذا الوجه من النّقد للتّراث النّحوي قائلا : "وهكذا نراهم لم يتورّعوا عن نسبة الخطإ الإعرابيّ لفحول الشّعراء الجاهليّين"[3].

حاول عزّ الدّين المجدوب أن يردّ على هذا الزّعم : "إنّ عناية النّحاة بالظّواهر المطّردة وما انجرّ عنه من تخطئة لبعض فحول الشّعراء لا يعني سقوطهم في المعياريّة، وإنّما يجد تفسيره في ضرورة التّمييز بين مادّة العلم وموضوعه، ثمّ في أولويّة شرط التّناسق على شرط شمول المعطيات عند بناء

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 342- 343
[2] مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، ص 30
[3] أنيس إبراهيم، من أسرار اللّغة، ص 300

النّظريّة العلميّة"[1]. فشرط التّناسق أهمّ من شرط الشّمول في بناء النّظريّة العلميّة لأنّه يكفل سلامة تماسك مقوّمات النّظريّة. وما اعتبر شاذا لا يجعله بالضّرورة خاطئا لكنّه خارج عن دائرة المنوال الّذي اعتمد في ضبط الصحّة النّحويّة. لذلك يذهب المجدوب إلى أنّ :"تخطئة النّحاة لفحول الشّعراء في أقوالهم لا يعني سوى أنّ هذه الأقوال تخرج عن دائرة المنوال الّذي صاغوه، فلا يتكهّن بها ولا مانع نظري من أن تدخل هذه المعطيات الشّاذة، من جديد دائرة النّحو إن أمكن للباحث صياغة منوال إجرائي أكثر تعقيدا من ذلك الّذي صاغه النّحاة يتكهّن بالمعطيات الّتي تكهّنوا بها ويضيف إليها أخطاء فحول الشّعراء، ويطابق هذا التّمييز بين مادّة العلم وموضوعه أو مجال العلم وموضوعه تمييز ليونز[2] بين المقبوليّة والصّحة النّحويّة: Grammaticalité"[3].وفضلا عن ذلك يمكن أن نعتبر وجوه الاستعمال الخارجة عن المنوال النحوي ضروبا من الإبداع في الظاهرة اللغوية. فاللّغة لا تكرّر نفسها بنفس الشكل، والنحويّ محتاج إلى تبرير هذه الظواهر.

من النّقاط الأساسيّة الّتي اعتمدها المحدثون في نقد نظريّة العامل كذلك أنّها شرّعت لأساليب غير موجودة ولا مسموعة في اللّسان العربي واعتبرها البعض رديئة. يقول إبراهيم مصطفى : "يشرّعون بها أساليب في العربيّة لم يسمعوها من العرب، ويقيسونها على ما سمعوا، وآلة القياس في ذلك هي الفلسفة."[4] ومن مظاهر تشريع النحاة لما ليس من أساليب اللّسان العربي ظاهرة التّقدير الّتي اضطرّ إليها النّحاة في نظر المحدثين لتسوية مذهبهم. يقول إبراهيم مصطفى: "لقد اضطرّوا في سبيل تسوية مذهبهم،

---

[1] المجدوب، 1998، ص 295

[2] J. Lyons. Linguistique générale :Introduction à la linguistique théorique ,Paris 1970

[3] المجدوب، 1998، ص 295

[4] مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، ص 30

وطرد قواعدهم إلى "التّقدير" وأكثروا منه يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التّقدير بما أرادوا: "زيدا رأيته" يقولون هو "رأيت زيدا رأيته"..."[1].

يمكننا أن نردّ على هذا الاعتراض باعتبار"التّقدير" من تداعيات اللّغة الواصفة- ونظام العوامل منها- لذا فمن آليّاته لتفسير وقائع لغويّة منجزة، التّقدير باعتباره افتراضا لوجود عناصر غير متحقّقة. فاللّغة الواصفة لا تماهي بالضّرورة اللّغة الموصوفة لكن يمكن أن تتوقّع الأحداث الّتي تصفها. لذلك يذهب المجدوب إلى اعتبار "أنّ اللّغة الواصفة يمكن أن تكون لسانا آخر غير اللّسان العربيّ، ويمكن أن تكون أيضا منوالا رياضيّا منطقيّا على شرط أن يفي بنفس الغاية الّتي حدّدناها له وهي تفسير الأحداث الملاحظة والتّكهّن بغيرها وفق نفس القوانين"[2]. والجدير بالملاحظة أنّ جلّ من رفض التّقدير ونقده قد قبل بصنف منه هو تقدير الحذف يقول إبراهيم مصطفى : "المقدّر في الكلام نوعان ما يكون قد فهم من الكلام ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءا من المعنى كأنّك نطقت به وإنّما تخفّفت بحذفه وآثرت الإيجاز بتركه وهذا أمر سائغ في كلّ لغة بل هو في العربيّة أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التّخفيف بحذف ما يفهم"[3]. وقد أرجع المجدوب هذا الموقف إلى : "علاقة التّرابط وهو الارتباط المتبادل بين ثابتين أو إلى ارتباط متغيّر بثابت"[4]. واعتبر ذلك من العلاقات الاستلزاميّة المنطقيّة الّتي تفرض بين العناصر عند تحليل النّص اللّغوي[5].

---

[1] مصطفى إبراهيم ،إحياء النّحو ، ص 34
[2] المجدوب، 1998، ص 300
[3] مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، ص 35
[4] المجدوب، 1998 ص، 313
[5] م ن ، ص 312

ويبدو لنا أنّ الحذف والتقدير من المفاهيم التي يحتاج إليها النحويّ في جهازه الواصف للّغة. ذلك أنّ صور الإنجاز لامحدودة خلافا للنظام الواصف لها. ولا يمكن أن يكون الجهاز قويًّا قادرا على وصف وجوه الاستعمال- ما هو موجود منها وما هو متوقّع الوجود- إلاّ باعتماد مفاهيم ترجع اللامحدود إلى المحدود وما الحذف والتقدير إلاّ وجهان من هذه المفاهيم.

حاولنا في ما تقدّم أن نقدّم نقاط الارتكاز لرفض العامل النحوي في شكل محاورة بين الشقّ الرافض وردود الشقّ المؤكّد لأهميّته معتمدين في ذلك خاصّة على ما قدّمه المجدوب من قراءة للمبادئ الّتي اعتمدها المحدثون الرافضون للعامل. ونخلص بعد هذا الجرد للمواقف المختلفة بين الرفض والردّ إلى التأكيد على هشاشة نقاط الارتكاز الّتي اعتمدت لرفض نظريّة العامل وإخراجه من دائرة اللّغة. لذلك نعتبر ما قدّمه القدامى في شأن العامل النحوي من نظام نظريّ واصف للّغة شديد الدقّة والمتانة. هكذا تتأكّد عندنا باستمرار نجاعة التفسير للمنجز اللّغوي المتجدّد إلى اليوم من خلال النظريّة القديمة من جهة أولى ويتأكّد أيضا من جهة ثانية بما قدّمه بعض الباحثين في شأن حصر تأثيرات المنطق اليوناني في النحو العربي في غير الأسس النظريّة النحويّة والعامل في تقديرنا منها. يقول بن حمّودة : "لكنّنا رغم ذلك لا ننفي نفيا قاطعا أن يكون النحو قد تأثّر بالفكر الأرسطي وإنّما ندّعي أنّ ذلك حدث بداية من القرن الرابع للهجرة دون أن يمسّ أسس النظريّة النحويّة إنّما استفاد النحاة من المنطق في مجالات ثلاثة : الأوّل ترتيب المادّة النحويّة[...]والثّاني هو شروح المدوّنات النحويّة وخاصّة في مستوى تأسيس الحدود على مقولات الجنس والنوع والفصل[...]والمجال الثالث هو استنباط

الحجّة لتدعيم الموقف من القضايا الخلافيّة"[1]. يمكن لنا بناء على ذلك أن نرجّح أنّ مقولات علم المنطق لم تتسرّب إلى المنظومة النحويّة العربيّة إلاّ بعد اكتمال نظامها ونضج أسسها وتبلور أهمّ مبادئها. ونعتقد أنّ ما توصّل إليه الشقّ الرافض للعامل النحوي من المحدثين اعتمد على خلفيّة تأثيرات علم المنطق في النحو العربي فحسب للقدح في نظريّة العامل من أجل تقويضها لأنّه استعصى على هؤلاء التوفيق بين ما جاء به شقّ من اللّسانيات الحديثة وهي اللّسانيات الوصفيّة من مقولات أثّرت تأثيرا بالغا فيهم وبين التصوّر التراثي لظاهرة اللّغة فكان الأسهل عليهم الحكم بالقصور على ما تركه التراث العربي من إرث في هذا المجال

ج- تعذّر بناء جهاز تفسيريّ بديل لنظريّة العامل

من أهمّ الوقائع الّتي تثبت أهميّة مقولة العمل الإعرابي ونجاعتها في تفسير اشتغال الظّاهرة اللّغويّة أنّه رغم شدّة نقد المحدثين لنظام العوامل وسعيهم إلى تخليص الدّرس النّحوي منه لم يتوصّل هؤلاء إلى استحداث جهاز تفسيري جديد يحلّ محلّ نظام العوامل. وقد بقيت انتقاداتهم في مستوى الرّفض دون البناء. واختلطت عندهم المفاهيم، ولم يفصلوا بينها فصلا منهجيّا تنبثق عنه رؤية جديدة تصف اشتغال اللّغة العربيّة. فلقد غاب عن هؤلاء أنّ نظريّة العامل النحوي قد مكّنت السّلف من وصف المنجز المتحقق وتفسيره ومن توقّع ما يمكن إنجازه وذلك خاصّة من خلال ما أفادته النّظريّة النحويّة من قول بالتقدير. فقد أضفت مرونة على وصف الأبنية التركيبيّة وفسّرت ما يوحي ظاهره بأنّه خارج عن إطار قوانين نظام العمل الإعرابي. ففي مثل قولنا: "الفتاةَ نهرتُها". يوحي الظّاهر بعدم مقبوليّة مثل هذا التركيب لبدئه بمفردة

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 343

منصوبة ولاشتغال الفعل عنها. لكنّ التراث اعترف بسلامة مثل هذا التركيب باعتماد ظاهرة التقدير وأرجع عمل النصب الملحق بالمفردة "الفتاة" إلى إضمار الفعل. فأصل التركيب عند النحاة هو "نهرتُ الفتاةَ نهرتُها". وفسّروا الإضمار الواقع في مثل هذا الموضع بأنّ معنى العامل المضمر دلّ عليه المعمول الّذي بعده. ولم يتفطّن كثير من المحدثين إلى أنّ إظهار المقدّر لا يوافق بالضّرورة صورة منجزة متحقّقة في اللّفظ بل هو شيء تقتضيه البنية الدّلاليّة. يقول الشريف واصفا مبدأ الإضمار : "وكذلك لم يتفطّن الكثيرون إلى أنّ هذا المبدأ لا يقتضيه التشبّث بالعامل من حيث الشكل النّظري، بل يقتضيه المعنى"[1].

يتبيّن لنا عندئذ أنّ اهتمام التراث النحوي بنظام العوامل الإعرابيّة عائد إلى ما تقدّمه هذه الأخيرة من تفسير للأبنية الإعرابيّة المنجزة والمحتملة على حدّ سواء. وقد سمح نظام العوامل للسّلف بالتمييز بين ما يدخل في إطار البنية العامليّة وما يخرج عنها. ويؤكّد هذا عندنا ما للعامل النحوي من دور في تفسير بنية الكلام. ذلك أنّ نظريّة العامل جهاز تفسيري يضيء في اتّجاهين : الأوّل ينشدّ بمقتضاه ما هو داخل في إطار القوانين اللّغويّة للجهاز الوصفي للّسان العربي أي العامل النحوي. والثّاني هو كشف السّتار عمّا هو خارج عن هذا الإطار وهذا ممّا مكّن من السيطرة على المنجز اللّغوي من خلال تجريد المتعدد المتحقّق في مقولات نظريّة مختزلة قادرة على وصف الظاهرة اللّغويّة وتفسيرها .

---

[1] الشريف 2002 ، ج 2، ص 1069

خاتمة الفصل

تعرّضنا في هذا الفصل إلى مواقف المؤكّدين لحاجة نظريّة اللّغة إلى القول بالعمل النّحوي لتفسير الإعراب. وقدّمنا مواقف الرّافضين للقول بنظريّة العامل المبرّرين لذلك باعتبارات فلسفيّة و حلّلنا هذه المواقف تحليلا يسمح لنا أن نرجّح أنّ وجوه اختلافاتهم ترجع إلى نقطة جوهريّة. ذلك أنّ الرّافضين قد ارتكزوا في رفضهم على تصوّر ساد في اللّسانيات الوصفيّة يعتبر أنّ دراسة اللّغة تنحصر في الوقائع اللّغويّة لا تتعدّاها وأنّ ما سوى ذلك من وجوه التفسير والتعليل من مشمولات الفلسفة و المنطق وغيرهما. وقد قوي هذا الموقف مع إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ... ولم يفض في نهاية الأمر إلى مقترح بديل.

أمّا موقف المؤكّدين لحاجة وصف اشتغال الظاهرة اللّغويّة إلى نظريّة العامل فاستمدّ آراءه من اتّجاه لساني آخر هو ما عبّر عنه بن حمّودة باللّسانيات التنظيريّة[1] وهو اتّجاه يرى أنّ دراسة اللّغة ينبغي أن تتجاوز الوقائع لتبني جهازا واصفا مفسّرا على درجات مختلفة من التجريد تتنزّل فيه نظريّة العامل منزلة الآليات المفسّرة لوجوه الإعراب.

ويبدو لنا أن التّفكير النّحوي الحديث قد أفاد من موقف المؤكّدين على أهمّيّة مفهوم العامل في النّظريّة النّحويّة. فقد تمكّن هؤلاء خلافا للرّافضين من تثمين نظريّة العامل التّراثيّة وإعادة صياغتها صياغة إمّا قرّبت تناولها كما فعل عاشور وإمّا أثرتها بعناصر نظريّة جديدة كما فعل الشّريف.

[1] بن حمّودة، 2004، ص41

خاتمة القسم الأوّل

حاولنا في هذا القسم أن نقف على أهمّ الخصائص الدّلاليّة للإعراب في التفكير النحوي العربي القديم وعلى بيان منزلة هذه المقولة في نظام اللّغة. فتبيّن لنا تميّز الإعراب في التراث النحوي بتصوّر يربطه ربط تلازم بالإبانة عن المعاني النحويّة التركيبيّة. وقد اختزل القدامى صفة المعرب في الوحدات الاسميّة نظرا لمرونتها التركيبيّة واضطلاعها بمعان تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها. وقد ألحقوا إعراب الفعل المضارع بإعراب الاسم متعلّلين بمبدإ المضارعة أوالمشابهة. بذلك يكون الإعراب في النّظريّة النحويّة جهازا يربط العلامات الظاهرة وما جرى مجراها بالمعنى المقصود إبلاغه. لكنّ هذا المعنى هو في الأسماء تركيبيّ وظيفي وهو في الأفعال المضارعة سياقي غير مطّرد. وفي كلتا الحالتين شعُر النحاة العرب بضرورة بناء جهاز نظري لا يتماسك القول بالإعراب دونه فاستنبطوا نظريّة العامل وقد جاءت هذه النّظريّة لتفسّر علاقة المعرب بما يعمل فيه الإعراب فاكتسبت بذلك قوّة تفسيريّة إلى جانب قوّتها الوصفيّة.

أعاد المحدثون النّظر في الإعراب كما تصوّره النحاة وتأثّروا في ذلك بالأراء والنّظريات الّتي اشتغل عليها اللّسانيّون في الغرب ووصلت بشكل من الأشكال إلى المفكّرين العرب. فاتّسمت وجوه التّحديث عندهم بهذه المؤثّرات ورافق ذلك تاريخيّا انتشار المدارس في البلاد العربيّة و سياسة نشر التعليم. فأفضت كلّ هذه العوامل إلى توجّهات في التّحديث لعلّ أهمّها:

- الدّعوة إلى تيسير النّحو وكان من نتائج ذلك التّأكيد على ضرورة إخراج المعنى من دائرة اللّغة لصعوبة حصره. فاعتبر الإعراب لفظا.

- محاولة تبسيط العلامات الإعرابيّة باختزال عددها وكذلك الشّأن بالنسبة إلى الوظائف النّحويّة.

- إلغاء القول بالعامل والعمل النّحوي باعتباره مبحثا تجريديّا فلسفيّا يعقّد دراسة اللّغة.

هذه التوجّهات الثّلاثة اشتركت في انتقاد التّراث من وجوه عدّة. وبالنّسبة إلى موضوع بحثنا أفضت إلى القول بضرورة قصر الإعراب على ما هو متحقّق منه في اللّفظ ورفض ارتباط ذلك بأفكار أخرى تفسّره.

لم تكن النّظريّات اللّسانيّة الحديثة أحاديّة التوجّه وإنّما ظهر فيها اتّجاه وصفي هو الّذي تأثّر به من ذكرناهم من التيسيريين واتّجاه تنظيري تأثّر به شقّ ثان من المحدثين العرب. وجد هؤلاء في اللّسانيات التنظيريّة الحديثة خاصّة من المفاهيم ما لا يتناقض مع مفاهيم التّراث النّحوي فحاولوا أن يطوّروا المعطيات التّراثيّة المتعلّقة بالإعراب واعتبر بعضهم أنّ العلامات الإعرابيّة علامات بالمعنى الاصطلاحي وأنّ العلاقات بينها علاقات تقابليّة وخلافيّة، وبذلك تكون لها أدوار تمييزيّة وأكّدوا بذلك في صياغة جديدة أنّ الإعراب معنى.

ويبدو لنا أن تجديد النّظر في الإعراب باعتباره مفهوما نحويّا في حاجة إلى أن يجدّد النّظر إلى جانبه في ما اشتبك معه من المفاهيم وخاصّة منها نظريّة العامل باعتبارها نظريّة تفسيريّة لاشتغال المعربات والمبنيات وعلاقة العامل بالمعمول في البنية التركيبيّة. هذا ما تفطّن إليه المحدثون ففسّروا نظاميّة الإعراب في الظاهرة اللّغويّة وعلاقة ذلك بما يتحقّق في الألفاظ عند الاستعمال وعلاقته بالبنية العامليّة عموما. فأعادوا صياغة نظريّة العامل وأثروها بما يقوّي القول بمعنويّة الإعراب. وبذلك تثبت عندنا حاجة النّظريّة

النحويّة إلى القول بمفهوم الإعراب وصفا وحاجة هذا المفهوم نفسه إلى القول بالعمل تفسيرا.

بذلك نكون قد وقفنا على أهميّة مقولة العوامل النحويّة ومدى تجريدها للواقع اللّغوي بغية إحكام السيطرة على متغيّراته وإبراز الجانب النظامي منه. فاللّغة ظاهرة تحقّق التواصل بين مستعمليها من خلال مدّهم بالآليات الضروريّة للتعبير عن أشياء الكون وظواهره. ولذلك لا بدّ أن تحتكم إلى النّظام والقانون الّذي يختزل جانب المتغيّرات من اللّغة في نظرية هي عبارة عن آليات ناجعة تسيطر على الوقائع والظواهر الكونيّة ليتمكّن الإنسان من إعادة إنتاج الكون من زاوية نظر بشريّة قادرة على التحكّم في ظواهره ضمن رؤية تكوينيّة لا تفصل بين العلوم إلاّ لأسباب إبستمولوجيّة.

القسم الثاني: التركيبيّة في اللّسانيات

الباب الأوّل : التركيبيّة في النّظريّات اللّسانيّة

الباب الثّاني : علاقة التركيب ببقيّة مستويات الوصف والتحليل

الباب الأوّل:التركيبيّة في النّظريّات اللّسانيّة

الفصل الأوّل: التركيبيّة في الاتّجاه البنيوي الوصفي

الفصل الثّاني: التركيبيّة في الاتجاه التوليدي التحويلي

مقدّمة الباب

لقد عرفت المباحث اللّغويّة تحوّلا نوعيّا مع ظهور النّظريّات اللّسانيّة الحديثة على اختلاف اتّجاهاتها. ويعود ذلك إلى تطوّر الأدوات المعرفيّة الّتي ساهمت في تدقيق موضوع علم اللّسان ومنهجه .

ولمّا كان " العلم صرح لا يني يتطوّر وأنساق عقليّة لا تفتأ تكوّن المعرفة وتعيد تكوينها من أجل تقوية قدرة الإنسان على السيطرة على الكون وتفسير ظواهره"[1]. وجب أن تتطوّر الأدوات المعرفيّة بتطوّر العلوم. والأرجح عند أغلب الدارسين أنّ اللسانيات باعتبارها علما ليست طفرة مفاجئة بل انبنت عبر مراحل زمنيّة وترسّبات معرفيّة تراكمت عبر التّاريخ لعلّ أكثرها وضوحا ما يعرف بالنّحو المقارن. يقول المجدوب : "كان النّحو المقارن البداية الحقيقيّة الأولى لعلم اللّسانيّات بالمعنى الحديث لمفهوم العلم . فعلماؤه هم الّذين صاغوا أوّل فرضيّات عامّة حقيقيّة حول الألسنة البشريّة ذات طابع اختباري لا تأمّلي، وهم الّذين صاغوا أوّل منوالات مرتبطة بهذه الفرضيّات"[2].

ويعتبر اللّساني فردينان دي سوسير Ferdinand de saussure صاحب ثورة فعليّة في تاريخ المباحث اللّغويّة بما ابتدعه من مفهوم لمصطلح العلامة اللّغويّة، وصياغته "لنظريّة متناسقة "[3] في هذا الشأن. ولعلّ من أبرز إضافاته أنّه أخرج اللّغة من مبحث الدّراسات التّاريخيّة والدّراسات الطّبيعيّة لتستقلّ بموضوع علم

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 14
[2] المجدوب، 1998، ص69
[3] بن حمّودة، 2004، ص 10

خاص. فلقد " نزّلها سوسير فرعا في علم توقّع نشأته وأطلق عليه مصطلح العلاميّة la sémiologie"[1].

ويبدو لنا أنّ ما حدث لموضوع العلم ومنهجه من تدقيق على يد سوسير لم يضيّق من الدراسة اللسانيّة وإنّما وسّعها وقوّاها في نفس الوقت. فقد توسّع المجال المعرفيّ للّغة إلى البحث في الظّواهر اللّغويّة الكلّية ضمن ما يعرف باللّسانيات العامّة، وذلك في إطار مشروع طموح يرمي إلى جمع الشّتات اللّغويّ المحكوم بتعدّد الألسنة في منوال لساني نظري عامّ تستقيم من خلاله دراسة جميع الألسن. لذا قصدنا النّظر في علم التركيب من جهة أولى بوصفه من الكلّ اللّغوي استنادا إلى أبرز النظريّات اللّسانيّة الّتي تعرّضت له بالدرس وقدّمت في الإشكال وجهة نظر متناسقة ومتكاملة. وسنحاول من جهة ثانية أن ننظر في تتبّع مراحل تطوّر دراسة علم التركيب عبر النظريّات اللّسانيّة الّتي سادت العصر الحديث من صنف البنيويّة والتوزيعيّة والوظائفيّة والتوليديّة.

وليس من أهدافنا في هذه المرحلة الإلمام التّام بمختلف النّظريّات اللّسانيّة واستيعاب القول في تنوّعها وتعدّدها، بل قصدنا من خلال التّعرّض للبعض منها الوقوف على أهمّ الخصائص والمبادئ العامّة لعلم التركيب من جهة المفهوم والقيمة العلميّة. ذلك أنّ غرضنا ليس دراسة السنتاكس Syntaxe مقصودة لذاتها وإنّما يعنينا أن ننظر في هذا المجال المعرفي باعتباره مجالا نفترض أنّه يتقاطع قليلا أو كثيرا مع مجال الإعراب في نظام العربيّة. ولعلّه قد عرف من وجوه الفروق ما عرفه الإعراب. فلقد لاحظنا في القسم الأوّل أنّ الإعراب استعمل في نظام العربيّة باعتباره علما من علوم اللّغة إلى جانب علم الصّرف... وباعتباره أداة وصف و تحليل للعلاقات التركيبيّة الرّابطة بين الوحدات في

---

[1] بن حمّودة، ص 16

الكلام. مثل هذا التّعدّد االإصطلاحي[1]عرفه السنتاكس فهو مصطلح كما سنرى يحيل على مستوى من مستويات وصف الألسنة البشريّة. ويحيل كذلك على العلم الّذي يدرس العلاقات التركيبّة القائمة بين الوحدات الدّالة.

1 **نقصد بمصطلح** التركيبية **الدراسة** العلمية **لجانب** التركيب **النحوي من** الظاهرة اللغوية. . **ونحن** نميّز بين التركيب syntaxe **باعتباره مستوى من** مستويات **الوصف** والتركيبة syntaxe **باعتباره دراسة** علمية **لذلك المستوى رغم أنّ المصطلح في** الفرنسية **واحد**.

الفصل الأوّل: التركيبيّة في الاتّجاه البنيوي الوصفي

مقدّمة :

رغم صعوبة الفصل بين الاتّجاهات اللّسانيّة فإنّنا قصدنا إلى ضرب من التمييز بين الاتّجاهات الوصفيّة من ناحية والاتّجاهات التنظيريّة من ناحية أخرى باعتبار الفروق الإبستمولوجيّة بينها.[1]

لقد انبنى الاتّجاه البنيوي على ما قدّمه عالم جنيف "دي سوسير" في دروسه[2] من مبادئ عامّة شكّلت نظريّة لغويّة متناسقة. وأهمّ هذه المبادئ أنّ اللّغة نظام وأنّ الوحدة اللّغويّة تكتسب قيمتها من خلال علاقات تقابليّة أو اختلافيّة مع غيرها من الوحدات الأخرى الواردة في النّظام اللّغوي، وأن العلامة اللّغويّة اعتباطيّة. ومن هذه المبادئ كذلك ضرورة الفصل بين مادّة العلم وموضوعه والتأكيد على ضرورة استقلال كلّ علم بموضوع خاص به. "و قد أرجع سوسير الأخطاء الّتي وقع فيها الدّارسون للّغة - بداية من الإغريق وحتّى القرن التّاسع عشر- إلى قصور في إدراك الموضوع الحقيقي لعلم اللّغة"[3].

أسست هذه المبادئ أهم ملامح الاتّجاه البنيوي ولكنّها لم تحدّده نهائيّا بل كانت البوادر الأولى للبنيويّة الأوروبيّة خاصّة، فكانت حلقة براق Prague- الّتي تأسّست سنة 1926 وأهمّ أعلامها ياكبسون R. Jacobson وتروبتسكوي .N.S. Troubetzkoy . وكان لهذا الأخير امتياز : "صياغة أوّل

---

[1] بن حمّودة، 2004

[2] ولد دي سوسير سنة 1857 وقد افترض في الحادية والعشرين من عمره وجود صوت لم يكن موجودا في الألسنة الهنديّة الأوروبيّة وقد صحّ افتراضه باكتشاف اللّسان الحثّي لوجود ذلك الصّوت فيه.أمّا "الدّروس"فقد نشرها بعض تلامذته سنة 1916 أي بعد وفاته بثلاث سنوات.

[3] بن حمودة، 2004، ص 79

منوال إجرائي بني على فرضيّات دي سوسير"[1]. وظهرت حلقة كوبنهاق Le cercle de copenhague سنة 1931 ومن أهمّ أعلامها بروندال Brondale ويلمسلاف Hjelmslev. وكان لهذا اللّساني الدنمركي فضل صياغة نظريّة "القلوسيماتيك"الّتي ظهرت سنة 1935. وله رصيد ثريّ من الإصدارات لعلّ أهمّها بالنّسبة إلى موضوعنا كتاب **La catégorie des cas.**

تولّدت عن المقولات والمبادئ البنيويّة مدارس واتّجاهات منها المدرسة الوظيفيّة ومن أبرز أعلامها الفرنسي مارتني André Martinet. وسنعتني خاصّة بما جاء في كتابيه **النّحو الوظيفي للّغة الفرنسيّة**- **Grammaire fonctionnelle du français**- ثمّ ما جاء في كتابه التّركيبيّة العامّ **Syntaxe générale** بسبب أهمّية ما جاء به من تصوّر للتركيبيّة La syntaxe وهي محور القول في بحثنا. فقد تطوّرت نظريّة هذا الباحث واكتملت في كتابه الثاني.

وقد امتدّت تأثيرات النّظريّة اللّغويّة السوسيريّة إلى البنيويّة التّوزيعيّة الّتي ظهرت في أمريكا ومن أهمّ أعلامها بلومفيلد - Bloomfield - ومن أهمّ إصداراته كتاب **اللّغة**- **Langage** (1933). والثّاني هاريس Harris وقد عدّ موقفه في كتابه ا**للّسانيات البنيويّة** 1951 -**Structural linguistics**- : "أجلى صورة من صور إقصاء المعنى من الدّراسة اللّسانيّة"[2].

ممّا لا شكّ فيه أنّ أعلام الاتّجاه البنيوي بفرعيه الأوروبي والأمريكي كثيرون ولا يتّسع المجال لنتعرّض إليهم جميعا بالدّرس والتّصنيف وليس ذلك من غايات عملنا ولكن كان لابدّ من التوقّف عند بعض اللّسانين البنيويين الّذين يمثّلون بالنسبة إلى عملنا علامات بارزة.

---

[1] المجدوب، 1998، ص 84
[2] بن حمّودة، 2004، ص149

وسنختزل القول في هذا الفصل فيما يهمّنا تحديدا من الاتّجاه البنيوي ونعني موقع التركيبيّة من جهة المفهوم والقيمة عند أهمّ الأعلام الّذين تعرّضوا بصفة صريحة ومباشرة لهذا الموضوع وقدّموا فيه تصوّرا يسمح لنا بدراسته تحليلا ونقدا.

1- مفهوم التركيبيّة Syntaxe في البنيويّة الأوربية

1-1 التركيبيّة البنيويّة عند تنيار

ميّز اللّساني الفرنسي تنيار في كتابه **مبادئ الإعراب البنيوي** بين مجالين مختلفين في دراسة الجملة. يهتمّ المجال الأوّل وهو مجال علم الصّرف Morphologie بدراسة شكل الجملة الخارجي. ويهتمّ المجال الثاني وهو علم التركيب بدراسة شكل الجملة الدّاخلي.[1] ولعلّ في الفصل بين موضوع علم الصّرف وموضوع التركيبيّة إقرارا باختلاف علم التركيب واستقلاليّته عن علم الصّرف: " التركيبيّة مختلفة إذا عن علم الصّرف، فهي مستقلّة ولها قانونها الخاص"[2]. وقد أقرّ أنّ التركيبيّة سابقة علم الصّرف لذلك لا يمكن قبول تقدّم علم الصّرف على التركيبيّة.[3] يؤسّس لهذه الفكرة ارتباط مفهوم المعنى بلفظ دال Exprimé سابق لدلالة مقصودة Exprimende.[4] وبيّن أنّ الهدف الأساسي من قصد الكلام ليس أن نجد بعديّا معنى لجملة من الصواتم الّتي تسبقه بل أن نعطي شكلا محسوسا يسهل أن نوصل به فكرة سابقة له هي

---

[1] Tesniére 1988, p 34 « L'étude de la forme extérieure de la phrase est l'objet de la morphologie, l'étude de sa forme intérieure est l'objet de la syntaxe. »

[2] Ibid, p 34 « La syntaxe est donc bien distincte de la morphologie. Elle en indépendante, elle a sa loi propre : elle est autonome. »

[3] Ibid, p 36 « or cette primauté ne saurait être admise. en effet la syntaxe est antérieure à la morphologie. »

[4] Ibid, p 36 « la notion de sens ne permet ،on le voit ،de définir l'exprimende que par rapport à l'exprimé. Elle implique donc la primauté de l'exprimé sur l'exprimende, c'est-à-dire de la morphologie sur la syntaxe

الهدف الوحيد من وجوده.[1] وبناء على ذلك يكون علم التركيب عند تنيار دراسة هذا الشكل الدّقيق الّذي يؤدّي الأفكار وليس دراسة للأفكار في حدّ ذاتها. ومن هذا المنطلق فصل تنيار بين علم التركيب وعلم الدلالة. يقول : "إذا كانت التركيبيّة مختلفة عن علم الصّرف فهي ليست أقلّ من ذلك اختلافا بالنسبة إلى الدلالة."[2] وبيّن أنّ بنية الجملة مختلفة عن الفكرة الّتي تؤدّيها والّتي بدورها تكوّن المعنى.[3] وقد أقرّ أنّ التركيبيّة البنيويّة لا تهتمّ إلاّ بالمخطّط البنيوي أي ذلك الشكل التركيبي الّذي ترتسم وفقه بنى للجمل. وليس للبنية الدّلالية موضع في التركيبيّة البنيويّة.[4] وذهب تنيار إلى التأكيد على أهميّة الفصل بين التخطيط البنيوي والتخطيط الدلالي من أجل فهم جيّد للتركيبيّة البنيويّة. وقد جعل من علم الدلالة مجالا خارج اللّغة فهو عنده من علم النفس وعلم المنطق في حين أنّ التركيبيّة تعود إلى النحو بل هي جوهره.[5] وقد أكّد تنيار أنّ المخطّط البنيوي هو مجال تحقّق الألفاظ اللّسانيّة المعبّرة عن الفكر. وبما أنّ المخطط البنيوي عند هذا اللّساني هو جوهر التركيبيّة البنيويّة فذلك يؤسّس للقول بأن علم التركيب عند تنيار موضوعه دراسة الأشكال اللّغويّة المتحكّمة في المخطط البنيوي دراسة لا تأخذ بعين الاعتبار ظاهر المعاني. وهذا ما سنؤكّد عليه في القسم الثالث من العمل عندما نعالج المبادئ النظريّة لنظريّة تنيار التركيبيّة.

---

[1] Tesniére 1988,, p 36 « lorsque nous parlons ،notre intention n'est pas de trouvé après coup un sens à une suite de phonème qui lui préexiste ،mais biens de donner une forme sensible aisément transmissible à une pensée qui lui préexiste et en est la seul raison d'être. »

[2] Ibid 1988, p 40 « Si la syntaxe est distincte de la morphologie ،elle ne l'est pas moins de la sémantique. »

[3] Ibid, p 40 « Autre chose est la structure d'une phrase ،autre chose l'idée qu'elle exprime et qui en constitue le sens. »

[4] Ibid, p 40 « le sens étant en dernière analyse la raison d'être de la structure et intéressant indirectement à ce titre la syntaxe structurale. »

[5] Ibid 1988, p 40 « Le plan structural est celui dans lequel s'élabore l'expression linguistique de la pensée, il relève de la grammaire et lu est intrinsèque ».

1 -2- التركيبيّة الوظيفيّة عند مارتني

يعدّ الفرنسي مارتني - A-Martinet من أهمّ أعلام الوظيفيّة الأوروبيّة لما قدّمه في الغرض من إصدارات هامّة اعتنت بالتّركيب. ونقصد تحديدا كتاب **مبادئ في اللّسانيّات العامّة** -1971- **Eléments de Linguistique générale.** وكتاب **النّحو الوظيفي للّغة الفرنسيّة** -1979- **Grammaire Fonctionnelle du Français** وهو كتاب مدرسي له غايات تربويّة. وكتاب **التركيبيّة العامّة** **Syntaxe générale 1985** وهو كتاب طوّر من خلاله مارتني نظريّته التركيبيّة. ووضعه لغايات وأهداف عامّة تتّصل بتصوّره لعلم التركيب في جوانبه الكلّية.

أ- التركيبيّة في المفهوم العام

تعرّض الباحثون[1] في كتاب **النّحو الوظيفي للّغة الفرنسيّة** الّذي نشر سنة 1979 إلى علم التّركيب في القسم الثّالث من الكتاب. وقدّموا مفهوما عامّا له، اعتبروا بمقتضاه التّركيب كلّ ما يسمح باستعادة المعنى المجمل للرّسالة انطلاقا من تعاقب اللّفاظم.[2] ونتبيّن في هذا الحدّ وشائج صلة بين التركيب والمعنى. ويتأكّد عندنا هذا الرّبط بما جاء على لسان مارتني في كتاب **التركيبيّة العامّة** بعدما اكتملت النظريّة لديه. فقد اعتبر مستوى التركيب المستوى الّذي به يتحدّد المعنى. يقول : "و لا وجود لمعنى[...] غير ما

---

[1] ساهم في إنجاز كتاب النّحو الوظيفي الفرنسي جملة من الباحثين أشرف عليهم مارتني

2 A Martinet 1979 p 153

« La syntaxe ،aux sens large du terme ،est l'examen de tout ce qui permet de restituer le sens global du message à partir de la succession des monèmes »

يتحصّل من الوحدات المنتظمة تحت قسم واحد يتميّز(عن غيره من الأقسام) بوجوه من التّناسق التّركيبي"[1].

ونعتقد أنّ المعنى المقصود في هذا الموضع هو المعنى الوظيفي النّحوي تحديدا، لأنّ المعنى المعجمي يختصّ به مستوى المعجم في النّظريّة الوظيفيّة ففي هذا المستوى. " تقطّع التجربة العالم الخارجي إلى كتل تفرّغ في قوالب تركيبيّة"[2]. وبهذا يكون للتّركيب الدّور الأساسي في إنتاج المعاني واستعادتها في عمليّة التّواصل .

ب – التركيبيّة في المفهوم الضيّق

صرّح مارتني في كتابه **التّركيبيّة العامّة** بصعوبة تحديد موضوع التّركيبيّة[3] وهذا ممّا يفسّر عندنا تدرّجه في حدّه للمفهوم من العام إلى الخاص، فقد حاول في كتاب **النّحو الوظيفي للّغة الفرنسيّة** حصر المفهوم من خلال إبراز مهمّة التّركيبيّة يقول : "إنّ المكوّنات المختلفة للخطاب تتفاعل من خلال جملة من العلاقات الخاصّة والسّانحة بتواصل على درجة كبيرة من الدقّة والنّجاعة. ومهمّة التركيب هي تحديد هذه العلاقات وتصنيفها"[4].

فضلا عن ذلك نبّه في كتابه **التركيبيّة العامّة** إلى أنّ النقطة المشتركة بين عدد من اللّسانيّين المعاصرين- إن وجدت- مهما كانت المدرسة الّتي

---

[1] A Martinet 1985p5

« Il n'y a de sens (…) que ce qui se dégage de la confrontation des unités rangées dans une même classe caractérisée par ses comptabilités syntaxiques. »

[2] بن حمّودة 2004 ص202

[3] A Martinet , 1985, p13

[4] Ibid 1979, p 153

« Les divers éléments du discours sont mutuellement dans les rapports particuliers qui permettent une communication plus précise et efficace c'est l'identification de ses rapports et leur classent qui est la tâche de la syntaxe »

ينتمون إليها إنّما هي اعتبارهم أنّ التّركيبيّة هي دراسة الطّريقة الّتي تتألّف في ضوئها الوحدات اللّغويّة الحاملة للمعنى في سلسلة الكلام لتكوّن الملفوظ[1]

نتبيّن أنّ مارتني عرّف التركيبيّة من خلال دورها في الكلام وحصر هذا الدّور في وظيفة البحث عن العلاقات القائمة بين وحدات الخطاب والمترجمة بدورها عن مضمون الكلام. ويتدرّج مارتني في ضبطه لهذا المفهوم فيحصر هذه العلاقات في صنف خاص من نحو العلاقات القائمة بين الفعل والاسم. وهي في تقديره علاقات محكومة بالتّغيّر والاختلاف. وهي ما يعبّر عنه عادة باسم الوظائف النّحويّة[2]. وهكذا نذهب إلى أنّ الوظيفيين قد توجّهوا إلى حصر التركيب تقريبا في المعنى الوظيفي النّحوي كما قدّرنا سابقا.[3] وذلك ما يجعلنا نتوقّع وجود صلات متينة بين علم الإعراب من جهة والتركيبيّة من جهة أخرى سنتدرّج في إبراز تجلّياتها في المراحل القادمة من عملنا.

ج - الوظيفة والتّركيبيّة

"الوظيفة Fonction في علم الرّياضيات علاقة بين كمّيّتين قابلتين للتّغيّر تقتضي أن تتغيّر الواحدة منهما بنسبة مطابقة لنسبة التّغيّر الّتي تصيب الأخرى"[4]. وظّف هذا المفهوم في اللّسانيات للدّلالة على العلاقات النّحويّة المختلفة والرّابطة بين وحدات الكلم في الخطاب. وكنّا قد بيّنا أنّ مارتني

---

[1] A Martinet , p 13

« Mais s'il est un point sur lequel peuvent tomber d'accord les linguistes contemporains à quelque école qu'ils se rattachent ، c'est qui appartient à la syntaxe l'examen de la façon dont les unités linguistiques douées de sens se combinent ،dans la chaîne parlée ،pour former des énoncés. »

[2] Ibid 1979, p 153

« Seules méritent examen dans la syntaxe ،au sens étroit du terme ،les relations entre les classes qui entretiennent de l'unité à l'autre, des rapports variables: celles des noms et des verbes, par exemple, ces rapports variables ،sont ceux qu'on connaît sous le nom de fonctions grammaticales. »

[3] القسم الثّاني الباب الأوّل الفصل الأوّل(1-1-أ)

[4] بن حمّودة، 2004، ص97

اعتبر هذه العلاقات هي ما يعرف بالوظائف النحويّة، فالوظيفة هي حالة تركيبيّة تدلّ على علاقة رابطة بين وحدتين من الكلم. ومن خصائصها أنّها متغيّرة بتغيّر نوع الرّوابط الدّالة عليها. بناء على ذلك عرّف مارتني علم التركيب في قيده المفهومي الضيّق بالبحث في هذه العلاقات المتغيّرة. ويحيل هذا إلى البحث في الوظائف بما أنّ الوظيفة علاقة. ونعتقد على هذا الأساس أنّ الوظيفة النّحويّة من المنظور الوظيفي هي موضوع التركيبيّة وأنّ وحداتها الدّالة عليها أو الحاملة لها هي مادّتها الحقيقيّة. وهذا ما يفسّر عندنا تشديد مارتني على ضرورة الاهتمام بالوظائف النّحويّة[1]. وقد صنّفها على شاكلة لفاظم[2] حاملة لمعنى وشكل محدّدين. ويمكن أن نجرّد صورة للوظيفة النّحويّة من خلال التّصوّر الوظيفي كالتّالي.

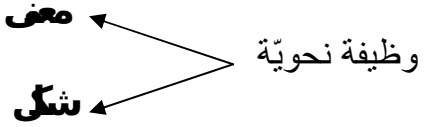

ونعتقد أنّ المعنى هو ما تحمله الوظائف من دلالة إعرابيّة من صنف المفاعيل والفواعل وأنّ الشّكل هو الصورة المتحقّقة في الإنجاز والدّالة على تحقّق الوظيفة النحويّة. ويمكن أن نستدلّ على ذلك بكيفيّة تصنيف مارتني للضوابط الدّالة على نوعيّة الوظيفة التركيبيّة. فهي إمّا أن يعلّم عليها بالموقع التّركيبي للّفظم- monème- أو بواسطة لفظم وظيفي مخصوص، أو من خلال المعنى الّذي يحمله سياق القول متى كانت الوظيفة لها نفس الصّورة الشّكليّة من نحو:

1- Il vient de Paris.

---

[1] A Martinet 1 979 p 153

« …Ce sont elles qui doivent ici retenir notre attention. »

[2] Ibid, p 154

2- Il est aimé de ses parents.

فالقطعة Segment «De» شكّليّا واحدة ولكنّ المعنى الوظيفي مختلف. ففي المثال الأوّل الوظيفة الّتي يخدمها اللّفظم الوظيفي «de» تترجم عن مفعول للمكان «Complément de lieu». ويمكن أن يعوّض هذا اللّفظم الوظيفي في المثال الثّاني بلفظم مطابق هو «par» ولا تتغيّر قيمة الوظيفة النّحوية أو معناها. والعكس لا يصحّ مع المثال الأوّل[1]. وهذا ما يدلّ على أنّ شكل الوظيفة في المثالين يختلف دلاليّا من خلال السّياق. لذا يمكن لنا القول إنّ القطعة «de» وهي اللّفظم الوظيفي ليست واحدة في المثالين فهي تعيّن وظيفتين مختلفتين. من هنا ذهب مارتني إلى اعتبار أنّ وحدة لسانيّة حاملة للمعنى لا يمكن أن يهتدى إليها إلاّ إذا وافقها في بعض السياقات على الأقلّ فرق في الشّكل[2]. واعتبر حالات الاختلاف الشكلي للوظائف النحويّة تتجاوز الحالة الّتي يعلّم فيها لفظم وظيفي الوظيفة النحويّة ليطال هذا الاختلاف بعض الحالات الّتي يعلّم فيها الموقع التركيبي الوظيفة وقدّم مثالا على ذلك.

1- Il lit le journal.

2- Il lit le soir.

فالموقع التّركيبي للفظم Le journal وللفظم Le soir واحد ولكنّ الوظيفة متغيّرة. وما يسمح بالتّفريق بين الوظيفتين هو قيمة كلّ واحد من اللّفظمين على حدة: فالحاصل في الذّهن أنّ Le journal لفظم دال على صنف من الأشياء صالح للقراءة، في حين أنّ Le soir لفظم دال على توقيت القراءة. واعتبر مارتني أنّ ما يهمّ اللّسانيين هو معرفة إن كان في اللّغة ذاتها ما يسمح

[1] A Martinet, 1979, p 154

[2] Ibid, p 145

بالتّمييز بين العلاقتين الوظيفيّتين شكّليّا[1]. وهذا فيه نظر لأنّه قد توجد وظائف نحويّة غير معلّم عليها شكليّا. فالأدوات الشكليّة تسهّل عمليّة تمييز الوظائف النّحويّة التركيبيّة بعضها عن بعض ولكنّها ليست شرطا ضروريّا لوجودها. ولذلك لا نوافق مارتني في حصره اهتمام النّحوي فقط في البحث عن التّمايز الشكلي بين الوظائف. ونعتقد أنّ هذا الاهتمام يتجاوز مجرّد إثبات وجود الوظيفة بطرق مختلفة. ولكن قد يكون الشكل أبرزها وأسرعها في عمليّة التمييز. والأهمّ من كل ّذلك هو إبراز الدّور المعنوي لهذه الوظائف باعتباره معنى قد يوسم شكليّا وقد لا يوسم. فالجانب الشكلي وحده قد يختلف من وظيفة إلى أخرى عن طريق العلامات اللّغويّة اللّفظيّة الدّالة عليه؛ لكن لا يمكن أن يختصر القول في الأبنية اللّغويّة التّركيبيّة. ذلك أنّ وصف الوقائع وحده وإن مكّن الدّراسات اللّسانيّة عامّة من تطوّر سريع وقفزة نوعيّة وبصفة خاصّة في مجال الصوتيات، فهو إجراء لا يتّسم بالنّجاعة المطلقة على مستوى التّركيب. فالأصوات في كلّ الألسن محدودة وقابلة للدّرس من خلال الوصف من جهة النّطق والسّمع لكنّ الأبنية التركيبيّة غير محدودة باعتبارها تحقّقات لملكة طبيعيّة عند الإنسان وهي من هذا المنطلق تتجدّد على الدّوام تجدّدا إبداعيّا ليس من السهل على الجهاز النحوي الصّناعي أن يسيطر عليه.

د- تصنيفيّة الوظائف عند مارتني

صنّف مارتني الوظائف النّحويّة بحسب ضرورة حضورها في التّركيب ومدى احتياجه إليها. فعدّ البعض منها ضروريّا وعدّ البعض الآخر ثانويّا.

---

[1] A Martinet, 1979, p 154

« … mais de savoir si ،dans la langue même ،ces deux types peuvent être formellement distingués. »

وسنعتمد الجدول التّالي لإبراز نوع هذه الأصناف وخصائصها بحسب مقولة الاختصاص الّتي اعتمدها التّصوّر الوظيفي في التّصنيف.

	وظائف مختصّة		وظائف غير مختصّة	
	ضروريّة	اختيارية	ضروريّة	اختياريّة
أمثلة	Ø	-المفعول به - المضاف إليه Dative - وظيفة القائم بالحدث Agent	-الفاعل Le sujet	- المفعول للمكان - المفعول للزّمان -الحال

إنّ مقولة الاختصاص المعتمدة في تصنيف الوظائف مرتبطة بخصائص الفعل التركيبيّة. فالوظائف المختصّة متميّزة بارتباطها بصنف معيّن من الأفعال لذلك يذهب مارتني إلى أنّها "تسم الأفعال الّتي توجد معها."[1] و اختصاصها بهذه الأفعال لا يعني ضرورة استعمالها معها مطلقا. لذلك اعتبرها مارتني وظائف غير أساسيّة في التركيب، فهي ترتبط في ظهورها بالأفعال المتعدّية Transitif. وقد تغيب هذه الوظائف حتّى مع الأفعال المتطلّبة لها من نحو التركيب التّالي:

1- Bien faire.

2- Laisser dire.

يستلزم الفعلان المذكوران عادة متمّما هو وظيفة المفعول Fonction d'objet، ولكنّها تغيّبت في مثل هذه البنية التركيبيّة وهذا ممّا شرّع عند مارتني للقول بعدم أساسيّة حضورها في التركيب. وعلى العكس فإنّ الوظائف الّتي اعتبرها مارتني غير مختصّة هي وظائف تنقسم قسمين اثنين: فبعضها أساسي

[1] A Martinet 1979, p 159

الظّهور في البنية التركيبيّة. ونقصد بذلك تحديدا وظيفة الفاعل، فهي تتعلّق بلفظم اسميّ ضروريّ الحضور مع كلّ الأفعال دون إقصاء سواء أكانت متعدّية أو لازمة. فكلّ فعل لابدّ له من فاعل سواء كان فاعلا حقيقيّا أو فاعلا تركيبيا فحسب. فقد لا يكون الفاعل محور القول لكنّه عنصر أساسيّ في التّركيب لأنّه يقحم اللّفظم الإسنادي في سياق. يقول المهيري: "فأدنى ما يقوم عليه الملفوظ في كثير من اللّغات لفظمان : اللّفظم الاستنادي واللّفظم المقحم له في سياق معيّن وهو عادة الفاعل أو المبتدأ وهو المسند إليه"[1]. وعلى هذا الأساس اعتبر مارتني الفاعل توسعة ضروريّة للفعل: "الاسم الّذي يضطلع بوظيفة الفاعل يجب أن يعرّف بكيفيّة شكليّة كإضافة ضروريّة للفعل"[2]. أمّا الوظائف الاختياريّة فهي بالنسبة إلى التصوّر الوظيفي رهينة في حضورها برغبة المتكلّم في انتقاء البنية التّركيبيّة الّتي يريد. فهي توسّعات في الكلام أو متمّمات compléments تأتي لمزيد تدقيق المعنى التركيبي وتضييقه وليست مشروطة في حضورها بصنف محدّد من الأفعال.

إنّ المبدأ المتبلور لدينا في هذه المرحلة من العمل هو ما للفعل من دور أساسي في تصنيف الوظائف النّحويّة في المنظور الوظيفي. فعلى أساس خاصيّة اللّزوم والتّعدية المتعلّقة بالأفعال تمّ التّقسيم والتصنيف. وهذا يؤكّد لدينا من جهة أولى أهمّيّة الفعل في توزيع الأدوار التركيبيّة. ومن جهة ثانية يبرز أنّ الوظائف النحويّة تضطلع بها وتحقّقها الوحدات الاسميّة. ومن جهة ثالثة ليست هذه الوظائف على نفس الدّرجة من الأهمّيّة في حاجة الفعل إليها. فحتّى يكون الفعل الفيصل في التصنيف تتحدّد الوظيفة النحويّة انطلاقا من علاقته

---

[1] المهيري، 1990، ص 50

[2] A. Martinet 1979 p 159:

« Le nominal en fonction sujet doit être défini ،de façon formelle comme une addition obligatoire au verbe.»

بالوحدات الأخرى. وممّا تقرّر في جلّ الألسن أنّ هذه الوحدات لا يمكن أن تكون غير الأسماء. فهي وحدها الّتي تتغيّر معانيها بحسب التّراكيب الواردة فيها. لذلك سنتحدّث في المرحلة الموالية من العمل عن التّنوّع الوظيفي للأسماء.

2 - الأسماء هي الوحدات الأكثر تنوّعا وظيفيّا

لقد بيّنّا في القسم الأوّل من هذه الرّسالة أنّ الإعراب مقولة تميّز الأسماء في التّراث النّحوي العربي لأنّها وحدها تتغيّر معانيها وتتمايز بالتّقابل والاختلاف في علاقاتها التركيبيّة. ويبدو أن هذا الرأي يصدق أيضا على الألسن ذات الأصول الهنديّة الأوربّيّة. فلقد ذهب مارتني في كتابه **النّحو الوظيفي للّغة الفرنسيّة** إلى اعتبار الأسماء أكثر الوحدات تنوّعا وظيفيّا لذلك حظيت عنده بأهمّيّة كبيرة.[1] فتحدّث عن العلاقات التركيبيّة الّتي تحقّقها الأسماء بمختلف أصنافها، كأسماء الأعلام noms propres والضّمائر pronoms . وبيّن أنّ الاسم أيّا كان نوعه يقيم علاقة وظيفيّة بالفعل تتّسم بالاختلاف والتّغيّر المرتبط بصنف الأفعال المستعملة في التركيب وباختلاف البنى التركيبيّة. وبيّن من جهة أخرى أنّ الفعل الواحد يقيم علاقات متنوّعة بجملة من الأسماء داخل التركيب الواحد. ويمكن لكلّ علاقة أن تختلف عن علاقة أخرى وتتميّز عنها[2]. وهذا ممّا يساعد على القول بتحمّل الأسماء للوظائف النّحويّة : "فمن الطّبيعي إذا القول إنّ اسما مّا يضطلع بوظيفة مّا"[3]. وهذا ممّا

---

[1] A Martinet 1979, p 158

« Nous concentrons en priorité notre attention sur les fonctions qui relient au noyau verbal les monèmes nominaux groupant noms ، noms propres et pronoms. Elles sont en effet les plus variées et se prêtent au mieux à dégager différents types. »

[2] Ibid 1979, p 155 « on constate qu'une unité d'une classe ،les verbes ،peut être accompagnée de plusieurs unités de l'autre classe ، les noms ،chacune entretenant une relation particulière au verbe. »

[3] Ibid, P 155

دعّمه مارتني لاحقا عندما خصّص صفحات عديدة من كتابه **النّحو الوظيفي للّغة الفرنسيّة** للحديث عن أصناف العلاقات الوظيفيّة الّتي تختصّ بها الأسماء[1].

و- منزلة الفعل في توجيه الوظائف التركيبيّة

وقفنا من خلال عرضنا السابق لنظريّة مارتني التركيبيّة على أهمّ المبادئ الّتي أسّس عليها أهمّ مبادئ التركيبية. فتبيّن لنا أنّ المستوى التركيبي قد حظي عند هذا اللّساني بدرجة عالية من الأهميّة فهو المحدّد للمعنى المقصود في نظره. وتقوم مهمّة التركيبيّة أساسا على ضبط العلاقات القائمة بين الوحدات اللّغويّة في تراكبها وانتظامها داخل الملفوظ. وقد اختزل أصناف هذه العلاقات في مفهوم الوظيفة النحويّة الّتي تختصّ بها الوحدات الاسميّة أساسا نظرا لمرونتها التركيبيّة وتطلّب الأفعال إيّاها لتحقيق تمام البنية التركيبية.

وفي مقابل هذه الكفاءة الوصفيّة لأهمّ مبادئ التركيبيّة في اللّسان الفرنسي نعتقد أنّ مارتني لم يحقّق درجة من الشمول والاكتمال في ما يتعلّق بطرق تصنيف الوظائف النحويّة وإبراز العلاقات التركيبيّة المنتظمة للوحدات اللّسانيّة. ففي اللّسان العربي مثلا كثير من حالات التركيب التي لا يمكن أن نعتمد فيها على موضع المفردة المعربة لإبراز وظيفتها النحويّة ودلالتها التركيبيّة؛ لأنّه قد يقع التصرّف في الموضع الإعرابي متى أمن اللّبس. بناء على ذلك تكون العلامة الإعرابيّة الآليّة الّتي يمكن أن تفصل بين الوظائف وتميّز بينها، وذلك نحو قولنا : "غزيرا نزل المطرُ". فوظيفة الحال التي تحملها المفردة

« Il est donc parfaitement normal de dire que tel nom assume telle fonction. »

[1] A Martinet 1979, p 158

"غزيرا" لا تميّز بموضعها من التركيب بل بعلامتها الإعرابيّة. كما أنّ البنية التركيبيّة المجردة في اللّسان الفرنسي لا تطابق مطابقة كلّية البنية التركيبيّة المجرّدة في اللّسان العربي. فرتبة الفاعل مثلا سابقة للفعل في الفرنسيّة ولاحقة به في العربيّة. وفضلا عن ذلك نرجّح أنّه لا يمكن أن يقتصر توزيع المحلات الإعرابيّة في الجملة على دور الفعل وتطلّبه للوحدات الاسميّة، فصنف من الجمل في اللّسان العربي لا يتضمّن فعلا بل هي تراكيب يتعلّق فيها الاسم بالاسم وهذا ممّا يسمح باعتبار الفعل آلية من آليات ضبط العمل الإعرابي لا غير. ولا يمكن أن يعتبر لفظ الفعل متحكّما وحيدا في هندسة الجملة. ولعلّ ما يمكن أن يكون أقوى من ذلك في تفسير هندسة الجملة ما رآه نحاتنا القدامى في هذا الشأن. فللمتكلّم عندهم دور أساسيّ في انتقاء الأسلوب التركيبي الّذي يراه قادرا على التعبير عن مقاصده. وكنّا قد بينّا دور المتكلّم في الإعراب وأهمّية هذا الدّور في اختيار الأبنية التركيبيّة الدلاليّة في القسم الأول من العمل.

1-3- مقوّمات التركيبيّة عند يلمسلاف

مقدّمة

لويس يلمسلاف، لساني دنماركي كان أحد أعلام الحلقة اللّسانيّة بكوبنهاق (1931). اشتهر بنظريّة "القلوسيماتيك" (1935). وأراد لها أن تكون "علما للّغة شكليّا خالصا لا يختلف في منهجه ونتائجه عن الرّياضيات أو المنطق الشكلي"[1]. ويؤكّد يلمسلاف أنّ نظريّته بدأت تتّضح قبل اطّلاعه على

[1] بن حمّودة، 2004، ص 73

دروس دي سوسير وهو لا ينفي تأكيد الدّروس على ما توصّل إليه من نتائج[1]. إلاّ أنّه رأى ضرورة "ألاّ تلتبس نظريّة القلوسيماتيك بنظريّة سوسير"[2].

ونعتقد أنّ مقولة الإعراب قد حظيت بمكانة خاصة عند هذا اللّساني ويتّضح ذلك خاصّة من خلال تطرّقه لموضوعها في مرحلة متقدّمة من كتاباته ونقصد تحديدا كتابه الموسوم ب **La catégorie des cas** الّذي ظهر سنة 1935. وقد تميّز كتابه هذا بنزعة تاريخيّة في معالجة الظّاهرة. تحدّث عن الحالات الإعرابيّة بداية من النّظريّة اليونانية مرورا بنظيرتها اللاّتينيّة ووصولا إلى بعض لغات أوربّا الشرقيّة والشّماليّة.

أ- أهمّية مقولة الحالة

كان من المفروض أن نحدّد مفهوم الحالة قبل أن نخوض في أهمّيتها، إلاّ أنّنا قدّمنا الأهمّية على المفهوم لأنّ من صفات هذا الأخير التبلور المتدرّج من ناحية ومن ناحية ثانية حتّى نتمكّن من الأدوات المعرفيّة الّتي اعتمدها يلمسلاف في تحديد المفهوم. واعتبرنا الحديث عن أهمّية هذه المقولة من الأسس المبلورة للحدّ.

أقرّ يلمسلاف أنّ الحالات الإعرابيّة مقولة نحويّة لها من الأهمّية ما يقتضي ضرورة دراستها دراسة معمّقة[3]. وقد اكتسبت هذه المقولة قيمة خاصّة عنده، ففي تقديره لا وجود للسان خال بصفة أكيدة من مقولة الحالة[4]. بل" لا وجود لألسن يشكّ في وجود حالات نحويّة فيها. فهذا(الأمر) ليس موضوع

---

[1] م ن، ص 91

[2] Hjelmslev 1971 p 40

[3] Hjelmslev 1935 p 1 « les cas constituent une catégorie grammaticale dont l'investigation s'impose avec une force particulière. »

[4] Ibid, P 1

« Il n'y a pas de langue où la catégorie des cas est sûrement inexistante »

نقاش"[1]. ويتجاوز يلمسلاف في اعتداده بمقولة الحالة إلى اعتبار النّسبة الغالبة من الألسن تطغى عليها مقولة الحالة مقارنة بالمقولات الإعرابيّة الأخرى[2]. ويمكن أن نذهب إلى القول بأنّ مقولة الحالة ركيزة أساسية في النحو عند يلمسلاف. وهذا ما يؤكّده إقراره أنّ " التّحليل النّحوي يجب أن يبدأ من تحليل الحالات الإعرابيّة"[3].

نتبيّن من خلال ما سبق أن يلمسلاف يقرّ بوجود مقولات الحالات الإعرابيّة منتشرة في كلّ الألسن. ونعتبر ذلك من الأسباب الّتي جعلت هذه المقولة تحظى في تفكيره بأهمّية خاصّة. وقد اعتبر يلمسلاف أنّ اختصاص مقولة الحالة في بعض الألسن بسهولة جريانها ووضوح صور تحقّقها مقارنة بغيرها من المقولات لم يمنع أن تتّسم هذه المقولة في بعض الألسن الأخرى بتعقّد نظامها وطرحها لإشكاليات جوهريّة[4]. واعتبر هذا ممّا يعظّم من أهمّيتها و يدعو إلى ضرورة تعميق دراستها. ومن الأفكار الجوهريّة والأساسيّة الّتي ذهب إليها يلمسلاف في اعتداده بأهمّية مقولة الحالة هي اعتبار المقولة برمّتها كلّية وليست الحالات في حدّ ذاتها[5]. فالحالات الإعرابيّة متغيّرة من لسان إلى أخر لكنّ المقولة تتسم بالثّبات.

ب- كلّية مقولة الحالة الإعرابيّة

---

[1] Ibid, 1935 p 1 « Il n'y a pas des langues ou l'existence des cas est douteuse et sujette à discussions. »

4 Ibid, p 1

5 Ibid, 1935 p 1

« L'analyse grammaticale doit commencer par l'analyse des cas. »

[4] Hjelmslev 1935 p 1 « Il n' y a peut-être pas de catégorie grammaticale dont l'aspect immédiat soit si claire ،si cohérent, si symétrique ,si abordable que celle des cas, d'autre part à y regarder de prés, le système des cas est dans bon nombre de langues d'une complexité énorme, posant à la fois tous les problèmes fondamentaux de la grammaire. »

[5] Ibid 1935, p. 70.

« Il n'y a pas de cas universels. C'est la catégorie qui est universelle. »

اعتبر يلمسلاف العلاقة التركيبيّة من الخصائص الأساسيّة للحالة الإعرابيّة : "لقد عرفنا دائما ومنذ القديم أن إحدى الخصائص الجوهريّة للحالة الإعرابيّة الدّلالة على علاقة بين وحدة لغويّة قائمة بذاتها وأخرى راجعة إليها بالنّظر"[1]. ويتدعّم اعتباره هذا من خلال ما ذهب إليه في عرضه لنظريّة Wundt[2] عندما اعتبره مصيبا فيما ذهب إليه من تحديد لمفهوم الحالة. يقول : "نقطة انطلاق- Wundt – صحيحة- الحالات في رأيه- صالحة لتحديد علاقة أو تبعيّة ترجع إلى تصوّر مادّي للتوجيه"[3].

والتوجيه La direction "هو المبدأ الأوّل عنده في تجريد الإعراب والحالات المتولّدة عنه"[4]. ولعلّ مصطلح"الوظيفة" fonction يعبّر كذلك عن مفهوم العلاقةrelation عند يلمسلاف. فقد عرّف هذا الأخير الوظيفة متأثّرا بدلالتها في علم المنطق والرّياضيات[5] بأنّها كلّ علاقة تربط بين مقدارين Grandeurs أو أكثر سمّاهما وظيفين fonctifs وتتوزّع الوظائف عنده على حسب ثبوت المقادير وتغيّرها[6].

نعتبر الارتباطات التركيبيّة بين الوحدات اللّغويّة تمثّل صورة من الوظائف اللّغويّة الّتي تحدّث عنها يلمسلاف، والوظائف النحويّة fonctions grammaticales من الوظائف السّيميائيّة Sémiotique المحكومة باختلاف على

---

[1] Ibid, 1935, p30 « On a de tous temps et depuis les débuts de l'antiquité reconnu que l'un des caractères fondamentaux des cas est la signification de relation entre un terme indépendant et un autre terme dépendant. »

[2] Petit Robert 2 « Wundt (Wilhelm) psychologue et philosophe allemand …, il créa à Leipzig (1879) le premier laboratoire de psychologie expérimentale »

[3] Hjelmslev, 1935, p 66 « Le point de départ de Wundt est le juste ،les cas servent à désigner selon lui une relation ou une dépendance, qui se ramène à une conception sensuelle de la direction. »

[4] علشور، 2004، ص 337.

[5] Hjelmslev, 1971b, P 49

[6] Ibid, p 50

مستوى تحققّها فوظيفة المفعوليّة في اللّسان العربي تتحققّ : "بصور مختلفة من الارتباطات منها ارتباط الفعل بالمفعول به وارتباطه بمفاعيل غيره وارتباطه بالحال"[1]. فالارتباطات بهذا المفهوم دليل على وجود وظيفة ومهمّة اللّساني في رأي يلمسلاف هي : "إرجاع هذه الارتباطات إلى وظائف"[2]. وبذلك تكون : "الوظائف أكثر تجريدا من الارتباطات لأنّها أقلّ عددا منها"[3].

والوظائف النّحويّة الإعرابيّة وهي صنف من الوظائف عند يلمسلاف ترتبط بقسم الاسم. يقول: "إنّ الحالات الإعرابيّة حافظت في العصور القديمة على مكانتها باعتبارها مقولة أساسيّة للاسم"[4]. واعتبر أنّ أحسن وجوه الإعراب La déclinaison يكون إعرابا بالحالة الإعرابيّة[5]. ويعتبر يلمسلاف النّظام Le système هو المحدّد لحقيقة حالة إعرابيّة مّا. فتعريف حالة إعرابية رهين للحالات الأخرى القائمة في النّظام وللقيمة الخلافيّة التي تربطه بتلك الحالات[6].

نعتقد أنّ البعد الهام في نظريّة يلمسلاف هو اعتبار مفهوم الحالة الإعرابيّة من الكلّيات اللّسانيّة المؤسسّة للنحو الكلّي Grammaire universelle وهو المبدأ الأساسي للنّظريّة التركيبيّة. وهذا ما يفسّر اعتبار يلمسلاف مفهوم السّببيّة causalité الّذي اعتمده النّحاة الأوربيّون في تفسير الحالات الإعرابيّة جزءا خاصا من مفهوم أكبر هو العلاقات التركيبيّة[7]. ويبدو لنا أنّ يلمسلاف

---

[1] بن حمودة، 2004، ص 96

[2] Hjelmslev, 1971, p 125 « La tâche du linguiste consiste à ramener les dépendances à des fonctions. »

[3] بن حمودة، 2004، ص 96

[4] Hjelmslev, 1935, p2

[5] Ibid, p2 « La déclinaison par excellence ،c'est la déclinaison par cas. »

[6] Ibid, 1935, p 103« C'est le système qui détermine la définition d'un cas. La définition d'un cas est déterminée par les autres cas entrant dans le système et par sa valeur différentielle par rapport à ces autres cas qui est un fait extensionnel ».

[7] Ibid, 1935, p 45

لا يبتعد كثيرا عمّا جاء به مارتني في نظريّته التركيبيّة. فلقد حصر كلاهما علم التركيب في العلاقات القائمة بين الوحدات اللّغويّة داخل الخطاب. واعتبرا أنّ الاسم هو الوحدة المعنيّة بالحالة الإعرابيّة أو بالوظيفة التركيبيّة. ولكنّ اللّساني الدنمركي يلمسلاف قد تميّز عن مارتني في طرحه لنظريّته التركيبيّة بمستوى عال من التجريد خصّ به المقولة، متأثّرا في ذلك بعلم الرّياضيات. فقد جرّد النظام اللّغوي ومكوّناته إلى درجة حصر من خلالها دلالة الارتباطات اللّغويّة الواردة في الاستعمال في مستوى التشكّل الفعلي المنجز، فهو لا يتجاوز في وصفه العلاقات التركيبيّة مستوى التحقّق الفعلي للكلام. والمعنى التركيبي في هذا التّصوّر مرهون بحدود مغلقة يفرضها تصوّر تضييقي للظّاهرة اللّغويّة. وهذا ممّا يحصر تصوّر يلمسلاف في مجال اشتغال اللّغة دون اعتبار لمنشئ الكلام. فحضور المتكلّم في الجهاز المفسّر للعلاقات التركيبيّة و المتحكّم في الحالات الإعرابيّة ضروري في اعتقادنا. لذلك يبدو لنا أنّ الدّراسة التركيبيّة تكون اختزاليّة إذا اقتصرت على تجريد الصّور الشّكليّة للمنجز. وهذا حتما لا يفي بضبط خصائص الظاهرة الإعرابيّة، ولا يساعد على الكشف عن نظام اشتغالها، فالمتحقّق منها في التركيب المنجز لا يفسّر دائما ما يمكن توقّع تحقّقه. والمعاني المرتبطة بالحالة الإعرابيّة قد لا نجد لها أثرا شكليّا متحقّقا في مستوى الخطاب. وندعم ما ذهبنا إليه من إقصاء للمعنى التركيبي الموسّع في نظريّة يلمسلاف باعتباره "أنّ أقصى ما يمكن أن تتناوله الدّراسة اللّسانيّة هو الجانب الشكلي من المضمون أي ما يمكن تجريده من مختلف وجوه الاستعمال"[1]. ويبدو لنا أنّ عملية تجريد وجوه الاستعمال غير قادرة في كلّ الحالات على وصف الظاهرة التركيبيّة وتحليل كلّ جوانبها.

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 154

1-4- التركيبيّة في التّصوّر التوزيعي

أ- أهمّ مبادئ التوزيعيّة

ظهرت أهمّ مقوّمات هذا المذهب مع الأمريكي بلومفيلد Bloomfield في كتابه **اللّغة Langage** (1933) وتبلورت مع تلميذه هاريس- Harris في كتابه **اللّسانيات البنيويّة(1951) Structural linguistics** .

أبرز مقوّمات هذا المذهب القول بالمدوّنة Corpus كثابت من ثوابت الدّراسات اللّسانيّة. فهي المرجع الأساسي لملاحظة الظّواهر اللّغويّة واستقراءها واستخلاص النّتائج. لذلك لم يخرج التّوجّه العام لهذا المذهب عن الإطار الوصفي للّغة وينسحب هذا التّعامل على جميع المستويات اللّغويّة المدروسة بدءا بالصوتي منها ووصولا إلى التركيبي فيها. فقد اعتنى التوزيعيّون بالوحدات اللّغويّة في إطار المحيط الصوري الّذي تظهر فيه. وفكرة "المحيط" L'environnement الّتي أقام عليها التوزيعيّون نظريّتهم التركيبيّة تتمثّل في أنّ وحدة لغويّة مّا في ملفوظ مّا لا توجد إلاّ محاطة بهذه الوحدات وتلك بتلك"[1]. فمن سياق القول وإطاره يتمّ ضبط الخصائص التركيبيّة للوحدات اللّغويّة المكوّنة للملفوظ.

ب – التوزيع محدّد أساسي من محدّدات العلاقات التركيبيّة

نعتقد أنّه من الضروري الوقوف على منزلة المعنى في الاتّجاه التوزيعي لنتبيّن أثر ذلك في دراسة التركيب عند التوزيعيّة. لم يعتن التوزيعيّون بالمعنى

---

[1] Oswald Ducrot… 1995 p 77 « … son concept de base ،la notion d'environnement (telle unité dans tel énoncé, est entourée par telles et telles unités)

شديد عناية فلقد اعتبروه في معظم الأوقات من خارج اللّغة ولا يمكن من خلاله أن نتحصّل على دراسات لغويّة علميّة ودقيقة. لذلك اعتبر بلومفيلد مثلا أنّ الدراسة اللّغويّة يمكن أن تكون ناجعة متى لم نعر اهتماما للمعنى[1]. وهذا ما جعل مجال الصوتيات الوجه الرّائد عند بلومفيلد لعلم اللّسان في مقابل نظيره المتعلّق بالدّلالة. فليس للمعنى حضور إلاّ من خلال علاقته بما هو صوتي. والمعنى عند بلومفيلد ندركه حين نلاحظ أنّ بعض الأصوات اللّغويّة لفظت في وضعيّات مّا وجّهت المتقبّل إلى إجابة معيّنة[2]. ورغم تقسيم بلومفيلد لعلم اللّسانيات إلى قسمين أقرّ في قسم منهما بحضور المعنى في الخطاب اللّساني إلاّ أنّه نفى إمكانيّة دراسة المعنى دراسة علميّة. يقول : "تتطلّب الصوتميّة أخذ المعاني بعين الاعتبار. إنّ دلالات وحدات الخطاب لا تكون قابلة للتحديد العلمي إلاّ إذا أدركت كلّ فروع العلم بما في ذلك خاصّة علم النفس والفيزيولوجيا درجة قريبة من الكمال."[3] فكان علم اللّسان عنده غير قادر على إدراك كلّ جوانب المعنى : "تحليل المعنى يبقى خارج قدرات العلم."[4] ويذهب إلى اعتبار تحليل الألسنة وتوثيقها من مجال الفنّ أو المهارة التّطبيقيّة[5].

اعتبر بلومفيلد أنّ "كلّ لسان يتكوّن من عدد من العلامات هي الأشكال اللّسانيّة، و كلّ شكل لساني ائتلاف ثابت لوحدات العلامة وهي

---

[1] Bloomfield, 1970, p 74 « on peut mener à bien l'étude du langage sans présupposés spécieux tant que l'on ne prête pas attention à la signification de ce qui est exprimé. »

[2] Bloomfield, 1970, p 73 « … qui montre qu'un certains types de situations et a conduit l'auditeur à accomplir certaines de réponses. »

[3] Ibid, p 77 « la phonologie inclut la considération du sens. Les significations des formes du discours ne pourraient être scientifiquement définies que si toutes les branches de la science ،comprenant en particulier la psychologie et la physiologie étaient proches de la perfection. »

[4] Ibid, p 90 « L'analyse du sens demeure hors des pouvoirs de la science. »

[5] Ibid, p 90 « l'analyse et l'enregistrement des langues resteront un art ou une habilité pratique. »

الصواتم."[1] ويفضي بنا هذا إلى التأكيد على أنّ الاتّجاه التوزيعي اهتمّ في دراسته للّغة عامّة بما في العلامة من خصائص تميّزها عن غيرها وبما في غيرها من العلامات الأخرى من سمات تميّزها هي الأخرى عنها. لقد تأثّر بلومفيلد في ذلك بالمناخ العلمي الّذي نشأت فيه التوزيعيّة وهو انتشار مقولات الفكر السلوكيّ Béhaviourisme. وعلى هذا الأساس لم يرتبط علم التركيب عند التوزيعيّة بالمعنى المجرّد بقدر ما ارتبط بدراسة أشكال التحقق اللّفظي الخطّي للّغة. وهذا ما يفسّر اهتمام التوزيعيين بدراسة نظام توزّع المفردات اللّغويّة من خلال منظومة المدوّنة. وقد اعتبروا أنّ هذا الانتظام يؤدّي جزءا من المعنى اللّغوي وقد قدّم بلومفيلد مثالا على ذلك[2].

1. Jean frappe Pierre.
2. Pierre frappe Jean.

بيّن بلومفيلد أنّ التوزيع المختلف لوحدات الجملتين يؤدّي معنى مختلفا لكلّ منهما عن الأخرى وقد اعتبر أنّ "وجوه التوزيع الدالة لأشكال لسان مّا تكوّن نحوه"[3]. وذهب إلى اعتبار وجود أربع طرق لتنظيم الأشكال اللّسانيّة هي النّظام الّذي ترد عليه الوحدات اللّسانيّة والتّغيّر الّذي يصيب الصّواتم الثّانويّة والتّحوّلات الصوتيّة وانتقاء الأشكال الّتي تمثّل وسائط للمعنى[4].

هذه الطرق الأربع ليس للمعنى النّحوي الوظيفي فيها دور؛ وهذا يعود في تقديرنا إلى عدم ظهور المعنى التركيبي دائما على السطح التنظيمي للوحدات اللّسانيّة باعتباره أمرا يمكن وصفه شكليّا. فهذا المجال ليس في متناول علم اللّسان عند بلومفيلد: "يجب علينا فقط أن نتذكّر أنّ المعاني لا يمكن أن

---

[1] Ibid, p 150

[2] Bloomfield, 1970, p 154

[3] Ibid, p145 « Les dispositions significatives des formes d'une langue constituent la grammaire de cette langue. »

[4] Ibid, p154, 155, 156

تعرّف في حدود علمنا"[1]. وقد اعتبر أنّ الأشكال النّحويّة لا تمثّل استثناء في نظريّته اللّغويّة الّتي تعتمد مسلّمة الأشكال Les formes ووفق هذه المسلّمة لا يمكن للّغة أن تؤدّي إلاّ المعاني المرتبطة ببعض السّمات الشكليّة[2]. وقد أفضى ذلك ببلومفيلد إلى تقسيم التركيب بطريقة شكليّة خالصة، فاعتبر أنّ "المواضع الّتي يمكن أن يظهر من خلالها شكل لغويّ هي وظائفه أو وظيفته"[3]. وذهب إلى أنّ كلّ الأشكال اللّغويّة الّتي يمكن أن تحتلّ موضعا مّا تكوّن بهذه الطريقة قسما شكليّا[4]. واعتبر أنّ كلّ الكلمات والمركّبات في اللّسان الإنكليزي الّتي يمكن أن تحتلّ موضع الفاعل في البنية [فعل + فاعل+ مفعول] تكوّن قسما شكليّا كبيرا. سمّى هذه الكلمات والمركّبات تعابير اسميّة. وتقابلها الكلمات والمركّبات الّتي يمكن أن تحتلّ موقع الحدث في نفس البنية التركيبيّة وتكوّن قسما شكّليا ثانيا اصطلح على مكوّناته بالتعابير الفعليّة المصرّفة[5]. ويمكن أن تتفرّع هذه الأقسام الكبرى إلى أخرى صغرى منبثقة عنها ويعود هذا التفرّع إلى دور الرتبم[6] Taxéme[7]. فالبنية التركيبيّة تبرز من منظور بلومفيلد حدثا يعتمد على المقوّمات الشكليّة المحضة للكلام. فتتوزّع وحداته اللّغويّة وفق وظائف شكليّة تتحمّلها المكوّنات الاسميّة والمكوّنات الفعليّة المصرّفة وهي الأقسام الكبرى الّتي تتحكّم في حركيّة البنية التركيبيّة.

---

[1] Ibid, 1970, p158 « …Nous devons seulement nous souvenir que les sens ne peuvent êtres définis dans les termes de notre science. »

[2] Bloomfield, 1970, p159

[3] Ibid, p 175 « les positions sous lesquelles peut apparaître une forme sont ses fonctions ou sa fonction »

[4] Bloomfield, 1970, p 175 « toutes les formes qui peuvent occuper la position donnée constituent de cette façon une classe formelle. »

[5] Ibid, 1970, p 175

[6] "الرتبم" نحتّ هذا المصطلح بإضافة اللاحقة "م" إليه نسجا على منوال "لفظم" و"عجم" وصوتم" لترجمة مصطلح Taxèmeوهو دال على معنى الوحدة التراتبيّة

[7] Bloomfield, 1970, p 180 « Nous trouvons donc parmi les expressions nominales conjuguées une triple sous- division, due aux taxémes de sélection. »

يعدّ اللّساني الأمريكي هاريس مقتفيا لأثار أستاذه في ما يتعلّق بمفهوم "الوظيفة" عندما رفض هذا المفهوم وبحث في صور أشكال تحقّق الكلام وذهب إلى أنّ "تحديد البنية لا يعود إلى الخصائص الفيزيائيّة ولا إلى دلالات الأصوات و الكلمات. فالدلالات اللّسانيّة الّتي تحملها البنية لا يمكن أن تعود إلاّ إلى العلاقات الّتي توجد بين عناصر البنية"[1]. والأرجح أنّ العلاقات الّتي يقصدها هي الظواهر الشكليّة الخالصة الّتي لا تتّصل بالمعنى المجرّد ضرورة. ويعود ذلك إلى اعتبار هاريس أنّ اللّغة لا يمثّلها إلاّ جانبها العيني الممثّل في المدوّنة. ولهذا السّبب تحديدا قد قسّم مكوّنات الظّاهرة اللّغويّة إلى الصّوائم واللّفاظم. وهي بنى لغوية لا يحدّدها المعنى بل يظهرها مبدأ التوزيع في سلسلة اللّسان. ونعرض هذه الفكرة بأكثر تفصيلا في حديثنا لاحقا عن علاقة التركيب بالدّلالة.

[1] Harris, Stuctures mathématiques du langage, 1970, p 2 « La détermination de la structure ne fait appel ni aux propriétés physiques, ni aux significations des sons et des mots, les significations linguistiques portées par la structure ne peuvent être dues qu'aux relations dans lesquelles les éléments de la structure interviennent . »

خاتمة الفصل

تعرّضنا في هذا الفصل لمنوالات من اللّسانيّات البنيويّة وقدّمنا قراءاتها لعلم التركيب من جهة المفهوم. وبيّنا أنّ البنيويّة الوظيفيّة قد أقامت هذا المصطلح في دلالته على مفهوم "الوظيفة" فنظر الوظيفيّون في العلاقات الّتي تقيمها الوحدات اللّغويّة في تعالقها داخل النّظام التركيبي، وأكّدنا أنّ مارتني تحديدا قد ربط التركيب بالبحث في دور الفعل في تحديد الوظائف التركيبيّة وفي ما يمكن أن تؤدّيه الأسماء من وظائف تختلف باختلاف علاقتها بالفعل.

كما قدّمنا تصوّر يلمسلاف لعلم التركيب وبيّنا كيف أنّ تأثّره البالغ بالرّياضيات أثّر في نظريّته اللّغويّة عامّة فأراد أن يقيم علما للّغة شكليّا خالصا وجرى التركيب عنده هذا المجرى. ووقفنا على أهميّة مقولة الحالة الإعرابيّة عنده باعتبارها مقولة كلّية في ضوئها تتحدّد الوظائف التركيبيّة.

تعرّضنا كذلك للمنوال البنيوي التوزيعي كما تصوّره بلومفيلد وهاريس. وبيّنا كيف أنّ هذا الاتّجاه قد أقام دراسة التركيب على مبدأ

التوزيع بصورة لا يدرك بها الباحث الجانب المجرّد من المعنى التركيبي. ذلك أنّ التوزيع الخطّي للّسان لا يمثّله بالضّرورة ولا يفضي إليه لأنّ المعنى المجرّد عند التوزيعيّة ليس من اللّغة المجسّدة في نموذج المدوّنة.

ويبدو لنا أنّ المنوالات البنيوية الوصفية لا تختلف في أنّ التركيبيّة موضوعها العلاقات القائمة بين الوحدات في الكلام، لكنّ وجوه فهمها للوحدات خاصّة انجرّ عنه اختلاف في المفاهيم المتصلة بالعلاقات فكلّما كانت الوحدات متحقّقة أو قريبة من المتحقّق كانت العلاقات التركيبيّة أقرب إلى الجانب اللفظي ويتجلّى ذلك في أوضح الوجوه مع التوزيعيين. وكلّما كانت الوحدات أقرب إلى المجرّد أصبحت العلاقات من قبيل المجرّد كذلك. ولعلّ خير مثال على ذلك نظرية الحالات الإعرابية عند يلمسلاف.

الفصل الثاني : التركيبيّة في الاتّجاه التّوليدي التّحويلي

مقدّمة

نذكّر أنّ من أهمّ ثوابت التوزيعيّة في مقاربتها للظّواهر اللّغويّة "الاعتماد على استقراء المدوّنة والاكتفاء بجمع الملاحظات المستمدّة من ظاهر الاستعمال من أجل تصنيف وحداتها تصنيفا لا يختلف كثيرا عمّا هو معهود في العلوم الطّبيعيّة"[1] وقد حاولت التّوليديّة جمع الملاحظات وتصنيفها ووصف المنجز باستقراء المدوّنة وبناء منوالات نظريّة Modèles théoriques قائمة على مبدإ الفرضيّات المتطوّرة وعلى مبدإ تفسير الظّواهر اللّغويّة الكونيّة الموجودة وتوقّع الظّواهر المحتمل وجودها. وقد تطوّر بناء تشمسكي لنظريّته عبر منوالات أربع هي على التّوالي المنوال التركيبي و المنوال المشترك والمنوال المشترك الموسّع والمنوال الأدنوي.

وسنعتمد تشمسكي في دراستنا للتركيبيّة في الاتّجاه التوليدي لانتساب أحدهما إلى الآخر من جهة، ومن جهة ثانية لأهميّة ما قدّمه في الغرض. وهذا من أهداف عملنا وغاياته الأولى. فلسنا نهتمّ بتقديم تحليل للمراحل الّتي مرّ بها الاتّجاه التوليدي بمختلف أعلامه ولكن همّنا أن نقدّم ما يتّفق مع موضوع بحثنا ويساعدنا على تفصيل القول فيه وصفا وتحليلا ونقدا. وغرضنا إثارة أهمّ الاهتمامات الّتي أثّرت بصفة صريحة في تصوّر علم التركيب فوسمت أهمّ ملامحه وقدّمت أهمّ مبادئه وبلورت أهمّ معانيه. ولنتمكّن من تحليل مقوّمات التركيبيّة في الاتّجاه التوليدي التحويلي لا بدّ في نظرنا من الانطلاق من تدقيق الدّلالات اللّغويّة واللّسانيّة لمفهومي"التوليد"

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 43

و"التحويل".ذلك أنّهما من أهمّ المفاهيم التي أرادها روّاد هذه المدرسة سمة بها تعرف المدرسة وبها تسمّى.

1- التوليد والتحويل

أ- مفهوم التوليد

التوليديّة ترجمة لمصطلح Générative. والمقصود بها اتّجاه لساني أسس أهمّ مقوّماته اللّساني الأمريكي تشمسكي. وقد اهتمّ هذا الاتّجاه بالبحث في كيفيّة توليد الجمل والتراكيب من أصل لغوي مشترك أي إنشاء لغوي جديد أو محدث يكون له أصل يعود إليه بالنظر. وقد سعى تشمسكي من خلال مفهوم التوليد إلى إبراز قدرة اللّغة على إنشاء جمل لامتناهية العدد في حين أنّ القواعد اللّغويّة والوحدات الصوتيّة والمعنويّة محدودة : "ووظيفة النحو ضبط تلك القواعد المحدودة العدد الّتي من شأنها أن تولّد جميع الجمل الصحيحة غير المتناهية"[1]. وعليه يكون دور التوليد دورا أساسيّا وبالغ الأهمّيّة في دراسة الظاهرة اللّغويّة فهو الآلية الّتي تسمح بالوصف والتحليل وتفسّر أهمّ خاصيّة في اللّغات الطّبيعيّة وهي الّتي سمّاها تشمسكي بالإبداع la créativité. يضمن التوليد وصف قدرة المتكلّم على الإنشاء من جهة أولى، ومن جهة ثانية يضمن تجدّد الإنجاز اللّغوي اللاّمتناهي والتوقّع لما يمكن إنجازه. هذا ممّل يؤهّل النظريّة اللّسانيّة لترتبط بتحقيق هذه الأدوار عند تشمسكي. يقول دي بوا : "يعرّف نوام تشمسكي نظريّة مّا بقدرتها على وصف إبداع المتكلّم وبقدرته على إنشاء جمل لم تنجز وفهمها"[2]. ونعتقد أنّ خاصيّة الإبداع هذه هي الضامن للتوليد اللّغوي الّذي ربطه تشمسكي بالبنى

---

[1] أهمّ المدارس اللّسانيّة، 1990 ص 76

[2] Dubois J, Dictionnaire linguistique, p 226, « N. Chomsky définit une théorie capable de rendre de la créativité du sujet parlant ، de sa capacité à comprendre des phrases inédites. »

العميقة وهي جمل نواة تشتقّ منها باقي الجمل بعمليّات إجباريّة وتترجم هذه العمليّات عن التوليد المرتبط بالقوّة أو بالفعل بآليات التحويل.

ب- مفهوم التّحويل

التحويليّة ترجمة لمصطلح Transformationnelle والمقصود منها في الاتّجاه التوليدي هو اعتماد التحويل بوصفه تغيّر يصيب بنية الجمل إمّا بتغيير أماكن بعض المعجّمات أو بتغييرها بأخرى أو بحذفها وهذه التحويلات تكون شكليّة خالصة. يقول دي بوا: "التحويلات هي عمليّات شكليّة خالصة تخصّ المتتاليات المتولّدة عن الأساس"[1]. ولكن هذا التحويل الّذي يصيب الكلمات إمّا في ذاتها أو في مواقعها يحدث تحوّلا يصيب الدّلالة فالكلمات عندما تغيّر من مواقعها مثلا تغيّر من وظائفها اللّغويّة. ويفضي هذا بدوره إلى تغيّر دلالي للجمل. ومن هذا المنطلق تأتّت أهمّية توزيع المكوّن الدّلالي بين البنية العميقة من جهة والبنية السطحيّة من جهة أخرى في المنوال الثالث حتّى تكتسب النظريّة مزيدا من الكفاءة التفسيريّة بحكم أنّها نظريّة تبحث عن الكلّيات اللّسانيّة الّتي تطمح من خلالها إلى إرساء النحو الكلّي. ولتحقيق هذه الغاية اهتمّ تشمسكي اهتماما خاصّا بالمستوى التركيبي لأنّه في اعتقاده المستوى المعنيّ أكثر من غيره بعمليّة التوليد المفسّرة لخاصيّة الإبداع في اللّغة. لذلك سنحاول في المراحل الموالية من العمل دراسة مفهوم التركيبيّة عند تشمسكي وتحديد مقوّماتها.

---

[1] Dubois, Dictionnaire linguistique ،p 493 « Les transformations sont des opérations purement formelles intéressant les suites générées par la base. »

2- التركيبيّة علم محدّد المعالم عند تشمسكي

ذهب تشمسكي إلى اعتبار التركيبية "دراسة المبادئ والإجراءات الّتي تتكوّن وفقها الجمل في اللّغات الخاصّة"[1]. وفي هذا إقرار بأنّ التركيبيّة هي دراسة للقوانين الّتي تحكم انتظام الوحدات اللّغويّة لتكوّن مادّة لغويّة صالحة للتّواصل. وفي هذا التّعريف تأكيد على أنّ التركيبيّة تهتمّ بالنّظم الّتي تصدق على لسان دون آخر. لذلك نرى أنّ هذا التعريف لا يبتعد عمّا جاءت به البنيويّة. فلقد بيّنا في ما سبق أنّ مارتني مثلا يعتبر التركيبيّة بمثابة اختبار كلّ ما يسمح بوصف اشتغال الوحدات داخل الجملة[2].

دقّق تشمسكي موضوع التركيبيّة فاعتبر أنّ "موضوع الدّراسة التركيبيّة للسان مّا هو بناء نحو يمكن اعتباره ضربا من الجهاز الّذي ينتج الجمل في اللّسان المدروس"[3]. وهذا هامّ في تقديرنا من جهتين : الأولى هي اعتبار المستوى التركيبي المكوّن الأساسي للنّحو، فموضوع الشيء حقيقته الأولى الّتي تؤسّس لوجوده. والثانية هي اعتبار التركيبية علما موضوعه بناء النحو الخاصّ. فإنّ النّحو من جهة ما هو التركيب وهو مكوّن توليدي شكلي بصفة خاصّة. وهذا يتأكّد عندنا من خلال إقرار تشمسكي أنّ كفاءة نظريّة لسانيّة مرتبطة بتطوير شكل النّحو بصفة دقيقة وجدّية من جهة. وترتبط هذه الكفاءة من جهة ثانية بإمكانيّة بناء أنحاء الألسن الطّبيعيّة انطلاقا من هذا الشّكل البسيط[4]. ويبدو لنا أنّ النّحو في تصوّر تشمسكي هو العلم الأوسع في

---

[1] Chomsky, 1969, p13 « La syntaxe est l'étude des processus selon lesquels les phrases sont construites dans des langues particulières. »

[2] القسم2، الباب1 ، فصل 1

[3] Chomsky, 1969, p13 « L'étude syntaxique d'une langue donnée a pour objet la construction d'une grammaire qui peut être considéré comme une sorte de mécanisme qui produit les phrases de la langue soumise à analysé. »

[4] Ibid, p13

دراسة اللّسان لكنّ التركيبيّة تمثّل منه المجال الأهمّ المتحكّم في بقية المجالات.

3- التركيبيّة عند تشمسكي دراسة في القدرة

أصبح من المعلوم لدينا أنّ النّظريّة اللّسانيّة التوليديّة قامت - في نظر أصحابها على الأقلّ - على مناهضة منطلقات البنيويّة الوصفيّة، وعلى مناهضة البنيويّة التوزيعيّة الّتي أنشأها بلومفيلد وطوّرها هاريس. ومن أهمّ النّقاط الّتي ناهض فيها الفكر التشمسكي في قراءته للتركيبيّة التوزيعيّة هي تقييد البحث التركيبي بمدوّنة كبّلت مجال الدّراسة اللّسانيّة بضيق قيودها اللفظيّة مهما اتّسعت. لذلك سعى تشمسكي إلى تقديم القدرة على الإنجاز وقد مكّن هذا التصوّر "من تجاوز ضغط المدوّنة الّذي كبّل به التصنيفيّون أنفسهم "[1]. فالقدرة Compétence عند تشمسكي هي "معرفة اللّسان منظورا إليه باعتباره نظاما مجرّدا يتقوّم به الإنجاز Performance، وهو نظام يتكوّن من قوانين تساهم في تحديد الشّكل والمعنى المتضمّنين في عدد نفترض أن يكون غير محدود من الجمل"[2]. ومن هذا المنطلق تسيّر القدرة الإنجاز لأنّها النّظام الشّكلي الّذي يتضمّن القوالب التركيبيّة المولّدة لكلّ ما هو منجز فعليّا على اختلاف وجوهه ولا محدوديّته.

ثنائيّة القدرة والإنجاز ذات كفاءة تفسيريّة عالية. فهي الّتي تفسّر خاصيّة الإبداع كما قلنا. ولهذه الخاصيّة قيمة جوهريّة عند تشمسكي يقول : " كثيرا ما اعتبرت ما أطلق عليه "الاستعمال الإبداعي للّغة" خاصيّة جوهريّة

---

[1] بن حمّودة 2004 ص 104

[2] Chomsky ،1970,p106 « « Il parait clair que nous devons considérer la compétence linguistique la connaissance d'une langue comme un système abstrait sous-tendant la performance système constitué par des lois qui concourent à déterminer la forme et le sens d'un nombre potentiellement infini de phrases »

لا تقلّ أهمّية عن الخصائص البنيويّة التمييزيّة"[1]. وتولّد عن خاصيّة الإبداع المذكورة بوصفها ملكة أهمّ مبادئ التوليديّة للدّراسة التركيبيّة وأبرزها القول بقواعد إعادة الكتابة . ولعلّ هذه القواعد ممّا اقتضاه القول بالتحويلات من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة. وهذا في اعتقادنا ممّا تميّزت به المدرسة التوليديّة عن نظيرتيها البنيويّة والتوزيعيّة إذا استثنينا ما جاء عند تنيار في شكلنته لبنية الجملة شكلنة مثّل لها بالتشجيرة Stemma. ولعلّ المشجّر التشمسكي غير بعيد عمّا ذهب إليه تنيار. فالبنيويّون والتوزيعيّون لم يميّزوا بين ما هو سطحي وما هو عميق.

4- البنية السطحيّة والبنية العميقة

إنّ أوّل من قدّم مصطلح البنية السطحيّة والبنية العميقة تقنيّا هو المدرسة التوليديّة[2]. على أنّ المنوال الأوّل لتشمسكي "البنى التركيبيّة" لم يتحدّث عن البنية العميقة. ولكن ظهر المصطلح لاحقا مع تطوّر النّظريّة التوليديّة في المنوال الثّاني. وقد اعتبرت هذه النّظريّة البنية السطحيّة هي الوجه المنطوق المسموع للكلام الّذي قد يعتريه اللّبس ولا يمكن من خلاله تمييز الوجوه اللّغويّة المشتركة بين الألسن. فلكلّ لغة وجه منطوق مسموع خاص بها، وعلى العكس من ذلك فإنّ البنية العميقة هي بنية أكثر بساطة وتجريدا من البنية السطحيّة فهي تنأى عن الجانب العيني الملموس للّغة. ويسمح لها مبدآ البساطة والتجريد بإنتاج أبنية سطحيّة متعدّدة قد لا تختصّ بلغة بعينها وإنّما

---

[1] Chomsky, 1977, p73 « «J'ai souvent décrit ce que j'appelle « l'utilisation créative du langage comme une caractéristique essentielle ،non moins importante que les propriétés structurales distinctives. »

[2] Oswald Ducrot Jean Marie Schaeffer 1995 p 477 « C'est la linguistique générative qui, la première ،a donné aux expressions structure superficielle et structure profonde le statut de termes techniques »

تشترك فيها الألسنة البشريّة[1]. فهي جهاز نظري يسمح بتحقّق صور متعدّدة من الإنجاز اللّغوي تجسّدها قواعد إعادة الكتابة الّتي اقترحها تشمسكي.

ولعلّه يجدر بنا أن نشير إلى أنّ هذا التّمييز بين البنية العميقة والبنية السطحيّة ليس جديدا كلّ الجدّة فهو رجع صدى لما سمّاه Humboldt بصورة خارجيّةForme externe وصورة داخليّة Forme interne. وقد أشار تشمسكي نفسه إلى ذلك[2]. كما أكّد أنّ هذا المقترح نابع ممّا جاء به نحاة بورررويال. يقول : "إنّ التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحيّة بالمعنى الّذي استعمل به هذان المصطلحان هنا، أجري بصفة صريحة في نحو بور رويال"[3].

وقد أكّد تشمسكي على أهمّية دور المكوّن التركيبي في توليد كلّ من البنية العميقة والبنية السطحيّة. يقول : "ينبغي على المكوّن التركيبي أن يوجد لكلّ جملة بنية عميقة وبنية سطحيّة كما ينبغي عليه أن يربط بينهما بعلاقة"[4]. أكّد تشمسكي على أهميّة المكوّن التركيبي في النّظريّة التوليديّة من خلال اضطلاعه بجانب الإبداع في النحو[5]. إنّ تأكيد تشمسكي وإصراره على تأصيل أهميّة المكوّن التركيبي واعتباره أهمّ مكوّن في جهازه النّظري، "قد أدّى[...] إلى خروج مجموعة من تلاميذه عليه وتأسيسهم لاتّجاه جديد مخالف له في الأسس النّظريّة هو اتّجاه الدّلالة التوليديّة"[6]. ولعلّ ظهور هذا

---

[1] أنظر بن حمّودة، 2004، ص 102

[2] Chomsky,1971A, p32

[3] Ibid, p 32 « La distinction entre structure profonde et structure de surface ،au sens ou ces termes sont employés ici, est opérée fort clairement dans la grammaire de Port- Royal »

[4] Ibid,,1971A, p33 « Le composant syntaxique doit engendrer pour chaque phrase une structure profonde et une structure de surface ، et il doit les mettre en relation.

[5] Ibid, p 185

[6] بن حمّودة، 2004، ص47

الاتّجاه راجع إلى تغليب تشمسكي البعد التركيبي على البعد الدّلالي في دراسته للظاهرة اللّغويّة، ومحاولة حصر المستوى التركيبي في قالب شكلي خالص. وكان هذا الأمر من أهمّ نقاط ضعف الكفاءة التفسيريّة في النّظريّة التوليديّة. فإنّ "الألفاظ الواسمة والأشكال المجرّدة منها مهما تشابهت فإنّها تظلّ من الوجوه الّتي يختلف بها لسان عن لسان أو مجموعة ألسنة متقاربة عن مجموعة أخرى غيرها، أمّا المعاني – إذا قصد بها التّصوّرات الذّهنيّة – فليس مستبعدا – ما دام الذّهن مكمنها أن تكون مشتركة على الحقيقة بين البشر"[1]. ولقد تنبّه التوليديون المنشقون عن تشمسكي إلى أنّ الدّلالة شرط لا تستقيم دونها دراسة اللّغة. سواء إذا همّشت أو ألغيت. ولربّما دعانا ذلك إلى التذكير بما جاء في التّراث النّحوي العربي فقد كان ابن جنّي ممّن فصّل الرّأي في هذا الشّأن معتبرا الألفاظ أزمّة المعاني أو عنوانها. ونذهب إلى أنّ حصر تشمسكي للمكوّن الدّلالي في دوره التّأويلي الصّرف : "أي ما أمكن تجريده من مختلف الاستعمالات ومن مختلف الألسنة من سمات دلاليّة أو أوائل Primitifs نظاميّة قابلة للشكلنة"[2]. قد أضعف القدرة التفسيريّة للنّظريّة النحويّة عنده.

حاول تشمسكي أن يتدارك ما فاته من اهتمام بالمكوّن الدّلالي مع تطوّر نظريّته. فرغم محاولته إقصاءه في البداية، ثمّ قصر دوره على التّأويل لا غير في محاولة منه للحفاظ على التّناسق المنطقي في جهازه النّظري ونزعته إلى ريضنته من خلال توزيعه للأدوار اللّغويّة بصفة صارمة ومضبوطة كما يتّضح ذلك من خلال الرّابط بين مفهومي البنية العميقة والبنية السطحيّة، فإنّه لم

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 159
[2] م ن ، ص 157

يستطع أن يفصل الدّراسة اللّغويّة وبالتّالي الدّراسة التركيبيّة بوصفها جزءا منها عن الدّلالة. لذلك نجده في منواله الثّالث الموسّع قد وزّع دور المكوّن الدّلالي بين البنية العميقة من جهة وبين البنية السطحيّة من جهة أخرى. قوّى هذا الإجراء المكوّن الدّلالي فجعله قادرا على "تفسير بعض الظّواهر الّتي لا تفسّرها البنية العميقة مثل ظاهرة البؤرة Focus وظاهرة المقتضيات présupposition"[1].

رغم تفطّن تشمسكي لأهميّة الدّلالة في الدّراسات اللّغويّة كما يتبيّن من تطوّر منوالاته، فإنّه لم يرق بالمكوّن الدّلالي إلى المستوى الّذي بلغه المكوّن التركيبي عنده، والّذي تفرّد بأهميّة تكاد تكون مطلقة في جهازه النّظري. فقد خصّه كما سبق أن قلنا بالدور التوليدي الحقيقي. وسنتبيّن ذلك من خلال حديثنا في العنصر الموالي عن هندسة الجملة في النظريّة التوليديّة.

5 – هندسة الجملة في النّظريّة التركيبيّة التوليديّة

أرجع تشمسكي مختلف الأبنيّة اللّغويّة المتحقّق منها والمتوقّع إلى بنية مجرّدة كبرى هي بنية {فا – ف –مف}. ومع تطوّر المنوالات التشمسكيّة تطوّرت دراسة الجملة فتجاوزت حدّ المسلّمة الممثل لها بالتمثيل الآتي: {جملة = مركّب اسمي + مركّب فعلي} فغدت عنده "ظاهرة لغويّة محكومة بعدد من الرّوابط وأنّ معنى تلك الظاهرة متوقّف على تحديد طبيعة تلك الرّوابط"[2]. وقد صاحب هذه النقلة النوعيّة لدراسة الجملة ظهور نظريّة "التّحكّم والرّبط" Théorie du gouvernement et du liage الّتي ظهرت سنة 1981 في محاضرات "بيز". وقد بيّن تشمسكي في هذه النّظريّة كيفيّة تعلّق الوحدات المعجميّة بعضها بالبعض الآخر انطلاقا من ثنائيّة الرّأس والمخصّص الّتي ظهرت مع

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 46
[2] البعّزاوي، 2008، ص 204

نظريّــة "س المسقطة" [1](x barre⇦). وقد اعتبر هذه الثّنائيّة مكوّنة " لبنية ذهنيّة مجرّدة تختصر ضروب الإنجاز المختلفة"[2]. فهي موجودة سلفا في الذّهن البشري ولها وجود بيولوجي وهكذا تكون أحد مبادئ النّحو الكوني لأنّها مشتركة بين البشر.

بيّن تشمسكي في عرضه لنظريّة (سَ) أنّها تقوم على مفهوم الإسقاط المعجمي Projection lexicale، وهو كما عبّر عنه الشّريف"مفهوم رياضيّ يحتلّ دورا أساسيّا في انتظام الأبنية في مختلف المستويات"[3]. ومن خلال هذه العمليّة الرّياضيّة يتمّ المرور من البني الذهنيّة إلى البنى المتحقّقة. وبالتّالي فيكون المرور"من الإضمار إلى الإظهار ومن التّمام إلى النّقصان"[4]. فبنية الرّأس والمخصّص تامّة متى كانت كامنة في الذّهن ومجرّد تحقّقها في أشكال مختلفة يسمها بالنّقصان.

يكمن الدّور الحقيقي في توليد البنى الجديدة من خلال عمليّة الإسقاط الّتي تحتكم إليها نظريّة (سَ) في الرّأس المعجمي الّذي يتكفّل حسب تشمسكي بتوزيع الأدوار الدّلاليّة للعناصر الّتي يتطلّبها. وقد بيّن لنا من خلال نظريّة التّحكّم والرّبط أنّ الفعل هو الرّأس المعجمي المتحكّم في توزيع هذه الأدوار الدّلاليّة في بنية الجملة. وهذا يعود بنا إلى مقولة التّعديّة واللّزوم الخاصّة بالأفعال. كما نستحضر في هذا الإطار مبدأ التّحكّم الّذي أقام عليه تشمسكي نظريّته وصلته بنظريّة العمل الإعرابي. يقول الشّاوش: "لا شكّ أنّ مفهوم التّحكّم مقتبس من نظريّة العمل الّتي قامت عليها أقدم الأنحاء الّتي وصفت بها اللّغات الإعرابيّة"[5]. وقد ذهب إلى أبعد من ذلك فاعتبر نظريّة العمل

---

[1] البعّزاوي ،2008 ، ص 203- 204
[2] م ن ، ص 205
[3] الشّريف، 2002، ج 1، ص 138
[4] البعزاوي، 2008، ص 208
[5] الشّاوش، 2001، ج1، ص 237

الإعرابيّ أقوى من نظريّة التّحكّم: "نرى أنّ في ترجمة مفهوم التّحكّم بالعامليّة حسن ظنّ بنظريّة التّحكّم مبالغ فيه وليس في محلّه، وذلك لأنّه بدا لنا أنّ نظريّة العمل نظريّة أقوي من نظريّة التّحكّم وأنّ علاقتها بها هي من قبيل علاقة الأصل بالفرع لا العكس"[1]. وبذلك تقوى نظريّة العمل على نظريّة التحكّم والربط لأنّ العمل الإعرابي أوسع من التحكّم : "إنّ كلّ تحكّم عمل وليس كلّ عمل تحكّما، وبالتّالي يكون العمل أكثر إطلاقا وعموما من التّحكّم"[2]. ولعلّ ما يقوّي رأي الشاوش هو اعتبار تشمسكي الفعل في نظريّة التّحكّم والرّبط الرّأس المعجمي المتحكّم في توزيع الأدوار الدّلاليّة وكأنّه العامل الحقيقيّ والوحيد في مقولة العمل. وما الفعل إلاّ وسيلة من وسائل تحقيق عمل المتكلّم. وقد لا يتوسّل بالفعل عندما يكون الإخبار واردا في تركيب إسناديّ اسمي. وهكذا يكون مدى العمل أوسع من مدى التّحكّم.

[1] الشّاوش، 2001 ،ج1، ص 237
[2] م ن ، ص 204

خاتمة الفصل

إنّ أهمّ النّتائج المتعلّقة بمفهوم " التركيبيّة" في النّظريّة التوليديّة وفق ما جاء به تشمسكي لا يمكن أن تتنزّل – في نظرنا- إلاّ في الإطار العام المتعلّق بنظريّته اللّغويّة ككلّ. فنعتقد أنّ إصرار هذا الأخير على جعل اللّغة دراسة شكليّة منطقيّة خالصة وخاضعة لجملة من القوانين الرّياضيّة الحسابيّة أمر انعكس جليّا على دراسة علم التركيب. فمن تأثيرات هذا الإصرار تأتّت رغبة تشمسكي في إقصاء الجانب المعنوي من الدّراسة التركيبيّة ثمّ تنزيله منزلة دون التركيب لأنّ الدّلالة كما هو معلوم ذات وجود زئبقي يصعب ضبطها وفق أطر مقنّنة ومغلقة أو تحصيلها وفق عمليّات رياضيّة صارمة نتوقّع نتائجها سلفا.

رغم أنّ تشمسكي قد حاول مع تطوّر منوالاته وخاصّة في الثّالث منها أن يجد للدّلالة مكانا في الجهاز الواصف فإنّه أوكل لها دورا تأويليّا خالصا لا يضاهي الدّور التوليدي الموكل للتركيب والضّامن لخاصيّة الإبداع اللّغوي في نظره.فضلا عن ذلك نعتقد أنّ الحلّ المتمثّل في إسناد مهمّة توزيع الأدوار الدّلاليّة للرّأس المعجمي الفعلي عند تشمسكي حلّ ينطوي على إشكاليّات أساسيّة. وقد أشرنا سابقا إلى أنّ النحاة قد أوكلوا الدّور الرّئيس في توزيع هذه الأدوار الدّلاليّة للمتكلّم بوصفه المبدع الحقيقي للّغة. وما الفعل إلاّ صورة من صور تحقّق عمل المتكلّم. فهو طاقة تنفيذ وليس طاقة إبداع في ثنائيّة الرّأس والمخصّص الّتي اتّسمت بكفاءة عالية في تجسيد مختلف صور الإنجاز اللّغوي مستمدّة من قيمة التجريد الموسومة بها. إلاّ أنّها لم تفسّر ارتفاع الاسم المسند إليه رأس البنية [فا- ف - مف] أو[مبتدأ + خبر]. فقد فسّر تشمسكي هذا الارتفاع بمفهوم المطابقة. يقول : " يكون المركّب الاسمي

مرفوعا عندما يكون معمولا بواسطة مطابقته لعامله"[1]. وهذا التعليل مخلّ بمبدإ أسبقيّة العامل على المعمول الّتي التزم بها التّراث النّحوي. ومن هذا المأتى نعتبر أنّ التمثيل الّذي اعتمده تشمسكي لتجسيد شكل الجملة وهو كما بيّنا سابقا[فا – ف – مف] قاصر عن استيعاب مختلف الأبنية العامليّة في الألسنة البشريّة وهو بذلك يتعارض مع المبدإ العام الذي أراده تشمسكي لتأسيس نحو كلّي.

نخلص إلى اعتبار أنّ نظريّة تشمسكي التركيبيّة على أهميّة كفاءتها الوصفيّة وشرعيّة مطمح صاحبها في إرساء النّحو الكلّي بقيت ذات كفاءة تفسيريّة محدودة. ولعلّ ذلك راجع إلى محاولة فصل اللّسان عمّا هو منه أي الدّلالة أو المعنى كما تجسّمه الأشكال اللّغويّة المختلفة ولكنّها أبدا لا تقيّد إبداعه ولا تلغي تجدّده.

[1] Chomsky, 1991,p 290

خاتمة الباب

حاولنا أن نركّز في هذا الباب على التّصور الّذي تقوّمت به التركيبيّة باعتبارها علما عند أهمّ المدارس والاتّجاهات اللّسانيّة الحديثة. وحاولنا رصد الخصائص الّتي ميّزت كلّ تصوّر فتبيّن لنا أنّ الوظيفيّة أسّست التركيبيّة على دراسة العلاقات الّتي تتشكّل بين كلّ صنف من الأفعال وما يتطلّبه من الوحدات المجسّدة للوظائف الاسميّة. أمّا القلوسيماتيك فقد تأسّس علم التركيب فيها على مفهوم الحالة الإعرابيّة خاصّة باعتبارها من المقولات الكلّية. فمهما اختلف عدد الحالات الإعرابيّة من لسان إلى آخر فإنّه يظلّ من ثوابت المفاهيم المفسّرة للعلاقات القائمة بين الوحدات داخل الجملة. ولقد انحصر أفق التركيبيّة عند التوزيعيين في مجال ما تسمح المدوّنة بملاحظته ووصفه وصفا استقرائيّا لا يكاد يتجاوز الظاهرة. فارتبط علم التركيب عند التوزيعيّين في دراسة ما يقتضيه وقوع وحدة ما في مكان معيّن مخصوص من الوحدات الّتي يحكم السّياق اللّغوي بقبولها أو برفضها.

حاول التوليديّون وعلى رأسهم تشمسكي أن يُجدّدوا النّظر إلى التركيبيّة. فاعتبر هذا الأخير أنّها العلم الّذي يحدّد مكوّنات البنية العميقة، ويصف التّحولات الّتي تمرّ بها البنية لتتحقّق على مستوى السطح. وقد أوجد جهازا نظريّا ذا كفاءة تفسيريّة عالية يصف الآليات الّتي تشتغل بها الظّواهر التركيبيّة في نظره. وقد ظلّ التركيب مقدّما في النّظريّة التوليديّة تقدّما يؤهّله للتّحكّم في الجوانب الدّلاليّة من الظاهرة اللّغويّة.

رغم الخصائص الّتي تميّز كلّ تصوّر من التّصوّرات المذكورة يبدو لنا أنّها تشترك في اعتبار التركيبيّة علما موضوعه العلاقات القائمة بين الوحدات داخل الجملة سواء أكانت من قبيل الوحدات الّتي تتحقّق أو من قبيل الوحدات المجرّدة. وهي تصوّرات ملازمة للنّظر في التركيب على أساس أنّه علم مجاله مغلق. ونقصد بذلك أنّه لا ينظر إلى الظاهرة اللّغويّة إلاّ على أساس أنّها شيء منفصل عن ملابسات الإنتاج وعن منشئ له مكان داخل البنية التركيبيّة، ومتقبّل قادر على تحديد ذلك المكان سواء تحقّق باللّفظ أم لم يتحقّق. فالنّظريّة التركيبيّة تقوى كفاءتها التفسيريّة في رأينا إذا ربطنا الكلام بمنشئه وبملابسات الإنشاء.

الباب الثاني : علاقة التركيب ببقيّة مستويات الوصف والتحليل اللّغوي

الفصل الأوّل: التركيب: البنية و المعنى

الفصل الثّاني: التركيب والمعجم بين الاتّصال والانفصال

مقدّمة الباب :

من أهمّ النّتائج الّتي توقّفنا عندها في دراستنا للباب السّابق من هذا القسم تشعّب الظاهرة اللّغويّة وتداخل مستويات وصفها: المعجمي منها والصرفي والتركيبي، فلقد تبيّن لنا أنّ أبرز النّظريّات اللّسانيّة الحديثة لم تستطع أن تفصل بين مستويات الظّاهرة اللّغويّة فصلا تامّا، وهذا يدفع في تقديرنا إلى الاعتقاد أنّ الظّاهرة اللّغويّة متعدّدة الأبعاد وتكاد تكون من شدّة التّداخل ظاهرة متراصّة لا نستطيع أن ندرس جانبا منها دون تعرّضنا للآخر.

في محاولة لتنظيم تداخل الظّواهر اللّغويّة حتّى تدرس بصفة علميّة منظّمة تفرز نتائج ملموسة وناجعة في فهم الظّاهرة برمّتها التجأ دارسو اللّغة إلى الفصل في دراستهم بين مستوياتها. فبرزت دراسات تعنى بالمعجم وأخرى بالتركيب وثالثة بالدّلالة ورابعة بالصوت وخامسة بالصرف... و لعلّ الغاية من هذا الفصل تتمثّل في التّمييز المعرفي بين الظّواهر. ونعتبر هذا التّمييز من المطالب القديمة المتجدّدة. فقد خلّف لنا النحو التقليدي كتبا مختلفة المواضيع يدلّ كلّ منها في ذاته على اهتمام خاصّ بجانب بعينه من الظّاهرة اللّغويّة. ونذكر على سبيل الذّكر لا الحصر كتاب **شرح الكافية** لابن الحاجب المختصّ في المسائل الإعرابيّة وكتاب **شرح الشّافية** لنفس النحوي وهو كتاب مختصّ في المسائل الصّرفيّة.

ولعلّ مهمّة اللّسانيّات الحديثة إنّما هي مزيدُ ضبط المنطلقات العلميّة وتدقيقها بكيفيّة تضمن مزيدا من النّجاعة في الدّراسات اللّغويّة. ومن أجلتحقيق هذه المهمّة "أكّدت {اللّسانيات الحديثة} أنّ الفصل بين هذه

المجالات شرط ضروري يضمن الدقّة في تحديد الظّواهر ويحقّق سلامة النّتائج"[1].

وقفنا في الباب السّابق على أهمّ المقوّمات الّتي أسّس عليها اللّسانيّون المحدثون تصوّرهم لعلم التركيب أو التركيبيّة. وبيّنّا ما بينهم في هذا الشأن من فروق مميّزة ومجالات اتّفاق. وكنّا قد أشرنا في بداية ذلك الباب إلى أنّ السنتاكس مصطلح ذو مفهومين: علم التركيب ومستوى الوصف. لذلك نحتاج في هذا الباب إلى إبراز المدى الّذي قد يبلغه الفصل بين الظّواهر اللّغويّة؛ لعلّنا نبيّن كيفيّة اشتغال المستويات اللّسانيّة ونبرز أهمّية مستوى التركيب في علاقته ببقيّة المستويات.

[1] بن حمّودة، 2004، ص 139

الفصل الأوّل: التركيب: البنية والمعنى

مقدّمة :

ننطلق في هذا الفصل من مسلّمة نعتبر بمقتضاها أنّ اللّغة ظاهرة متعدّدة الأبعاد ومختلفة المستويات. ولكنّها تكتسب قيمتها من حيث هي أداة لفهم الكون وإعادة إنتاجه بأشكال عباريّة مؤتلفة رغم اختلاف المستويات وتعدّدها. ونرى أنّ هذا التّجانس لا ينفي مطلقا الخصائص الجوهريّة لكلّ مستوى من المستويات اللّغويّة. وقد يعود هذا في تقديرنا إلى طبيعة اللّغة ذاتها فهي جهاز يتفاعل فيه ما هو ذهني وما هو نظامي وما هو مرجعي[1]. ويكون المعنى المشترك هو الموجود في الأذهان والمتحقق عبر النّظام من خلال التركيب بدرجة أولى لأنّه المستوى الّذي تتفاعل فيه بقيّة المستويات اللّغويّة الأخرى المعجمي منها والصرفي والصوتي.

سنبيّن في هذا الفصل مدى قدرة التركيب بوصفه الجانب النّظامي من اللّغة على تنظيم المعطيات الدّلاليّة وإخراج المعنى من الغموض إلى الوضوح. مستندين في ذلك إلى بعض النّظريّات اللّسانيّة الحديثة الّتي كنّا قد وقفنا على تصوّرها للتّركيبيّة في الباب السابق من هذا القسم.

لذلك سنخصّص هذا الفصل لمحاولة استجلاء مدى ارتباط مستوى التركيب عند هؤلاء اللّسانيّين بالمستوى الدّلالي من الظاهرة اللّغويّة. نقصد بذلك أن ننظر في مدى تقاطع جانبي الشّكل والمعنى في تحليل اللّسانيّين للظّواهر التركيبيّة.

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 162

1- تجلّيات الاهتمام بالمعنى في التفكير اللّساني الحديث

اتّضح عندنا من خلال الباب السابق من هذا القسم أنّ حضور المعنى في النظريّات اللّسانيّة، وفي أحسن حالاته، كان حضورا باهتا نظرا لتشعّب إشكالياته وقصور الآليات المعرفيّة اللّسانيّة عن إدراكه لأنّه من مجال الأذهان المستعصي عن الدرس العلمي القائم على صفتي التنظير والتجريد. ونستند لتأكيد الإشكال إلى ما عرفه تاريخ اللّسانيّات الحديثة من محاولات متعدّدة "لاستبدال مفهوم "المعنى" بمفاهيم أخرى أكثر تناسقا مع منطلقاتها منها "المدلول" Signifié والقيمة Valeur والدلالة Signification"[1]. ويحيل هذا ضرورة إلى التأكيد على منزلة المعنى في الدراسات اللّغويّة. وهذا ما يتدعّم أيضا بتوجّه بعض اللّسانيين إلى إحداث علم يختصّ بدراسة المعنى وهو علم الدلالة La sémantique الّذي ظهر مع الفرنسي "بريال"Bréal سنة 1883[2]. وقد أُقصيَ المعنى من الدّراسات اللّسانيّة أو على الأقلّ تمّ التّعامل معه بحذر في النّظريّات البنيويّة الأوروبيّة والأمريكيّة والتوليديّة فلقد "انحصرت الدّراسة في اللّسان من حيث هو أشكال يربط بينها نظام من القيم. فتركّزت الدّراسات على محاصرة ما للعلامة من قيمة سالبة تتحدّد بمقتضى ما ليس فيها مقارنة بما هو في غيرها"[3].

إنّ القول بإمكانيّة الوصف الدلالي في اللّسان هو في الحقيقة اعتراف بإمكان إرجاع كلّ ملفوظ إلى معنى أو أكثر إن كان غامضا.[4] لذلك نوجّه اهتمامنا بالدّلالة في هذا الفصل إلى المعنى المتضمّن في الجانب التركيبي

---

[1] بن حمّودة، 2004 ص 147

[2] م ن، ص 147

[3] م ن ، ص 148

[4] Oswald Ducrot, 1995, p 532

للنّظام اللّغوي المتحقّق من خلال "أشكال هندسيّة تختلف بساطة وتركيبا وأبعادا... باختلاف المقاصد"[1].

والمعنى في تقدير الشّريف "لا يرى بل يفترض من خلال ما يرى ويتحقّق بالرّجوع إلى ما كان من حقّه أن يرى فلم ير"[2]. لأنّ المعنى ليس إلاّ النطفة الفكريّة المحكومة بالتّصوّرات الذّهنيّة فهو- كما وصفه بن حمّودة - : "حاضر في الذّهن قبل تشكّله في الأنظمة وفي الأنظمة قبل التّحقّق في الألفاظ"[3]. ويتجلّى المعنى بسبب مميّزاته الذّهنية عنصرا يمنع الدّراسة اللّغويّة من أن تكون ندّا لعلم المنطق وعلم الرّياضيات من جهة دقّة الموضوع ونجاعة النّتائج حتّى مع اعتماد اللّسانيين لآليات المنطق والرياضيات في دراستهم اللّسانيّة.

وتبقي الدّراسة اللّغويّة دراسة في المعنى أساسا بقدر ما اختلفت مستويات دراستها. يقول بن حمّودة : "وحيثما اشتغلنا بدراسة اللّغة فلا مفرّ من أن نولي أعمالنا شطرها المتضمّن وهو المعنى"[4]. ولهذا السّبب تحديدا لم تستطع الدّراسات اللّسانيّة التّخلّص تماما من الاشتغال بالمعنى رغم صعوبة الخوض فيه. وذلك ما سنبيّنه لاحقا في عرضنا لبعض التوجّهات اللّسانيّة في اشتغالها بالمسائل التركيبيّة اشتغالا لا ينفكّ عن جانب الدّلالة في الظّاهرة اللّغويّة.

أ- منزلة المعنى في اللّسانيات البنيويّة

ننبّه إلى أنّنا لن ندرس تاريخ حضور المعنى من عدمه في التّيّار البنيوي برمّته لكنّنا سنقف على أهمّ النّقاط المتعلّقة بهذا الموضوع من خلال بعض

---

[1] بن حمّودة 2004، ص 160
[2] الشّريف، 2002، ص 144
[3] بن حمودة، 2004، ص 162
[4] م ن ، ص 162

النّماذج من أعلام البنيويّة الّذين كانت مقاربتهم اللّغويّة للمعنى لافتة للنّظر أكثر من غيرهم. وسنوزّع مادّة بحثنا في هذه النقطة وفق مدى إقصاء المعنى أو حضوره في هذه الدّراسات.

أ-1- المعنى بين الإقصاء والحضور في التوزيعيّة

يعدّ موقف اللّساني البنيوي الأمريكي "هاريس"Harris الأكثر مغالاة في إقصائه للمعنى من الدّراسة اللّسانيّة. وقد صرّح بموقفه هذا من خلال كتابه **اللّسانيّات البنيويّة**1951. وبيّن في هذا الكتاب أنّ الوحدات اللّغويّة لا تتعدّى الصّواتم واللّفاظم و"أنّ تحديدها لا يعتمد البتّة على مقياس المعنى وإنّما يكون بالرّجوع إلى التوزيع في السلسلة المنطوقة"[1]. وهو بهذا يضيّق مجال الدّراسة اللّسانيّة ويحصرها في ما تتضمّنه ألفاظ المدوّنة مهما ضاقت. يقول : "لا تجري [أحكام] النّظام الواصف كلّها على كل ما يشمله لسان ما [من أقوال]. فاستقصاء ما في اللّسان من مخزون أقوال متعذر. إنّما تجري تلك الأحكام على مدوّنة تتمثّل في مخزون مغلق من الأقوال"[2]. وبقصره البحث اللّغوي على المدوّنة يضيّق من شمول النّظام فيتعذّر الوصول إلى دراسة الظّواهر الكلّية أو المشتركة في اللّغة. وبهذا يصبح ما قدّمه في دراسته اللّسانيّة وخاصّة ما تعلّق بالمعنى منه غير قادر على ضمان الموضوعيّة العلميّة وشموليّة الدرس اللّسانيّ.

ممّا يؤكّد عندنا هذا القصور ما سبق أن بيّناه من تقسيم هاريس لمكوّنات الظّاهرة اللّغويّة إلى اللّفاظم والصّواتم مختزلا الظّاهرة برمّتها في جانبها العيني متجاهلا الدّلالة بوصفها الجانب المتضمّن. وهذا من المزالق الّتي عانت منها الدّراسات اللّسانيّة لأنّها لم تراع في وصفها للظّاهرة إلاّ ما هو

---

[1] بن حمّودة ، ص 149

[2] Harris,1963, p34, « The whole descriptive system is stated not for a language as a whole whose complete stock of utterances can not be listed but for a corpus containing a closed utterance stock. »

شكلي صرف. وذلك لا يمثّل في رأينا حقيقة اللّغة تمثيلا صادقا. ونعتبر ما قدّمه هاريس في كتابه **Notes du cours de syntaxe** من مبادئ تعلّقت بكيفيّة توزيع الكلمات في الخطاب ممّا يبرهن على التوجّه الشكلي الصرف في بناء هذا اللّساني لنظريّته اللّسانيّة عامّة والتركيبيّة على وجه الخصوص. فلقد فصل هاريس المعنى فصلا تامّا عن نظريّته التركيبيّة. وذهب إلى اعتبار توزيع الكلمات وبناءها داخل الخطاب مؤسّسا على ما سمّاه بالعوامل Les opérateurs من الكلمات. فهي تحدد الوحدات اللّغويّة الّتي تمثّل للبنية التركيبيّة للملفوظ. يقول : "يظهر هذا التحليل أنّ الخطابات تتكوّن بصفة مباشرة من الكلمات. تمثّل الزّوائد في الغالب اختيار الأشكال [المناسبة] لبعض الكلمات العوامل والمركّبات الّتي لها شكل الجمل الناقصة هي اختيارات شكليّة لعوامل تتحكّم في جملتين"[1]. وذهب إلى أنّ "كلّ خطاب، أي كلّ جملة (بما هي تحويل لقطعة خطاب) تتركّب من المقدّمات المقترحة مع تغيّرات محتملة لشكل الكلمات المقدّمة"[2]. وعليه يكون شكل الخطاب أهمّ ضابط في نظريّة هاريس التركيبيّة الّتي حاول أن يصوغها في شكل نظام رياضيّ خالص. يقول: " بما أنّ عمليّات اختيار أشكال الكلمات لا يكون إلاّ بالكلمات المحدثة للعلاقات، فإنّه يصبح من الممكن إجراء تفكيك قابل للحساب مباشرة على كلّ جملة، وذلك في مستويين: نظام المقدّمات(...) والنظام الجزئي لاختيارات الشكل(...)أثناء كلّ مقدّمة"[3].

---

[1] Harris, 1976, p 20 « Cette analyse montre que les discours sont directement formés à partir des mots, les affixes sont, pour la plupart, des choix de formes pour certains mots opérateurs, et les constructions ayant la forme de phrases incomplètes sont des choix de formes pour des opérateurs s'appliquant à deux phrases. »

[2] Ibid, 1976, p 20 « Chaque discours ،donc chaque phrase (qui est une transformée d'un segment de discours) est construit à partir d'introductions données ،avec d'éventuelles variantes de forme sur les mots introduits. »

[3] Harris, 1976 p 20 « Le fait que les choix de formes de mots n'aient lieu qu'avec des mots opérant des jonctions ،rend possible une décomposition directement calculable de chaque phrase selon les deux niveaux l'ordre des introductions (…) et l'ordre partiel des formes (…) lors de chaque introduction. »

بلومفيلد سابق لتلميذه هاريس في مقاربته للمعنى، لكنّنا أخّرنا الحديث عنه باعتبار توجّهه إلى إيلاء المعنى جزءا من الأهميّة. فهو لم يرفضه رفضا مطلقا وإن أقرّ استحالة دراسته دراسة علميّة. يقول : "التأسيس للدّلالة يمثّل النقطة الضّعيفة في دراسة اللّسان وستبقي كذلك ما دامت معارفنا لم تتقدّم أكثر ممّا هي عليه اليوم"[1]. ويميّز بلومفيلد بين المعنى الذّهني والمعنى المرجعي والمعنى اللّساني ويذهب إلى أنّ الجانب الذهني ينتمي إلى علم النّفس والجانب المرجعي إلى علم الفيزيولوجيا : "إنّ للمعنى عند بلومفيلد جوانب ثلاثة ليست كلّها مرفوضة. وإنّما ترفض النّظريّة "العلميّة" عنده ما خرج منها عن اللّغة. وهما الجانب الذّهني الّذي هو من مشمولات علم النّفس والجانب المرجعي الّذي هو من مشمولات الفيزيولوجيا. أمّا الجانب الثّالث فلا يتردّد بلومفيلد في تناوله بالدّرس ويصطلح عليه بالمعنى اللّساني The linguistic meaningقاصدا به السّمات الدّلاليّة المشتركة"[2]. والمقصود بالسّمات الدّلاليّة المشتركة أجزاء المعنى المعجمي المشتركة عند المجموعة اللّسانيّة. فما يثيره لفظ "تفّاحة" مثلا هو تصوّر مشترك وموحّد بين المتعاملين بالموجود الموسوم بلفظ "تفاحة" أمّا من جهة الواقع أو المرجع فهذا الموجود متعدّد. فلكلّ تفّاحة مقوّماتها الخاصّة من حيث الشّكل واللّون والحجم وغير ذلك من الصّفات. ويذهب بن حمّودة إلى أنّ "هذا التّمييز يمثّل المنفذ الّذي ستنفتح منه بعض الاتّجاهات اللّسانيّة على مجال كان يعدّ كلّه خارج اللّغة ليصبح لدراسة المعنى بعض موضع في الدّراسة اللّسانيّة"[3]. وهذا في مجمله صحيح ولكن نؤكّد على أنّ هذا التّمييز لا ينفى اتّصال هذه المجالات بعضها بالبعض الآخر

---

[1] Bloomfield,1970, p 133 « L établissement de la signification est donc le point faible de l'étude de la langue, et le restera tant que nos connaissances ne seront pas plus avancées qu' elles ne le sont aujourd'hui. »

[2] بن حمّودة، 2004، ص 150

[3] م ن، ص 151

ولا يمنعه، فالمعنى اللّساني المتحدّث عنه سابقا شديد الاتّصال بالمعنى الذّهني وهذا في تقديرنا ما تؤكّده إشارة بن حمّودة إلى انفتاح بعض الاتّجاهات اللّسانيّة على دراسة المعنى. انعكس هذا التصوّر للمعنى على ما يتّصل منه بالتركيب؛ فالعلاقة التركيبية تتحدّد عند التوزيعيين بالعلاقات السياقيّة. والمؤشرات المساعدة على الاهتداء إليها هي التغيرات التي تظهر على الوحدة الواقعة في موضع معلوم من التركيب كالتحوّلات الصوتية الطارئة بسبب التركيب. ولعلّ أهمّ ما في تصوّر التوزيعيين في هذا الشأن هو اعتبارهم أنّ الوحدات اللسانية بحكم وقوعها في التركيب تنتقي ما يكون بعدها؛ وأنّ المواضع التركيبية تحدّد الأقسام الشكلية للوحدات التي تقع فيها.

أ- 2- المعنى في الاتّجاه الوظيفي

كنّا قد بينّا في مرحلة سابقة[1] أنّ المدرسة الوظيفيّة الفرنسيّة قد قامت على فكرة "الوظيفة". فدراسة اللّغة من وجهة النّظر هذه هي محاولة لتحديد الوظائف الّتي تؤدّيها الوحدات اللّغويّة بتنوّعها في التّواصل. وقد اعتبرت الوظيفيّة أنّ الوحدات الصوتيّة الّتي لها دور وظيفي هي تلك الّتي تؤدّي دورا تمييزيّا وتسمح بإبلاغ المعلومة.[2] ومن هذا المنطلق نعتقد أنّ للمعنى حضورا في الاتّجاه الوظيفي. فكيف يمكن أن يكون للوحدات اللّغويّة وظيفة تمييزيّة تتعلّق بالإبلاغ دون أن يكون المعنى طرفا في هذه المنظومة. لقد اعتبر بن حمّودة تغيّر موقف مارتنى من المعطى الدّلالي في كتابه **التركيبيّة العامّة** من علامات نضج النّظريّة اللّسانيّة عند هذا الأخير[3]. وأرجع هذا الاهتمام بالمعنى إلى سببين

---

[1] القسم الثاني الباب الأول

[2] Oswald Ducrot, 1995, p 50 « Le fonctionnalisme conduit donc à isoler, parmi les traits phonétiques physiquement présents dans une prononciation donnée ،ceux qui ont une valeur distinctive, c'est –à –dire, qui sont choisis pour permettre la communication d'une information. »

[3] بن حمّودة، 2004 ، ص 201

على الأقلّ : الأوّل يظهر في تقسيم مارتني للمستويات اللّسانيّة إلى ثلاثة هي : "مستوى التصريف[...]ومستوى المعجم[...] ومستوى التركيب وهو المستوى الّذي به يتقوّم المعنى"[1]. ويظهر السّبب الثّاني في ما سمّاه بن حمّودة : "سياق تبرير الضّوابط المعتمدة في تحديد كلّ قسم من أقسام اللّفاظم"[2]. فقد اعتبر مارتني في هذا الإطار "أنّ الجامع بين وحدات قسم من الأقسام هو ما تشترك فيه من دلالة"[3]. وهذا يوضّح ما للمعطى الدّلالي من أهميّة في النّظريّة الوظيفيّة مع أنّ مارتني اعتبر هذا المعطى كما وصفه بن حمّودة "من الوجوه الجامعة غير المانعة"[4]. ويعني ذلك " أنّنا إذا اعتبرنا الوجه الدّلالي "س" يجمع بين وحدات القسم "أ" فلا شيء يمنع من أن نجد بعض وحدات من القسم "ب" تحمل الوجه الدّلالي "س"[5]. مثال ذلك أنّ المفاعيل تحيل دلاليّا على ما أو من وقع عليه الحدث. ومع هذا نجد أنّ نائب الفاعل في بنية المبني لغير الفاعل يشترك مع المفاعيل في الوجه الدلالي المذكور. ويختلف عنها في ما يعود إليه من وظيفة نحويّة فحين نقول مثلا:

1- أُخرجَ الولدُ.
2- ضرب عليّ الفتاةَ.

إنّ حدث الخروج في المثال الأوّل واقع على نائب الفاعل "الولد" وحدث الضرب في المثال الثاني واقع على الفتاة. لكنّ هذا المعنى التركيبيّ لا يجمع بين الوظيفة النحويّة الأولى المتّصلة بلفظ"الولد"، وهي وظيفة تعود إلى معنى

---

[1] بن حمّودة، 2004 ، ص 201

[2] م ن، ص 201

[3] Martinet, 1985, p10 « Ce qui l'unité d'une telle classe est ce qu'il y a de sémantiquement commun à toutes les unités qui y figurent »

[4] بن حمودة، 2004، ص 202

[5] م ن، ص 202

الفاعليّة و الوظيفة النحويّة الثانية المتّصلة بلفظ" الفتاة"، وهي تعود إلى معنى المفعوليّة. وذلك على الرغم من وجود معنى مشترك بين المثال الأوّل والمثال الثاني يتعلّق بوقوع الحدث.

نعتقد أنّ اهتمام مارتني بالدّلالة رغم نضجه في المنوال التركيبي بقي قاصرا على جمع شتات المعنى من جهة أولى لخصوصيّة المعنى الزئبقيّة الّتي تقف حائلا أمام حصره أو تقييده، ومن جهة ثانية لأنّ مارتني في تحديده للمعنى قد خصّه بضوابط شكليّة صرفة اعتمد فيها على الموقع التركيبي للّفظم أو على نوع اللّفاظم الوظيفيّة. فالبحث عن الوظيفة اللّغويّة وفق هذه الأطر الشكليّة قد لا يفي للمعنى بحقّه لأنّه في اعتقادنا لا يكون دائما تعبيرا عن وظيفة دالة على علاقة دال بمدلول يقابله في السلسلة الخطيّة للملفوظ، فالاستفهام مثلا لا يقابله دائما دال في اللّفظ بقدر ما هو طريقة في التّلفّظ. ولكنّ المهمّ في هذه النّظريّة أنّ المعنى عرف معها بعض موقع. والأهمّ من ذلك في نظرنا أنّ المعنى ارتبط أساسا بمقولة التركيب وإن انطلق من المعجم "حيث تقطّع التجربة العالم الخارجي إلى كتل تفرّغ في قوالب تركيبيّة"[1]. فارتباط المعنى بالتركيب يرتقي به درجة لأنّه يصوّره لنا على أنّه كلّ متكامل ينبني وفق انتظام خاص بكلّ صنف من التّراكيب. وهذا دليل على ثراء التجربة اللّسانيّة الّتي تتجدّد معانيها باختلاف تراكيبها.

أ-3- المعنى عند يلمسلاف

إنّ رغبة يلمسلاف في تنزيل الدّراسة اللّسانيّة منزلة العلوم الصّحيحة وسعيه إلى تطبيق المبادئ والمقاييس الرّياضيّة على ظاهرة اللّغة آلت به إلى

[1] بن حمّودة، 2004، ص 202

حصر "موضوع اللّسانيّات في شكل اللّغة لا في مادّتها"[1]. ذلك أنّ المادّة في نظره خارجة عن اللّسانExtra linguistique : " إنّ في الألسن تماثلات واختلافات تنتمي إلى ما سمّيناه مع سوسير الشكل ولا تنتمي إلى المادّة المكوّنة" [2]. وقد اعتبر المعنى من المادّة لأنّه "في حدّ ذاته لا شكل له" [3]. لكنّه يُدرك من خلال تشكُّله: "لا يمكن أن ندرك المعنى إلاّ من خلال تشكّل لولاه لما كان للمعنى وجود في النّظريّة العلميّة"[4]. ويرى يلمسلاف أنّه من الوهم اعتبار المعنى المتشكّل مشتركا بين الألسن لأنّه في تشكّله يأخذ صورة خاصّة في كلّ لسان[5]. وبذلك يكون للمعنى عنده دلالتان : المعنى غير المتشكّل وهو من الكلّيات اللّسانيّة والمعنى المتشكّل وهو خاص بلسان دون سواه من الألسن. وهذا ما يفسّر لنا ما ذهب إليه في كتابه **مقولة الحالات الإعرابيّة** من أنّ المقولة هي الكلّية وليست الحالة. ذلك أنّ الحالة خاصّة بلسان من الألسنة أمّا المقولة فهي منتشرة في الألسن جميعها. وعليه يكون المعنى المشترك والّذي تنتمي إليه فكرة "مقولة الحالات الإعرابيّة" هو نطفة الفكرة الموغلة في التجريد أي "تلك المفاهيم الكلّية أو التصوّرات المشتركة قبل وسمها باللّفظ..."[6]. وهذا المعنى بهذه المواصفات هو ما سمّاه يلمسلاف "مادّة المضمون Substance du contenu. وهي أمر يستعصي على الدّرس اللّساني نظرا إلى أنّها "كتلة مسترسلة مجرّدة من كلّ تشكّل موجودة لا في موضوع"[7].

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 151

[2] Hjelmslev, 1971, p 98 « Dans les langues, ressemblances et différences appartiennent à ce que, avec Saussure, nous avons appelé la forme ،et non à la substance qui est formée. »

[3] Ibid, p 98 « Le sens en lui-même est informe »

[4] Ibid, p 99 « Le sens ne peut donc être reconnu qu'à travers une formation ،sans laquelle il n'a pas d'existence scientifique. »

[5] Ibid, p 98

[6] بن حمّودة، 2004، ص 152

[7] م ن، ص 153

لكن متى اتّخذت صورة أي أصبحت" المادّة Matière المفرغة في جثث Corps"[1] أمكن إخضاعها للدرس والتجربة اللّسانيّة. وقد تحقق هذا المدّ والجزر بين المادّة والمعنى في اللّسان" الّذي هو الوسيلة الشكليّة لإدراك النقلة من الوجه الأول أي المعنى إلى الوجه الثاني أي المادة"[2]. والمهمّ في هذه الحركة أنّها تخضع المعنى للدّرس اللّساني لأنّه يتشكّل من خلال الإنجاز. وقد أقرّ يلمسلاف كما بيّنا سابقا أنّ المعنى لا يدرك علميّا إلاّ من خلال صفة التشكّل هذه.

يبدو لنا أنّ يلمسلاف لم يستطع الإقرار بدراسة المعنى دراسة علميّة على الرّغم من التشقيقات الّتي قدّمها في ضبطه لوجهي المعنى. ونعتبر هذا من باب التّناسق مع جهازه النّظري وما أفرزه من جهاز مفهوميّ يقوم على الشكل خاصّة. وفضلا عن ذلك لم يستطع التحرّر من تأثيرات علم الجبر فأراد للّغة أن تتنزّل منزلته. واعتمد الشكلنة الخالصة مقياسا للدّراسة اللسانية. ومن المعلوم أن ذلك لا يكون متيسّرا في العلوم التي تتناول الظواهر الطبيعية كالألسنة. والمعنى التركيبي بحكم كونه عنصرا من تلك الظواهر فإنّه لا يمكن أن يخضع لقوانين الشكلنة المحضة.

ب- المعنى عند التوليديّين

كنّا قد بيّنا سابقا[3] أنّ تشمسكي يعتبر المكوّن الدّلالي مكوّنا تأويليّا لا يضاهى المكوّن التركيبي على مستوى التوليد في الظّاهرة اللّغويّة. "فإنّ الخلفيّة الوضعانيّة ظلّت عنده إطارا منيعا تتحرّك داخله وجوه الاحتراز من المعنى"[4]. وقد عرف المكوّن الدّلالي تطوّرا مسترسلا جاء وفق تطوّر منوالات

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 153

[2] م ن، ص 153

[3] القسم الثّاني من الباب الأوّل الفصل الثّاني

[4] بن حمّودة، 2004، ص 155

تشمسكي النّظريّة. وكنّا قد تحدثنا عن إلحاق المكوّن الدّلالي بالبنية العميقة في المنوال الثّاني ثمّ إلحاقه أيضا بالبنية السطحيّة في المنوال الثّالث. وقد أضفى ذلك على النظريّة التوليديّة كفاءة تفسيريّة وإن لم تكتمل بسبب ما عرضناه من تمسّك تشمسكي بالدور التأويلي للمكوّن الدّلالي وباستقلاليّة المستوى التركيبي. يقول:"يظهر أنّ وحدات التركيب لا تقوم على أسس دلاليّة وأنّ آليات التركيب متى تشكّلت، عملت مستقلّة عن المكوّنات الأخرى للنّحو الّتي هي مكوّنات تأويليّة"[1]. وهو في هذا ينزّل المكوّن الدّلالي منزلة ثانويّة في وصف اشتغال الظواهر التركيبيّة.

يشهد هذا القول على اعتبار تشمسكي المستوى التركيبي رأس الهرم في ترتيب المستويات اللّغويّة. فقد جعله المسؤول الحقيقي في التوليد اللّغوي بالرّغم من أنّه ينفي إقصاءه لدراسة المعنى والإحالة والاستعمال اللّغوي من الحقل اللّساني. يقول : "نفيت ورفضت دائما وبشكل واضح موقفا مختلفا- لطالما نسب إليّ خطأ - وهو كون دراسة المعنى والمرجع والاستعمال اللّغوي هي خارج الحقل اللّساني"[2]. ومع ذلك، هذا الاعتراف من تشمسكي بانتماء المعنى للمبحث اللّساني لم يتجاوز تحديد المعنى القابل للدّرس فيما يمكن شكلنته. وهذا ما يفسّر اعتباره الدّلالة مكوّنا تأويليّا يكون المعنى فيه موسوما باللّفظ. لكنّنا نرى أنّ تعدّد تأويلات الوسم اللّفظي قد تُلبس المعنى في كثير من الحالات. فلفظ الإعراب على سبيل المثال لا يعبّر عن معنى سياقي

---

[1] Chomsky,1977,p 144 « Il semble que les éléments de la syntaxe ne sont pas établis sur des bases sémantiques et que les mécanismes de la syntaxe ،une fois construits ،fonctionnent indépendamment des autres composantes de la grammaire ،qui sont des composantes « Interprétatives. »

[2] Ibid, p 144 « J'ai toujours explicitement nié et rejeté une position tout à fait différente qui m'a souvent, à tort été attribuée, à savoir, que l'étude du sens, la référence et de l'utilisation du langage est en dehors du champ de la linguistique. »

واحد كالفتحة في العربيّة تدلّ مرّة على معنى المفعوليّة ولكنّها قد تدلّ أيضا على معنى الإسناد كما في خبر كان واسم إنّ ....

خاتمة الفصل

إنّ أهمّ ما يمكن الوقوف عنده في خاتمة هذا الفصل هو التّأكيد على أنّ الفصل بين التركيب والمعنى في مختلف النّظريّات اللّسانيّة متعذّر مهما تعدّدت المحاولات الرّامية إلى إقصاء المعنى أو الحدّ من الأخذ به في الدّراسة العلميّة. ذلك أنّ كونه عنصرا لا يخضع للتجربة والمقاييس والمعايير الشكليّة المضبوطة لا ينفي أهمّيته في وصف الظّواهر التركيبيّة وملازمته لها. لذلك نعتبر مكوّنات الظاهرة اللّغويّة قائمة على الاسترسال والتّفاعل. فاللّغة ظاهرة وجودها في الأذهان وحضورها في الأعيان وفق مبدإ النّظام وما بين الذّهني والنّظام استرسال. لذلك يمتنع الفصل بين المعنى باعتباره معطى ذهنيّا و التركيب باعتباره معطى نظاميّا.

ولعلّ ما يقوم دليلا على هذا الرّأي اعتماد المدرسة الوظيفيّة مقولة الوظيفة النّحويّة في تفسير انتظام الجملة وبناء المعنى. وفي السّياق نفسه أضافت المدرسة التوليديّة المعطى المعنوي إلى البنية العميقة والسطحيّة لتقوى كفاءة التفسير فيها. فاللّغة بهذا المفهوم تمثّل جملة من العلامات المجسّدة لوجه دال وقفا مدلول. وهو ما لا يرى ولكنّه يفسّر بما يرى، فالمعاني كما قلنا كامنة في الأذهان وتترجم من خلال ألفاظ دالّة عليها وتنتمي إلى النّظام المتحقّق.

ولكن لا يفوتنا أن نؤكّد في هذه الخاتمة أيضا أنّ محاولة الفصل المفترض بين المستويات اللّغويّة قد حقّقت نتائج هامّة على مستوى الوصف. وساعدت في السيطرة على جانب كبير من الظّواهر اللّغويّة. وأدّت إلى إبراز خصائص المستويات اللّغويّة منفصلا أحدها عن الآخر. فوصفت و بيّنت ما يميّز المعطى الصوتي عن المعطى المعجمي عن المعطى الصرفي عن المعطى التركيبي

في إطار إبستمولوجي سمح بصياغة بعض الأحكام والقوانين الميسّرة لدراسة الألسنة دراسة علميّة ولكنّها لم ترق إلى ما بلغته العلوم الصّحيحة من نتائج دقيقة وناج

الفصل الثّاني: التركيب والمعجم بين الاتّصال و الانفصال

مقدّمة :

من تداعيات تداخل الظّواهر اللّغويّة وتشعّبها ميل دارسيها إلى الفصل بين موضوعاتها حتّى تستقيم عندهم الدّراسة العلميّة المتّسمة بالدقّة وسلامة النّتائج المرجوّة. وقد كان ذلك شأن المعجم في علاقته بالتركيب إذ حاول كثير من المحدثين التّوجّه نحو هذا المنهج. وقد يبرّر ذلك بانقسام المصنّفات اللّغويّة "فهي ضربان أحدهما يضع فيه العالم ما جمعه من الوحدات المعجميّة وهو القاموس والآخر يجرّد فيه العالم ما يتوصّل إليه من القوانين المتحكّمة في الاستعمال فيؤلّف كتابا في النّحو"[1].

ومع هذا فإنّ وقائع الظّاهرة اللّغويّة يثبت في كثير من الحالات عسر تحقيق هذا المطمح " لأنّ الفصل بين الصّناعتين غير مسلّم به. فالنحوي غير قادر على الاستغناء في صناعته عن النّظر في الوحدات المعجميّة والعكس بالعكس، والوحدات المعجميّة نفسها لا تستقيم في المعجم إلاّ بانتماء مقولي يحدّده النّظام النّحوي"[2]. فالوحدة المعجميّة الواحدة قد تدخل في علاقات تركيبيّة إعرابيّة مختلفة من نحو :

1- أحمدُ اللّهَ على كلّ شيءٍ : أحمدُ فعل

2- جاء أحمدُ : أحمد اسم فاعل

3- هو أحمدُ للّهِ من غيرهِ : أحمدُ صفة خبر للمبتدأ

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 368

[2] م ن ، ص 368

فالوحدة اللّغويّة "أحمد" تكرّرت في الأمثلة الثّلاثة ولكن في مواقع إعرابيّة مختلفة ففي المثال الأوّل هي فعل وفي المثال الثّاني هي اسم وهو فاعل نحويّ وفي المثال الثّالث هي صفة واقعة خبرا للمبتدأ. وحتّى نتبيّن حقيقة العلاقة بين المعجم والتركيب لا بدّ لنا في مرحلة أولى أن نبيّن مفهوم " المعجم" وأن نحدّد موقعه من النّظريّة اللّسانيّة.

1 – مفهوم المعجم

لقد تعدّدت المفاهيم الّتي يحيل عليها مصطلح"المعجم" واختلفت. واتّسم هذا المصطلح في اللّسانيّات الحديثة بمفهومين اثنين حسب بن مراد : الأوّل عامّ والثّاني خاص. يقول : " لمصطلح "معجم" في اللّسانيّات الحديثة مفهومان الأوّل عامّ، وهو مجموع الوحدات المعجميّة الّتي تكوّن لغة جماعة لغويّة مّا تتكلّم لغة طبيعيّة واحدة، أي أنّه مجموع الوحدات المفردات المكوّنة للغة مّا من اللّغات... ومفهوم المصطلح الثّاني خاصّ، وهو أنّه مدوّنة Corpus المفردات المعجميّة في كتاب مرتّبة ومعرّفة بنوع مّا من الترتيب والتّعريف"[1]. وقد اعتبر أنّ المفهوم الأوّل يقابل المصطلح الفرنسيLexique ويقابل المفهوم الثّاني مصطلح Dictionnaire.

وهذا التقسيم هو في جزء منه قراءة لما قدّمه دي بوا Dubois في معجمه اللّساني فقد اعتبر هذا الأخير أنّه بالعودة إلى المعجميّة Lexicographie يقابل

مصطلح "المعجم" مصطلح القاموسDictionnaire . أمّا كوحدة لسانيّة عامّة فمصطلح "معجم" يمثّل مجموع الوحدات اللّغويّة للغة[2].

---

[1] بن مراد، 1979، ص 7

[2] Dubois . Dictionnaire de linguistique,p 289

هذه التفريعات المفهوميّة لمصطلح "معجم" قد بلورت الدّقائق الخلافيّة في ثنائيّات لغويّة من صنف الفردي مقابل الجماعي. وهذا ما عناه بن مراد بالخاص والعام، وثنائيّة المكتوب والمنطوق فالقاموس مدوّنة لجملة من الوحدات المعجميّة المكتوبة في حين أنّ المعجم اللّغوي الخاص بمجموعة بشريّة مّا هو "جانب من اللّغة يتمثّل في مخزون من الوحدات الحاملة لمعانيها في ذاتها. ليس جمعه ووضعه في مصنّف شرطا ضروريّا لوجوده. وإنّما هو محفوظ في الذهن الجماعي لكلّ مجموعة بشريّة ناطقة بلسان معلوم"[1] .

رغم اختلاف هذه الاستعمالات لمصطلح "المعجم" فإنّها تشترك على الأقلّ في تقديم "المعجم" على أنّه : "ظاهرة لغويّة سكونيّة. وحصر مضمونه في عدد من العناصر الّتي لا يجمع بينها نظام. فكأنّ المعجم بهذا المعنى مجال معرفيّ قوامه عدد كبير من الوحدات أو قائمات من الوحدات غير المنتظمة وكأنّ النّشاط العلمي يقتصر فيه على مجرّد تصنيف الوحدات أو إحصائها بشكل تقريبي"[2]. لكنّ الواقع اللّغوي يثبت أنّ المعجم ظاهرة متطوّرة بدليل تطوّر وحداتها وتناميها وموت بعض وحداتها وإنشاء أخرى جديدة. فقائمة الوحدات المعجميّة هي "المكوّنة له مثلما أنّ الأصوات هي المكوّنة لعلم الأصوات، والأبنية هي المكوّنة لعلم الصرف والجمل هي المكوّنة لعلم النحو"[3]. هذه القائمة لا تتّسم بالثّبات والاستقرار بقدر ما تتّسم بالغزارة وسرعة التطوّر التي تكتسبها الوحدات المعجميّة من تداولها في الاستعمال. فهذه الوحدات المعجميّة"مواضعات"حسب اصطلاح أبي عبد الله الخوارزمي الكاتب أو هي "موضوعات" حسب اصطلاح ابن خلدون أو هي "علامات" Signes حسب

---

[1] بن حمّودة، 2004 ص 370
[2] م ن ، ص 370
[3] بن مراد، 1997، ص 8

اللّسانيّات الحديثة. وهي بدون شكّ علامات "موضوعة" اتفق عليها أفراد الجماعة اللّغويّة ليستعملوها في كلامهم للتعبير عمّا يقصدون التعبير عنه من مظاهر تجربتهم في الكون وعناصرها"[1].

عرفنا أنّ العلامات اللّسانيّة في حقيقتها متطوّرة ودائمة التغيّر. وذلك ثابت في تاريخ الألسنة لأنّ الإنسان يعبّر بالعلامات عن تجربته في الكون، والتجربة الإنسانيّة محكومة بالتّعدد من جهة لتعدّد المجموعات والأشخاص ومن جهة ثانية لتداول الأزمان واختلاف الأطوار. لذلك لا يمكن أن يكون المعجم بوصفه جهازا معبّرا عن تجربة الإنسان في الكون قائمة مغلقة من الألفاظ أو الوحدات المعجميّة المستقرّة وليست المعاجم اللّغويّة والقواميس إلاّ نماذج لما اختاره الإنسان وانتقاه ليعبّر به عمّا أراد من تجربته في الكون. ولكن تبقى قائمة الاختيار مفتوحة ومحكومة بالتّغيّر لما يصيب الجماعات اللّغويّة من تطوّر وتحوّل طبيعيّين.

2- نظاميّة المعجم

نعتقد أنّ من أهمّ الأسباب الّتي دعت إلى اعتبار «المعجم" ظاهرة غير نظاميّة، ما بيّناه من تطوّر وتغيّر سريع ومتواصل للوحدات المعجميّة. يقول بن مراد : "وإذ أنّ من خصائص الموجودات التّحوّل والتغيّر صارت العلاقات الّتي يبحث فيها المعجم غير ظاهرة الاستقرار. وهذه السّمة التحوّليّة في المعجم هي المدخل الأساسي إلى اعتباره في اللّسانيّات الحديثة صعب الإخضاع للنّظام"[2]. وقد ذهب بن حمّودة إلى اعتبار الفصل الصّارم بين اللّسان والكلام هو المتسبّب في عدم اكتشاف نظاميّة المعجم. يقول : "والأغلب على الظنّ أنّ كلّ

---

[1] بن مراد، 1997، ص 9

[2] م ن، ص 9

نظريّة تفصل فصلا صارما بين اللّسان والكلام - تصنيفيّة كانت أو تنظيريّة- غير قادرة على تبيّن وجوه النّظام في المعجم"[1].

فالفصل بين اللّسان والكلام هو فصل بين ما هو جماعي وما هو فردي في حين أنّ حقيقة اللّغة كظاهرة عامّة وكلّية تكمن في هاذين الجانبين متّصلين متكاملين لا منفصلين ومتمايزين. ذلك أنّ الكلام هو التحقّق اللّفظي لما هو كامن في الذّهن وهو جماعي مشترك يمثّله اللّسان. و"المعجم" منتشر في المستويين معا، لذلك يحمل مفهوما عامّا يمثّل "رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللّغويّة المشتمل على ما تحصّل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالّة إمّا بذاتها وإمّا مقترنة بغيرها منتظمة في سياق مّا"[2]؛ ويحمل من جهة ثانية مفهوما خاصّا يرتبط بالاستعمال المفرد للأشخاص مثل معجم أديب ما أو معجم علم من العلوم أو فنّ من الفنون أو ببساطة معجم متكلّم عادي ينتمي إلى مجموعة بشريّة ما. وهو الجانب المتحقّق عن طريق الانتقاء الذّاتي لمستعمل اللّغة لذلك هو خاصّ.

وبما أنّ المعجم هو من اللّسان والكلام كما بدا في المفهومين السّابقين فهو ظاهرة لغويّة نظاميّة لأنّه يحقّق من خلال استعمال وحداته التعبير عن تجارب المجموعة البشريّة تواصلا لا يمكن أن يكون لولا سمة الانتظام التي فيه. فالتّواصل لا يتحقّق بالفوضى ولكن بانتظام الفوضى. لذلك ذهب بن حمّودة إلى المصادرة على أنّ المعجم نظام. يقول : "لو كان فوضى لتعذّر على

---

[1] بن حمودة، 2004، ص 371

[2] م ن، ص 372

الذّاكرة أن تسعفنا بوحدة معجميّة نعبّر بها عن حاجتنا تعذّر طلب إبرة من ركام الأشياء المخزّنة في مستودع"[1].

ونحن نذهب مذهب هذا الأخير في اعتبار المعجم نظاما داخل نظام أوسع منه وهو نظام اللّسان ككلّ. وهو جزء نظامي من مكوّناته الأخرى كالنّظام الصوتي والنّظام الصرفي والنّظام التركيبي. ولولا أنّه جزء من نظامه لما تمكّن مستعمل اللّغة من استغلال وحداته للتعبير عن أغراضه واحتياجاته ولما تمكّن من إدخالها في نظام تركيبيّ صالح للتّواصل. فلولا الجانب الدّلالي الكامن في الوحدات المعجميّة والمتّصل بالذّهن في وجوده لما كانت هذه الوحدات مرنة وطيّعة في استغلالها التركيبي. ولذلك يكون "المعجم" "الأداة اللّغويّة الحقيقيّة الّتي يسيطر بها عقل الإنسان على ما يتوصّل إلى معرفته من الكون أمّا الأصوات فإنّها الأداة المعبّرة باللّفظ عن هذه السيطرة"[2].

وبهذا تكون الوحدات المعجميّة فكرة مجرّدة، وجودها كامن في الأذهان وتحققها يكون عبر اللّفظ المصوّت به في الأعيان، وصفة التجريد هذه ممّا يشرّع للقول بنظاميّة المعجم من جهة، وهي من جهة ثانية سبب حقيقيّ في تقسيم اللّسانيّين "المعجم" إلى صنفين متمايزين يختصّ كلّ منهما بخصائص معيّنة تميّزه عن الآخر ولكن لا تقطع معه.

---

[1] بن حمّودة ،2004، ص 371

[2] م ن، ص 372

2- المعجم بين الطّبيعة والصّناعة

3- ننطلق في حديثنا عن أصناف "المعجم" من فكرة أساسيّة تتعلّق بالظاهرة اللّغويّة وقد ألمح إليها الشريف بقوله: "فركّزنا أنّ اللّغة غير وسمها اللّفظي وأنّها في أصلها أبنية مجرّدة يستقرّ الأساسي منها في التّاريخ وأنّ القول إنجاز آنيّ لها"[1]. وهذا مفاده أنّ اللّغة تقوم على الأبنية المجرّدة ويخلد الأساسي منها فيرسّخ في الذهن البشري بوصفه أسّ اللّغة المشترك بين المجموعة البشريّة. وتتحقق هذه الأبنية المجرّدة الّتي تمثّل حقيقة اللّغة في صور القول المتّسم من جهة بالظرفيّة الآنيّة ومن جهة ثانية بالاختلاف والتعدد. فقد نعبّر عن بنية معنويّة واحدة بطرق قول لا محدودة ومتغيّرة بتغيّر الأشخاص والأطوار الزمنية.

ونعتقد أنّ هذا التّصوّر الّذي يميّز في اللّغة بين شقّ مجرّد مشترك وآخر منجز فرديّ هو الّذي شرّع للّسانيين تقسيم المعجم إلى طبيعي وصناعي أو نظري ومدوّن[2]. فالمعجم كاللّغة، لأنّه منها، امتداد بين المجرّد والمنجز لأنّ المجرّد لا يظهر ولا يحقّق فائدته إلاّ من خلال المنجز، والمنجز لا يستقرّ على صفة التحقّق إلاّ بعد تشكّله في الذّهن بوصفه مجرّدا.

إنّ المعجم الصّناعي أو المدوّن هو تحقيق لجزء من المعجم الطّبيعي الذّهني فالأوّل أوسع مدى من الثاني : المعجم الصناعي لا يختزل الخاصيّة الجماعيّة الّتي يتّسم بها المعجم الطبيعي فوحدات هذا الأخير لا محدودة وتتجاوز قدرة الفرد - أي فرد- على حفظها[3]. لذلك نعتبر أنّ المعاجم الموضوعة في عصر مّا لا تعبّر بالضّرورة عن الوحدات المعجميّة لعصور سابقة لها أو لاحقة بها. وبما أنّها من وضع الأفراد فهي لا تختزن ما هو في الذّهن

---

[1] الشّريف، 2002، ص 24
[2] بن مراد، 1997، ص 96
[3] بن حمّودة، 2004، ص 373

الجماعي للمجموعة البشريّة بمختلف مجالات معرفتها. لذلك تتجاوز وحدات المعجم الطّبيعي في كلّ الحالات المعجم الصّناعي. فمهما كانت درجة عناية المشتغلين بإنشاء المعاجم فإنّه من الطبيعي أن تغيب عنهم وحدات لغويّة تتعلّق بهذا المعجم الطبيعي أو ذاك، فالمنهمك بالأدب ولغته على سبيل المثال قد تخفى عنه وحدات لسان الرياضي أو الفيزيائي وهكذا[1]. وهذا ينتج قصورا في مضمون المعاجم الصّناعيّة والقواميس. ويعود هذا إلى قوّة التجريد الّتي يتميّز بها المعجم الطبيعي والّتي تمكّنه من اختزال الوحدات المنجزة عبر المراحل التّاريخيّة للسان مّا وتوقّع الاحتماليّ منها مستقبلا.

يمكن أن نعتبر قائمة الوحدات المعجميّة الخاصّة بالمعجم الطّبيعي الذّهني غير قابلة للحدّ والضبط لأنّها وحدات قابلة للتوليد بفضل آليات لغويّة من صنف الاشتقاق وغيره. فالمعجم الطّبيعي ظاهرة موسومة بالحركة وقد تكون هذه الحركة قوّة موجودة في الأذهان وتترجمها الأبنية الّتي تنتظم وفقها قواعد اشتغال النظام اللّساني. وهذا ما يولّد الثراء اللّغوي فتشتقّ مثلا الأفعال من الجذور والصّفات من الأبنية الصرفيّة التركيبيّة المتّفق عليها سلفا. وبما أنّ الوحدات المعجميّة هي علامات لغويّة بوجهين اثنين : وجه دال وآخر مدلول تصبح سمتها الأساسيّة التّغيّر والتّحوّل فتكتسب دوال قديمة مدلولات جديدة أو تحذف بعض الدّوال لانعدام الحاجة إليها بفعل تطوّر الزمن الّذي يغيّر من التجربة اللّغويّة. بناء على ذلك يكون للمعجم داخل اللّغة نظامه الخاص وهو لا يخرج بذلك عن دائرة الظاهرة اللّغويّة المتّسمة بدورها بالحركيّة والاسترسال. وهذا ما سنبيّنه في العنصر الموالي من العمل عندما نقف على حقيقة العلاقة بين المعجم والتركيب.

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 373

4- علاقة المعجم بالتركيب

لقد التصق مجال التركيب في الدراسات اللّسانيّة بما يحيل على النظام والترتيب، فهو "النظام الفرعي المتحكّم في هندسة الجملة من حيث علاقات الكلمات المكوّنة لها بعضها بالبعض"[1]. وقد قام هذا المفهوم ضدّا لما اتّسم به مجال المعجم في اللّسانيات فهو عند العديد ما يزال يعتبر مجالا لا نظاميّا وقائمة من الوحدات اللّغويّة الفوضويّة وقد بينّا نسبيّة هذا الرأي. وبما أنّنا في هذه المرحلة من العمل نعتني بالبحث في علاقة المعجم بالتركيب نفضّل أن نعتمد الفروق المفهوميّة بين التركيب و المعجم لنبني عليها دراستنا. فالتركيب كما سبق أن رأينا في القسم الأوّل من هذه الرّسالة، هو العلم الّذي يبحث في علاقة المكوّنات اللّغويّة الّتي تتبني عليها الجمل بوصفها أوسع المركّبات النحويّة. وهو بالتّالي مجال نظامي قوامه مقولات تركيبيّة مجرّدة كما أنّه فرع رئيس من مكوّنات النحو. ولكنّه ليس منفصلا عن بقيّة المكوّنات الأخرى للنّحو كالصرفيّ منها والمعجميّ إلاّ نظريّا أو إبستمولوجيّا، حتّى تتوفّر شروط الدّراسة العلميّة للبحث اللّساني. أمّا المعجم فهو أيضا ظاهرة نظاميّة نحويّة قوامها عدد مفتوح من الوحدات أو المفردات المعجميّة " الّتي تتكوّن للدّخول في التركيب"[2]. ويفسّرها مجال الصرف. وفق هاذين المفهومين نقرّ باتّصال المجالين التركيبي والمعجمي إلى حدّ التّداخل والتّمازج رغم دعوة بعض اللّسانيين الفصل بين الظّاهرتين.

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 376
[2] م ن ، ص 376

أ- انفصال المعجم عن التركيب

ب- نعتقد أنّه من الأسباب الّتي أدّت إلى القول بفصل المعجم عن التركيب ما يعود لبعض الخصائص المتعلّقة بالنظامين. وقد ترسّخت هذه الخصائص عند بعض الدّارسين على أنّها حقائق مطلقة. تتعلّق الخاصية الأولى بسمة التّمام الدلالي للوحدات المعجميّة باعتبار أنّ معانيها كامنة فيها بصفة الفرديّة. يقول بن مراد : "فتكون العلاقة بين دال لغوي ومدلول ذي وجود في الواقع هو المسمّى مرجعا، والمعاني المستفادة من هذه العلاقة تتنزّل في الدلالة المعجميّة وهي كما بيّنا[...]إمّا معان بسيطة أو مفردة تحملها الوحدة المعجميّة وهي منفردة وهذه المعاني هي الّتي تهمّنا في الحديث عن خصيصة التفرّد لأنّها ترتبط بالمفردة وهي خارج الجملة"[1].

خلافا لما ذكرناه من خاصية تمام الوحدات المعجميّة فإنّ الوحدات التركيبيّة "معانيها في غيرها، لذلك توصف بأنّها غير تامّة"[2]. وقد يعود هذا الرأي إلى اعتبار علم التركيب مجال اهتمام بحث في النّظام المتحكّم في هندسة الجمل وتوزيع الكلمات المكوّنة لها بوصف علاقاتها بعضها ببعض. وأصبحت المفردات في النحو عند بعضهم "ذرّات تركيبيّة محضا تشغل محلاّت إعرابيّة وتعطى وظائف في الجمل، وتؤدّي معاني نحويّة خالصة مثل الفاعليّة والمفعوليّة والابتداء والخبريّة والشرطيّة"[3]. وهذه المعاني في تقدير عديد الدّارسين للّغة لا يمكن أن تظهر إلاّ من خلال تعالق المفردات وارتباط بعضها ببعض. فهي معان تحملها الجمل ولا تعبّر عنها المفردة في هيأة انفصالها عن السياق . واعتمد البعض في فصل التركيب عن المعجم خاصيّة الانغلاق الّتي

---

[1] بن مراد، 1997، ص111
[2] بن حمّودة، 2004 ، ص 377
[3] بن مراد، 1997، ص 68

تسم المستوى التركيبي. ذلك أنّ الأشكال التركيبيّة مهما اتّسع عددها في اللّغات الطّبيعيّة تظلّ محدودة مقارنة بعدد الوحدات المعجميّة لهذه اللّغات. فالمعجم الفرنسي مثلا تقدّر الوحدات المعجميّة فيه "بمائتي ألف كلمة دون اعتبار الأسماء الأعلام وبخمس مائة ألف إذا عدّت المصطلحات من المعجم"[1]. أمّا الوحدات التركيبيّة فهي أقلّ من ذلك بكثير فإنّ عددها لا يتجاوز المائة إذا احتكمنا إلى ما أحصاه الجرجاني في كتاب **العوامل المائة**.

ولا نعتقد أنّ قلّة عدد البنى التركيبيّة مقارنة بعدد الوحدات المعجميّة ممّا يفسّر فصل المعجم عن التركيب. فبفضل خاصيّة الانغلاق والاختزال في البنى التركيبيّة تتمكّن الألسن من تنظيم المعطيات اللّغويّة كما تتمكّن من توظيف الوحدات المعجميّة، على كثرة عددها، لتبليغ المقاصد.

ب – اتّصال المعجم بالتركيب

نشير منذ بداية هذا العنصر المتعلّق باتّصال المعجم بالتركيب أحدهما بالآخر إلى أنّنا نشاطر القائلين باتّصال هاذين المجالين لغويّا وانفصالهما إبستمولوجيّا. وحتّى نستدلّ على سلامة هذا الرأي نحتاج إلى إعادة النّظر في ما قدّم من حجج الفصل بين المجالين. وسننطلق من المعطى الأوّل المتعلّق بخاصيّة المفردات المعجميّة المتّسمة باستقلال معناها وخاصيّة المكوّنات التركيبيّة الموسومة عند الدارسين بتمام معناها بغيرها. وهذا عندنا ليس مطلق الحقيقة. فالوحدة المعجميّة "صديق" مثلا إن نطق بها أحدهم تضمّنت معنى تركيبيّا يلخّص جملة النّداء "يا صديقا" وهذا مفاده أنّ جزءا من معناها نستمدّه من غيرها برغم كونها وحدة معجميّة مستقلّة بل هي في الحقيقة وحدة معجميّة قد يستفاد منها اختزال بنية تركيبيّة. وهذا شأن اختزال جملة النداء على

[1] بن حمّودة، 2004، ص 377

سبيل المثال. وهذا دليل على تعاليق المعجم مع التركيب. ويتداخل المعجميّ مع التركيبيّ في العلامات الإعرابيّة الدالة على المعاني النحويّة من صنف "الضمّة " و"الفتحة" و"الكسرة" أو بعض الحروف الّتي تقوم مقامها. وهي وحدات تركيبيّة تعبّر عن وظائف نحويّة تعرض لوحدات معجميّة مخصوصة. فالضمّة في "خرج الولدُ" هي جزء من الوحدة المعجميّة "الولد" وتميّزها بمعنى خاصّ لا يوجد مع نفس الوحدة المعجميّة في سياق آخر. وهذا يؤكّد عندنا حاجة المعجم للتركيب وأنّ الوحدة المعجميّة جزء من معناها يتبيّن من خلال السّياق التركيبي . ويتقاسم المعجم والتركيب وحدات لغويّة مشتركة من صنف حرف الجرّ"على" الدّال على معنى الظرف والفعل "علا" الدّال على معنى العلوّ والارتفاع. ونلحق بهذا الصنف الوحدات المعجميّة الاسميّة الّتي لها خصائص الحروف والوحدات النحويّة الدّالة على مفعول الظرف من صنف "أمام" و"وراء" و"تحت" وغيرها الدّالة على ظروف المكان، ووحدات أخرى دالّة على ظرف الزمان من صنف "لمّا". ويتقاسم المعجم والتركيب وحدات لغويّة أخرى من صنف الحروف المشبّهة بالأفعال وهي النّواسخ الحرفيّة إنّ وأخواتها، كلّ هذا يشير إلى التّداخل القائم بين المعجم والتركيب وصعوبة الفصل بينهما. ويدخل في هذا الإطار التّداخل الحاصل بين دلالات الوحدات المعجمية. فمستعمل اللغة يجد نفسه أحيانا محتارا في اختيار الوحدة المعجميّة المناسبة لأداء المعنى الذي يقصده بسبب ما بين بعض الوحدات المعجمية من علاقات ترادف... لذلك ذهب اللّسانيّون إلى تمييز الوحدات المعجميّة بعضها عن البعض بما يسمّى بخاصيّة "السّمات" Les traits الّتي تميّز المقولات المعجميّة وتفصل بينها، كسمة العاقل وغير العاقل أو الملموس والمجرّد وغيرها. ولعلّ تعميم المدرسة التوليديّة اعتماد هذه السّمات في التحليل[1] راجع إلى نجاعتها في التمييز بين الوحدات

[1] Gross, langage 28 n 115, 1994, p 15 « L'opinion commune est que leur utilisation à été généralisée avec la grammaire générative »

الّتي يلتبس بعضها ببعض. ولو فحصنا هذه السمات لوجدنا أنّ منها ما هو نحوي تركيبيّ.

شهد تاريخ اللّسانيّات اختلافا حول طبيعة هذه السّمات. يقول قروس :" نعلم أنّه دارت نقاشات حول طبيعة هذه السّمات."[1] ويعود هذا الاختلاف إلى مجال إرجاع هذه السّمات فالبعض يرجعه إلى الدّلالة والبعض الآخر يرجعه إلى التركيب[2]. ويذهب قروس إلى القول بأنّ استعمال هذه السّمات كان في كثير من الأحيان بصفة حدسيّة[3]. وقد بيّن أنّ هذه الطريقة قد تجمع بين وحدتين معجميّتين مختلفتين. و قدّم مثالا على ذلك وحدتي-Table- وBruit- اللّتين نصنّفهما حدسيّا في قسم الملموس في حين أنّ الاعتماد على الخصائص التركيبيّة والفعل المستعمل مع كلتيهما يثبت أنّ بينهما فوارق دلاليّة تفصل بين سمات كلّ واحدة. فالأفعال الّتي تستعمل مع وحدة "الضّجيج" مختلفة عن الّتي تستعمل مع وحدة "الطّاولة" فعندما نقول :

1. Il y a eu du bruit.
2. Il y a eu une table.

العبارة-« Il y a eu »- ليست واحدة في المثالين. وهذا لا يمكن الكشف عنه إلاّ عن طريق الخصائص التركيبيّة. ففي المثال الأوّل يمكن أن نعوّض العبارة Il y a eu ب« il s'est produit » أو ب« a éclaté… » . وهذه الأفعال دالة على الحدث أمّا في المثال الثّاني فالعبارة-Il y a eu تعوّض بـ se trouver . وهي وحدة تتعلّق عادة بالأسماء الجواهر الملموسة. وبناء على ذلك يكون القسم الّذي يتضمّن وحدة-

---

[1] Gross, langage 28 n 115, 1994, p 15 « On sait qu il y a eu des discussion sur la nature de ses traits

[2] Ibid, p 15 « Pour certains ils relèvent de la sémantique ،pour d'autres de la syntaxe. »

[3] Ibid, p 15 « En fait ,les traits sont souvent utilisés de façon intuitive »

-Bruit غير القسم الّذي يتضمّن وحدةTable. فالأولى من قسم الأحداث السمعيّة والوحدة الثّانية من قسم "الملموس".

مثل هذه الملاحظة جعلت قروس يذهب إلى القول بأنّ الأداة التركيبيّة تمدّنا بضوابط داخليّة متعلّقة بتقسيم مستمدّ من اللّغة ذاتها[1]. ويفنّد بذلك ما يدّعيه البعض من اعتبارات فلسفيّة أو نفسيّة في تصوّره لأقسام الأشياء لأنّه "لا يراها صالحة للوصف اللّساني ويرى أنّ الأقسام لا بدّ أن تتبلور بصفة داخليّة بواسطة الأدوات الّتي تصنعها اللّغة ذاتها ، أي الأدوات التركيبيّة"[2].

ينتقد قروس -Gross- أن يكون لخاصيّة السّمات دور ناجع نجاعة مطلقة في فصل تداخل معاني العوامل[3] Les opérateurs لأنّ المعلومة الّتي توفّرها السّمات التركيبيّة الدّلاليّة غير كافية لتحديد الاستعمالات الخاصّة للعوامل، ولا تحدّد أيضا معانيها. لذلك اقترح تقسيم الأشياء باعتماد السّمات الدّلاليّة المستمدّة من داخل اللّغة وسمّاها"أقسام الأشياء-Classes d'objets"[4] وقد تضمّنت عنده الأقسام التّالية: إنسان، حيوان، نبات، جامد ملموس، جامد مجرّد، مكاني، زماني، حدث." هكذا تعلّم الأسماء الجواهر في المعجم"[5]. ثمّ رأى أنّ كلّ سمة ستميّز بخصائص تركيبيّة خاصّة بها وحدها[6]. ويتوزّع كلّ قسم من هذه الأقسام بدوره إلى أقسام فرعيّة .

---

[1] Gross, langage 28 p115, 1994 « Si ،en revanche ،nous utilisons l'outil syntaxique pour définir les classes d'arguments, alors nous aurons une définition interne ،qui dépend du découpage opéré par la langue elle-même

[2] Ibid, n 115, p 17 « .. . ne sont pas satisfaisantes pour la description linguistique et que les classes doivent être établies de façon interne à l'aide des moyens que la langue fournit elle-même ،c'est – à – dire des outils syntaxiques"

[3] Ibid, p 17 « Il se trouve donc que le recours à des traits pour rendre compte de la polysémie des opérateurs ne répond pas au but qu'on se propose en les utilisant »

[4] Ibid, p 18 « Il s'agit de sous-catégoriser les traits en sous – classes sémantiques ،que nous appelons classes d'objets. »

[5] Ibid, p 20 « Les substantifs sont ainsi codés dans le lexique. »

[6] Ibid, p 20 « Chaque trait sera caractérisé par des propriétés syntaxiques qui lui sont propres . »

نستخلص من هذا العرض السريع لتصنيف قروس-Gross للوحدات المعجميّة ضعف السّمات التركيبيّة الدّلاليّة في حلّ إشكاليّة تعدّد معاني العوامل في الجمل ومدى قصورها عن التّعريف في وجوه الاستعمال الخاصّة بالمسانيد وقد وصفها قروسGross- بأنّها أدوات فضّة. يقول : "أحببنا أن نبيّن في هذا المقال أنّ السّمات التركيبيّة الدّلاليّة التي نستعملها عادة لتعريف وجوه الاستعمال إنّما هي مسانيد وأدوات فضّة إلى درجة أنّها لا تقدّم إلينا الخدمات الّتي ننتظرها منها"[1]. وقد قدّم من الحجج الوافية لتأكيد أن فكرة أقسام الأشياء تضمن فائدتين لغويّتين هامّتين في تفكيك المعاني النصيّة: الأولى تتعلّق باستيفائها للاستعمالات المختلفة للعوامل والثانية تتعلّق بحلّها لمشكل التعدّد الدّلالي. ونعتقد أنّ الهامّ في هذه النّظريّة تأكيد صاحبها على ما للدّور التركيبي من أهمّية في تصنيف الوحدات المعجميّة فالخصائص التركيبيّة تسمح بانتقاء الوحدة المعجميّة الصّالحة لكلّ تركيب وهذا ممّا يؤكّد متانة علاقة المستوى التركيبي بالمعجم.

نقرّ في خاتمة هذه النقطة أنّنا لا نقول بالأفضليّة بين المستويات اللّغويّة. وإنّما نذهب إلى فكرة تكاملها وتضامنها. فالمعجمي متضامن مع الصرفي ومع التركيبي لإنتاج المعاني وتحقيق التواصل من خلال التعبير عن تجربة الإنسان في الكون. قد رأى بعض اللسانيّين في هذه الظاهرة ضربا من التواصل بين المعاني والمجالات عبّر عنه بمبدإ الاسترسال بين المقولات والأصناف والألفاظ في اللّغة

5 – الاسترسال بين المعجميّ و التركيبيّ

[1] Gross, langage 28 p115, 1994, p27,28 « Nous avons voulu montrer dan cet article que les traits syntactico – sémantiques qu'on utilise habituellement pour définir les emplois sont des outils trop grossiers pour rendre les services qu'on attend d'eux »

كنّا قد بيّنا أنّ جمهور الدارسين البنيويين خاصّة قد فصلوا بين المعجمي والتركيبي، ووقفنا على بعض أسباب هذا الفصل وبيّنا ضعف القول بها. ولكنّ هذا لا ينفي اختلاف المحدثين في تحديد عدد المقولات المعجميّة والمقولات التركيبيّة.

أرجع بن حمّودة ذلك إلى اتّجاهي : يفصل الاتّجاه الأوّل بين المقولات المعجميّة والمقولات التركيبيّة. فالوحدات اللّغويّة تقسّم في نظر أصحاب هذا الاتّجاه إلى صنفين : "العجممَ Le lexème وهو اللّفظم المعجمي الأدنى المندرج تحت إحدى المقولات المعجميّة، والنّحوم Le grammème وهو اللّفظم التركيبي الأدنى المندرج تحت إحدى المقولات التركيبيّة"[1]. أمّا الاتّجاه الثّاني فلا يفصل " على مستوى الانتماء المقولي بين المعجمي والتركيبي بل يعتبر أنّ المقولات المعجميّة تتضمّن المقولات التركيبيّة بشكل من الأشكال"[2]. ويعود هذا التقسيم إلى القول بأنّ المقولة المعجميّة تامّة الدلالة وإحالتها المرجعيّة مستقلّة. أمّا المقولة التركيبيّة فدلالتها غير تامّة. فالحروف مثلا تكتسب معانيها باتّصالها بغيرها من الوحدات اللّغويّة في التركيب. وقد بيّن بن حمّودة في دراسته للصّفة أنّ هذه المسلّمة قد جانبت الحقيقة نسبيّا. فالمقولة المعجميّة الوحيدة الّتي تتميّز بتمام معناها واستقلاله هي اسم الجنس. وقد قدّم أمثلة من الأسماء الصّفات الدّالة على أنّ معانيها متعلّقة بغيرها من الأسماء. يقول : "فلا معنى لصفة كريم أو مريض إن لم تعلّق على موصوف تتنزّل منه منزلة الجزء"[3]. وكنّا قد قدّمنا مثالا آخر في معالجتنا لاتّصال المعجم بالتركيب

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 381
[2] م ن، ص 381
[3] م ن، ص 382

للدّلالة على عدم استقلال الوحدة المعجميّة عن الوحدة التركيبيّة إلاّ إبستيمولوجيّا وهو الاسم "صديق" الّذي يختزل جملة النداء.

يمكن أن نناقش مسألة الإفراغ الدلالي [1] Subduction الّتي حكمت على المقولات التركيبيّة بسمة عدم التّمام لأنّ هذه المسألة لا تصحّ إلاّ في المستوى المجرّد من المقولة التركيبيّة مع أنّ لهذا التجريد فائدة لغويّة هامّة. فالتجريد يسمح بمبدإ الاختزال اللّغوي واستيعاب اللاّمحدود. ولكن متى تحققت الوحدات المجرّدة في التجربة العينيّة تعدّدت معانيها بتعدد أصناف الخطاب والمخاطبين :" لا ننكر أنّ المقولات التركيبيّة يغلب جانبها الشكلي على جانبها المضموني بسبب ما أصابها من إفراغ Subduction عبر تاريخ اللّغة. لكنّ هذه الصفة لا تصدق إلاّ على مستواها المجرّد، فما أن تنزل إلى مستوى الخطاب حتّى تتعدد معانيها تعدّدا قد لا يعرف له آخر"[2]. ثمّ إن بعض الوحدات المعجميّة قد تكون شديدة الإبهام فلا نعرف لمعناها حدودا واضحة بحيث نضع الإصبع عليها بمجرّد إنجازها. من ذلك مفردة "شيء" فدلالتها تتحمّل من التعدّد ما لا حدّ له وهي مبهمة تتطلّب مزيدا من التخصيص والتدقيق حتّى تصبح في درجة المعيّن المعرفة[3]. لكلّ هذا لا نرى حدّا فاصلا فصلا قاطعا بين المقولات المعجميّة والمقولات التركيبيّة. بل حقيقة العلاقة بينهما قائمة على مبدإ الاسترسال فالأصل في الظّاهرة اللّغويّة الاتّصال إلى حدّ التّداخل بين أنظمتها وآليّات اشتغالها . ذلك بعض ما يفسّر في تقديرنا توجّه التوليديين إلى اعتبار" الاسم والفعل والصّفة مقولات تركيبيّة معجميّة في الوقت نفسه"[4].

---

[1] الإفراغ الدلالي هو إخراج للدّلالة المعجميّة من الوحدة المعجميّة لتصبح أقرب إلى الوحدة التركيبيّة نحو عَلا يعلُو ← حرف الجرّ على.

[2] بن حمودة، 2004، ص 383

[3] أنظر مثلا المقتضب للمبرّد

[4] بن حمودة 2004 ص 383

فحاجة المعجميّ إلى موضع تركيبي يتحقّق من خلاله حقيقة لا يمكن أن تنكر. كما يتحقّق الموضع التركيبي ويظهر من خلال الوحدة المعجميّة فكلاهما طرف في علاقة تشارط هي الضّامنة للوقوف على حقيقة اشتغال الظّاهرة اللّغويّة.

نعتقد أنّ الفصل بين مجالات اللّغة قد أكسب الدّراسات اللّغويّة درجة عالية من النّجاعة االتّحليليّة والدقّة الوصفيّة لم تكن لتكتسبها لولا الفصل الإبستيمولوجي بين المجالات اللّغويّة في الدّراسة. لكنّ هذا الفصل يظلّ صناعيّا ولا يمكن إسقاطه على حقيقة اشتغال الظواهر اللّغويّة الطبيعيّة.

خاتمة الفصل

يتنزّل هذا الفصل في إطار دراستنا لحقيقة العلاقة القائمة بين التركيب وبقيّة مستويات الوصف والتحليل للظّواهر اللّسانيّة وخاصّة منها مستوى الدّلالة والمعجم. ولا بدّ أن نؤكّد في هذه الخاتمة على بعض النّتائج الّتي توصّلنا إليها أثناء دراستنا لعلاقة المعجم بالتركيب حتّى نوظّفها في إبراز علاقة المستوى التركيبي ببقيّة المستويات اللّغويّة عامّة. تتعلّق النّتيجة الأولى بإقرار توزّع المعجم كمفهوم لغوي على صنفين اثنين في مجال اللّسانيّات فهو إمّا ذهني طبيعي أو مقولي صناعي، يتميّز الأوّل بالانفتاح ويتميّز الثّاني بالانغلاق. ووقفنا من خلال هذا التقسيم على أنّ المعجم الذّهني مجال موغل في التجريد وعلى أنّ المعجم الصّناعي مجاله الوقائع اللغوية الحاصلة لأنّه متحقّق في الألفاظ.

تتعلّق النّتيجة الثّانية بإبراز التّعالق بين ما هو تركيبي وما هو معجمي في الوحدات اللّغويّة سواء أكانت معجميّة أو تركيبيّة. وقد أدّى بنا هذا إلى الإقرار بالتّفاعل بين النّظامين، والقول بمبدإ الاسترسال بين المقولات بأصنافها اللّغويّة المختلفة. كما أكّدنا في سياق تعريفنا للمعجم والوقوف على أهمّ مقوّماته مدى نظاميّته كظاهرة لغويّة. فلا يمكن أن يختزل المعجم تجارب الإنسانيّة في مفرداته إن لم يكن على مستوى عال من النّظام والترتيب. ومن هذا المنطلق نؤكّد على أنّ العلاقة الّتي تجمع بين مستوى التركيب وبقيّة المستويات اللّغويّة عامّة، والمعجم منها، علاقة تقوم أساسا على إبراز ما هو مشترك ومسترسل بين الظواهر اللّغويّة حتّى نتبيّن حقيقة نظام اشتغال الظاهرة اللّغويّة عامّة. فلا نعتقد أنّه من الممكن التوصّل إلى وصف اللّغة وتحليل ظواهرها إن لم نتمكّن من الإمساك بحقيقة الخيط الواصل بين ما يبدو في

ظاهر الإنجاز مفكّكا ومتداخلا. لذلك لا يكون الفصل بين المستويات اللّغويّة إلاّ إبستمولوجيّا. أمّا في واقع اللغة فإنّ المستويات متماسكة يفضي بعضها إلى بعض ويتولّد بعضها من بعض. فيحكم التعدد الإنجاز وتبقى المبادئ والأصول أقرب إلى الكلّية والاشتراك.

القسم الثالث: الإعراب والاستعمال

الباب الأوّل : النّظريّة والاستعمال

الباب الثّاني: علامات الإعراب وصور تحقّقها

الباب الأوّل : النّظريّة والاستعمال

الفصل الأوّل : الأصول والفروع في التّراث النّحوي

الفصل الثّاني : الأبنية المجردة وصور التحقق في اللسانيات الحديثة

مقدّمة الباب

نعتقد أنّه من المفيد التنبيه في مقدّمة هذا الباب إلى الأبعاد المفهوميّة لمصطلحي "النّظريّة" و"الاستعمال" حتّى نقف على السّمات التمييزيّة لكليهما وعلى العلاقة الرابطة بينهما. ونذهب في هذا الصدد إلى أنّ تردّد مصطلح " النظريّة" بين مختلف العلوم والفنون يعني أهمّيته. لكن في علوم اللّغة لا نتبيّن قيمته إلاّ مقارنة بالاستعمال.

شاع مصطلح النظريّة إلى الحد الّذي أصبح معه تحديد المقصود به من المسكوت عنه. ولعلّ ذلك راجع إلى البعد التجريدي الواسم للمصطلح. فمن المعاني المتواترة التّي يفيدها مصطلح " النّظريّة" اعتبارها "نظاما من الفرضيّات وهو معنى متواتر الاستعمال"[1]. وقد دقّق يلمسلاف هذا المفهوم بقوله: "إنّها {النظريّة} تكون نظاما استدلاليّا خالصا"[2]. ويكون بذلك يلمسلاف قد اعتبر أنّ النظريّة "ينبغي أن تكون منيعة لا تطالها معطيات التجربة"[3]. وهذا يفيد عنده أنّ النظريّة لا تستنسخ الواقع لذلك يرفض أن يقاس صدقها بملابسات الواقع المتحقّق.

فالنّظريّة بهذا المفهوم هي أشكال مجرّدة يصوغها المنظّر لتفسير الواقع المنجز وتوقّع الممكن إنجازه. فهي فرضيّة أو مجموعة من الفرضيات المعرفيّة محكومة بجملة من الآليات الّتي تحقّق سلامة تمثيلها. وأهمّ هذه الآليات حسب المنظرين من جهة أولى ما يسمّى بالمصادرات Axiomes ومن جهة ثانية ما يسمّى بالمبرهنات Théorèmes. وقد تعدّدت عند اللسانيين المصطلحات الدّالة على

---

[1] Hjelmslev1971 b .p 23 24

[2] Ibid.

[3] بن حمّودة، 2004، ص 50

الجزء الأول من هذا الجهاز المفهومي للنظريّة. فالمصادرات قد اصطلح عليها أيضا بالمبادئ Principes وبالمقدّمات Prémisses وبالمسلّمات Postulats وبالفرضيّات Hypothèses .وهي في مجملها تحيل على مفهوم موغل في التجريد يترجم عن منطلقات اللّساني المسلّم بها كقناعات لتأسيس نظريّته. وقد تتعالى هذه المنطلقات في سلّم التجريد لتتأى في أصل رجوعها عن علم اللّغة. يقول يلمسلاف : "...ترجع مقدّمات النّظريّة اللّغويّة إلى بعيد حتّى إنّ مثل هذه المصادرات المقتضاة قد تكون على درجة من التعميم تجعلها غير مخصوصة بالنظريّة اللّغويّة "[1].

أمّا الجزء الثّاني من الجهاز المفهومي للنّظريّة فهو "المبرهنات" وهي قوانين مستنبطة من النظريّة بالاستلزام حسب يلمسلاف" تقبل التعديل والمراقبة بالرّجوع إلى التجربة بحكم وقوعها في منزلة وسطى بين الجهاز الاستلزامي والواقع اللّغوي، فالمصادرات مبعث لوجودها والواقع اللّغوي شرط لسلامتها"[2]. وعلى هذا تكون المصادرات أقوى في سلّم التجريد وأقلّ عددا من المبرهنات بحكم اشتقاقها من المصادرات. وتفضي المبرهنات بدورها إلى جملة من الفرضيّات أو القوانين الّتي تفسّر الواقع اللّغوي المنجز أو تمدّنا بما يمكن إنجازه. وبذلك يكون مستوى الواقع نهاية سلّم الانتظام في النّظريّة بالمفهوم الّذي حدّد سابقا. وعليه تكون النّظريّة إطارا مختارا لجهاز تجريدي ينتقيه اللّساني للاشتغال عليه. وبهذا يكون حكم الصّحة والخطإ راجعا إلى داخل هذا الإطار النّظري وليس خارجا عنه، فيراقب هذا الجهاز النظري مثلا بمبدإ الحساب Calcul وهو إجراء رياضي يضمن للنّظريّة اللّسانيّة الموضوعيّة والشّمول

---

[1] Hjelmslev, 1971b, p 25 « Les prémisses de la théorie du langage remontent si loin que de tels axiomes présupposés seraient d'une généralité telle qu'aucun d'entre eux ne pourrait être spécifique à la théorie du langage »

[2] بن حمّودة، 2004، ص 56 -57

وعدم التّناقض. ويتجاوز بها المتحقق الفعلي إلى الممكن التّحقق أو الاحتمالي Virtuel.

إنّ هذا التّعالي بالنّظريّة عن ملابسات الواقع المعيش وإن ضمن للّسانيّات دقّة تحديد الموضوع والمنهج، ونجاعة استخلاص الأطر فإنّه لا يسمح في علوم اللّغة بالقطع مع واقع الاستعمال. فاللّسانيّات ليست من صنف العلوم الصّحيحة كالرّياضيّات والمنطق وإن استفادت من آلياتها. ودراسة الظاهرة اللّغويّة لا تكتفي بالجانب النّظري الشّكلي الخالص لأنّها متأصّلة في الواقع العيني الممثّل في المدوّنة أو في ما سمّاه تشمسكي بحدس المتكلّم/ السّامع المثالي أو في المثال المنسوب أو المثال المصنوع الذي يتمثّل به النحاة واللسانيون. وهكذا يتسرّب الاستعمال إلى النّظريّة فتتشدّ إليه باحثة عن المستوى المتحقّق منها بالقوّة أو بالفعل. وهذا ممّا يؤكّد ما ذهب إليه بن حمّودة من "أنّ التنظير والاستدلال في اللّسانيّات لا يكتمل معناهما إلاّ بالاستناد إلى التصنيف والاستقراء"[1]. وهكذا تلازم النظريّة الاستعمال فتمدّه بالقوانين وتفسّر أضرب الإنجاز فيه. ويحقّق الاستعمال لها مجال الوصف والتطبيق ويسمح بمراجعتها عند الاقتضاء.

يمثّل الاستعمال في نظرنا الجانب العيني من اللّغة. وقد نظر إليه التفكير اللّساني من وجهين مختلفين : وجه يُعتبَرُ بمقتضاه منطلقا للدّراسة اللّسانيّة. فتكون المدوّنة مصدرا يُستَقرأُ لاستخراج القوانين وهو موقف البنيويين. ووجه يعتبره مرجعا يُحتَكمُ إليه لإثبات صدق النّظريّة أو خطئها أو لتعديل جانب منها وهو موقف التنظيريّين. وفي كلتا الحالتين يكون الاستعمال الجانب الظّاهر من اللّغة في مقابل الجانب المجرّد. ويمكن أن

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 75

نذهب إلى أنّ ما اصطلح عليه سوسير بالكلام Parole يدخل في هذا الباب. فتكون عندئذ الأمثلة الشّواهد المستمدّة من كلّ كلام منه. ولا نستبعد أن تدخل الأمثلة الّتي يصنعها النحاة فيه كذلك. فهي وإن لم تكن من التّحقّق الطّبيعي للّغة تعتبر منه لأنّ النحاة صاغوها صياغة تبسّط تشعّب الكلام الطّبيعي. شأنهم في ذلك شأن عالم الكيمياء الّذي يحتاج إلى تخليص المادّة ممّا يعلقُ بها في الطّبيعة من شوائب ليُجري عليها تجاربه. ومن هذا المنطلق نذهب في هذا القسم الأخير من البحث إلى الوقوف على صور التحقق الإعرابي في الاستعمال وما بينها وبين نظريّة الإعراب من روابط وصلات. فنهتمّ في مرحلة أولى بتقديم أهمّ المبادئ والأصول النظريّة لمقولة الإعراب ثمّ نبحث في مدى مطابقتها للواقع اللّغوي المتحقق.

الفصل الأوّل: الأصول والفروع في التراث النحوي

مقدّمة :

ينتشر مصطلحا " الأصل" و"الفرع" في جلّ مصنّفات اللّغة وشروحها بلفظيهما أو بما يحيل عليهما من العبارات. من ذلك مصطلحات "القاعدة" و"القياس" و"الشّائع" و"الشّاذ" و"الأوّل"... وليس القول بالأصل والفرع ممّا يتميّز به البحث في اللّغة وإنّما هو أمر يشترك فيه مع مباحث الفقه وعلم الكلام وغيرهما. يقول الأنباري : " اعلم أنّ أصول النحو هي أدلّة النّحو الّتي تفرّعت عنها فروعه وأصوله، كما أنّ معنى أصول الفقه أدلّة الفقه الّتي تفرّعت عنها جملته وتفصيله"[1].

ولا يعنينا كثيرا البحث في مدى صحّة تأثّر علم النحو بعلم الفقه في تحديد المصطلحين لأنّنا من جهة نعتقد اعتقادا راسخا أنّ العلوم يتّصل بعضها ببعض من أجل بناء المعرفة الإنسانيّة العامّة، ومن جهة ثانية لأنّ الأهمّ عندنا في هذا المقام هو الوقوف على نشأة المصطلحين في مجال اللّغة وإبراز مكانتهما في التّراث النحوي نظرا لشيوع مبحث الأصل والفرع قديما وتواتره حديثا، ونظرا لما يقدّمه هذا المبحث من إجابات على بعض الاستفسارات والمسائل النحويّة المنجزة أو المفترض إنجازها. وسنبحث في هذا الموضع نشأة مفهوم الأصل والفرع في النظريّة النحويّة العربيّة وتطوّره.

---

[1] الأنباري، لمع الأدلّة، ص 27

1- الدّلالة المعجميّة للأصل والفرع

الأصل لغة هو "أسفل كلّ شيء، وجمعه أصول[...] أَصُلَ الشيء صار ذا أصل[...] استأصلت هذه الشجرةُ أي ثبت أصلها"[1] . يسمح هذا التّعريف بأن نعتبر أنّ الأصل لغة هو أسّ الشيء وسنده الأوّل الّذي ينشأ عنه كلّ فرع لذلك ورد حدّ الفرع على نقيض حدّ الأصل فدلّ لغة على أعلى الشيء. ورد في لسان العرب "فرع كلّ شيء أعلاه: والجمع فروع "[2]. فالأصل هو العماد الّذي تنبثق عنه الفروع ولا معنى للأعلى إذا لم يوجد له أساس يعتمد. ف"الأصل كلُّ ما ثَبتَ دليلا في إيجاب حكم من الأحكام ليتناول ما جلب فرعا أو لم يجلِب"[3]. يبدو من خلال الدلالة المعجمية أنّ الأصل والفرع متلازمان . فلا قيمة للواحد منهما إلّا بوجود الآخر. وسنرى أنّ العلاقة نفسها تربط بين الأصول والفروع في الجهاز الذي استنبطه النحاة لوصف الظواهر اللغوية وتفسير اشتغالها.

2 - الأصول في الفكر العربي القديم

إنّ أوّل من اهتمّ بمبحث الأصول بوصفه علما مختصّا بصنع القوانين و سنّ الأحكام هم علماء الفقه في تأصيلهم للأصول المنهجيّة العامّة لاستنباط الأحكام الشرعيّة. ويعتبر كتاب الرسالة للشّافعي من أوائل ما كتب في هذا الغرض : "الشّافعي أوّل من صنّف في أصول الفقه، صنّف فيه كتاب الرسالة، وكتاب أحكام القرآن، واختلاف الحديث[...]"[4] وأصول الفقه هي مصادره وقوانينه الكلّية الّتي تعتمد لمعرفة الدّلائل الشرعيّة. "يقول الفخر الرازي في مناقب الشّافعي:" كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلّمون في مسائل أصول

---

[1] ابن منظور، لسان العرب مادة (ء ص ل)
[2] م ن مادة (ف ر ع)
[3] الزركشي، بحر المحيط...، ج1،ص27
[4] م ن، ص18

الفقه. ويستدلّون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلّي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشّريعة، وفي كيفيّة معرضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانونا كلّيا يرجع إليه لمعرفة مراتب أدلّة الشّرع"[1]. وبذلك كانت أدلّة الشّرع عند الفقهاء القرآن والسنّة بوصفهما المرجعين الأساسيين لاستنباط الأحكام وسنّ القوانين. لكن الوسيلة أو الآليّة للبتّ في ما لا وجود لنصّ صريح في شأنه هي استنباط حكم باعتماد أحد الأدلّة : الإجماع أو القياس أو استصحاب الحال... حتّى يسنّ المشرّع حكمه. يقول الشافعي : " نعم يُحكم بالكتاب و السنّة المُجتمِع عليها، الّذي لا اختلاف فيها، فنقول لهذا : حكمنا بالحقّ في الظاهر و الباطن[...] ونَحكم بالإجماع ثمّ القياس وهو أضعف من هذا، ولكنّها منزلة ضرورة، لأنّه لا يحلّ القياس والخبر موجود."[2] وبذلك يكون الإجماع والقياس واستصحاب الحال هي الأصول المنهجيّة في استنباط الأحكام الشّرعيّة الّتي لم توجد على هيئتها في المصادر الشّرعيّة المتّفق عليها وهي القرآن والحديث الصّحيح.

لم يخرج النحاة الذين اشتغلوا بالأصول المنهجية عن هذا التصور. فالأنباري اعتبر أنّ أصول النحو هي النقل و القياس واستصحاب الحال. يقول : "اعلم أنّ أقسام أدلّة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال."[3] وعلى هذا الأساس بنى فصول كتابه لمع الأدلّة وفصّل الحديث فيها دليلا دليلا.

ليست هذه الأصول المنهجيّة مقصودة مباشرة في بحثنا هذا. لكنّنا تعرّضنا إليها حتّى يتبيّن الفرق بينها وبين ما يهمّنا في عملنا. فالمقصود الّذي

---

[1] م الشافعي، الرسالة،ج1 ،ص 13
[2] م ن ، ص598
[3] الأنباري، لمع الأدلّة،ص 27

نعنيه بالأصول اللّغويّة النظريّة عند النحاة هو ما تعلّق بالمبادئ العامّة الّتي اعتبرت أصلا يقاس عليه في استنباط أحكام لغويّة أخرى أقلّ تجريدا وأقرب إلى مستوى الإنجاز.

3 - الأصول اللّغويّة : من القواعد والقوانين الخاصّة إلى المبادئ العامّة المجرّدة المتحكّمة في القوانين الفرعيّة.

استعمل مصطلح "الأصل" عند النحاة بمعنيين اثنتين: الأوّل هو الأصول المنهجيّة الّتي اعتمدت آلات لسنّ القوانين نحو آلية القياس والسّماع وغيرهما ممّا قام بدور الأداة الصّناعيّة لتفسير الآليات المنهجية التي يسّرت للنحاة وضع القوانين الواصفة للظواهر اللّسانيّة. وليس هذا المعنى بعيدا عمّا اصطلح عليه الفقهاء بـ"الأصول" أيضا سوى أنّ موضوع العلم مختلف فهو عند هؤلاء أحكام الفقه في الدين في حين أنّه بالنسبة إلى النحاة أحكام اللغة. ولعلّ النحو كان متأثرا في هذا التصوّر بعلم الكلام؛ وقد كان ابن جنّي أوّل من صرّح بذلك: "لم نر أحدا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه."[1] أمّا المعنى الثاني فهو أقلّ تجريدا من الأوّل؛ يقصد به الظواهر الصناعية المتحكّمة في ظواهر أخرى مشتقّة منها تنتظمها. ومن أهمّ صفاتها أنّها تختزل الشّتات اللّغوي لأنّها من المقولات العامّة نحو مقولة الحالة الإعرابيّة، ونظريّة العامل النحوي...

يبدو أنّ المفهوم الاصطلاحي للأصول اللّغويّة تبلور بشكل صريح مع الأنباري (ت577هـ): " فإنّ جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني[...] أن أعزّز لهم بكتاب [...] يكون أوّل ما صنّف في هذه الصّناعة الواجبة الاعتبار."[2]

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص2
[2] الأنباري، لمع الأدلّة...،ص 23

على أنّ هذا لا يعني أنّ النحاة قبله لم يشتغلوا بالأصول النحويّة؛ لكنّهم لم يخصّوه بالتأليف ولم ينظروا إليه بوصفه علما قائم الذات. فكانت الأصول من المفاهيم المعتمدة في اشتغال النحاة بالمسائل اللّغويّة. وكان المصطلح يحيل مرّة على المرجع الّذي هو الأسّ الأوّل لبناء الحكم و مرّة أخرى على بنية نظرية تحكم بنية أخرى مشتقّة منها. ولعلّ اختيار ابن السراج" **الأصول في النحو"** عنوانا لكتابه يكشف عن الوجه الثاني من معنى "الأصول" ؛ فالأصول عنده هي القوانين والأسس المستنبطة من الإنجاز بحكم اطراد الظواهر الّذي يفضي إلى استخلاص القواعد: "وغرضي في هذا الكتاب العلّة التّي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشّائع، لأنّه كتاب إيجاز"[1].

نعتبر أنّ هذه الأصول النظريّة مهما كانت درجة تجريدها إنّما هي من قبيل ما يضفي التناسق المطلوب في تفسير الظواهر اللّغويّة. ذلك أنّ النظرية النحوية درجات في التجريد منها ما يصف الوقائع اللغوية وصفا مباشرا كقولنا إنّ الفاعل مرفوع، ومنها ما يصل القانون بالقانون كقولنا إنّ الفاعل أو المبتدأ أصل في المرفوعات، ومنها ما ينظر في مسائل عامّة تتصل بأوضاع اللغة العامة كمسألة الوقف والاصطلاح ومسألة مبادئ وضع القوانين سماعا أو قياسا... ولعلّ عسر التّمييز بين درجات التجريد هذه ممّا يفسّر تأخر التصنيف المستقلّ في الأصول المنهجية خاصّة. فقد ذهب بن حمّودة إلى تبرير تأخّر وضع علم الأصول بخاصيّة التجريد الّتي تسمها : "فتخصيص الأصول بالتفكير و الوضع أمر عسير باعتبارها من الكلّيات الموغلة في التجريد."[2] وقدّر هذا الأخير أنّ " الأصول عرفت مرحلة تأسيسها الحقيقيّة مع ابن جنّي بل

---

[1] ابن السراج، الأصول، ج 1، ص28
[2] بن حمّودة، 2007 ،ص 16

إنّ ابن جنّي قد وجّه الأصول النحويّة توجيها سيظلّ ملازما لها عند من جاء بعده ممّن كتب في الموضوع."[1]

4 - اتصال الأصول المنهجيّة بالأصول النظريّة في بناء القوانين اللّغويّة وتناسقها.

ننبّه إلى أنّ فصلنا الأصول المنهجيّة عن الأصول النظريّة إنّما دعت إليه ضرورة بيان اختلاف درجات التجريد في ما يحيل عليه استعمال مصطلح الأصول. ذلك أنّنا عند معالجة الظواهر اللّغويّة قصد سنّ القوانين المتحكّمة فيها كثيرا ما نحتاج إلى اعتماد الضربين في نفس الوقت. و ممّا يدعم عندنا هذا الرأي أنّ النحاة لم يفصلوا في تفسير الظواهر اللّغويّة بين الأصول المنهجية الكلية والمبادئ اللّغويّة العامّة. فقالوا مثلا أعرب المضارع لمشابهته الاسم. فإن حللّنا هذا الحكم وجدنا أنّ المبدأ العام وهو الأصل النّظري موجود وهو "الأصل في الإعراب للاسم". ثمّ آلة سحب الحكم على الفعل المضارع موجودة أيضا وهي قياس الفعل المضارع على الاسم اعتمادا على علّة المشابهة. وبهذا لم يفصل علماء اللّغة بين الأصل المنهجي و الأصل النظري. يظهر هذا التمشّي أيضا في جمع وظائف مختلفة تحت معنى إعرابيّ واحد، ووسمها بنفس العلامة الإعرابيّة الدّالة على المعنى الإعرابي نحو رفع المبتدإ والفاعل وجمعهم في معنى الفاعليّة لعامل المشابهة : "المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما و الخبر عنهما هو الجزء المستفاد"[2] وذلك"لاعتبارات دلاليّة تركيبيّة فالعلاقة بين المبتدإ والفاعل[...] قائمة على المشابهة المزدوجة."[3] مشابهة من جهة أنّ كليهما مخبر عنه فالفاعل يخبر عنه فعله، والمبتدأ يخبر عنه خبره. ونعتبر أيضا سحب حكم

---

[1] بن حمّودة، 2007 ، ص 16
[2] ابن يعيش،شرح المفصّل، ص 75
[3] بن حمّودة، 2007، ص 23

الفاعل على نائب الفاعل من الأحكام اللّغويّة المقوّية لمبدإ عدم الفصل بين ما هو أصل منهجي و ما هو أصل نظري. فقاس النحاة نائب الفاعل على الفاعل في الحكم الإعرابي لأنّ كليهما تتمّ به بنية الإسناد رغم الفرق التركيبي بينهما باعتبار أنّ الفاعل من باب الفاعليّة والثّاني من باب المفعوليّة. فالنحاة يسمحون لأنفسهم بسحب الأحكام الأصليّة على ظواهر مشابهة حتّى تتناسق جوانب النظرية ومستوياتها وترجع المتعدّد اللامحدود إلى المحدود من الأحكام النحوية.

خاتمة

تطرّقنا في هذا الفصل إلى نشأة مصطلح الأصول باعتباره أداة من أدوات الجهاز النظري الذي اشترك في استعماله علم الكلام من ناحية وعلم النحو من ناحية ثانية. فالطرفان يشتركان في أنّ المبادئ المنهجية الكلية التي يرجع إليها في وضع الأحكام إنّما هي السماع والقياس واستصحاب الحال والاستحسان. ولاحظنا أنّ النحاة لم يقصروا استعمال مفهوم الأصل على المبادئ الكلية وإنّما جاء عندهم بمعنى القانون الذي يشتقّ منه قانون آخر مرتبط به بشكل من الأشكال.

يبدو لنا أنّ اعتماد النحاة "الأصول" بمعنيي المبادئ المنهجية العامّة للأوضاع اللغوية والقوانين العامة المفسّرة لاشتغال قوانين متفرّعة عنها إنّما يندرج في إطار سعيهم إلى إيجاد سبيل تتناسق بها الصناعة النحوية ويستقيم بها استيعاب شتات الظواهر اللّغويّة. فكانت الأصول المنهجيّة نحو السماع والقياس واستصحاب الحال والاستحسان والمشابهة... من ضوابط الصنّاعة اللّغويّة الّتي تضمن للنّحوي بناء نظريّة متماسكة قادرة على وصف الظواهر وصفا متكاملا مقنعا. أمّا تفسير ما يستجدّ من الحالات الّتي تبدو في ظاهرها مختلفة عن الأبنية الأصليّة أو خارجة عنها فمرجعه الأصول النظريّة وهي قوانين النحو الأكثر تجريدا و المحتكم إليها في سنّ القوانين وتفسير المختلف من الظواهر اللّغويّة الّتي يمثّلها مستوى الإنجاز. بذلك تكون وظيفة هذه الأصول النظرية تنظيم ما يبدو في ظاهره مشتّتا وغير مقيّد بضوابط قادرة على وصفه و مراقبة سلامته.

الفصل الثاني : الأبنية المجردة وصور التحقق في اللسانيات الحديثة

مقدّمة

قام الفصل السابق من هذا الباب على تأصيل مفهوم ثنائية "الأصل والفرع" في التراث النحوي العربي، وقد اعتبرنا فيه أنّ المقصود الأهمّ من الأصول هو الآليّات والمبادئ المجرّدة القليلة العدد الّتي بها نفسّر اشتغال القوانين الأقلّ منها تجريدا والأكثر عددا. وبينّا أنّ النظريّة النحويّة العربيّة قامت على بناء نظريّ يعتمد أصولا منهجيّة أهمّها النقل والقياس واستصحاب الحال. وهي أصول مشتركة بين النحاة والفقهاء لكنّ النحاة اعتمدوا في تنظيمهم للقوانين النحويّة أصولا مخصوصة تمثّلت في قوانين يشتقّ بعضها من بعض. وهي الّتي تكوّن نظام اللّغة بالمعنى الاصطلاحي للكلمة. ونعتقد أنّ ما يربط الفصل السابق بهذا الفصل هو هذا البعد التجريدي لمفهوم" الأصول:" فالأبنية المجرّدة في اللّسانيّات تحمل وجه شبه ومماثلة بين ما حدّ به الأصل في التراث النحوي العربي كمبدإ أوّلي عنه تتفرّع قوانين وقواعد ثانية، وبين ما سنقف عليه من دلالات للبنية التجريديّة في هذا الفصل. فلئن مثّل الأصل في المنظومة النحويّة العربيّة الجانب المجرّد للنظريّة وهو المتحكّم في الفروع المنبثقة عنه والمتحققّة بدورها في الاستعمال، فإنّ الأبنية المجرّدة باختلاف مستوياتها معجميّا ودلاليّا وصوتيّا وتركيبيّا، تمثّل الجانب النظري المجرّد في اللّسانيّات الحديثة. ومستواها المتحقق في الاستعمال هو ما يتجسّد من صور منجزة. ولتفصيل القول في الأبنية الإعرابيّة المجرّدة وصور التحقق بوصفها ما يعنينا تحديدا من هذا المبحث ننتقي بعض النّماذج من اللّسانيّات الحديثة. والانتقاء ضرورة منهجيّة في قسم منه وفي قسم آخر ضرورة معرفيّة. تعود هذه

الضرورة إلى صعوبة الإلمام بكلّ ما كتب في اللّسانيّات في هذا الخصوص. وسنسعى في اختيارنا للمنوالات اللّسانيّة أن نعتمد أكثرها تمثيلا لثنائيّة الأصل النّظري وصوره المنجزة لعلّنا نستمدّ منها أدوات معرفيّة تهدينا بعد ذلك إلى قراءة الأبنية الإعرابيّة وعلاماتها قراءة تعتمد هذه الثنائيّة.

1- الأبنية الإعرابيّة المجرّدة وصور التحقق عند يسبرسن Otto Jespersen (1860 1943)

لا ينتمي هذا اللّساني الدنمركي إلى اتّجاه واضح معلوم في اللّسانيات. وقد بيّن في كتابه **اللّغة طبيعتها وتطوّرها وأصلها** **Language :its nature developpement and origin 1922.** أنّ معطيات اللّغة مختلفة عن معطيات علم الأحياء. وقد نادى بضرورة اهتمام علم اللّسانيّات بثنائيّة اللّفظ والمعنى بوصفهما وجهين لعملة واحدة[1]. ولقد تزامن ذلك مع ظرف تاريخيّ كان فيه المعنى مغيّبا تقريبا في الدراسات اللّسانيّة السّائدة. ومن هذا المنطلق رأينا ضرورة الوقوف عند هذا اللّساني في عملنا الّذي يقوم أساسا على البحث عن تعالق المعاني والألفاظ من خلال مبحث التركيب. يعدّ يسبرسن من أهمّ اللّسانيّن الّذين قدّموا تصوّرا دقيقا في ما يتعلّق بالأبنية المجرّدة وصور التحقق. ويظهر ذلك من خلال ما عرف عنه بنظريّة المراتب La théorie des rangs فهي تتّصل بمبحثنا بصورة مباشرة.

أ- تصوّر النّظام اللّغوي عند يسبرسن

نذكّر في هذا الموضع بأنّ يسبرسن قد نبّه إلى وجود صلة وطيدة بين مجال المعاني ومجال التركيب. وجعل من المقولات التركيبيّة الخيط الرّابط

[1] Chauveau, in la linguistique, E. Larousse, p 75

بين عالم الصوت وعالم الفكرة: "إنّ المقولات التركيبيّة تنفتح في نفس الوقت على الشكل وعلى الفكرة. فهي تقعُ في الوسط، وتربط بين كون الأصوات وكون الأفكار."[1] وقدّم يسبرسن وجهين للعلاقات تشهد بأنّ له تصورا قائما على تلازم اللّفظ والمعنى. عبّر عن الوجه الأول بما سمّاه النحو النّظامي الأولGrammaire systématique1. وتنطلق العلاقة النّظاميّة فيه من ظاهر اللّغة إلى باطنها أي من اللّفظ إلى المعني (E → I) . ويمثّل هذا النظام الطرف الثاني في الخطاب أي المتقبل فهو ينطلق من اللّفظ مارّا بالتركيب ليصل إلى المعنى. أمّا الوجه الثاني من النظام اللّغوي عند يسبرسن فهو ما سمّاه بالنحو النّظامي الثّاني(I → E) . واتّجاهه عكسي فهو ينطلق من الداخل ليصل إلى الخارج. وهو متمثّل في سلوك الباثّ الّذي ينطلق من المعاني مارّا بالتركيب لينتهي إلى الألفاظ [2].

ويجمع النحو النّظامي الأول عند يسبرسن المعجم بالنحو. وقد فرّع هذا النّظام إلى ثلاثة أصناف شكليّة يجمعها علم الصرف Morphologie . ويعنينا منها تحديدا الصنف الثالث الّذي يتعلّق بتوليف الكلمات Combinaison des mots أي تراكب الوحدات اللّغويّة داخل المركّبات النحويّة. فهي عنده ظاهرة شكليّة لا تختلف عن ترتيب أجزاء الكلمة داخلها.[3] ونعتقد أنّ هذا من الأشياء المفسّرة لنظريّة المراتب الثّلاث عند يسبرسن.

---

[1] Jespersen, 1971, p 65 « Les catégories syntaxiques ouvrent à la fois sur la forme et sur la notion. Elles sont situées au milieu et relient l'univers des sons à celui des idées. »

[2] Ibid, 1971, p. 53.

[3] Ibid, p 49 « Car l'ordre des mots est sans aucun doute une composante formelle des phrases au même titre que les mots eux-mêmes. »

ب- نظريّة المرائب الثّلاث عند يسبرسن أصل نظري مجرّد

ب-1- دلالة الكلمة ووظيفتها داخل الأبنية التركيبيّة

عرّف يسبرسن الكلمة على أساس تركيبي واعتبرها وحدة لسانيّة لا تنتمي إلى الوحدات الصوتيّة : "الكلمات وحدات لسانيّة، ولكنّها ليست وحدات صوتيّة"[1]. وهو بهذا ينفي أن تكون الكلمة وحدة شكليّة لفظيّة يمثّلها علم الصوت. واعتبر أنّ تحليل (حبل من الأصوات) لا يمكن أن يوضّح لنا بدقّة لا عدد الكلمات المكوّنة ولا الحدود الفاصلة بين هذه الكلمات[2]. ونفى يسبرسن أن تكون الكلمة وحدة مفهوميّة. يقول: "الكلمات ليست أيضا وحدات مفهوميّة"[3]. واعتبر بالتّالي أنّ الكلمة وحدة تركيبيّة. ويتبيّن هذا في تأكيده على أنّ تحليل حبل الأصوات لا يمكّن من التقسيم إلى كلمات كما أنّ المعنى بدوره غير قادر على ذلك.[4] وهذا يفيد أنّ الكلمة عند يسبرسن تقع وسطا بين الصوت والمعنى. وليست خالصة متمحّضة لأحدهما. وهي لفظ مفرد كما هو حالها في المعجم. ومن خلال هذا التصوّر المقدّم للكلمة نفهم إصرار يسبرسن على عدم الفصل بين اللّفظ والمعنى. ولذلك يقرّ بتشكّل الكلمة في حيّز تركيبي من نحو :

1- أقبل النّاجح فَرِحا.
2- أقبل النّاجح وقد غمرته الفرحةُ.

---

[1] Jespersen, 1971, p 113 « Les mots sont des unités linguistiques ، mais ce ne sont pas des unités phonétiques. »

[2] Ibid, p113 « L'analyse exclusivement phonétique d'une corde sonore ne peut nous préciser ni le nombre de mots qui la composent ni les frontières qui séparent ces mots. »

[3] Ibid, 1971, p 114 « Les mots ne sont pas non plus des unités notionnelles. »

[4] Ibid, p 114 « Puisque ni l'analyse de la corde sonore ni le sens ne suffisent à nous indiquer la segmentation en mots ، il nous faut trouver les critères grammaticaux ، ou syntaxiques qui nous permettrons de l'effectuer. »

تعتبر"فرحا" في المثال الأول من الأسماء بحكم بنيتها الصرفيّة. وتكتسب خصائص الجنس والعدد والحالة الإعرابيّة من وقوعها حالا يطابق صاحب الحال أي الفاعل النحوي "النّاجح". أمّا التركيب "وقد غمرته الفرحة" فيكتسب خصائص الاسميّة من وقوعه موقع الاسم لا غير أي من خلال الوظيفة النحويّة الإعرابيّة الّتي يؤدّيها هذا التركيب في الجملة.

هذا التصوّر للكلمة مكّن يسبرسن من "أن يحدد العلاقات القائمة بين مختلف الوحدات الدّاخلة في التركيب باعتبار أنّ هذه العلاقات تمكّن من فهم المعاني الّتي تكتسبها الكلمات المفردة وتوليفات الكلمات الواقعة في أحياز تركيبيّة مختلفة."[1] وقد صاغ يسبرسن آراءه في نظريّة المراتب الثلاث كإطار بنيوي مجرّد.

ب-2- نظريّة المراتب الثلاث ومستوى المتحقّق

تتحقق المعاني الّتي تؤدّيها الكلمات المفردة أو الدّاخلة في تركيب واقع في أحياز مختلفة من الجملة عند يسبرسن بالرّجوع إلى الشّكل النّظري الّذي لخّصه في مفهوم "المرتبة" . فالمراتب عنده تعبّر عن تصوّر للبنية المجرّدة الّتي قد تؤدَّى بها المعاني المتعدّدة. وهي محكومة في نظره بتراتبيّة سلّميّة جعل فيها المرتبة الأولى تختصّ بها التوليفة الأهمّ Combinaison . والمقصود بذلك هو التوليفة الّتي تنبني عليها الوحدات التوليفية الأخرى في التركيب. فتأتي هذه الوحدات الأخرى متعالقة مع الأولى فتصفها أو تعرفّها أو تغيّر من معناها. يقول : "في كلّ مرّة نستعمل توليفة من الكلمات لتعيين شيء أو شخص [...] تحتوي هذه التوليفة كلمة أكثر أهمّية من غيرها، وتعلّق الكلمات الأخرى عليها، هذه الكلمة الأساس تعرّف أو توصف أو تحوّر بكلمة أخرى هي بدورها

[1] بن حمّودة، 2004، ص 208

تعرّف أو توصف أو تحوّر بكلمة ثالثة، وهكذا دواليك"[1]. وتختصّ المرتبة الثّانية بالوحدة الّتي تعلّق على التوليفة الأهمّ في التركيب أي الواقعة في رأس السلّم. وتمثّل المرتبة الثالثة الوحدة التي تصف أو تخصص الوحدة الواقعة في المرتبة الثانية. مثال ذلك:

جاءَ الرجلُ باكيا ←
- جاء : وحدة من المرتبة الثانية
- الرّجل : وحدة من المرتبة الأولى
- باكيا : وحدة من المرتبة الثّالثة

بناء على هذه النّظريّة يمكن توزيع الوحدات اللّغويّة من منظور يسبرسن كالآتي: المرتبة الأولى للاسم الجوهر والمرتبة الثّانية للفعل والصّفة والمرتبة الثالثة للصيق الفعل Adverbe . وهذا لا يمنع عنده وجود حالات يكون فيها الاسم المحض في المرتبة الثّانية. وذلك عائد كما بيّنا إلى صورة تعلّقه في التركيب إمّا محددا أو مخصّصا أو محوّرا لغيره من الوحدات كالمضاف إليه في العربيّة. أمّا الأفعال فلا تكون في تقديره إلاّ في المرتبة الثّانية[2]. والمركّبات الإسناديّة أكثر إطلاقا فقد تكون في إحدى المراتب الثلاث[3].

تعبّر المراتب الثّلاث عند يسبرسن عن العلاقات التركيبيّة. فكلّما تغيّرت المراتب تغيّرت العلاقات. وهذا مفاده أنّنا نستعمل الوحدات اللّغويّة بصفتها قابلة للدّخول في علاقات مختلفة للتعبير عن تجارب مختلفة. والتجربة

---

[1] Jespersen, 1971, p 119 « Chaque fois que l'on emploie une combinaison de mots pour désigner un objet ou une personne … elle contient un mot plus important que tous les autres, et auquel tous les autres mots sont subordonnés. Ce mot principal est défini, qualifié, ou encore modifié, par un autre mot qui est lui-même défini, qualifié ou modifié, par un troisième, et ainsi de suite. »

[2] Ibid, 1971, p 125 « Les formes personnelles des verbes ne peuvent être que de range 2 ; elles ne sont en effet jamais ni de rang 1 ni de rang 3. Mais les participes ،tout comme les adjectifs peuvent aussi bien être de rang 1. »

[3] Ibid, p 113 « Une proposition peut donc être selon le cas de rang 1,2,3. »

الواحدة قد يعبّر عنها بطرق مختلفة أي أنّ المراتب فيها تتغيّر والتّغيّر يولد إمكانات تركيبيّة جديدة متعدّدة. وذلك نحو:

1 اجتهد العلماء كثيرا ودقّقوا أعمالهم العلميّة فتقدّم العلم

1 2 3 1 2 3 1 2

2 اجتهاد العلماء الكثير وتدقيقهم لأعمالهم العلميّة قدّم العلم

2 1

في هذين الملفوظين تغيّر المراتب غيّر من العلاقات التركيبيّة الدّامجة للوحدات اللّغويّة. ويعدّ هذا التغيّر ناتجا عن تجربتين لغويّتين إنجازيّتين لمحتوى دلالي واحد. فيفهم المتلقّي من التركيبين أنّ اجتهاد العلماء وتدقيقهم لأعمالهم هو سبب تقدّم العلم على الرغم من اختلاف التركيب بين الملفوظين.

ب-3- حدود نظرية المراتب ليسبرسن

مكّنت نظريّة المراتب من اختزال اللامحدود في المحدود. وبيّنت أنّ ما يبدو مختلفا في ظاهر الاستعمال يعود في حقيقته المجرّدة إلى أصل لغوي واحد تنبثق عنه فروع مختلفة باختلاف التّجارب وتعدّدها لاختلاف المعبّرين عن التجربة الواحدة. واختلاف الطرق المعبّرة حتّى عند نفس المستعمل. ففي كلّ مرّة تتحقق تجربة إنجازيه جديدة ومختلفة.

لكنّ الإشكال في نظريّة المراتب في تقديرنا يعود إلى المحدد الّذي انتقاه يسبرسن لتوزيع الرتب. فتوزيعه لمراتب المفردات يظلّ حدسيّا لا يستند إلى معطيات لسانية واضحة صارمة، فلا نفهم مثلا كيف يميّز الاسم الّذي في الرتبة 1 من الّذي في الرتبة 2 من الّذي في الرتبة 3 في جملة لا تتكوّن إلاّ من الأسماء من نحو: "الطقس باردا أجملُ".

فضلا عن ذلك يبدو لنا أن هذا اللّساني تعامل مع النظام التركيبي على أساس شكلي. فقد اعتبر توزيع الكلمات في التركيب من صنف توزيع الحروف في الكلمة: "لأنّ نظام الكلمات من دون أدنى شكّ مكوّن شكلي للجمل من صنف الكلمات ذاتها"[1]. وهذا خطير لتعامله مع الظاهرة التركيبيّة على أنّها في أصل نظامها ظاهرة شكليّة. فالنّظام التركيبي لا يقوم في حقيقته كما بيّنا في مراحل العمل على نظام شكلي للمفردات اللّغويّة بل هو نظام معنويّ مجرّد ينطلق من أصل فكرة موجودة في الأذهان ليستقرّ في الإنجاز على صورة شكليّة مّا. لا تحكمه ولا تقيّده لكنّها توجّهه وتمثّل وجها من وجوه الفكرة لا غير. أمّا نظام الوحدات الصوتيّة الداخلة في بنية الكلمة فإن ترتيب وحداته لا يخضع لاعتبارات دلاليّة وإنّما يخضع لاعتبارات وضعيّة محضة. ذلك أن الوحدات الصوتية تمييزيّة في حين أن الكلمات وحدات دالّة.

2- الأبنية المجرّدة وصور التحقّق عند تنيار (1954)

انطلق اللّساني الفرنسي تنيار في تأسيسه لنظريّته اللّغويّة في كاتبه **مبادئ التركيبيّة البنيويّة** **Eléments de syntaxe structurale** من أهمّية الجملة في الدّراسة اللّسانيّة ودورها الأساسي في بيان اشتغال الظواهر اللّغويّة. فوصف اللّغة ينطلق منها وينتهي إليها في تقديره. حتّى إنّه اعتبر موضوع التركيبيّة البنيويّة هو دراسة الجملة.[2] فمثّلت الجملة في تصوّره منطلقا في مصنّفه المذكور. ومن أبرز القضايا الّتي استهلّ بها كتابه محاولة تقديم مفهوم نظريّ عامّ سمّاه "التشجيرة" Stémma محاولا من خلاله إرساء دعائم طموحه اللّساني في تأسيس نظريّة لسانيّة تجمع المبادئ العامّة المشتركة بين الألسنة من خلال دراسته للأبنية النحويّة الّتي قد تشترك في بعض السّمات التركيبيّة الدّلاليّة.

---

[1] Jespersen 1971 p 49 « …Car l'ordre des mots est sans doute une composante formelle des phrases au même titre que les mots eux mêmes. »

[2] Tesniére, 1988, p 11, « L'objet de la syntaxe structurale est l'étude de la phrase. »

وقد سعى في هذا الإطار إلى تخليص الدّراسات اللّغويّة من تأثيرات علم المنطق وترسيخ قناعته بتركيبيّة الظاهرة اللّغويّة من خلال تأسيسه لقيمة عمل الربط La connexion داخل أبنية الجمل. يقول : "إنّ عمل الربط ضروري للتعبير عن الفكر، من دون عمل الربط لا نعبّر عن أيّ فكرة متواصلة ولا نستطيع إلاّ التلفّظ بسلسلة من الصور والأفكار غير المترابطة ومن دون رابط بينها[...]عمل الربط إذا هو الّذي يعطي للجملة خاصيّتها العضويّة والحيّة"[1]. ونظرا إلى أهمّية هذا المصطلح "عمل الربط" عند تنيار في وصفه لبنية الجملة سننطلق من الوقوف على مفهومه في حديثنا عن التصّور النظري الموسوم بالتشجيرة.

أ- عمل الربط La connexion عند تنيار ودوره الوظيفي

لقد خصّص تنيار لهذا المفهوم الفصل الأول من كتابه. وقد أعرب كما بيّنا سابقا ومنذ بداية الفصل عن أهميّة هذا المفهوم ودوره في تكوين الجملة. يقول : "يدرك الذهن روابط يكوّن مجموعها هيكل الجملة."[2] واعتبر تنيار أنّ هذه الرّوابط لا يدلّ عليها شيء ولكنّها تدرك بالذّهن[3]. وقد قدّم مثالا على ذلك Alfred parle . و بيّن من خلال هذا المثال أنّه يدلّ في نفس الوقت على أنّ هنالك شخصا اسمه Alfred وهنالك متحدّث. يستقى هذا المعنى من بنية واحدة دالة على أنّ المتحدّث هوAlfred . فالرّابط بين المعنى الأول أي وجود شخص اسمه Alfred والمعنى الثّاني "وجود متحدّث" هو المحصّل للمعنى المجمل الدّال على أنّ المتحدّث هو Alfred. ولا وجود ظاهر له في بنية الجملة ولكنّه موجود في

---

[1] Tesniére, 1988, p 12, « La connexion est indispensable à l'expression de la pensée. Sans la connexion, nous ne saurions exprimer aucune pensée continue et nous ne pourrions qu'énoncer une succession d'images et d'idées isolées les unes des autres et sans lien entre elles … C'est la connexion qui donne à la phrase son caractère organique et vivant. »

[2] Ibid, p 11 «…L'esprit aperçoit des connexions dont l'ensemble forme la charpente de la phrase. »

[3] Ibid, p 11

الذهن. وهذا مفاده عند تنيار أنّ تركيبا من هذا الصنف لا يتكوّن فقط من لفظين هما Alfred وParle ولكن يتكوّن من ثلاث وحدات هي الاسم Alfred والفعل parle والرّابط La connexion . وهو العلاقة الواصلة بين الاسم والفعل، ومن دونه لا وجود لجملة. وهذه العلاقة تركيبيّة خالصة. وهي الأساس عند تنيار : "أن نقول إنّ جملة من صنف Alfred parle لا تتركّب إلاّ من مكوّنين اثنين، هو تحليل سطحي، صرفمي خالص، وإقصاء للجوهري الّذي هو الرابط التركيبي..."[1]. وقد بيّن أنّ الرّوابط هي الّتي تبعث الحياة في كتلة جامدة من الكلمات وأنّ فهم الجمل يقوم على إدراك جملة الروابط القائمة بين وحداتها. وهكذا يؤكّد تنيار على أهميّة مفهوم الربط بين الكلمات في تكوين البنى التركيبيّة الدّلاليّة. وقد اختار أن يمثّل للرّوابط القائمة داخل البنية بخطوط ربط من صنف.

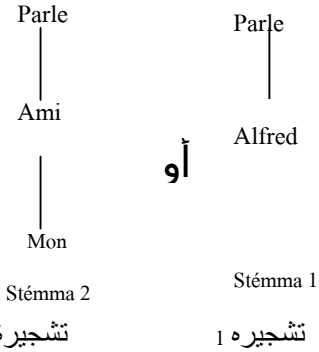

كلّ رابط عند تنيار يربط بين وحدة عليا وأخرى سفلى وتمثّل الوحدة العليا دور العاملRégissant ، وتمثّل السفلى دور المعمول. وهذا مفاده أنّه في مثال من صنف Alfred parle العامل هو الفعلParle والمعمول هو الاسم Alfred .و هكذا يبرز الفعل موزّعا أساسيّا للأدوار التركيبيّة عند تنيار. فهو على حدّ عبارته

[1] Tesniére, 1988, p 12, « Dire qu'une phrase du type Alfred parle ne comporte que deux éléments, c'est l'analyse d'une façon superficielle, purement morphologique, et en négliger l'essentiel, qui est le lien syntaxique... »

"المتحكّم"[1] وكل كلمة في التركيب قد تكون عاملة ومعمولة في نفس الوقت من نحو.

Mon ami parle.

فكلمة Ami هي في ذات الحين معمول الفعل parle وعاملة في الضميرMon وهكذا تتولّد عند تنيار هرميّة التشجيرة أو هرميّة الترابط.

اعتبر تنيار أنّ لكلّ معمول عاملا واحدا. أمّا العامل فقد تتعدّد معمولاته[2]. فكلّ عامل يحكم معمولا أو معمولات يكوّن ما سمّاه بالعقدة Un nœud. هذه العقدة ترمز في نظره إلى علاقة العامل بالمعمول بنيويّا ودلاليّا. وقد اعتبر أنّ قوّة الفعل باعتباره عاملا تختلف حسب درجات تعلّقه. وبذلك يكون العامل في نظره الرأس المعجمي الفعلي : "عقدة العقد هي غالبا عقدة فعليّة"[3]. وهو أمر قابل للنّقاش. ذلك أنّ كون الفعل موزّعا للأدوار الدّلاليّة لا يعني بالضّرورة أنّ الفعل وحده يستأثر بهذه الخاصيّة، فمن الألسنة ما يمكن أن يتكوّن فيها الكلام بالأسماء فقط كالجملة الاسميّة المحضة في العربيّة نحو "هذا زيد". فلا تكون في هذه الجملة العقدة فعليّة إلاّ إذا اعتبرنا أنّ اسم الإشارة يقوم مقام فعل وكذلك جملة النّداء....

ب- مفهوم التشجيرة ودور النّظام البنيوي في بيان أهمّيتها

يعرّف تنيار "التشجيرة" بقوله : "إنّ التشجيرة إذا هي تمثيل

---

[1] Tesniére ،1988, p 14

[2] Ibid ,1988 p 14

[3] Ibid, p 15 « Le nœud des nœuds est généralement un nœud verbal. »

بصري لفكرة مجرّدة وليست إلاّ الترسيمة البنيويّة للجملة"[1]. وهذا مفاده عندنا أنّ صاحب **مبادئ ...** يعتبر أنّ البنية مقياس التمثيل الصوري للجمل. وقد قدّر تنيار أنّ الترتيب البنيوي للكلمات هو الّذي تتأسّس عليه أعمال الربط، وأنّ الروابط قد تتعدّد بما أنّ كل عامل قادر على تطلّب عديد من المعمولات. يقوم ذلك شاهدا على أبعاد النظام البنيوي وتعدد أبعاد التشجيرة. وقد اختصرها تنيار في بعدين اثنين. يعود ذلك إلى أنّ كلّ معمول متعلّق بعامل واحد وهذا يعني أنّ كلّ تشجيرة لها بعد أقصى واحد وهو العقدة الأساسيّة للجملة ولها عديد الأبعاد الدنيا الأخرى. وهذا لا يتطلّب أكثر من بعدين اثنين للتشجيرة عند تنيار[2]. وقد مثّل لهما بالشكل التالي :

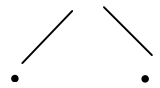

التشجيرة 3

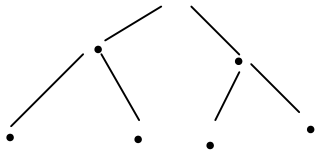

التشجيرة 4

وأبرز تنيار أنّ مّا يؤسّس فعليّا لتكوين تشجيرة لغويّة لجملة ما هو تحويل النّظام الخطّي للجملة إلى نظام بنيوي. وقدّم مثالا على ذلك هو تشجيرة الجملة التالية:

---

[1] Tesniére, 1988, p 16 « Le stémma est ainsi une représentation visuelle d'une notation abstraite qui n'est autre que le schéme structural de la phrase. »

[2] Ibid, p 16 « …Or une telle représentation ne nécessite pas plus de deux dimensions. »

-Les petits ruisseaux font les grandes rivières.

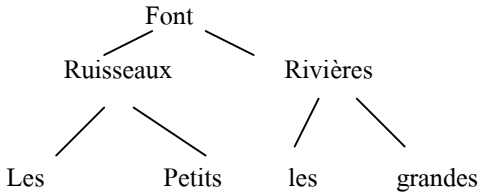

وهذا يعني عند تنيار أنّ فهم لغة مّا مرهون بتحويل نظامها الخطيّ إلى نظام بنيوي. أمّا تكلّم هذه اللّغة فهو تحويل النظام البنيوي إلى نظام خطّي[1]، وأنّ المبدأ الأساسي لتحويل النظام البنيوي إلى نظام خطّي هو تحميل روابط النظام البنيوي لمقاطع من النّظام البنيوي بطريقة تضمن المجاورة المباشرة للوحدات المترابطة في النّظام البنيوي على مستوى التمثيل الخطّي لسلسلة الكلام. وتوّج تنيار تحليله هذا بالإقرار بأنّ الجملة السليمة تركيبيّا هي الجملة البنيويّة أمّا الجملة الخطّية فليست إلاّ انعكاسا للأولى يتحمّل تبعات التسطيح الّتي تحملها عمليّة الانعكاس[2]. ويمكننا القول إنّ تنيار من خلال مفهوم التشجيرة يؤسّس لوجود صلة متينة بين التركيب والدّلالة فحقيقة تشجيرة تنيار تكمن في مختلف الرّوابط الّتي تحكم وحدات الجملة. وهي عنده من نتاج الفكر. وليست الوحدات اللّغويّة إلاّ حلقات في سلسلة بنيويّة قوامها الأساسي الرّبط بين مكوّناتها المعجميّة.

[1] Tesniére, 1988, p 19

[2] Ibid, p 20

ج- أهمّية نظريّة تنيار في الفصل بين الشّكل النّظري وصوره الخطّية

يبدو لنا أنّ مفهوم "التشجيرة" باعتبار ما فيه من عمق في التجريد قد مكّن تنيار من تجاوز متغيّرات صور الإنجاز بقدر يؤسس لنظريّة لسانيّة عامّة متكاملة ومتناسقة. فلقد تمكّن من خلال هذا المقترح من هندسة الظّواهر اللّغويّة المتشابكة وعقلنتها في نموذج صوري الأبعاد. ولكنّه لم يفصل في هذا المفهوم بين التركيبي والدّلالي، بل جعل من الرّوابط أسّا فكريّا خالصا ومبدأ ثابتا في فهم الظاهرة اللغويّة وقراءة معانيها. فالوحدات اللّغويّة في تقديره لا تعرف الحياة إلاّ من خلال هذه الترابطات القائمة بينها في البنية التركيبيّة. وقد أعطى للفعل دور الرأس المعجمي المتحكّم في توزيع الأدوار الدّلاليّة في حين أنّ هذا قد لا يستقيم في كلّ الألسنة ففي العربيّة مثلا الفعل ليس إلاّ آليّة من آليّات العمل الإعرابي الموظّفة في مقولة العمل من طرف العامل الحقيقي المتحكّم في توزيع الأدوار الدّلاليّة وهو المتكلّم منشئ المعاني كما بيّن التراث النحوي. وهذا التصوّر يخرجنا من المأزق الذي نقع فيه بالنسبة إلى تحليل الجملة الاسمية المحضة نحو "هذا زيد".

على الرغم من تمكّن تنيار من إبراز تعلّق التركيب بالدّلالة وما سمح له به مفهوم التشجيرة من إبراز لدور الترابطات الفكريّة في بثّ الحياة في المعجّمات المتّصفة عنده بالجمود خارج إطار التركيب فإنّ تعلّقه الشديد بإبراز دور الفعل في توزيع الأدوار التركيبيّة في الجمل- وهو ما يؤكّده تقسيمه للأفعال وفق مبدأ التعلّق La valence إلى أحاديّة Monovalents وثنائيّة Divalents وثلاثيّة Trivalents - قد اختزل المحلات الإعرابيّة فيما تعمل فيه الأفعال دون سواها من الوحدات اللّغويّة. وهذا ما قد لا يصدق على بعض الصور المتحقّقة في بعض الألسنة فمن المحلات الإعرابيّة ما يعود إلى العامل الاسمي كالخبر في التركيب الإسنادي الاسمي أو ما يعود إلى عمل الحروف كحروف الجرّ في

العربيّة أو ما يعود إلى عمل بعض المركبات كالتركيب الإضافي مثلا. لذلك نعتقد أنّ إعطاء الأفعال هذا الحيّز المحوريّ في العمل الإعرابي لا تكون له الكفاءة التفسيريّة الّتي نجدها عند النحاة العرب في نظريّة العامل.

3- الأبنيّة المجرّدة وصور التحقّق عند تشمسكي

كنّا قد بينّا في القسم السّابق من هذا البحث أنّ نظريّة تشمسكي اللّغويّة قد تجاوزت العمل بالمدوّنة Corpus في التنظير للمسائل اللّغويّة. وبذلك نقضت تقريبا قيمة الملاحظة في تأسيس أصول الدراسة اللّسانية. وقد عرف تشمسكي بتعدّد منوالاته النظريّة، وبتطوّرها من أجل تقوية الكفاءة التفسيريّة في النظريّة العلميّة. وبذلك تجاوزت التوليديّة على يد تشمسكي مجرّد تصنيف الظواهر المستقاة من مدوّنة إلى المصادرة على المعطيات من أجل تفسير الظواهر الموجودة والمحتمل وجودها. وفي هذا الإطار تتنزّل مسألة المبادئ النّظريّة وصور تحقّقها الّتي نعتقد أنّ تشمسكي قد أرسى دعائمها من خلال ما سمّاه بالبنية العميقة وبالبنية السطحيّة. وقد أسّس هذا الأخير لهذه الثّنائيّة من خلال مفهومي التوليد والتحويل المرتبطين عنده بالنّواة الأساس للجمل وبخاصيّة الإبداع في اللّغة.

أ- الإبداع خاصيّة جوهريّة في الظاهرة اللّغويّة

مثّل مفهوم الإبداع La créativité عند تشمسكي مقوّما أساسيّا في نظام اللّغة حتّى إنّه عدّه مضاهيا للبنية من حيث الأهميّة. وذهب إلى أنّ المهمّ في الألسنة هو اعتبار"الاستعمال الإبداعي للّغة خاصيّة جوهريّة لا تقلّ أهميّة عن الخصائص البنيويّة التمييزيّة."[1] وقد دفع هذا الموقف بتشمسكي إلى القول بثنائيّة القدرة Compétence والإنجاز Performance. ولئن مثّل الإنجاز صور الكلام

[1] Chomsky, 1977b, p 37 « J'ai souvent décrit ce que j'appelle «L'utilisation créative du langage » comme une caractéristique essentielle, non moins importante que les propriétés structurales distinctives. »

اللاّمحدودة والمتحقّقة في ضروب من الصياغات المتنوّعة، فإنّ القدرة عند هذا الأخير هي قوّة مجرّدة سابقة للإنجاز من جهة، وهي من جهة ثانية نظام من القوانين المحدّدة للشّكل والمعنى المتضمّنين في عدد لا نهائي من الجمل[1]. وقد قدّم تشمسكي القدرة على الإنجاز لأنّها في نظره تفسّر الجانب الأهمّ في خاصيّة الإبداع أي توليد اللاّمحدود، الّذي هو الكلام بضروبه المتعدّدة انطلاقا من المحدود الّذي هو القوانين والقواعد اللّغويّة المضبوطة. ويبدو لنا حينئذ أنّ التّصوّر التوليدي القائم على مفهومي القدرة والإنجاز هو الكفيل بتفسير ما تسمح به خاصية الإبداع في الظاهرة اللّغويّة من انتقال من المحدود إلى اللامحدود.

ب- ثنائيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة

كنّا قد وقفنا في القسم السّابق من هذا العمل على مدلول ثنائيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة. وبيّنا أنّ المصطلح قد تبلور مع المدرسة التوليديّة لكنّ دلالاته قديمة. فقد ميّز نحو بورورويال بين المفهومين بصفة صريحة. وأشار تشمسكي ذاته إلى ذلك[2]. أمّا ما يعنينا من هذه الثّنائيّة في هذا الموضع من التحليل فهو التأكيد على الجانب التنظيري المجرّد للبنية العميقة ومدى اختزالها للواقع اللّغوي المنجز باعتبار البنية السطحيّة مفهوما معبّرا عنه. ونريد أن ننبّه في هذا الإطار إلى ضرورة التذكير بأنّ تشمسكي قد أقام نظريّته اللّغويّة عامّة من أجل التأسيس للنحو الكلّي. وهذا ما يحيل عليه فصله بين ما سمّاه بالنحو الخاص وهو المتعلّق بلسان واحد محدّد والنّحو الكلّي وهو نحو يجمع الكليات المشتركة بين كلّ الألسن. وقد اعتمد تشمسكي في تحقيقه لغايته هذه على علم الرّياضيّات. فجعل من نظريّته اللّغويّة نظريّة رياضيّة موغلة

---

[1] Chomsky, 1977b, p 106

[2] أنظر القسم 2 الباب 1 الفصل 2

في التجريد. وقد سمح ذلك من جهة باختزال المنجز اللّغوي اللاّمتناهي في بنية لغويّة رياضيّة متناهية مهما اتّسعت. وسمح من جهة ثانية بتوقّع ما يمكن إنجازه. لذلك رفض تشمسكي المدوّنه باعتبارها مرجعية مختزلة للّغة. وهذا ممّا يفسّر لنا توجّه هذا اللّساني إلى ما سمّاه بالبنية العميقة. فهي عنده الجانب النظريّ المجرّد، وهي المولّدة لمختلف الاستعمالات اللّغويّة الموجودة والممكنة. وتفضي هذه البنية إلى ما سمّاه تشمسكي بالبنية السطحيّة من خلال قواعد إعادة الكتابة ومبدإ التوليد.

أرجع مختلف الأبنية المنجزة منها والمحتملة إلى بنية مجرّدة واحدة هي بنية [فا ف مف]. وقد أوكل تشمسكي للمستوى التركيبي الدور التوليدي للّغة. وجعل "الفعل" الرأس المعجمي القائم بتوزيع الأدوار في الجملة والمحدّد لنوعيّة العلاقات القائمة بين مكوّنات التركيب من خلال المفهوم الرّياضي المسمّى بـ"الإسقاط". يسمح هذا المفهوم بالمرور من الإضمار إلى الإظهار[1]. فإفادة المعنى في الجملة مرتبطة بما يتطلّبه الفعل من أدوار دلاليّة مختلفة باختلاف أنواع الأفعال المستعملة في التركيب. ذلك أنّ بعض الأفعال تتطلّب دورا دلاليا واحدا من صنف "خرج الولد". وأخرى تتطلّب دورين أو أكثر من صنف "ضرب عليّ عمرا". فإن حذفت الدور الدلالي الثاني من التركيب السابق والمتعلّق بوظيفة المفعول الواقع عليه حدث الضرب أخللت بالإبانة عن المقصود وأحدثت خللا في التركيب. ولذلك يكون توليد المعاني راجعا إلى البنية التركيبيّة للجمل الّتي تحدد علاقة العامل بمعمولاته فيوجد الثاني بوجود الأول.

[1] انظر القسم 2 الباب 1 الفصل 2

إنّ ثنائيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة من المفاهيم النظريّة القويّة عند تشمسكي. فقد سعى من خلال بلورته لهذه الثّنائيّة وربطها بمفهوم التوليد إلى تفسير تعدّد الإنجازات اللّغويّة تفسيرا رياضيّا شكليّا خالصا. وقد سمحت فرضيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة بتجنّب بعض وجوه اللّبس وتبسيط الجمل المعقّدة وتفسير تعدد التأويلات للبنية السطحيّة الواحدة وتعدد الأبنية السطحيّة للبنية العميقة الواحدة[1]. ونعتقد أنّ ما بحث عنه تشمسكي من خلال ثنائيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة هو التأسيس لأصل لغوي مجرّد يفسّر اختلاف الاستعمالات اللّغويّة لا في لسان بعينه وإنّما في ألسن متعدّدة. فتشمسكي يرى أنّ دور المنظر اللّساني هو بناء أنحاء توليديّة تهمّ الألسنة الخاصّة وبناء نظريّة لسانيّة عامّة تستجيب للشروط التجريبيّة التّالية : ينبغي أن تكون ضيّقة ومحصورة بالقدر اللاّزم لتكفي – من حيث هي المحدد للحالة الأولى للكيان البشري – لتفسير كيفيّة إدراك الحالة النّهائيّة [...] وينبغي أن تكون مجرّدة بما فيه الكفاية حتّى يمكن أن يكون لكلّ الألسنة البشريّة المحتملة الوجود وخاصّة منها الألسنة البشريّة الموثّقة أنحاء ذات كفاية وصفيّة مطابقة للنّظريّة.[2] ونذهب من خلال قراءتنا لأبعاد ثنائيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة إلى التأكيد على أهمّية الدور الّذي قام به تشمسكي لمحاولة حصر اللاّمتناهي في بنية مجرّدة مضبوطة قادرة بوجه مّا على اختزال التّشعّب اللّغويّ ومحاولة تنظيمه وتفسيره. ونذكّر أنّ ما قد يؤاخذ عليه هذا اللسانيّ هو تمسّكه بأولويّة الجانب التركيبي في معالجة الظواهر

---

[1] انظر بن حمّودة، 2004، ص102- 103

[2] Chomsky, 1977, p 29 « Le linguiste théoricien essaiera de construire des grammaires génératives pour des langues particulières et une théorie générale qui remplit les conditions empiriques suivantes : Elle doit être suffisamment étroite et restrictive pour suffire, en tant que caractérisation de l'état initial de l'organisme ، à expliquer comment l'état final…est atteint…et elle doit être suffisamment abstraite pour que toutes les langues humainement possibles en particulier les langues attestées – soient pourvues de grammaires descriptivement adéquates conformément à la théorie. »

اللغويّة وجعل الدّلالة رهينة لذلك الجانب محكومة به. وذلك لا يراعي في تقديرنا الطبيعة الإبداعية للظاهرة اللّغوية.

ج- حدود نظريّة تشمسكي

نذكّر أنّ تشمسكي قد اقتنع بنقائص مبادئه النّظريّة الأولى لذلك سعى إلى تطوير منوالاته ومحاولة إدخال المستوى الدّلالي إلى أصوله اللّغويّة ولكن بسبب إصراره على الوفاء لمنهجه الرّياضي المجرّد من جهة وبسبب قوله بالفوضى الدّلاليّة من جهة أخرى، لم يرق المستوى الدّلالي عنده إلى ما بلغه المستوى التركيبي. وبقي دوره كما ذكرنا سابقا مقتصرا على التأويل دون التفسير. وهذا ممّا أضعف المنوالات النظريّة التي بناها رغم ما تنطوي عليه من تطوّر. وعلى الرغّم من أنّ غاية الدراسة اللّسانيّة عند تشمسكي هي التأسيس للنّحو الكلّي فإنّ مبادئه النّظريّة قد لا تنطبق على كلّ الحالات في جميع الألسن . مثال ذلك البنية المجرّدة الّتي لخّص من خلالها تشمسكي مختلف الاستعمالات اللّغويّة المنجزة والمحتملة ؛ فهي لم ترق إلى مستوى الكلّيات المشتركة بين الألسن. والعربيّة خير مثال على ذلك. فبنية [فا - ف - مف] لا تفسّر الإسناد الاسمي في العربيّة [مبتدإ + خبر]. وما قد يؤاخذ عليه كذلك هو مفهوم المطابقة. فقد حاول من خلاله تشمسكي تفسير ارتفاع المركّب الاسمي المسند إليه. لكنّه لا يفسّر في تقديرنا ارتفاع الاسم المتصدّر للجملة. لذلك تكون رؤية التّراث النحوي العربي لهذه الظاهرة أقوى على تفسير هذا المعطى اللّغوي ممّا ذهب إليه. وكنّا قد بيّنا ذلك في مرحلة سابقة[1] من هذا العمل. ولكن دعتنا الضرورة المنهجيّة إلى إعادة التأكيد على هذه الإشكالية لإبراز حدود المبادئ النّظريّة المجرّدة عند تشمسكي.

---

[1] انظر القسم 2 الباب 1 الفصل 2.

وفي الإطار نفسه نعتقد أنّ أهمّ ما يؤاخذ عليه منوال تشمسكي في تأسيسه لمنطلقاته النظريّة هو تمسّكه بجعل الأبنية المجرّدة خاضعة بصفة تكاد تكون كلّية للمستوى التركيبي. وهو مستوى قائم في تصوّره على المنهج الرّياضي في وصف الظّاهرة اللّغويّة وتفسيرها. فلقد اعتبر المستوى التركيبيّ مفتاحا صالحا لحلّ كلّ الإشكالات. لكنّنا نعتقد أنّ الأبنية التركيبية من الآليّات النظريّة الأساسيّة في وصف الظّواهر اللّغويّة وتفسير حركيّتها. لكنّها لا تستأثر بهذا الدور في ظنّنا. لذلك نؤكّد أنّ الأبنية الإعرابيّة في اتّصال تامّ بالأبنية الدّلاليّة المجرّدة. ولعلّ ذلك يفسّر الحرج الّذي وجده تنيار وتشمسكي وغيرهما في الفصل التّام بين ما هو دلالي وما هو تركيبي[1]. وهو نفس السبب الّذي حدا بنحاتنا العرب إلى اعتبار الإعراب "إبانة عن المعاني بالألفاظ".

[1] انظر الشّريف، 2002، ص 92

خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم النظريّة اللّغويّة المتّصلة ببعض المنوالات اللّسانيّة. ووقفنا من خلال تحليلنا للمبادئ النظريّة الّتي قدّمها كلّ من يسبرسن وتنيار وتشمسكي على أهميّة المكوّن التركيبي وعمق منزلته ودوره في إنتاج الأبنية الدلاليّة اللّغويّة. فمفهوم التشجيرة ومفهوم التعلّق ومفهوم البنية العميقة، كلّها مفاهيم نظريّة عامّة حاول من خلالها أصحابها إبراز ما للجانب التركيبي من دور في تفسير الإنجاز والسيطرة على صفتي التعدّد والاختلاف اللّتين تسمان المتحقّق من الظاهرة اللّغويّة. وأبرزنا أنّه بقدر ما حاولت هذه النظريات اللّسانيّة الفصل بين الجانب التركيبي والجانب الدلالي فإنّها لم تنجح في إقصاء المعنى من الدراسات اللّغويّة لأنّه الجزء المتضمّن في اللّغة على الأقلّ في الجانب التركيبيّ.

هذه المنوالات في تقديرنا سعت، ووفق ما تمكّنا من الإطّلاع عليه من اللّسانيات الحديثة، إلى إرساء ضروب من الأصول المجرّدة لاختزال المتعدّد المنجز اللامحدود في جملة من القوانين المضبوطة الّتي تؤسسّ لنظريّة لغويّة تطمح إلى الشمول والانتظام. و لقد حاولنا الوقوف على أهمّ نقائص هذه المنوالات فتبيّن لنا أنّ كلّ واحد منها يتميّز بتصوّر خاص لاشتغال الظاهرة التركيبيّة. لكنّها تشترك في النّظر إلى الجانب التركيبي على أنّه جانب ذو مستويين في الوصف: جانب مجرّد يمكن أن نعتبره من باب الأصول تمثّله نظريّة المراتب عند يسبرسن و التشجيرة عند تنيار و البنية العميقة عند تشمسكي. وجانب متحقّق هو الّذي يتحكّم فيه الجانب المجرّد ويفسّر اشتغاله ويتوقّع ما يمكن أن ينتج فيه من صور. وفضلا عن ذلك تشترك هذه المنوالات في أنّها اشتغلت جميعها في إطار ما تسمّيه بعض الدّراسات "تصوّرا مغلقا" لاشتغال الظاهرة اللّغويّة. فلم تنظر هذه المنوالات إلى العلاقة الّتي تربط

الجانب التركيبيّ من الظاهرة اللغوية بمنشئه خلافا لما نجده عند النحاة العرب.

خاتمة الباب

حاولنا في هذا الباب أن نبرز - من خلال عرضنا لأهمّ الأصول النظريّة في المدوّنة النحويّة العربيّة، ولبعض المبادئ النظريّة في اللّسانيّات الحديثة- محاولات النحاة واللّسانين لتنظيم ما تشعّب وتداخل من الظّواهر الإعرابية التركيبية خاصّة. ولقد كان ذلك من أجل محاولة حصر أوجه الإنجاز المتعدّدة في مختلف الألسنة وإرجاعها إلى مفاهيم مجرّدة قادرة على وصفها وتفسير اشتغالها.

يبدو لنا أنّ تشمسكي كان موفّقا حين اعتبر أنّ النّظريّة النّحويّة قادرة على السيطرة على الظواهر اللّغويّة إذا توفّر شرطان : أوّلهما أن تشتمل هذه النّظريّة على مبادئ عامّة تصدُق على كلّ الألسن، هي بمثابة النحو الكوني. وثانيهما أن تتضمّن قوانين لها صلة مباشرة بكلّ لسان على حدة، هي بمثابة النحو الخاص. ولعلّ أهمّ خاصيّة في هذه القوانين هي قدرتها على التحكّم في المستعمل من الكلام ذلك الموجود بالفعل والموجود بالقوة. ولولا المبادئ العامّة والأصول النظريّة لما تحقّق ذلك. وهذا أيضا ما تفيده المبادئ النظريّة الّتي توصلت إليها بعض النظريات اللّسانيّة الحديثة الأخرى.

وقفنا في ثنايا هذا الباب على مدى تداخل الجانب التركيبي الشكلي والجانب المعنوي في الظاهرة اللّغويّة. وتبيّن لنا أنّ اللّسانيين لم يتيسّر لهم الفصل بينهما رغم محاولة البعض منهم ذلك. ويدعم هذا في تقديرنا ما أكّده النحاة العرب من الحاجة إلى اعتبار الإعراب مجالا تلازم فيه الألفاظ المعاني. وسنبرز من خلال الباب اللاحق مدى نجاعة هذه المبادئ النظريّة والأصول النحويّة في تفسير كيفيّة اشتغال الظاهرة اللّغوية وحدود تطابق الأصول النظريّة ووجوه الاستعمال من خلال وصف وسم الإعراب بين المنجز والنظري.

الباب الثّاني : علامات الإعراب وصور تحقّقها

الفصل الأوّل: علامات الإعراب الأصليّة
الفصل الثّاني: علامات الإعراب الفرعيّة

مقدّمة الباب

العلامة هي وسم دال على حدوث الشيء أو وجوده. إلاّ أنّ قيمة العلامة ليست في وجودها فحسب، وإنّما قيمتها في التّقابل المؤسّس على الفرق بين وجودها وعدم وجودها. فكما أنّ علامة تحديد السرعة إذا وجدت في الطّريق نبّهتنا إلى ضرورة عدم تجاوز قدر معين من الكيلومتر في الساعة ، كذلك عدم وجودها علامة تدلّ على إمكان التّحرّر من قيد السّرعة في السّياقة في الحدود المنظمة لقانون السياقة. والعلامات الإعرابيّة هي من هذا القبيل فبعضها ظاهر بحيث ندركه بالحواسّ وبعضها مقدّر لصفة الغياب الناتج عن أسباب مختلفة. هذه العلامات هي نظام واسم دال بذاته أو بصفاته على المعاني الإعرابيّة الّتي تتعاقب على الوحدات اللّغويّة المعربة كما بيّنا في القسم الأوّل من هذا البحث. وترد العلامات الإعرابيّة إمّا على أصولها فتكون إحدى الحركات الثّلاث المعهودة وهي الضمّة والفتحة والكسرة ويضاف إليها السّكون والتنوين وإن لم يكن منها على الحقيقة؛ وإمّا تحيد عن أصولها لأسباب شرحها النحاة وسنقف على تحليلها في ثنايا هذا الباب. فتأتي هذه العلامات على الفرع فتكون إمّا حركات نائبة أو بعض الحروف الدّالة في عرف النحاة على الإعراب : الألف والواو والياء. ويمكن أن نضيف إليها حرف النون في إعراب الأفعال الخمسة.

اعتبر بعض المحدثين العرب أنّ العلامات الإعرابيّة عنصر من عناصر النّظام العلامي للّغة العربيّة؛ وأنّها تستمدّ قيمتها ممّا بينها من تقابل أو اختلاف[1]. وهو رأي يحاول الاستفادة من الدرس اللّساني الحديث ليصرّح بما جاء مضمّنا في المدوّنة النحويّة العربيّة القديمة الّتي قد تكون أهمّ أصولها

[1] انظر المهيري، 1981 ، ص60

وجدت مع سيبويه في"الكتاب" حيث وضع فصلا في الغرض خصّصه للحديث عن مجاري أواخر الكلم فصنّف القول فيها وصفا وتحليلا.[1] ولا نعتقد أنّ علامات الإعراب هي فقط حركاته المتحدّث عنها سابقا. فقد يكون هذا مجرى الإعراب في اللّغة العربيّة لكنّ الأمر يختلف مع ألسنة أخرى لا يعدّ الإعراب بالمعنى اللّفظي للكلمة من خصائصها. فقد تبيّن لنا من إطلالتنا على بعض نصوص اللّسانيات الحديثة أنّ الإعراب الّذي هو التركيب بوصفه نظاما يفسّر انعقاد الكلام وترابط مفرداته لأداء المعنى المقصود لا تترجم عنه حركات من صنف ما وجد في العربيّة فقط. وإنّما يوسم إمّا بالموضع أو بعامل المطابقة أو الرتبة أو غيرها من المفاهيم النظريّة المجرّدة الّتي استخلصها الباحثون من دراستهم لتراكيب منجزة وأخرى محتملة. لذلك سنركّز بحثنا في هذا الباب على علامات الإعراب الأصول والفروع في فصلين اثنين وعن صور تحقّقها المنجزة. وسنفرد في باب لاحق فصلين آخرين للحديث عن قرائن الإعراب الأخرى.

[1] انظر سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 13 وبعدها

الفصل الأوّل : علامات الإعراب الأصليّة

مقدّمة :

كنّا قد تحدثنا في الباب الأول من هذا القسم عن ثنائية الأصل والفرع في التراث النحوي العربي وبيّنا مدى نجاعتها في التأسيس لنظريّة نحويّة متماسكة. فلقد سمح مبدأ التجريد في هذه الثنائية باختزال اللاّمتناهي في المتناهي ووصل القوانين اللّغويّة بعضها ببعض وتفسير اشتغالها. وفي هذا الإطار تتنزّل مقولة العلامات الإعرابيّة وهي على حدّ تصنيف سيبويه جزء من مجاري الكلم في العربيّة، والجزء الآخر منها يتعلّق بعلامات البناء الّذي هو الوجه الآخر للإعراب. فالمبنيّ إمّا عامل يتمّ بمعموله وإمّا معمول بني لأسباب معلومه. فيكون في محلّ معرب والإعراب للمحلاّت وليس للألفاظ، وليست الألفاظ إلاّ الصورة في وجهها المنجز. ومثلما ذكرنا في القسم الأول من بحثنا تتفرّع علامات الإعراب إلى أصول وفروع. وسنهتمّ في هذا الفصل بالأصليّ منها لنقف على أبعاده التركيبية المعنويّة وصوره اللّفظيّة المتحقّقة. والأصليّ من علامات الإعراب الحركات. يقول الزجّاجي : "قد قلنا إنّ الإعراب دال على المعاني وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه. فهو عندنا حركة نحو الضمّة في قولك هذا جعفرُ، والفتحة في قولك رأيت جعفرًا والكسرة من قولك مررت بجعفرٍ، هذا أصله"[1] . فيكون أصل حركات الإعراب رفعا بالضمّة ونصبا بالفتحة وجرًّا بالكسرة.

[1] الزجاجي، الإيضاح، ص 72

1- العلامات الأصول في إعراب الاسم

أ- حقيقة الاسم المعرب

إنّ الاسم المعرب هو الّذي تعتوره المعاني النحويّة المختلفة. ومن أهمّ خصائصه الوقوع في حيّز تركيبي تتغيّر علاماته بتغيّر المعاني. ذلك أنّ الأسماء المفردة غير مؤهّلة لنقل رسالة وإنّ ما يؤهّلها لنقل المقاصد هو الدخول في نظام تركيبي معيّن. وقد ذهب أغلب النّحاة إلى أنّ الأسماء أصل الوحدات اللّغويّة المعربة. وقد بيّنا ذلك في القسم الأوّل من هذا العمل. ويعود في تقديرهم هذا الحكم بالأصليّة إلى حركيّة الاسم الدّلاليّة في التركيب باعتباره قادرا على الوقوع في محلاّت إعرابيّة مختلفة المعاني. وينقسم الاسم المعرب إلى أقسام حسب مقولة التّمام والنقصان في السلّم الإعرابي. وأتمّ الأسماء إعرابا ما عرف في التراث النحوي بالاسم المتمكّن تمكّنا أمكن. وكنّا قد وقفنا على أهمّ خصائصه في القسم الأول من الأطروحة. فهو الذي تتعاقب العلامات المختلفة عليه بحسب الوظيفة النحويّة في التركيب. ويقع الاسم غير المنصرف في المرتبة الثانية من السلّم الإعرابي. فتتعاقب عليه الضمّة والفتحة دون الكسرة وقد فسّر النحاة هذا القصور في ظهور العلامات الإعرابيّة بصفة التّمام عليه بمبدأ المشابهة بالفعل. وكنّا أيضا قد بيّنا هذا في القسم الأوّل من العمل. فتكون العلامات الأصول لإعراب الاسم هي ما يظهر على أواخر هذه الوحدات الاسميّة في التركيب. وقد حدّدها النحاة بالضمّة والفتحة والكسرة. وعلينا أن نذكّر في هذا الموضع بأنّ علامات الإعراب ليست الإعراب لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، بل هي سمات دالّة على حضور الإعراب في الوحدات الّتي تسمها بالظهور أو بالتقدير. فالعلامات الإعرابيّة هي الوجه السطحي الظّاهر من الإعراب الّذي هو دلالة على حدوث معنى مقصود لذاته. قد نبّهنا أنّ من اعتبر الإعراب ظاهرة لغويّة لفظيّة لم يختبر فعلا حقيقة الإعراب ودوره في الكلام ولم يتجلّ منه له إلاّ جانبه اللّفظي البحت. ولم يتمكّن من الفصل بين

الإعراب وعلاماته الدّالة عليه، فلم ينفذ باللّفظ إلى المعنى. وكنّا قد وقفنا في بداية هذه الأطروحة على العديد من المواقف المفنّدة للمذهب القائل بلفظيّة الظاهرة الإعرابيّة. وهو موقف يفرغ الإعراب من محتواه الحقيقي ومنزلته الهامّة في النّظريّة النحويّة العربيّة. ويفضي بنا هذا ضرورة إلى التأكيد أنّ إعراب الأسماء لا يتوقّف على ما يظهر عليها من علامات في آخرها. بل إنّ جوهره في ما يختلف به بعضها عن بعض من معان نتيجة للعقد والتركيب. ويكون الاسم المعرب دالاّ على تغيّر المعنى بتغيّر إعرابه. وتكون العلامة وسما للتّغيّر الحاصل.وهو تغيّر قد يكون اللّفظ المعبّر عنه ظاهرا أو مقدّرا.

ب- الرفع علامة الإعراب الأولى

يعدّ البحث في الأُوّلِ/ الأوائل من المباحث المعقّدة لأنّها تتأسّس على فرضيّة لا يؤكّدها الواقع اللّغويّ وإنّما تبنى بناء نظريّا. وفي هذا الإطار افتراض وجود حالة إعراب أولى أو علامة إعراب أولى يطرح مشكلا في نظام العربيّة. فلا يمكن أن نقول إنّ السّكون باعتباره غيابا للحركة هو حالة إعراب أولى لأنّه علامة تحقّق في الأفعال المضارعة؛ وحتّى في الأفعال لا يمكن اعتباره علامة إعراب أولى لأنّ حقيقة الأوّل أن يكون الأبسط بنية و لا دليل على ذلك في هذه الحالة.

توجد بعض الإشارات في المدوّنة النحويّة العربيّة تعتبر الرفّع علامة الإعراب الأولى بناء على أنّ بنية المرفوع هي بنية الأقلّ تعقيدا من وجهة نظر تركيبية. لكنّنا نرى أنّ الجزم بهذا الأمر يحتاج إلى مزيد تعمّق يتجاوز مقاصد هذا البحث. لهذا السبب نفضّل أن نذهب مذهب الإستراباذي في اعتباره علامات الإعراب الأصلية ثلاثا :" وكلّ ما سوى الضمّ في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجرّ فروعها."[1] لذلك اختصّ الرفع بالإسناد، به تتمّ

[1] الإستراباذى،شرح الكافية، ج 1، ص 24

المقولة وتنغلق البنية البسيطة للإعراب. لذلك خصّه النحاة بالتعبير عن عمد الكلام أيّ الجزء اللاّزم من التركيب ليتمّ الحدّ الأدنى من الفائدة ويحصل أصل المقاصد. والرفع في الكلام تحقيق لمعنى الفاعليّة في الأصل، والفاعليّة معنى نحوي إعرابيّ يعبّر عن العلاقة بين المسند والمسند إليه. ويشتغل محلّ الفاعليّة بعناصر اسميّة يسمها الرفع، وتتعدد وظائفها النحويّة، وقد اختلف النحاة في تصنيفها حسب مقولة الأصل والفرع. وليس من أهدافنا في هذا العمل الإتيان بالقول الفصل في مكمن أصليّة الرفع أهي للفاعل أم للمبتدأ أم لغيرهما. ولكنّنا سنركّز بحثنا في تصنيف الوحدات اللّغويّة الاسميّة الّتي يكون الرفع فيها أصلا بلفظ الضمّ. وقد تبيّن ممّا اطلعنا عليه من المصنّفات النحويّة أنّ الاسم المفرد السالم المتمكّن وجمع التكسير وجمع المؤنّث السالم الوارد في عمد الكلام تحمل علامة الأصل في الرفع بلفظ الضمّ وذلك نحو قولنا :

1 - نزل الغيثُ : الغيثُ فاعل: علامة رفعه : (ُ)

2- الحبُّ عاطفةٌ نبيلةٌ : الحبُّ مبتدأ، عاطفة نبيلة خبر: علامة رفعهما : (ُ)

فلفظ الإعراب في المثالين " الضمّة". وهي سمة دالة على الرفع. وهي أصل فيه. لكنّ الاختلاف القائم بين المثالين يتمثّل في أنّ الرفع في المثال الأوّل حمّلته وظيفة الفاعل وفي المثال الثّاني أدّته وظيفة المبتدأ ووظيفة الخبر. وهذا مكمن إشكال كان ولا يزال بين النحاة والمفكّرين اللّغويّين. فهل إنّ نفس المعنى الإعرابي يمكن أن يتوزّع بتعدد الوظائف النحويّة وعليه يتجاوز معنى الفاعليّة الفاعل ليطال نائبه كما يتجاوز المبتدأ والخبر ليطال اسم "كان" وخبر "إنّ" وأخواتهما؟ وما المسوّغ الّذي جعل النحاة يجمعون المعنى الإعرابي الواحد في عدّة وظائف ويعتبرونه موسوما بعلامة أصليّة واحدة أيضا؟ لقد أجاب النحاة

على الإشكالين باعتماد مبدإ الأصل والفرع وتفريعاتهما القياسيّة. فكان التنظير مقيّدا للاستعمال وعدّ الاستعمال تحقّقا طبيعيّا لما في النظريّة. وعليه سنبحث في تخريجات النحاة في ضمّ وظائف الرفع المختلفة في معنى إعرابي واحد وتحت علامة أصليّة واحدة ومدى نجاعة هذا في التأسيس لنظريّة نحويّة متناسقة وفق مبدإ الشّمول والاطّراد.

ب-1- مأتى القول بأصليّة الضمّة في المرفوعات

من أبرز الأسباب الّتي اعتمدها النحاة لتفسير أصليّة الحركات في الإعراب هو القول بمبدإ الخفّة. فالحركات عندهم أخفّ من الحروف. والضمّة أقوى الحركات. فكان الأقوى لأوّل معاني الإعراب أي الرفع الّذي يلحق أوّل الكلام وأسّه أي العمدة. فالرّفع يترجم عن معاني العمد ويسم وظائفها النحويّة الإعرابيّة. وجعلت الضمّة للاسم المتمكّن على الأصل في إعراب الرفع لأنّها العلامة الإعرابيّة الوحيدة الّتي لا تزدوج دلالتها. فاقتصرت على معنى الفاعليّة المتجسّدة في عمد الكلام. فلا نعرف وظيفة نحويّة من محلّ الفضلة أو من معنى الإضافة قد وردت معربة بالضمّة لا على الأصل ولا على التجوّز. أمّا الفتحة والكسرة فقد ازدوجت دلالتاهما وسنرى ذلك في موضعه من البحث.

ب-2- تنوّع المعاني الوظيفيّة الموسومة بالضمّة

إنّ الإنجاز اللّغوي يضعنا أحيانا في حيرة تجعلنا نبحث عن الأسباب الّتي تفسّر ظاهرة لغويّة مّا. فاختزال المتعدد في قوانين مضبوطة ومحددة قد لا يرضي في بعض الحالات فضول الباحث رغم نجاعة هذا المبدإ الاختزالي في تنظيم شتات الظواهر اللّغويّة. ونعتبر مسألة تعدد المعنى الوظيفي للوظائف الإعرابيّة الموسومة بالضمّة من هذا القبيل المحيّر. ونبيّن مقصد قولنا من خلال الأمثلة التّالية.

1 - خرج الولدُ : الولدُ فاعل : علامته(ُ)

2- أُخرج الولدُ : الولدُ نائب فاعل : علامته(ُ)

3- الطقسُ حارٌّ: الطقسُ مبتدأ : علامته (ُ)

4- هذا الرّجلُ طويلُ القامةِ: طويل القامة خبر:علامته (ُ)

لقد جمع النحاة الوظائف الأربع المذكورة في الأمثلة السّابقة تحت معنى إعرابي واحد هو الفاعليّة. واللّفظ الواسم لهذا المعنى في هذه المواضع الضمّة. لكن الوظائف النحوية والأدوار التركيبية مختلفة. فالفاعل الوارد في المثال الأول هو الفاعل النحوي القائم بالحدث، وهو مسند إلى فعل "خرج". وقد طابقت وظيفته النحويّة المعنى الإعرابي الموسوم بالفاعليّة. لكنّ نائب الفاعل الوارد في المثال الثاني هو في المعنى من باب المفعوليّة، وهو ليس قائما بحدث الخروج بل واقع عليه الحدث، وبحجب الفاعل نظرا لاستعمال الفعل المبني للمجهول حلّ المفعول محلّ الفاعل، واتّسم بسماته الإعرابيّة من جهة المحلّ والوسم اللّفظي على اختلاف الفوارق المعنويّة التركيبيّة. وقد فسّر النحاة هذه العمليّة بضرورة تمام العمد قبل الانتقال للفضلات. يقول الجرجاني في إعراب نائب الفاعل الّذي هو في الأصل مفعول :" وفعل ما لم يسمّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل"[1]. فالعلامة الإعرابيّة هي في الأصل للمحلّ وليست للّفظ. فلمّا تنزّل المفعول منزلة الفاعل أخذ السّمات الإعرابيّة للمحلّ. فلبس لفظ المفعول لباس الفاعل بالدخول في الأحكام الإعرابيّة الّتي يختصّ بها محلّ العمد ومعنى الفاعليّة؛ وسحب حكم الفاعل على نائبه حفاظا على المبدإ العام لنظريّة الإعراب. وبالرغم من اختلاف المعنى بين المبتدإ والخبر فالأوّل محكوم عليه أو مخبر عنه والثّاني محكوم به أو مخبر به، فإنّ الوظيفتين لهما نفس الحكم الإعرابي. لذلك كان المبتدأ الوارد في المثال الثّالث المذكور سابقا

[1] الجرجاني، الجمل، ص 16

مرفوعا بالضمّة، والخبر الوارد في المثال الرّابع أيضا كان مرفوعا بالضمّة رغم اختلاف عامل الرفع في كلتا الوظيفتين. وقد أثارت مسألة رفع مكوّني الجملة الاسميّة، المبتدأ والخبر إشكالا تنبّه إليه النحاة وفصّلوا القول فيه. فإن كان الإعراب في الأصل يؤتى به للفرق بين المعاني، وذلك شأنه في الجملة الفعليّة، فهو يأتي لرفع الاحتمال والتفريق بين الفاعل والمفعول لأنهما قد يلتبس أحدهما بالآخر في بعض التراكيب. من نحو:

- ضرب صالحٌ عليّاً.

فلولا علامة الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول... فإنّ الأمر ليس كذلك في الجملة الاسميّة. ذلك أنّ رفع المبتدإ والخبر ليس مدعاة للّبس. يقول ابن يعيش متحدّثا عن الرفع : "إنّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللّذين يجوز أن يكون كلّ واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل"[1]. لكنّنَا نتساءل عن وجه الشبه القائم بين الفاعل والمبتدأ والخبر لينسحب الحكم الإعرابي للفاعل على مكوّني الإسناد في الجملة الاسميّة.

لا نعتقد أنّ وجه الشبه قائم من جهة المعنى الوظيفي بقدر ما هو عائد إلى المقولة الإعرابيّة العامّة وهي اعتبار الرفع علامة الفاعليّة ومحلّها عمدة الكلام، فجمع النحاة على هذا الاعتبار الوظائف المختلفة الواقعة سندا للكلام تحت حكم إعرابي واحد حتى تنتظم الظاهرة وتقنّن لتنظّم شتات الإنجاز. يقول المهيري : "إنّ النحاة يلجؤون في تعليل الإعراب إلى نوع من الانتظام والتسوية بين عناصر الكلام اعتمادا على القياس وبهذا تعتبر الظاهرة المفيدة في بعض الاستعمالات اللّغويّة شاملة لاستعمالات أخرى وإن

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصل، ج 1 ص 73

خلت من الفائدة أو كانت قيمتها الدّلاليّة والتمييزيّة مشكوكا فيها"[1]. بذلك يمكن أن تكون العلامة الواحدة لأكثر من وظيفة إعرابيّة. وهذا ما تظهره مقولة الأصل والفرع بالنسبة إلى علامات الإعراب. و يتبيّن لنا أنّ معنى الرفع الموسوم في الأصل بالضمّة هو علامة على المعنى الرابط بين المسند والمسند إليه بالمعنى الّذي قدّمه تنيار. فهو صورة للعلاقة القائمة بين طرفي الإسناد أي عمدة الكلام. ولذلك فهو يسم أكثر من وظيفة نحويّة. وسنوضّح أنّ معنى الرفع يتحقق بأكثر من علامة. وذلك في حديثنا عن العلامات الفروع للإعراب. من نحو " كفى باللّه شهيدا" فالفاعل في هذا التركيب موسوم بالكسرة وقد فسّره النحاة بأنّه في محلّ مرفوع.

ج- الفتحة أصل الوسم في المنصوبات

الفتحة ثاني حركات الإعراب تسم هذه العلامة محلّ المفعوليّة، وهو المحلّ الثاني لتحقّق معناه الإعرابيّ بعد العمد. وقد وسمه النحاة بأنّه معنى الفضلات لأنّه تتمّة للكلام ومزيد بيان فيه. وقد فصّلنا القول في خصائص هذا المحلّ في القسم الأول من هذا البحث. تعتبر الفتحة أخفّ الحركات في العربيّة في تقدير جلّ النحاة لذلك ارتبطت بما كثر واتّسع عدده من المعربات، ونقصد بذلك المفاعيل. يقول ابن جنّي :" ثمّ ميّلوا بين الحركات فأنحوا علىالضمّة والكسرة لثقلهما، وأجمّوا الفتحة في غالب الأمر لخفّتها."[2] والفتحة حركة دالة على أكثر من معنى إعرابي فهي تظهر في محلّ الجرّ كقولنا:

- مررت بفاطمةَ.

---

[1] المهيري، 1993، ص 60

[2] ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 79

ولكنّها لا تعتبر في هذا الموضع حركة أصليّة، فهي تنوب عن الكسرة بسبب امتناع ظهور علامة الجرّ لقصور إعراب لفظ"فاطمة"، فقد يوهم الظاهر في مثل هذا المثال أنّ الإعراب واحد وموسوم بلفظ بعينه هو الفتحة لكنّ حقيقة البنية التركيبيّة تحيل على عكس الظاهر ولا نتبيّن ذلك إلاّ من خلال مقولة المحلّ الإعرابي.

نقترح أن نبحث في حقيقة تعبير الفتحة عن محلاّت النصب أي فضلة الكلام من خلال تقديم الأمثلة التّالية :

1- انتخب العمّال الحزبَ المغمورَ. المغمورَ نعت : علامته(َ)
2- إنّ اليومَ ممطرٌ: اليومَ اسم إنّ :علامته(َ)
3- كان الطقسُ باردا : باردا خبر كان: علامته(َ)
4- ظننتُ الطقسَ باردا : الطقسَ مفعول به أوّل علامته : (َ) باردا مفعول به ثانٍ لظنَّ : علامته (َ)

إنّ ما يمكن أن يعدّ إشكالا في هذه الأمثلة السّابقة هو إعراب النّعت الوارد في المثال الأول منصوبا بالفتحة الظاهرة حملا على موضع المفعول. وقد جاء المفعول في المثال المذكور منعوتا. فما علاقة النّعت – كلفظ يأتي لتخصيص معنى الاسم ومزيد بيانه- بالمفعول حتّى يحمل علامة إعرابه. نذكّر أنّ النعت يختلف إعرابه باختلاف محلّ اللّفظ الّذي جاء لوصفه. فلا يمكننا بالتّالي أن نعتبر النعت من المفاعيل. فهو تابع من التّوابع في نظام اللّغة لا أكثر. لذلك يكوّن المنعوت والنعت شكلا تركيبيّا يتركّب من وحدتين معجميّتين متفاصلتين.

ذهب جلّ النحاة إلى اعتبار النعت والمنعوت بمنزلة الاسم الواحد يقول ابن يعيش : "[...] إنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت، وإنّما قلنا إنّهما كالشيء الواحد من قبل أنّ النعت يُخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخصّ منه. فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخصّ من نوع المنعوت وحده"[1]. ولهذا السّبب اعتبر النعت من "أكثر التّوابع مطابقة للمتبوع، فهو يجري عليه في مقولات الجنس والعدد والتّعيين والإعراب"[2]. على هذا النحو يكوّن المنعوت مع النعت وحدة دلاليّة ثالثة تختلف عمّا تدلّ عليه اللّفظين المفردين اللّذين يتركّب منها المركّب النعتي. ففي مثالنا المعتمد سابقا يدلّ المنعوت بلفظه المفرد على غير ما يدلّ عليه بلفظه المركّب مع النعت ف"الحزب المغمور" غير الحزب في المطلق. وبناء على الجانب الدلالي اعتبر النحاة حكم الإعراب منسحبا على المنعوت والنعت معا باعتبار المحلّ الواحد لا باعتبار اللّفظ المركّب. فالنصب ينصبّ على المنعوت والنعت انصبابة واحدة. وهذا ممّا يزيدنا تأكيدا على فكرة قد قلنا بها سابقا وهي أنّ الإعراب ليس للألفاظ بل هو للمحلاّت أوّلا. وقد يظهر لفظ الإعراب أو علامته الدّالة عليه كما قد لا يظهر. وغياب العلامة لا يغيّب الإعراب بوصفه معنى، وعليه تكون "فتحة" النعت الوارد في المثال المقترح، علامة على الأصل تقع على اللّفظ المحقّق بالمحل الوارد فيه اللّفظ المعرب. وبذلك ينجلي الأمر في ما تعلّق بالنّظر في تفسير نصب النّعت بالفتحة ومدى تمثيله للمقولة الخاصّة بالمفاعيل.

جاء في المثال الثّاني أعلاه اسم إنّ كذلك منصوبا بالفتحة وحمله النحاة على المفاعيل. لكنّ الإشكال يتمثّل في أنّ هذا اللّفظ من عمد الكلام فهو مسند إليه قبل دخول إنّ وهو كذلك مسند إليه بعد دخولها عليه. والتركيب

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل، ج 3 ص 55
[2] بن حمّودة، 2004، ص 565

إسناديّ اسمي مقتض للرفع بالأصلية. فما الدّافع الّذي حدا بالنحاة إلى القول بنصب المسند إليه في الجملة المبدوءة بالنّاسخ "إنّ"؟ بل تجاوزه كذلك إلى خبر النّاسخ "كان" وما جرى مجراها من أخواتها من نحو الخبر الوارد في المثال الثالث "باردا" فنصبت أخبار هذه النواسخ الفعليّة على الرغم من كونها مسندة في الكلام. وما معنى المفعوليّة في اسم إنّ وخبر كان حتى يحملا على النصب؟ يقول الإستراباذي : "الحقّ أن يقال، النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وأمّا سائر المنصوبات فعمدٌ شبّهت بالفضلات كاسم إنّ واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازيّة وخبر كان وأخواتها"[1]. اعتمد النحاة مبدأ المشابهة لتفسير نصب ما سبق ذكره من الأبنية التركيبيّة رغم أنّها في حقيقتها ليست من الفضلات ولا من المفاعيل. وهي سبيل سلكها النّحاة لتنظيم جزئيّات الظاهرة اللّغويّة المتعددة وفق أصل عام حتّى وإن كان هنالك بعض تعسّف على الواقع اللّغوي المنجز. والجدير بالذكر أنّهم اجتهدوا في بيان الشّبه بين هذه الضروب من العمد والمفاعيل. فاسم "إنّ" على سبيل المثال منصوب باعتبار مشابهة إنّ للفعل مشابهة تجعله يطلب المرفوع والمنصوب. ونصبُ اسمها هو على الشبه بالمفعول.

ب- الكسرة علامة المجرورات الأولى

لقد اتّفق النحاة عامّة على أنّ الجرّ خاص بالإضافة. يقول الجرجاني: "اعلم أنّ الكلام مداره على ثلاثة معان : الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فالرّفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجرّ للمضاف إليه"[2]. والإضافة هي علاقة تجسّم ربطا بين وحدتين لغويتين تنتميان من جهة التركيب إمّا للعمد أو للفضلات. وتنتميان من جهة المعنى الإعرابي إلى معنى الإضافة. يحيل هذا المعنى على

---

[1] الإستراباذي،شرح الكافية، ج 1 ص 112- 113

[2] الجرجاني، الجمّل...، ص 103

المجرور بحرف الجرّ فيكون التركيب مركّبا بحرف الجر.ّ ويكون المكوّن الأول حرف الجرّ العامل والمكوّن الثاني الاسم المجرور. ويحيل هذا المعنى الإعرابي كذلك على تركيب الإضافة: يكون مكوّنه الأوّل مضافا ومكوّنه الثّاني مضافا إليه. وقد جمع النحاة بين التركيبين لتحمّل الإضافة معاني حروف الجرّ كما بيّنا في القسم الأوّل من العمل. فكان بذلك الجرّ عندهم علم الإضافة. يقول الزمخشري : "القول في وجوه إعراب الاسم : هي الرفع والنصب والجرّ، وكلّ واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعليّة[...]و كذلك النصب علم المفعوليّة [...] والجرّ علم الإضافة"[1]. وأوّل حركات الجرّ في عرف النحاة هي الكسرة فبعد أن اختصّت العمد بالرفع وكانت حركتها الأولى الضمّة. واختصّت الفضلات بالنصب وكانت حركتها الأولى الفتحة لم يبق من الحركات إلاّ الكسرة. وبما أنّ الحركة أصل الوسم في الإعراب كانت الكسرة أصل العلامات في إعراب الإضافة. والكسرة حركة أصليّة في الإضافة ولكنّها لا تقتصر من حيث المرجع والإنجاز على هذا المعنى. فهي قد تكون حركة غير أصليّة تسم معنى المفعوليّة مثلا في إعراب جمع المؤنّث السّالم المنصوب. ونعتقد أنّ الإشكال الأساسي في مقولة الجرّ هو مدى توالف تراكيب الجرّ وتراكيب الإضافة لتوسم بذات العلامة الإعرابيّة.

ننطلق من الأمثلة التّالية لنقف على حقيقة القول بتعدّد وجوه الألفاظ الموسومة بالكسرة.

---

[1] الزمخشري، المفصّل، ص 18

1- جاء غلامُ الخليفةِ: "الخليفة" مضاف إليه.
2- وصلَ المتسابقُ إلى النهايةِ : "إلى النهاية" مفعول فيه مركّب بالجرّ.
3- مررتُ بالمسلماتِ: "بالمسلمات" مفعول به مركّب بالجرّ.

وسمت الكسرة في الأمثلة السابقة ثلاث وظائف نحويّة مختلفة. ففي المثال الأول وسمت وظيفة المضاف إليه. ووسمت في المثال الثاني وظيفة المفعول فيه. ووسمت في المثال الثالث وظيفة المفعول به. في مثل هذه المواضع لا يمكن أن نميّز بين مختلف هذه الوظائف النحويّة بالاعتماد فقط على الحركة الإعرابيّة. فالكسرة الملحقة بالمضاف إليه "الخليفة" في المثال الأول هي علامة أصليّة مع مثل هذه الوظيفة النحويّة. وهي سمتها الإعرابيّة الّتي تميّزها عن غيرها من الوظائف النحويّة. لكنّ الكسرة الملحقة بوظيفة المفعول فيه في المثال الثاني "إلى النهاية" إنّما هي أثر لعمل حرف الجرّ "إلى". فيكون المركب بالجرّ عاملا ومعمولا في محل نصب على المفعولية رغم أنّ العلامة الظاهرة هي علامة جرّ. وأمّا الكسرة الملحقة بوظيفة المفعول به في المثال الثالث "بالمسلمات" فليست حركة إعراب أصليّة إنّما هي حركة إعراب نائبة باعتبار الاسم المعرب هنا من باب ما ينصب بما يجرّ به، فهو جمع مؤنّث سالم. ولذلك تعدّدت المعاني الوظيفيّة رغم أنّ الحركة الواسمة لها واحدة. فوسمت "الكسرة" المضاف إليه على الحقيقة، والمفعول فيه على المحل، والمفعول به على النيابة. ولذلك اختلفت قراءة النحاة لهذه العلامة الإعرابيّة. فهي مع المضاف إليه حركة أصليّة. وهي مع المفاعيل حركة محلّ نظرا لحضور حرف الجرّ العامل عملا مباشرا في مجروره. وهي حركة نيابة في باب الجمع المؤنث السالم.

تساءلنا في القسم الأوّل من العمل عن دوافع النحاة في الجمع بين المجرور والمضاف إليه تحت معنى إعرابي واحد. وكنّا قد بيّنا أنّ ما حمل تراكيب

الإضافة على تراكيب الجرّ من جهة المعنى الإعرابي الموسوم بالإضافة هو في تقدير النحاة تضمّن الإضافة لمعاني حروف الجرّ. فالمقصود من التركيب الإضافي التالي :

- ثوب خزّ.

أنّ الثوب صنع من الخزّ. بذلك اشترك المضاف إليه مع المجرور في العلامة الإعرابيّة. فكلاهما عنصر ينضاف إليه العنصر الأول الّذي هو رأس التركيب الإضافي أو تركيب الجرّ. مثال ذلك:

- مررت بالمسلماتِ.

إنّ العنصر"المضاف"هنا هو فعل المرور. وقد أضيف للجمع السالم المسلمات باعتباره من جهة المعنى النحوي مفعولا به. لكنّه جرّ لوروده مسبوقا بحرف الجرّ "ب". هذا من جهة الإضافة المقصودة في تراكيب الجرّ. يقول سيبويه : "أمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ولكنّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده"[1]. ولذلك قد يفهم أنّ علاقة الإضافة قائمة بين اسمين أو بين فعل واسم. فإن كانت بين اسمين كان طرفاها مضافا ومضافا إليه. وإن كانت بين فعل واسم كان طرفاها فعلا يتعدّى بواسطة حرف جرّ للمجرور الّذي هو الطرف الثاني للعلاقة. وفي هذا الإطار يذهب العيساوي إلى أنّ الإضافة معنى من المعاني الإعرابيّة الكبرى. كما لو كان أشمل من أن يعبّر عن وظيفة نحويّة خاصّة. قد يتبادر إلى الذهن أنّها وظيفة المضاف إليه. بل هي تعبير عن محلّ أوسع من أن تخصّصه وظيفة نحويّة واحدة.[2]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 420-421
[2] انظر العيساوي، 2004، ص 33

يبدو لنا أنّه ينبغي أن نميّز بين الإضافة بالمعنى اللغوي للكلمة أي بمعنى زيادة شيء إلى شيء. وهو المعنى الّذي ذهب إليه سيبويه عند حديثه عن تعدية الفعل إلى المفعول بحرف الجرّ. فهذا ليس من الإضافة على وجه الحقيقة التركيبيّة. إنّما الإضافة على الحقيقة معنى يحصل في الأسماء بدخول حروف الجرّ عليها محدثة أثر الجرّ وهو الكسرة.لكنّ ذلك يكون بظاهر الحرف في التعدية وما جرى مجراها نحو:

- جاء زيد إلى المدينة.
- جاء زيد من تميم (بمعنى قدِمَ).

ويكون بتقدير الحرف في الاسم المركّب إلى الاسم نحو:

- جاء صاحب البيت.
- سرق صندوق زيدٍ.

فالإضافة في كلتا الحالتين حادثة في الاسم المجرور. ولا دخل للأفعال في ذلك. ووجه الاختلاف بين الحالتين يتمثّل في عامل الجرّ. فهو في الحالة الأولى الحرف ظاهرا. وهو في الحالة الثانية الحرف مقدّرا لأنّ الاسم ليس من العوامل.

2- العلامات الأصول في إعراب الفعل

كنّا قد وقفنا في القسم الأول من هذا البحث على أنّ المعرب من الأفعال هو المضارع بأنواعه. وقد استعرضنا تعليلات النحاة في ذلك و اختلافهم في اعتبار الفعل معربا على الأصل أو على الفرع. وهذا في حقيقة الأمر ليس من الغايات الأولى الّتي نروم الخوض فيها من خلال بحثنا بقدر ما نروم البحث عن الأنماط الإعرابيّة وصور تحقّقها في نظام العربيّة خاصّة. ولذلك سنعتني في

هذه المرحلة من العمل بإبراز العلامات الّتي اعتبرت أصولا في إعراب الفعل المضارع باتّفاق جمهور النحاة لأنّها تمثّل في نظرنا صورة من صور التحقّق للمقولة الإعرابيّة الّتي ندرسها.

لقد أجرى النحاة القول بأصليّة الحركات في إعراب الاسم على إعراب الفعل. فوزّعت الحركات بحسب المعنى الإعرابي. لكن يتميّز الفعل عن الاسم بحالة الجزم كما يتميّز عنه الاسم بالجرّ. يقول الجرجاني :" وإعراب الفعل على الرفع والنصب والجزم، فالجزم يختصّ بالأفعال، والجرّ بالأسماء"[1]. ويرفع الفعل وينصب بالحركات متى كان صحيحا وغير مصرّف مع الأفعال الخمسة ونقدّم الجدول التّالي لنوضّح علامات الإعراب الثلاث وحالاتها النحويّة.

الحالة الإعرابيّة	العلامة	أمثلة
حالة الرفع	ُ/	يكتبُ
حالة النصب	َ/	لن يكتبَ
حالة الجزم	ْ/	لم يكتبْ

نعتقد أنّه من الضّروري في دراستنا للحركات الأصول في إعراب الفعل المضارع التأكيد أنّ هذه العلامات لا تدلّ على المعاني الإعرابيّة الوظيفيّة النحويّة الّتي اعتمدها النحاة في تفسير ظاهرة الإعراب وتحليلها. فلا الرفع دالّ على الفاعليّة، ولا النصب دالّ على المفعوليّة، ولا يقوم الجزم مقام الجرّ في التعبير عن الإضافة، وإنّما هي علامات دالّة على تغيّر معنوي سياقي يلحق الفعل فيختلف معناه باختلاف أصناف صيغة المضارع. وهذا ممّا يضفي مشروعيّة على القول بوظيفيّة اختلاف العلامات اللّغويّة الّتي تؤدّي بدورها إلى اختلاف في وظائف الكلام نحو:

[1] الجرجاني، الجمل، ص 43

1- يخرجُ عليٌّ كلّ صباح : "يخرجُ" فعل مضارع مرفوع (ُ)
2- لم يخرج عليّ كلَّ صباح : "لم يخرج" فعل مضارع مجزوم(ْ)
3- لن يخرجَ عليّ كلّ صباح : "لن يخرجَ"فعل مضارع منصوب (َ)

فالفعل المصرّف في الأمثلة المقترحة في التراكيب الثلاثة يعدّ عمدة في الكلام. وهو حدث مسند، والإسناد عَلَمُه الرفع، لكن قد تغيّر إعراب الفعل "خرج" فرفع ثمّ جزم ثمّ نصب وهي صيغ ثلاث للمضارع. والجزم في المثال الثّاني دالّ على الانقضاء في الماضي؛ والنصب في المثال الثّالث دالّ على نفي الانقضاء مستقبلا، في حين أنّ المضارع المرفوع دال على استمرار وقوع الحدث في الصباح. وهذه المعاني الثلاثة ليست ممّا جعل من أجلها الإعراب للتفرقة بينها. يقول الإستراباذي : "فإن كان الطّارئ معنى واحدا لا غير، ككون الفعل عمدة فيما تركّب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة، لأنّها تطلب للملتبس بغيره"[1]. فما هي الدّقائق المعنويّة الّتي قد تعتور الأفعال المضارعة ليختلف إعرابها؟ نذكّر أنّ الكوفيّين قد قدّموا مقترحا للإجابة عن هذا الإشكال. ولكنّه في حقيقته يبقى قاصرا عن تفسير دور الإعراب في الفعل المضارع[2] بسبب ما ارتبط به الإعراب من مفهوم متعلّق بالمعاني النحويّة دون سواها فما قدّمه الكوفيّون من تبريرات لإعراب الفعل المضارع لا تستقيم كسبب للإعراب. فليست أنواع الزمن ولا النفي ولا الأمر ولا النهي ولا الجزاء من المعاني المعتمدة في التراث النحوي باختلاف تيّاراته ومدارسه في تعريف الإعراب كمفهوم متعلّق كما قلنا بالمعاني النحويّة وبالأدوار الوظيفيّة في الجملة. ولذلك كان على الكوفيّين بما أنّهم اعتبروا الإعراب أصلا في الأفعال أن يوسّعوا من "معاني إعراب" الأفعال. لذلك نوظّف في هذا الموضع هذا

---

[1] الإستراباذي،شرح الكافية، ج 1 ص 61
[2] انظر المهيري، 1978

الإشكال كدعامة أساسيّة للتأكيد أنّ حصر المعاني الإعرابيّة في الثلاثة المعروفة و المجمع عليها يبقي معاني إعراب المضارع خارج دائرة الإعراب بالمعنى الدقيق. ومن هذا المنطلق يمكن أن نجد تفسيرا أكثر موضوعيّة ونجاعة لاختلاف العلامات المتداولة على المضارع بأنواعه. فلا يمكن أن تكون زينة في الكلام لأنّ لكلّ علامة لغويّة وظيفة مختلفة عن غيرها من وظائف العلامات الأخرى. لولا ذلك لانتفت صفة النظام من اللسان. لذلك نعتبر أنّ هذه العلامات تؤدّي وظيفة لغويّة تختلف من صنف من العلامات إلى آخر، فللتركيب القائم على فعل مضارع مرفوع دلالة مختلفة عن دلالة التركيب القائم على المضارع المنصوب أو التركيب القائم على المضارع المجزوم. وهي فويرقات معنويّة تظهر من خلال الأبنية التركيبيّة وليس من خلال الوظائف النحويّة بالمعنى الاصطلاحي للكلمة. لذلك تكون الضمّة في الفعل الوارد في المثال الأوّل " يخرج عليّ كل صباح" معبّرة عن معنى مختلف عمّا يؤديّه الفعل المجزوم "لم يخرج" في المثال الثّاني وعمّا يؤديّه الفعل المنصوب الوارد في المثال الثّالث. ولولا ذلك لاستوت الحركات الثلاث في التعبير عن المعاني المختلفة وكان الإعراب عبثا لا وظيفة له. ولذلك يكون إعراب الفعل الواحد بسبب من اختلاف دلالاته المعنويّة المتّصلة بشكل أساسي بالأزمنة وتكون بذلك أنواع الفعل المضارع الثلاثة المترجم عنها باختلاف الحركة الواسمة سببا في اعتباره "يصلح بالقوّة للدّلالة على كلّ معاني الفعل وأزمنته"[1]. ولعلّه من باب قياس تصرّف الفعل في التركيب على تصرّف الاسم اعتبار النحاة أنّ الفعل المضارع يرد مبنيّا وهو في حقيقته في محل معرب وذلك مع ضمير الجمع المؤنّث الغائب "هنّ" والمخاطب" أنتنّ" وإذا لحقت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة.

[1] عبد الستّار الجواري، الفعل، ص 33 و34

وقد اعتبر البناء في مثل هذه المواضع عارضا لاتّصال الفعل المضارع بنون ضمير جماعة المؤنّث أو بنون التوكيد.

يظلّ إعراب المضارع مبحثا إشكاليا في نظام العربيّة في كلّ الحالات. ذلك أنّه يتعذّر القول بعدم الفائدة من علامات الإعراب فيه. فلو كان ذلك كذلك لتطوّرت اللغة نحو الاستغناء عن هذه العلامات. ونحن نرى أنّ ذلك لم يحصل لما تحمله بعض هذه العلامات من تقابل نحو :

- يخرُجُ زيد : إثبات الخروج في الحال.
- لم يخرُجْ زيد : نفي الخروج في الماضي.
- لن يخرُجَ زيد : نفي الخروج في المستقبل.

لكنّ نظاميّة هذه العلامات تضعف عند ما نلاحظ أن العلامة الواحدة يمكن أن تعبّر عن المعنى ونقيض المعنى نحو :

- يخرُجُ زيد : إثبات الخروج في الحال.
- لا يخرُجُ زيد : نفي الخروج في الحال.

لذلك نرجّح أنّه ينبغي أن نعالج المعاني التي تفيدُها هذه العلامات في الأفعال المضارعة في علاقة بمعاني الحروف الدّاخلة على هذه الأفعال والمحقّقة لها كحروف النفي وحروف النصب... فلعلّه يحصل لنا عندئذ من المعاني ما هو أكثر انتظاما في هذا الباب.

خاتمة الفصل

درسنا في هذا الفصل علامات الإعراب الأصليّة. فقدمنا في مرحلة أولى العلامات الأصول لإعراب الأسماء بوصف أحقيّتها للإعراب. وقد فصّلنا القول في هذه العلامات الأصول من خلال المعاني الإعرابيّة الكبرى وهي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. وأكّدنا أنّ "الضمّة" هي العلامة الإعرابيّة الأصليّة المختصّة بمعنى الفاعليّة، وأنّ "الفتحة" هي أصل حركات الإعراب المختصّة بمعنى المفعوليّة، وأنّ "الكسرة" هي أصل الحركات الواسمة لمعنى الإضافة. ثمّ قدّمنا في مرحلة ثانية أصل العلامات الإعرابيّة الملحقة بالوسم الإعرابي للفعل المضارع وبيّنّا أنها الضمّة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والسّكون في حالة الجزم. وأكّدنا أنّ العلامات الإعرابيّة الخاصة بالفعل لا تدلّ على نفس المعاني الإعرابيّة المتعلّقة بالأسماء. ونعتقد أنّ المهمّ في هذا الفصل هو إبراز تعالق الوظائف النحوية الموسومة بهذه العلامات الإعرابيّة وتعدّدها. فكلّ علامة منها تسم أكثر من وظيفة نحويّة على الرغم من اختلاف المعاني الوظيفيّة بينها، وكأنّ العلامة لا تسم وظيفة بقدر ما تسم محلاّ إعرابيّا قد تشغله أكثر من وظيفة نحويّة وذلك شأن العمد في الكلام مثلا فعلامتها الرفع لكنّ وظائفها النحويّة متعدّدة وذلك شأن محلّ الفضلة من الكلام كذلك.

سنقف في الفصل الموالي على مدى سلامة اختصاص هذه المعاني الإعرابيّة بهذه العلامات دون سواها. وسنكشف أنّ الإنجاز يقتضي أن تكون للأصل فروع تتولّد عنه دون أن تماثله تماما حتّى يتسنّى ضبط شتات الكلام. ذلك أنّ الكلام لا يجري على الأصل من جهة الوسم بصفة مطلقة.

الفصل الثّاني: علامات الإعراب الفرعيّة

مقدّمة

كنّا قد تحدثنا في الفصل السّابق عن علامات الإعراب الأصليّة. واستقرّ الرأي عندنا على عدم تطابق المستوى النظري تماما مع المستوى الإنجازي. وذلك ممّا جعل النحاة يبحثون عن مبادئ يمكن اعتمادها لتفسير الاختلافات وتعليلها. نذكر من ذلك إجراء حكم الأصل على الفرع أو اعتماد مفهوم التسوية بحمل ظاهرة لغويّة على أخرى حتّى تستقيم النظريّة. ويدخل هذا في إطار البحث عن الأصول النظريّة العامّة الّتي تكون قادرة على اختزال تباين الظواهر اللّغويّة المتحقّقة. ولولا ذلك لأفلت الخيط النّاظم للظّواهر. وفي هذا السّياق أيضا تتنزّل مقولة العلامات الفروع للإعراب فهي من الآليات الّتي استخلصت لضبط أهمّ خصائص المقولة الإعرابيّة متى خرجت وجوه الاستعمال عن أحكامها. ولذلك نهتمّ في هذا الفصل بأصناف هذه الحركات الفروع وبصور تحقّقها في المنجز اللّغوي ومدى تلاؤم الإنجازيّ منها مع النظريّ.

1- العلامات الإعرابيّة الفرعيّة في إعراب الاسم

من المتفق عليه في التراث النحوي أنّ العلامات الفرعيّة للإعراب هي بعض الحروف وبعض الحركات الّتي تنوب عن أخرى في موضعها الإعرابي. يقول الإستراباذي: "وكل ما سوى الضمّ في الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجرّ : فروعها" [1]. وأشار الجرجاني إلى حالة من هذه الحالات الفرعيّة وهي الإعراب بالحروف :" اعلم أنّ الحروف تنوب عن التحركات (كذا)، فتكون

[1] الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص 71

فيها علامة الإعراب"[1]. وقد اعتبر النحاة أنّ علامات الرفع ثلاث هي الضمّ والألف والواو وعلامات النصب أربع هي الفتح والكسر والألف والياء وعلامات الجرّ ثلاث هي الكسر والفتح والياء[2]. فكما هو بيّن توزّعت العلامات الفروع للإعراب بين الحرف والحركة. ولذلك سندرسها وفق المعاني الإعرابيّة حتّى نستطيع ضبط مواقعها من الكلام وأسباب اختلافها عن العلامات الأصول.

أ- العلامات الفرعيّة في إعراب الاسم المرفوع

نعتمد الجدول الآتي لحصر هذه العلامات الإعرابيّة الفرعيّة والوقوف على أصناف الوحدات اللّغويّة الاسميّة الممثّلة لها.

الأمثلة	العلامات *	نوع الاسم المعرب
جاءني مسلمان	الألف	المثنّى المذكّر
جاءتني مسلمتان	الألف	المثنّى المؤنّث
جاءني مسلمون	الواو	الجمع المذكّر السالم
جاءني أبوك	الواو	الأسماء الستّة

نستخلص من الجدول السابق أنّ فروع الإعراب الحرفيّة الدّالة على حالة الرفع صنفان : أوّلهما فتحة طويلة أو "ألف" اختصّت بالاسم المثنّى بجنسيه وثانيهما ضمّة طويلة أو واو كما سمّاها النحاة ألحقت بالجمع المذكّر السالم

---

[1] الجرجاني، الجمل...، ص 44

[2] انظر الاستراباذي،شرح الكافية، ج1 ص 70

* لم نعتبر النون في المثنى والجمع المذكّر السالم جزءا من علامة الإعراب لأنها في رأي الكثير من النحاة علامة على تمام الاسم والدليل على ذلك أنها تسقط إذا كان الاسم مضافا. ونحن نرى ما رآه هؤلاء النحاة.

وبالأسماء الستّة[1]. وعلامات الإعراب هذه هي أيضا علامات التثنية أو الجمع فاجتمع المعنيان في العلامة الواحدة. نستثني من ذلك الأسماء الستّة الّتي ترفع بالواو متى أضيفت وهي علامة إعراب لا غير.

ب- العلامات الفرعيّة في إعراب الاسم المنصوب

الفتحة القصيرة هي العلامة الأصلية التي تسم حالة النصب. لكنّ نظام العربيّة يمدّنا بصور لفظيّة أخرى دالة على حالة النصب هذه. وقد اعتبرها النحاة فروعا للفتحة للحفاظ على تناسق الوصف اللّغوي ونجاعة تفسير الظواهر. وظهرت هذه العلامات الفروع الدّالة على حالة النصب مع بعض أصناف الأسماء كما توزّعت بين الحركة والحرف. ونقدّم الجدولين التّاليين لمحاولة حصر هذه العلامات الفروع وأصناف الوحدات الاسميّة الّتي تحملها.

1

الأمثلة	العلامات	نوع الاسم المعرب
رأيت أباه	الألف	الأسماء الستّة
رأيت المسلمَيْنِ	الياء الساكنة	المثنى
رأيت المسلمَتَيْنِ		
رأيت المسلمِينَ	الكسرة الطويلة(الياء)	جمع المذكّر السالم

2

الأمثلة	العلامات	نوع الاسم المعرب
كلّمت المسلمَاتِ	الكسرة	جمع المؤنث السالم

[1] وهي: أب، أخ، حم، ذو،فو، هنو

يبرز الجدول الأوّل أنّ الأسماء الستّة في حالة النصب تلحقها الألف. ويستوي المثنّى المؤنّث و المثنّى المذكّر في الوسم بالياء الساكنة الدالّة على حالة النصب. وينصب جمع المذكّر السالم بالكسرة الطويلة. ويبرز الجدول الثاني أنّ الكسرة حركة دالة على حالة النصب مع جمع المؤنّث السالم وهي في الأصل الحركة الأصليّة في حالة الجرّ. ولعلّ تبادل العلامات بين حالة الجرّ وحالة النّصب ممّا يدعو إلى التّوجّه إلى القول بوجود قرابة في الأوضاع التركيبيّة بين الحالتين وبين المعنيين كذلك.

ج- العلامات الفرعيّة في إعراب الاسم المجرور

لا تخرج حالة الجرّ عن الحكم العام لحالات الإعراب من جهة الوسم. فهي موسومة بالكسرة أصالة، وبما ينوب عنها من الحروف والحركات فروعا. والجدولان الآتيان نبين من خلالهما هذه العلامات الفروع وأصناف الوحدات الاسميّة الّتي تلحقها.

1

الأمثلة	العلامات	نوع الاسم المعرب
مررت بمسلمَينِ	الياء الساكنة	المثنّى المذكّر
مررت بمسلمتَينِ	الياء الساكنة	المثنّى المؤنّث
مررت بالمسلمينَ	الكسرة الطويلة	جمع المذكر السالم

2

الأمثلة	العلامات	نوع الاسم المعرب
مررت بأحمدَ	الفتحة	مفرد غير منصرف

يبين الجدولان السّابقان أنّ العلامات الفروع للإعراب في حالة الجرّ توزّعت بين الحرف والحركة. فالجدول الأوّل يبيّن أنّ " الياء" تمثّل حرف الإعراب للمثّنى بجنسيه. وأعرب جمع المذكّر السالم بالكسرة الطويلة.و يبرز الجدول الثاني أنّ الفتحة قد تكون حركة نائبة عن الكسرة في حالة الجرّ، وذلك في باب الممنوع من الصّرف.

2- اشتراك العلامات الإعرابيّة الفرعيّة في التّعبير عن المعنى الإعرابي الواحد و تعبير العلامة الواحدة عن أكثر من معنى إعرابي

يقول الجرجاني : "ويستوي الجرّ والنصب في خمسة مواضع : الأوّل التثنية، والثاني جمع المذكر بالياء والنون[...] والثالث : جمع المؤنث بالألف والتاء[...] فيكون لفظ النصب كلفظ الجرّ، والرابع ما لا ينصرف... والخامس الضّمير في أكرمتكَ ومررت بك وإنّهُ وله"[1]. نتبيّن من هذا القول أنّ العلامات الإعرابيّة الفرعيّة تشترك مع العلامات الأصول في التعبير عن أكثر من معنى نحويّ إعرابيّ؛ لكنّ هذا الاشتراك يكون بين النصب والجرّ لا غير. ولم يتمكّن النحاة من التمييز بين ما تعبّر عنه علامات الإعراب من المعاني إلاّ باعتماد مقولة الأصل والفرع. فاعتُبرت الفتحة الدّالة على حالة الجرّ في الممنوع من الصرف علامة فرعيّة نائبة عن الكسرة لأنّ الممنوع من الصرف مشبّه بالفعل، فلا يدخله جرّ ولا تنوين. كما اعتمد النحاة مبدأ القول بالحمل على الأصل، وذلك مثلا في إعراب المثّنى بجنسيه. فقد طابقت علامة الإعراب للمثّنى المؤنّث في الحالات الإعرابيّة الثّلاث علامة إعراب المثّنى المذكّر باعتبار الاشتراك في مقولة العدد أمّا الاختلاف في الجنس فمرجع الحكم فيه هو الأصل أي المذكّر. وقد يبدو لغير المحقّق أنّ جمع المذكّر السالم في حالتي

[1] الجرجاني، الجمّل...، ص 47

الجرّ والنصب شبيه بالمثنّى في علامة إعرابه. وهذا ليس مطلق الحقيقة في تقديرنا وسنوضّح ذلك بالأمثلة التّالية.

1- مررتُ بالنازحَيْنِ : علامة الإعراب في المفعول "النازحَينِ" هي الياء الساكنة

2- مررتُ بالنازحِينَ : علامة الإعراب في المفعول "النازحِينِ" هي الكسرة الطويلة

3- كلّمتُ النّازحَيْنِ : علامة الإعراب في المفعول "النازحَينِ" هي الياء الساكنة

4- كلّمتُ النّازحِينَ: علامة الإعراب في المفعول "النازِحينَ" هي الكسرة الطويلة

فظاهر اللّفظ الإعرابي في هذه الأمثلة - على الأقلّ على مستوى الكتابة- يبدو واحدا في حين أنّ حقيقة العلامات مختلفة. فلا يمكن أن نسوّى بين الكسرة الطويلة الدالّة على معنى نصب الجمع مع الياء الساكنة الدّالة على معنى نصب المثنّى. ولا يمكن أن نسوّى بين ألف الأسماء الستّة الدالة على إعراب المفرد في حالة النصب والألف الدالّة على حالة الرفع مع المثنّى، فهما في اللّفظ واحد وفي معنى الإعراب مختلفان. أمّا علامة الإعراب مع جمع المذكّر السالم "الواو" من نحو قولنا "جاء المسلمونَ" فتدلُّ على معنى الرّفع في الجمع. وهذا مختلف جوهريّا عمّا تؤدّيه الواو في إعراب الرفع مع الأسماء الستّة. ولذلك لا يمكن أن نسوّي بين هذه الصّور الإعرابيّة. فينبغي من ناحية أن نميّز بين المنطوق والمكتوب عندما لا تعكس الكتابة حقيقة النّطق. وينبغي من ناحية أخرى إن كان المكتوب وفيّا للمنطوق أن نتحرّى السّياق الّذي ترد فيه العلامة.

إنّ السؤال المطروح في العلامات الفرعية لإعراب الأسماء يتلخّص في البحث عن سلامة وصف هذه العلامات بأنّها منتظمة. والحقيقة أن ثنائيّة الأصل والفرع تظلّ ذات جدوى وصفية وتفسيريّة إذا كان في الفروع ضرب من الاطراد ولم تكن من قبيل الحالات الشاذة التي تحصى ولا يقاس عليها. ويبدو لنا أنّ هذه العلامات الفرعيّة ممّا يصدق عليه مفهوم الفرع إذ هي مقيّدة بأصناف من الوحدات مُطردة معها اطرادا. فهي محصورة في الأسماء السّتّة والمثنّى والجمعين السّالمين ولم يكن من العسير على النحاة حصر هذه الحالات ولم يكادوا يختلفون فيها. إنّما كان اختلافهم فيما تعبّر عنه هذه العلامات أحيانا. فالبعض من هذه العلامات يعبّر في رأي بعضهم عن مقولة ثانية إلى جانب مقولة الإعراب كالواو في الجمع المذكر السّالم أو الألف في المثنّى... إنّما هي علامات تحمل معنيي العدد والإعراب [1].

3- العلامات الفرعيّة في إعراب المضارع

قد جرى الفعل مجرى الاسم في تقسيم علامات إعرابه بين الأصليّ والفرعيّ في مختلف حالاته الإعرابيّة. وهي المتعارف عليها بالمضارع المرفوع والمضارع المنصوب والمضارع المجزوم. وكنّا قد وقفنا في عنصر سابق من هذا الباب على العلامات الأصليّة وأصناف الوحدات اللّغويّة الفعليّة الحاملة لها وطبيعة المعنى الإعرابيّ الذي تدلّ عليه. ونبيّن في هذا الموضع من العمل العلامات الفروع لإعراب الفعل ومواضع ظهورها.

[1] الزجاجي، الإيضاح، ص 130- 134 .

أ- قيام الحرف مقام الحركة

يقوم الحرف مقام الحركة في إعراب الفعل المضارع مع الأفعال الخمسة. يقول الزجّاجي: "ثمّ إنّه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفا وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنّث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه، علامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون، وحذفها علامة الجزم والنصب."[1] ولعلّه تجدر الإشارة أنّ هذه النون متبوعة بحركة. ولقد اختلف النحاة في حقيقة النون: هل هي حرف إعراب أم هي الإعراب ذاته. ذهب الزجّاجي مستندا إلى ما قاله سيبويه إلى أنّ هذه النون هي الإعراب ذاته. يقول:"فإن قيل : ما الّذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حرفا وهو النون قيل له ما قال سيبويه؛ وهو أنّه قال: الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب، وآخر حرف في هذه الأفعال النون. فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمّها في حال الرفع، وفتحها في حال النصب، وكان يلزم في ذلك أن تسكن في حال الجزم، ولو أسكنت وجب سقوط الألف الّتي قبلها الواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين[...] فلمّا امتنع ذلك جُعلت النون نفسها علم الرفع، فلمّا صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم[...] وجعل النصب مضموما إلى الجزم. فحذفت فيه النون أيضا" [2]. وقد اعتبر الزجّاجي أنّ الحركات اللاحقة بهذه النون من نحو" يفعلاَنِ" و"يفعلونَ"... غير موجودة لذلك حذف النون لأنّه اعتبرها ساكنة وقد علّل ذلك بأنّ هذه النون اللاّحقة بهذه الأفعال مضارعة للسّكون لأنّها ليست بحرف إعراب. "فلمّا سكّنت وقبلها ساكن تحرّكت لالتقاء

---

[1] الزجاجي، الإيضاح ، ص 73

[2] من ، ص 73.

الساكنين، وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن. فلذلك حذفها الجازم"[1]. ويؤكّد الجرجاني أنّ هذه النون هي الإعراب وهي قائمة مقام الحركة. يقول: "ومن قيام الحرف مقام الحركة النون الّتي بعد ألف ضمير الاثنين وواو ضمير جماعة الذّكور وياء ضمير المؤنّث في قولك تفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين، فإنّه علامة للرّفع وتسقط في الجزم والنّصب"[2]. ونحن نرجّح أنّ ما تتحرّك به النون في هذه الأفعال ليس من باب العلامات الحاملة لدلالة وإنّما تحرّكت النون لأسباب صوتيّة. فالنظام المقطعي للعربيّة لا يسمح بوجود مقطع منغلق طويل الحركة من نحو "ـَانْ" في "يضربَان" إلاّ في الوقف. ولذلك حرّكت هذه النون لأسباب صوتيّة مقطعيّة فقط. ونقدّم ّ الأمثلة التالية لإبراز علامة الإعراب القائمة مقام الحركة إمّا بالظهور أو بالحذف من خلال الجدول التالي :

الحالات الإعرابيّة	الأمثلة	علامات الإعراب
حالة الرّفع	أنت تخرجينَ، أنتما تخرجان، أنتم تخرجونَ، هما يخرجان، هم يخرجونَ	ثبوت النون
حالة النصب	أنت لن تخرجي، أنتما لن تخرجا، أنتم لن تخرجوا، هما لن يخرجا، هم لن يخرجوا	حذف النون
حالة الجزم	أنت لم تخرجي، أنتما لم تخرجا، أنتم لم تخرجوا، هما لم يخرجا، هم لم يخرجوا	حذف النون

[1] الزجاجي، الإيضاح ، ص 74
[2] الجرجاني، الجمل...، ص 48

يقوم حرف النون بدور بيان الإعراب في الأفعال الخمسة إمّا بظهوره في حالة الرفع أو بحذفه في حالتي النصب والجزم. وقد حمل النحاة حالة النصب على حالة الجزم لأنّ الجزم خاصّة الأفعال وأصل فيها. وفي هذا إجراء للفعل المضارع لما أجري على الاسم. فكما حملت حالة النصب على حالة الجرّ في الأسماء لأنّ الجرّ أصل فيها حملت كذلك حالة النصب مع الفعل على حالة الجزم حتى لا يكون الفرع أوسع من الأصل. وتعتبر النون علامة الإعراب ذاته لأنّ حرف الإعراب يكون من الحروف الأصول في المفردة المعربة أو ما كان بمنزلتها من نحو تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم. أمّا النون في الأفعال الخمسة فليست أصلا وإنّما هي علامة إعراب قائمة مقام الحركة فأمكن حذفها على نقيض الحروف الأصليّة الّتي لا يمكن حذفها في سائر الألفاظ. وكان هذا الحذف دليل إعراب في حالتي النصب والجزم.

ب- تقدير حركة الإعراب أو حذفها

إنّ إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر له قواعد خاصّة تختلف عن إعراب الفعل المضارع الصّحيح. وذلك بسبب حروف العلّة الّتي تكون قاصرة في بعض الحالات عن تحمّل الحركات الإعرابيّة. ونقدّم الجدول التالي لنبيّن المقصد من هذا

	ناقص واوي	ناقص يائي	العلامة الإعرابيّة
حالة الرفع	هو يغزو	هو يرمي	تقدير حركة الرفع لأنّ حرف الإعراب قاصر عن تحمّلها
حالة الجزم	لم يغزُ	لم يرمِ	حذف الحركة / حذف حرف علّة

يبرز هذا الجدول أنّ الفعل المعتلّ الآخر يختلف إعرابه من جهة الوسم بحسب نوع حرف العلّة الّذي ينتهي به. فإن كان حرف العلّة "واوا" قدّرت الحركة الإعرابيّة في حالة الرفع كما تقدّر هذه الحركة أيضا مع المعتلّ اليائي المرفوع . وتقدّر علامة النصب مع الفعل الناقص المقصور لأنّ هذه الألف من جنس الفتحة فلا يمكن أن يتّصلا كما هو الشأن في فعل " خشي" نقول في المضارع المنصوب "لن يخشى". نعتبر صوتيا أنّ "الياء" سقطت، فبقيت فتحتان فقلبتا إلى فتحة طويلة. ويحذف حرف العلّة دلالة على الإعراب في حالة الجزم مع الناقص بصنفيه. ونستخلص ممّا سبق أنّ ظاهرة الحذف والتقدير لبعض علامات الإعراب تعتبر من الفروع الدالة على الحالات الإعرابيّة وقد ارتبطت هذه الظاهرة في هذا الموضع بحروف المدّ/ حروف اللين بسبب قصورها عن حمل حركة الإعراب

4- المبنيات وصلتها بالحالات الإعرابيّة

كنّا قد بيّنا في القسم الأول من العمل أنّ البناء في إحدى صورتين هو الوجه الآخر للإعراب، وأنّه حالة تلحق الألفاظ دون المحلاّت الّتي تبقى على صفتها الإعرابيّة. وهذا ما تؤكّده الأسماء المبنيّة في اللّسان العربي. من ذلك مثلا ضمائر االرفع من نحو" أنا" و"أنت" وما جرى مجراها. وضمائر النصب من نحو "إيّاك" وضمائر الجرّ من نحو بـ"ك" لـ"كِ"... فهذه المبنيات تعرب بحسب موقعها من التركيب. فضمائر الرفع المنفصلة من نحو" أنت ولدٌ شجاعٌ" و"هو رفيقٌ جيّدٌ" تشغل في مثل هذه المواضع موقع المبتدأ كما قد تشغل المبنيات من ضمائر الرفع المتّصلة موضع الفاعل فتتّصل بالفعل فتكون من تمامه : "..تُ" "من دخلتُ". وتشغل ضمائر النصب موضع المفاعيل في مثل قولنا "خرجتُ وإيّاكَ" كما تشغل ضمائر الجرّ محلّ المجرور في مثل قولنا "مررتُ بكَ" فـ"بك" مفعول به مركّب بالجرّ جار ومجرور، والمجرور مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ.

وتشغل المبنيات الواقعة في مواضع إعرابيّة مختلفة مختلف الوظائف النحويّة وذلك بحسب موقعها من التركيب نحو:

1- كيفَ حالُكَ : "كيفَ"، خبر مبنيّ على الفتح في محلّ رفع
2- أينَ أنتَ : "أينَ"، خبر مبني على الفتح في محلّ رفع
3- أينَ تسكنُ: "أينَ"، مفعول فيه للمكان مبنيّ على الفتح في محلّ نصب
4- كم عمركَ : "كم"، خبر في محلّ رفع

ما نلاحظه في هذه الأمثلة هو أنّ المبنيّات الواقعة معمولات صنفان : الأوّل منهما يتغيّر لفظه بتغير الخاصية الإعرابية لوسم المحلّ؛ وخير مثال على ذلك الضمائر. فألفاظ ضمائر الرّفع غير ألفاظ ضمائر النصب والجرّ... وداخل كلّ صنف منها تفريعات يتميّز كلّ فرع منها بخاصية لفظيّة اتّصالا وانفصالا. ومثل هذه الظاهرة موجود في بعض الألسنة الغربيّة كالفرنسيّة : il/lui/le والإنقليزية he/him... والثاني من الصنفين مبنيّ على صورة واحدة مهما كان المحلّ وذلك نحو كيف وكم وأين وما جرى مجراها.

خاتمة الفصل

قام هذا الفصل على إبراز العلامات الفرعيّة للإعراب ومواضع تحقّقها. فثبت عندنا وممّا اطلعنا عليه من المدوّنة النحويّة العربيّة والمنجز اللّغوي المتحقق أنّ هذه العلامات تتوزّع بين الحركة النائبة عن أصل، و بعض الحروف الّتي اتّفق جلّ النحاة على أنّها علامات إعرابيّة تؤدّي المعنى النحوي الوظيفي المقصود وتسم اللّفظ المعبّر عنه. شأنها في ذلك شأن الحركات الأصليّة في الإعراب.

وبيّنا أنّ هذه العلامات الإعرابيّة محكومة بالتعدّد الدّلالي عندما يتعلّق الأمر بالمثنّى والجمع. فالعلامة الواحدة تدلّ على مقولتين: مقولة العدد ومقولة الإعراب وذلك مثلا مع المثنّى في حالة الرفع نحو قولنا "جاءَ الولدان" وفي حالة النصب نحو قولنا "كلّمتُ الولدينِ" فـ"الألف" في المثال الأول دالّة على الرفع وهي دالة أيضا على المثنّى، و"الياء" في المثال الثاني دالة على النصب وهي أيضا علامة المثنّى. وقد اختلفت علامة الإعراب باختلاف مقولة العدد. فمثلا حالة الرفع مع الجمع المذكّر السالم توسم بالواو في مثل قولنا "جاء المسلمون" وبذلك اختلف رفع الجمع عن رفع المثنّى الّذي علّم عليه بالألف. وقد اتّفقت من حيث اللّفظ العلامة الإعرابيّة الواسمة للأسماء الستّة في حالة الرفع مثلا في قولنا : "جاء أبوكَ" مع علامة الرفع في جمع المذكّر السالم مع أنّ المعنى مختلف. فالأولى ضمّة طويلة دالة على حالة الرفع للمفرد من الأسماء الستّة في حين أنّ الواو مع جمع المذكّر السالم دالّة على الرّفع والجمع. فاللّفظ واحد والمعنى مختلف. وقد أعربت الأسماء الستّة بالحركات الطويلة لأنّها قائمة على حرفين وهي معربة. والأصل أنّ حرف الإعراب يكون ثالثا فأكثر. ولم يستثن من هذا إلاّ "يد" و"فم" تقريبا إذا اعتبرناها ثنائيّة. وقد يوحي هذا

التعدّد الدلالي لهذه العلامات الإعرابيّة الموزّعة بين بيان الحالة الإعرابيّة للمفردات المقصودة و بيان مقولة العدد بخاصيّة الاقتصاد في اللغة. لكنّنا نجد من ناحية أخرى ضربا من "الترف" اللغوي في ظاهرة المبنيّات الواقعة في محلّ المعرب حين يتغيّر لفظها في باب الضمائر اتصالا وانفصالا ورفعا ونصبا وجرًّا. ولربّما رأى في ذلك بعضهم صورة من صور ثراء اللغة.

خاتمة الباب

إنّ التّمييز بين العلامات الأصول و العلامات الفروع ضروري في الصّناعة النحويّة. ذلك أنّه يكسب النّظريّة صفة الهرميّة في المعطيات الواصفة. لاحظنا ذلك سابقا في اللّسانيات حين ميّزت بين التّشجيرة والبنية الخطّية المتحقّقة، وحين ميّزت بين البنية العميقة والبنية السّطحيّة....

هذا هو شأن إقامة الفروق بين الأصل باعتباره بنية أولى في التجريد والفروع باعتبارها أبنية تتحقّق في مستويات مختلفة من الظاهرة اللّغويّة. والجدير بالذّكر أنّ للأصول من الخصائص غير ما للفروع. فالرّفع والنّصب والجرّ حين تقدّمها النّظريّة على أنّها أعلام على معاني الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة تقوم بينها علاقات فاصلة مميّزة والحدود بينها واضحة. أمّا الضمّة والفتحة والكسرة باعتبارها علامات تسم الألفاظ فإنّها متفاصلة بحكم عَلاميّتها. لكنّ ذلك لا يمنع أن يحلّ بعضها محلّ بعض. فيكون النّصب بالكسرة كما يكون الجرّ بالفتحة....

وإذا نزَلنا أكثر في مستوى التحقيق لاحظنا أنّنا بقدر ما ننزل في السلّم تتبادل ألفاظ العلامات الأدوار وتتعدّد معانيها كالواو علامة للرّفع في الأسماء الخمسة وهي كذلك علامة تدلّ على الجمع و الرّفع في جمع المذكّر السّالم.

الباب الثالث : قرائن الإعراب الأخرى

الفصل الأوّل : دلالة الرتبة على العلاقات الإعرابيّة

الفصل الثّاني : دور وسم المطابقة في الإعراب

مقدّمة الباب

كنّا قد وقفنا في الباب السابق من هذا القسم على تصنيف علامات الإعراب إلى أصليّة وفرعيّة. وبينّا أهمّ صور تحقّقها في النظام النحوي العربي. وأبرزنا أنّ منها علامات دالة على معان إعرابيّة كبرى اختزلت التعدد الوظيفي النحوي للمفردات المعربة ضمن أقسام مضبوطة قصد تحقيق تناسق نظري ضامن لضبط تداخل الظواهر اللّغويّة. ذلك أنّنا نعتبر الإعراب من أبنية اللّغة ونظمها الرامية إلى استيعاب التجارب الإنسانيّة اللّغويّة مهما تنوّعت وتشعّبت دواعيها التواصليّة. ولذلك لا تختزل العلامات الإعرابيّة الموزّعة بين الحركة والحرف - رغم تنوّعها وثرائها في نظام العربيّة - مفهوم الإعراب. فهي ليست إلاّ سمة دالة عليه من جملة سمات أخرى، خاصّة في اللّغات الّتي لا تتّسم فيها مقولة الحالة الإعرابيّة بصور لفظيّة ظاهرة متنوعة كالعربية.

وقد اعتبر بعضهم كموانيي Moignet مثلا أنّ غياب هذه العلامة الظاهرة من الأسباب الّتي جعلت الفرنسيين يغفلون عن مقولة الحالة الإعرابيّة الّتي اعتبرها أكثر تجريدا من مقولة العدد[1].و ذهب فلمور Fillmore إلى اعتبار مفهوم الحالة الإعرابيّة من الكلّيات اللّسانيّة رغم أنّ أنظمة الأسماء في بعض الألسن خالية من الألفاظ الواسمة للحالة[2]. وممّا يؤكّد لدينا أيضا أن العلامات اللّفظيّة الظاهرة لا تدلّ وحدها على الإعراب مطلقا ما تميّز به النظام النحوي العربي من قول بالحذف والتقدير أو النّيابة لهذه العلامات. وقد لاحظ حماسة عبد اللّطيف- على سبيل المثال- في كتابه **العلامة الإعرابيّة** أنّ العلامات الإعرابيّة الظاهرة هي قرينة من جملة قرائن أخرى دالّة على الإعراب. بناء على

---

[1] Moignet 1981 p 36

[2] Baylon 2008 p 142

ذلك سننظر في قرائن الإعراب الأخرى و خاصّة منها الرتبة والمطابقة. ذلك أنّهما من جهة أولى من أهمّ الأنظمة الموظّفة في دراسة التركيب النحوي في اللغات غير الإعرابية، ومن جهة ثانية لأنّهما أيضا من الظواهر المنتشرة نسبيّا في النظام النحوي العربي انتشارا يمكن أن يستوعبه مفهوم الإعراب خاصّة حين لا تظهر علاماته الأصليّة أو الفرعيّة

الفصل الأول : دلالة الرتبة على العلاقات الإعرابيّة

مقدّمة

إنّ الواقع اللّغوي المنجز بتعدد صوره اللامتناهيه وبتوالده المتواصل يفرض على اللّغوي ضربا من المرونة في التعامل مع القوانين النظريّة. بذلك يمكن للنّظريّة أن تختزل الوجوه المتعدّدة ويتيسّر لها تفسير المنجز رغم اختلافاته. ويكون النّظام الواصف عندئذ محكما بشكل يجنّبه الوقوع في مآزق ضعف التفسير فيتماشى مع حركيّة الظاهرة اللّغويّة. وفي هذا الإطار يندرج حديثنا عن تعدد السمات الدالة على الحالة الإعرابيّة للمفردات اللّغويّة. وتعتبر الرتبة إحدى هذه السمات المترجمة عن الوظائف الّتي تؤديها المفردات اللّغويّة باختلاف معانيها الإعرابيّة الرّاجعة إلى اختلاف التركيب. فالوظائف التركيبيّة مثل الفعل والفاعل والمفعول والمبتدإ والخبر..تتحقّق بألفاظ تقع في مواضع معيّنة من الجملة محكومة برتبة تختلف خصائصها من وظيفة إلى أخرى, يستعملها المتكلّم ليهدي بها السّامع إلى شبكة العلاقات الرّابطة بين وحدات كلامه.

1- تأثير الرتبة في تحديد الوظيفة الإعرابيّة

يعود لفظ الرتبة إلى المادة اللّغويّة (ر ت ب). جاء في لسان العرب "رتبَ الشيء يرتبُ رتوبا وترتّبَ، ثبت فلم يتحرّك. يقال : رتّبَ رُتوبَ الكعب أي انتصب انتصابه، ورتّبه ترتيبا أثبته... والرتبة والمرتبة : المنزلة عند الملوك"[1]. نرى أنّ أهمّ سمة في الدلالة اللغوية للرتبة الثّبات والمنزلة. وهذه خصائص تسم المفردات اللّغويّة بعضها أو كلّها عند ظهورها في سلسلة الكلام. ولذلك تكون الرتبة اللّغويّة للمفردة هي موضعها ومنزلتها المحدّدة لعلاقتها بما

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (رتب)

يسبقها من المفردات وبما يلحقها. فتختصّ من خلال هذا التعالق بموضع معيّن له دلالاته وميزاته التركيبيّة الوظيفيّة. وقد ميّز النحاة بين الرتب المحفوظة والرتب غير المحفوظة. فمن الرتب المحفوظة مثلا ورود الفاعل بعد الفعل في اللّسان العربي ولذلك عُدّ الفاعل من تمام الفعل. ومن الرتب غير المحفوظة رتبة المفعول به والفضلات بصفة عامّة. وهذا ما يجعل من العربيّة لغة مرنة تسمح بتعدّد الوجوه التركيبيّة المعبّرة عن فويرقات المعاني. فالفكرة الواحدة قد يعبّر عنها بأكثر من تركيب لغوي واحد. ويتميّز كلّ تركيب بخصوصيّة داخليّة تؤدّي معنى يختلف ولو في جزء منه عن المعنى الّذي يؤدّيه تركيب آخر. وسنحاول أن نبيّن ذلك في الأمثلة التّالية :

1- نزلَ المطرُ.

2- المطرُ نزلَ.

إنّ السامع للمثالين الأول والثاني قد يذهب في ظنّه من الوهلة الأولى أنّه سمع نفس المضمون، وأنّ المقصود من المثالين هو حدث نزول المطر. ولكنّ المتأنّي في فحص المثالين يلحظ ما بينهما من فروق تؤدّيها تغيّرات الرتب للمفردات الواردة في التركيبين. فالتركيب الأول هو صورة للإسناد الفعلي، يتقدّم فيه الفعل على الفاعل. أمّا في المثال الثاني فإنّ صورة الإسناد فيه اسمية، الصدارة فيه للمبتدإ ثمّ يأتي الخبر، ولفظ المبتدأ كان في التركيب الأول يشغل وظيفة الفاعل وحين غيّرت المراتب فقد وظيفته الإعرابيّة بتغيّر مرتبته الّتي غيّرت بدورها نوع الإسناد لكنّها لم تغيّر دلالة مضمون الجملة أي الإخبار عن نزول المطر، لذلك جمع النحاة من هذه الجهة بين وظيفة الفاعل ووظيفة المبتدإ. يقول ابن يعيش: "الصّحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إيّاه أولا لثان كان خبرا عنه. والأولويّة معنى قائم به يكسبه قوّة إذ كان غيره متعلّقا به وكانت رتبته متقدّمة على غيره، وهذه القوّة تشبه به الفاعل لانّ الفاعل

كذلك. إلاّ أنّ خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله. وفيما عدا ذلك هما فيه سواء"[1]. ومن هذا المنطلق يدلّ كلّ من الفاعل في الجملة الفعليّة والمبتدإ في الجملة الاسميّة على العنصر المخبر عنه في التركيب. والجدير بالملاحظة هو أنّ المبتدأ والفاعل عنصران يشترك في العلم بهما المتكلّم والمخاطب عادة أمّا الفعل والخبر فهما ممّا يفيد به المتكلّم المخاطب .وهذا ما جعل ابن يعيش يقول: "إنّ المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر عنهما هو الجزء المستفاد"[2]. ولذلك يكون المتغيّر الحاصل بين التركيب الإسناديّ الاسميّ والتركيب الإسناديّ الفعلي في اللّسان العربي وظيفيّا يتعلّق بالإسناد ولا يتعلّق بدلالة الخبر أي المقصد والإفادة المعنويّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفرق بين المثالين في مضمون الإخبار إنّما يتمثّل في إبراز العنصر المبدوء به فعلا أو مبتدأ.

3- أنشدَ الشاعرُ قصيدةً.

4 - قصيدةً أنشدَ الشاعرُ.

5- أنشد القصيدةَ الشاعرُ.

لعلّ التغيّر الحاصل في الأمثلة الثالث والرابع والخامس يختلف عن المثالين الأوّل والثّاني لأنّه تغيّر في الرّتب لا يؤثّر في الوظائف النحويّة. ذلك أنّ تغيّر مرتبة المفعول به الوارد في الجملة الفعليّة في هذه الأمثلة يحدث بعض التغيّر في مضمون الرسالة يمسّ جزئيات تواصلية. فالمقصود من تقديم المفعول به "قصيدة" في المثال الرابع جاء لإبراز المفعول وتمييزه ليختزل في نوع محدّد من الإنشاد هو"قصيدة" لا غير. وبالرغم من أنّها غير معرّفة أعطاها وقوعها في أوّل الجملة من القيمة ما يمكن أن يستفاد منه أنّها من أحسن القصائد أو أنّها واحدة ولكنّها متميّزة... في حين أنّ المثال الخامس قد ميّز المفعول به المتقدّم

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصل، ج 3، ص 85

[2] م ن ، ج 3، ص 88

على فاعله بأداة التعريف "ال" إشارة إلى أنّها معروفة عند طرفي الخطاب ... ولذلك نذهب إلى أنّ رتب المفردات اللّغويّة في الجملة تساهم في تحديد وظائفها النحويّة كما هو الشأن بالنسبة إلى المبتدإ والفاعل. ولكنّ الرتبة قد لا تؤثّر في تقدير الوظيفة إذا كانت غير محفوظة وذلك شأن المفعول به على سبيل المثال. ونعتبر أنّ من خصائص اللّغة العربيّة أنّ الوظيفة الإعرابيّة موسومة بلفظ قد يسمح لنا بتجاوز البحث في رتب المفردات لاستخلاص الوظائف النحويّة. لكنّ هذا الحكم ليس دائما ساري المفعول فقد لا يتحقق لفظ علامة الإعراب لسبب من الأسباب فنلجأ للبحث عن قرينة إعرابيّة أخرى لنتبيّن الوظيفة الإعرابيّة. من ذلك مثلا:

6- ضرب عيسى موسى.

هذا المثال لا تظهر فيه علامة الإعراب المميّزة للفاعل عن المفعول وإنّما نميّز بين الوظيفتين من خلال رتبة كلّ منهما. وعندئذ نعتبر "عيسى" الفاعل و"موسى" المفعول لأنّ الفاعل يسبق المفعول في البنية التركيبية الأصلية للجملة الفعلية. أمّا في اللّغات غير الإعرابيّة فتكون الوظيفة الإعرابيّة عادة غير موسومة بعلامة لفظية تسمها في ذاتها. ويعوّل عندئذ على رتب الكلمات باعتبارها من السمات الهامّة في تعيين الوظائف النحويّة. ففي اللّسان الفرنسي عندما نقول:

- Pierre bat Paul

نميّز الفاعل عن المفعول من خلال موضع كلّ منهما في الجملة. فالنظام البنيوي للّسان الفرنسي يجعل المفعول لاحقا بالفعل ويجعل الفاعل سابقا له. ولذلك يكونPierre الفاعل وPaul المفعول ولا علامة لفظيّة ظاهرة تسم المفردتين للدّلالة على وظيفتيهما النحويّتين. ومن هنا تأتى أهميّة مقولة الرتبة

في تحديد الوظيفة النحويّة بالنسبة إلى هذه الألسنة. وقد تختلف الرتبة الإعرابيّة المجرّدة عن بنية الصورة المنجزة. ذلك أنّ رتبة المفعول في المستوى المجرّد لاحقة للفعل وفاعله كما جسّدها المثال الثالث المذكور سابقا. أمّا على المستوى المنجز فقد يحدث أن يكون المفعول سابقا لكليهما وهذا ما يمثّله المثال الرابع، أو سابقا لفاعله كما هو حاله في المثال الخامس. ونعتبر ما ذهب إليه تنيار من تمييز بين الرتبة الخطيّة والرتبة البنيويّة - فاعتبر الأولى تظهر في التسلسل الخطّي للوحدات في النطق واعتبر الثانية هي الّتي تنتظم الوحدات في الجملة حول المحور التركيبي أي الفعل[1] من أثر التمييز بين ما هو مشترك بين الألسن وبين ما هو خاص ببعضها دون سواها. فالرتبة البنيويّة عنده من الكلّي المشترك بين الألسن في حين أنّ الرتبة الخطيّة من قبيل الخاص بلسان بعينه. وقد يفسّر هذا اختلاف صور النظام الخطّي للمركبات النحويّة من لسان إلى آخر. وهذا الاختلاف يظهر جليّا في رتب الوحدات اللّغويّة المنجزة من خلال تعدد التراكيب كما قد يظهر هذا الاختلاف بسمات لفظيّة أخرى كالحركات الإعرابيّة في اللّسان العربي مثلا.

2- الرتبة ضابطا إعرابيّا قويّا

يقوم الواقع اللّغوي شاهدا على أنّ العلامات الإعرابيّة لا تتحقّق باستمرار حتى في الألسنة الإعرابية. فالأسماء المبنيّة باستثناء الضمائر، والأسماء المنتهية بحركة طويلة غير قادرة على حمل حركة الإعراب. والمركبات غير الاسمية لا تظهر معها العلامة الإعرابيّة. وهذا قد يحدث لبسا في بيان الوظيفة الإعرابيّة. وحتّى يتجاوز اللّغوي هذا القصور بحث عن قرائن أخرى تساعد على ضبط المعنى الإعرابيّ متى لم تتحقّق العلامة. والرتبة إحدى

[1] انظر تنيار، 1976، ص 16

هذه القرائن الّتي قد تقوم مقام الحركات أو الحروف الإعرابيّة. نحو ""ضرب يحيى عيسى" فلا تجد إعرابا فاصلا:" قيل إذا اتفق ما هذه سبيله ممّا يخفى في اللّفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب"[1]. ويكون تحديد الوظائف النحويّة في مثل هذه الحالات بالتعويل على رتب الألفاظ في الصور المنجزة. وذلك نحو:

1- ضرب هذا هذا.

2- ضربت هذه تلك.

3- ضرب من ترى من مرّ بك.

فأسماء الإشارة والاسم الموصول من المفردات المبنيّة الواقعة في محلات نحويّة معربة. ويتمّ تحديد الوظيفة الإعرابيّة في مثل هذه المواضع بالرجوع إلى رتب هذه المفردات من السلسلة المنطوقة. فاسم الإشارة الأوّل"هذا" في المثال الأوّل وارد مباشرة بعد الفعل لذلك يكون هو الفاعل لأنّ الفاعل في الأصل تمام لفعله. أمّا "هذا" الثانية الواردة في نفس المثال فهي المفعول به. وذلك استنادا إلى رتبتها في الجملة. فالجملة الفعليّة تتركّب في الأصل من مكوّني الإسناد وهما الفعل والفاعل ثمّ يأتي محلّ الفضلات والأصل فيها للمفاعيل. ولذلك يكون المحلّ اللاحق برتبة الفعل والفاعل هو للمفعول. ونميّز بين وظائف أسماء الإشارة الواردة في المثال الثاني برتبها في الجملة. ولهذا يكون اسم الإشارة "هذه" فاعلا واسم الإشارة"تلك" مفعولا. ويعتمد الضابط نفسه أي الرتبة في الفصل بين الفاعل والمفعول به في المثال الثالث. ذلك أنّهما وردا مركّبين موصوليّين اسميّين فامتنع ظهور العلامة على ألفاظهما. وعندئذ يعتبر

[1] ابن جنّي، الخصائص، ج 1 ص 36

"من ترى" فاعلا و"من مرّ بك" مفعولا به بناء على تقدّم الفاعل على المفعول في أصل البنية الإعرابيّة. وبذلك تكون الرتبة محدّدا أساسيّا في مثل هذه الحالات للوظيفة الإعرابيّة.

3- الفعل العامل ورتبة المركّبات في البنية

نعتقد أن مفهوم التعدية واللّزوم من أبرز المفاهيم المرتبطة بمفهوم الرتبة البنيويّة الوظيفيّة. ويعتبر الفعل الوحدة اللّغويّة المتحكّمة في هندسة الجملة وفق ما يختصّ به كلّ صنف من الأفعال من سمات تميّزه عن غيره من الأصناف. وتعتبر ظاهرة التعدية واللّزوم من أهمّ الظواهر المصنّفة للأفعال وما تتطلّبه من حيّزات إعرابيّة دلاليّة. وكنّا قد بينّا أنّ تشمسكي يعتبر الفعل الرأس المعجمي الموزّع للأدوار الدلاليّة في الجمل بحسب خصائصه العامليّة. فتوجد أفعال لا تتطلّب غير معمول واحد هو فاعلها، لذلك يكون هذا الفعل متطلّبا لدور دلالي واحد. وتوجد أفعال أخرى تطلب أكثر من دور دلالي، فيكون لها أكثر من معمول في بنية الجملة. وهذا ليس جديدا تماما فقد لاحظه النحاة العرب وصاغوه في نظريّة العامل العربيّة كما أبرزوا مدى تحكّم الأفعال في نظم الأدوار الدلاليّة في البنى التركيبيّة. يشهد على ذلك أوّل كتب النحو" الكتاب" لسيبويه فقد تحدّث هذا الأخير عن التعدية واللّزوم وعن الأفعال المجاوزة والموصولة والنّافذة وعن الأفعال غير المجاوزة وغير الموصولة وغير النافذة[1]. ومن هذا المنطلق تتشكّل بنى مختلفة باختلاف الأفعال الواردة فيها. وبحسب تحكّم الفعل في هذه الاختلافات البنيوية تتولّد مواضع وتنقص مواضع أخرى. وسنبيّن من خلال الأمثلة الآتية دور الفعل و

[1] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 41 و43

خاصيّة التعدية واللّزوم في رسم البنية الإعرابيّة وبيان المعنى الإعرابي من خلال رتب نحويّة وظيفيّة تتطلّبها أفعال مخصوصة. فحين نقول :

1- جاء عليٌّ.
2- ضُربَ عليٌّ.

نتبين أنّ البناء للفاعل في المثال الأوّل والبناء للمفعول في المثال الثاني يؤكّد على أنّ الفعل ما لم يحصل اتّصاله بمعموله الأوّل لا يمكن أن يتجاوزه إلى محل إعرابي جديد ، بإضافة معمول ثان. ويدعّم هذا الطرح انتقال لفظ المفعول مع صيغة المبني للمفعول من محلّه الإعرابي الأصلي أي الفضلة إلى محلّ الفاعليّة ليغيّر سماته الإعرابيّة وخصائصه الوظيفيّة. وقد أدّت صيغة الفعل دورا أساسيًّا في إحداث المحلاّت الإعرابيّة و توزيع المواضع التركيبيّة. وفي المثالين المقدّمين سابقا صورة من صور لزوم الفعل وقصوره عن تجاوز رتبة الفاعل في البنية التركيبية ما لم يتمّ ملء محلّ الرفع حتّى وإن اضطرّ الأمر إلى استقدام محتوى هذا الحيّز الإعرابي من محلّ غيره. وهذا شأن تركيب المبني للمفعول الّذي استقدم المفعول به ليكون نائبا للفاعل. وذلك ممّا يدعم الرأي القائل بالمحافظة على الرتب النحويّة الّتي يكون وجودها أساسيا في التركيب. فعندما حذف الفاعل كان لا بدّ من إحداث ما يعوّضه. ويبرز هذا المثال مدى اتّصال الفعل بمعموله وقوّة نفاذه في إجراء المفردات الاسميّة في فضاء محكم الحيّزات والمواضع.

ذكرنا أنّ ظاهرة التعدية واللزوم من أهمّ خصائص الأفعال في تحديد عدد المعمولات التي يقتضيها كلّ صنف من الأفعال. ونحن نبيّن ذلك بالأمثلة التالية :

1- لبس زيدٌ ثوباً.

2- كسا عمرو زيداً جُبَّةً.

3- حسِبَ عمرو هنداً أختك.

إنّ الفعل "لبس" قد تعدّى في المثال الأول فاعله إلى مفعول واحد. وفي المثال الثاني تعدّى الفعل "كسا" الفاعل والمفعول الأول إلى مفعول ثان. وفي هذا اقتضاء لوظيفة إعرابيّة جديدة شبه ضروريّة لأن معنى "كسا عمرو زيدا جُبَّةً" موافق تقريبا لمعنى "ألبس عمرو زيدا كساء". وقد يحذف هذا المفعول"كساء" وتظلّ البنية التركيبيّة تامّة. أمّا المفعول الثاني في المثال الثالث فلا يمكن الاستغناء عنه لأنّ حذفه يحدث قصورا في البنية التركيبية. فأفعال القلوب - أو كما يسميها البعض أفعال الشكّ واليقين- تتطلّب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. وفعل "حسب" في المثال الثالث المقترح من صنف هذه الأفعال فكان لا بدّ أن يتجاوز في توزيع المحلات الإعرابيّة محلّ الفاعل والمفعول الأوّل ليصل إلى محلّ المفعول الثاني. والجدير بالذّكر أنّ المفعولين في بابي"كسا" وما جرى مجراه و"ظنّ" وما جرى مجراه خاضعان في تسميَتِهما إلى مفهوم الرتبة فالأوّل في باب "كسا" هو المستفيد في حين أنّ الثّاني هو الشيء المعطى أو المنقول. أمّا في باب "ظنّ" فالأوّل هو ما تحوّل عن المبتدإ والثّاني هو ما تحوّل عن الخبر. ولكلّ واحد منهما خصائص سوى علامة الإعراب تميّزه.

يتبيّن لنا أنّ خاصيّة التّعدية واللّزوم مرتبطة بنوع مخصوص من الأفعال تحكم هندسة إعرابيّة محدّدة. فالمواضع الإعرابيّة يعلّم على حضورها أو غيابها نوع الفعل المستعمل في التركيب. وتنسحب هذه الظاهرة على ألسنة أخرى غير العربيّة. وهذا ما نبيّنه من الأمثلة التالية:

1- Il pleut.

2- Jean frappe Pierre.

3- Jean offre un cadeau à Pierre.

إنّ الفارق التركيبي البنيوي بين المثال الأول والمثال الثاني والمثال الثالث يظهر من خلال لزوم الفعل pleut في المثال الأول واقتصاره على الفاعل مع حصول الفائدة وتمام المعنى. في حين أنّ الفعل frappe في المثال الثاني قد تجاوز فعله لاقتضائه معجميا لمتمّم تحقّق بالمفعول الواقع عليه الحدث. وتجاوز الفعل offre في المثال الثالث الفاعل والمفعول الأول إلى مفعول ثان. وبذلك يكون الفعل قد رسم الصورة التركيبية للجملة واستلزم موضعا للفاعل وموضعا للمفعول الأول وموضعا للمفعول الثاني. ويعود ذلك إلى خاصيّة التعديّة الّتي عبّر عنها النحو الفرنسي بمقولة الأفعال Transitifs وهي ما عبر عنها تنيار بـ La valence فصنّف الأفعال إلى أحاديّة التعلّق Monovalent وثنائيّة التعلّق Bivalent وثلاثيّة التعلّق Trivalent. فالفعل في النظام النحوي الفرنسي شأنه شأن الفعل في النظام النحوي العربي له دور مهمّ في توزيع المحلاّت الإعرابيّة وفق خصائصه المعنويّة والدلاليّة التركيبيّة. ولذلك نتبيّن منذ البنية التركيبية المجرّدة الوظائف النحويّة الّتي يمكن أن تحدث في مثل هذه التراكيب المحكومة بأفعال تختصّ بالتعدّية (على اختلاف درجاتها) أو تختصّ اللّزوم. والملاحظ في جميع هذه الحالات أنّ الفاعل ضروريّ بالنسبة إلى الفعل سواء كان قبله كما في الفرنسية أو بعده كما في العربيّة. ولكن في كلتا الحالتين لا يمرّ الفعل إلى مفعول حتّى يتمّ بفاعله.

4- ظاهرة التقديم والتأخير وعلاقتها بالرتبة

كنّا قد بينّا في حديثنا عن مفهوم الرتبة أنّ هناك رتبا محفوظة وأخرى غير محفوظة. وتحفظ الرتب متى خُشيَ اللّبس في البنية التركيبيّة ولا تحفظ الرتب متى أمن اللّبس. ويؤمن اللّبس إذا ما قامت علامات أخرى دالة على المعنى الإعرابي فيسمح حينها بالتّصرّف في نظام الرتب تقديما وتأخيرا. فنقول:

1- عليّاً ضرب محمّدٌ.

فتقدّم المفعول في هذا التركيب على الفعل والفاعل معا دون أن يحدث لبس. ذلك أنّ العلامة الإعرابيّة تقوم بالدور التمييزي للوظيفة النحويّة. فعلامة النصب في "عليًّا" حسمت منذ البداية أمر الفصل بين الفاعل والمفعول به فتمّ تقديم المفعول لإبرازه من دون خوف من التباس المعنى. وتسمح العلامات الإعرابيّة الظاهرة في مثل هذا الاستعمال من حريّة التحكّم في مواضع المفردات المعربة بحسب رغبة الباثّ ومقصده من القول. فيمكن أن يتصرّف في البنية التركيبيّة للجملة وفق عديد البنى الإنجازيّة من نحو"ضرب عليّا محمّدٌ" و"ضرب محمّدٌ عليّاً" و"عليّاً ضرب محمّدٌ" وتبقى الوحدات المعربة محافظة على وظائفها دون لبس.

التقديم والتأخير في مثل هذه الوجوه من الاستعمال مناطه قصد المتكلّم. في حين أنّه مع بعض التراكيب الأخرى يكون التقديم والتأخير إلزاميّا. نحو قولنا :

2- في السوقِ فوضى.

3- فوقَ الشجرةِ عصفورٌ.

ففي هذين المثالين وقع تقديم الخبر على المبتدأ دون أن يختلّ التركيب لأنّ المبتدأ نكرة والخبر ظرف. ولعلّ تنكير المبتدإ حرمه الصدارة لأنّه لم يعد معلوما عند طرفي الخطاب كما هو الأصل في المبتدإ؛ فيتقدّم الخبر عليه وكأنّه أيسر على المخاطب إدراكه. ورغم أنّ العلامة الإعرابيّة الخاصّة بالخبر لم تظهر لفظا لأنّ الخبر ظرف، فإنّ القاعدة النظريّة قد مكّنت من تمييز الخبر من المبتدأ دون لبس. و نضيف الأمثلة التالية لتأكيد تأثير ظاهرة

التقديم والتأخير في تغيير البنية التركيبيّة دون أن تتغيّر الوظائف النحويّة متى أمن اللّبس بوجود قرائن أخرى غير الرتبة دالّة على المعنى الوظيفي النحوي.

4- مرفوعَ الرايةِ أمشي.

5- إيّاكَ أعني.

إنّ البنية التركيبيّة الإنجازيّة للمثالين السابقين لم تحافظ على الترتيب الأصلي لعناصر الجملة الفعليّة. فلقد تقدّم لفظ "الحال" على الفعل والفاعل في المثال الأول. كما تقدّم لفظ المفعول على الفعل والفاعل في المثال الثاني، ولم يحدث ذلك خللا في البنية التركيبيّة، ولا طرأ تغيير في الوظائف النحويّة الواردة في هذين التركيبين. فلقد دلّت العلامة الإعرابيّة في الموضعين على الوظائف دون خلل يذكر. فالحال قد وردت منصوبة بالفتحة الظاهرة وهي صفة جاءت لبيان هيئة صاحب الحال أثناء وقوع الحدث. ولقد سمحت هذه السمات بتقدّم الحال ليبتدأ بها دون أن يحدث تغيير المراتب لبسا. وكذلك شأن وظيفة المفعول به الواردة في المثال الثاني. فضمير النصب المنفصل "إيّاك" مكّن من التقديم والتأخير دون مساس بالمقصود لأنّه يعلم مسبقا بوظيفة مثل هذا الضّمير.

في مثل هاتين الحالتين ضمنت سمات الإعراب أمن اللّبس للبنية الوظيفيّة. واستقام مضمون الكلام رغم ما في البنية التركيبية المنجزة من تقديم وتأخير. وهذا ممّا يدلّ على أنّ الإعراب معنى موسوم بأكثر من قرينة دالة عليه فمتى غابت إحدى القرائن قامت مقامها قرينة أخرى أو أكثر لأمن اللبس. ونعتقد أنّ هذا يدخل في إطار تضامن القرائن الإعرابيّة كما وصفها تمّام حسّان [1]. فظاهرة التقديم والتأخير تضفي حركيّة على التركيب وتحقّق

[1] أنظر حسّان تمّام، اللّغة العربيّة، ص 207.

فويرقات تواصليّة بلاغيّة لا تمسّ البنية النظاميّة النحويّة المجرّدة ولكنّها تحقّق ثراء دلاليّا مطلوبا للتعبير عن مختلف التجارب اللّغويّة.

خاتمة الفصل

بينا من خلال هذا المبحث أنّ الإعراب مقولة لغويّة توسم بأكثر من قرينة. وقد تجلّى ذلك من خلال صور بنيويّة إنجازيّة لم تطابق تماما النظام البنيوي النظري العام سواء أتعلّق الأمر بالبنية الإسناديّة الاسميّة أو بالبنية الإسناديّة الفعليّة. ومثّلت قرينة الرتبة إحدى قرائن الإعراب الدالة على الوظائف النحويّة للمفردات، إمّا بمحافظتها على البنية الأصليّة من خلال مطابقتها للأبنية التركيبيّة المجرّدة أو من خلال التصرّف في هذه الرتب متى أمن اللّبس قصد تحقيق مقصد دلالي معيّن من التركيب. فالرتب ثابتة في البنية الإعرابيّة النظريّة الطرازيّة. نرمز إليها بـ((فعل + فاعل) + مفعول) في الإسناد الفعلي و(مبتدأ + خبر) في الإسناد الاسمي.

إنّ لعناصر البنية خصائص رتبيّة فمنها ما هو محفوظ كرتبة الفاعل من الفعل والخبر من المبتدأ ومنها ما يقبل التقديم والتأخير بشروط كالخبر والمبتدإ. ومنها ما يقبل التقديم والتأخير بغير شرط تقريبا, وذلك شأن الفضلات عموما... لكن تجدر الملاحظة أن تصرّف المتكلم في البنية الطرازية الأصليّة يخضع لشروط أهمّها وجود قرائن تضمن الاهتداء إلى الرتبة الأصلية لكلّ عنصر. فلولا العلامة الإعرابيّة في نظام العربيّة لما تصرّف المتكلم في رتبة المفعول به تقديما وتأخيرا.

الفصل الثّاني : وسم ظاهرة المطابقة للبنية الإعرابيّة

مقدّمة

مثّل مبحث المطابقة موضوعا إشكاليّا عند الدّارسين. فالبعض قد اعتبره وجها من وجوه العمل النحوي يندرج تحته. واعتبره آخرون مبحثا مستقلاّ بذاته قابلا للدّراسة بمعزل عن العمل.[1] ونؤجّل النّظر في هذه النقطة ريثما نحاول الوقوف على مفهوم المطابقة لأنّ غايتنا في الحقيقة تتمثّل في دراسة مساهمة ظاهرة المطابقة في تحديد البنية الإعرابيّة.

وقفنا في الفصل السابق من هذا الباب على قرينة الرتبة الإعرابيّة. وبيّنّا صور تحقّقها في أهمّ وجوه الاستعمال، ونجاعتها في مواضع معيّنة في بيان المعنى النحوي الوظيفي خاصّة إذا لم تظهر العلامة الإعرابيّة. ولا نعتبر ظاهرة الرتبة فريدة في بيان الإعراب متى تغيّبت علامة الإعراب . فلقد وقف التّراث النحوي العربي عن قرائن أخرى منها قرينة المطابقة. وسنعمد إلى درستها في هذا الفصل لبيان خصائصها في نظام العربيّة وصور تحقّقها في الاستعمال. وهي في الحقيقة قرينة تشترك فيها جلّ الألسن بدرجات متفاوتة من حيث مقولات التطابق والصور اللّفظيّة الّتي تتحقّق بها.

1- مفهوم المطابقة

ورد في لسان العرب "تطابق الشيآن : تساويا[...] المطابقة الموافقة [...] طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما [...] طابقت المرأة زوجها انقادت له"[2]. يمكن أن نقول إنّ أهمّ سمات المطابقة هي الموافقة

---

[1] بن حمّودة، 2002

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة(ط ب ق)

والتّساوي بين طرفين. وهو تساو فيه انقياد طرف للآخر. والمطابقة من المصطلحات النحوية الّتي لم يبلور في شأنها النحاة قديما حدّا بصفة دقيقة ضمن تناولهم للمسائل اللّغويّة. فقد بقي المصطلح متّصلا اتّصالا مباشرا بمدلوله اللّغوي. يقول بن حمّودة: "فنحن لا نجد لها تعريفا صريحا عند النحاة قديما لذلك نرجّح أنّ استعمال النحاة لكلمة "المطابقة" تعبيرا عن هذه الظاهرة لم يتخلّص كلّ التخلّص من الدّلالة اللّغويّة الحقيقيّة"[1]. لهذه الأسباب نقتصر في تحليلنا لظاهرة المطابقة على المقولات ذات الصّلة نحو مقولة العلامة الإعرابيّة أو مقولة العدد أو مقولة الجنس أو مقولة التّعيين أو مقولة الشخص. فعندما نقول مثلا:

1- الفتاتان الجميلتان غائبتان.

فقد طابق الخبر المبتدأ مطابقة تامّة من جهة الإعراب والجنس والعدد. وتطابق النعت "الجميلتان" مع المنعوت "الفتاتان" مطابقة تامّة من جهة العدد والتعيين والجنس والإعراب. ولو حذفنا أحد هذه الوجوه لارتبك التركيب وتغيّرت البنية المعنويّة الإعرابيّة. نحو قولنا:

2- أهدى الرجلان العالمين كتابا ❖.

ففي مثل هذا القول لم يطابق النعت للمنعوت في علامة الإعراب فاختلّت العلاقات التركيبيّة و تغيّر مضمون الرسالة فأصبح الكلام لاحنا. ذلك أنّ المقصود هو:

أهدى الرجلان العالمان كتابا

[1] بن حمّودة، 2002، ص9

ما حدث يتمثّل في أنّ عدم مطابقة النعت للمنعوت حوّلت النعت إلى مفعول به أوّل فلم تطابق البنية التركيبية المنجزة البنية التركيبية المقصودة ؛ وبذلك كان الفعل العلامي فاشلا ولم يتحقّق الإبلاغ. يبيّن ذلك أنّ المطابقة علاقة نحويّة تحمل عنصرا ثانويا على التساوي المقولي مع عنصر أصليّ ويعلّم على هذا التطابق بمظهر شكلي يسم المعنى المقصود. وقد يكون قيد المطابقة المفروض من تعلّق العنصر الثانوي بالعنصر المحوريّ في التركيب يؤدّي إلى رابطة اتّفاق جزئي أو كلّي إذا ما وقع العقد بين طرفين لغويين فالاتّفاق الكلّي ملاحظ في المثال التّالي :

3- ذبلت الوردةُ الجميلةُ : الوردة الجميلة فاعل مركّب بالنعت.

لقد تكرّرت العلامات الشكليّة الّتي تسم المنعوت "الوردة" في النعت " الجميلة" وقد وافق تكرار هذه العلامات مطابقة معنى التعريف ومعنى التأنيث ومعنى الإعراب بين المفردتين وذلك بحمل النعت على المنعوت لأنّه صفة له وجزؤه المبين عن معناه وخصوصيّاته الإعرابيّة. ولو قلنا :

4- يا محمّدُ الحبيبَ : محمّدُ الحبيبَ منادى مركّب بالنعت.

لتبين أنّ الاتفاق بين المنادى المبنيّ على الضمّ والصّفة المعربة اتّفاق في المعنى النحوي دون لفظ الإعراب. فقد جرت الصّفة على المحلّ الإعرابي للموصوف دون لفظه. ويجوز عند النحاة جريانها في هذا الموضع على اللّفظ أيضا. نقول :

5- يا محمّدُ الحبيبُ: محمّدُ الحبيبُ منادى مبني على الضمّ منعوت.

فيتّفق الموصوف والصفة في معنى الإعراب. أمّا في العلامة الإعرابيّة فالمنادى مبنيّ على الضمّ أمّا النعت فمعرب مرفوع مطابق في اللفظ لا في المعنى

التركيبيّ. لذلك يمكن القول إنّ المطابقة علاقة بين عنصرين لغويين يوسم الثاني بمقتضاها بسمات العنصر المحوريّ. فيجري مجراه من جهة الشكل و/أو المعنى جريانا تامّا أو جزئيا. وتكون بذلك أهمّ مقوّمات المطابقة كظاهرة لغويّة هي توفّر عنصرين اثنين يكون الأوّل محورياّ والثاني تابعا له، والرّابط بينهما هو علاقة جريان التّابع على خصائص المتبوع وأحكامه الإعرابيّة فيتّفق معه في مقولة أو أكثر.

2- منزلة المطابقة في نظام اللّغة

اهتمّت اللّسانيّات الحديثة بظاهرة المطابقة فأفرد لها علماء اللّغة مواضع خاصّة في كتبهم وقفوا من خلالها على ضبط المفهوم وبيان المنزلة وتحديد المواضع[1]. ولم يختلفوا في التأكيد على أنّها علاقة واسمة لانقياد عنصر ثانوي في الخطاب إلى عنصر محوري من جهة الشكل و/أو المعنى. يقول مارتني: "تتمثل المطابقة في تكرار تغيّرات شكليّة في مواضع مختلفة من الكلام يوافقها الأثر المعنوي نفسه"[2]. وقد بيّن اللّسانيون منزلة "المطابقة" من خلال البحث في علاقتها بمفهوم تركيبيّ آخر. يقول بن حمّودة : "يتمثّل بيان منزلة المطابقة في نظام اللّغة في محاولة تحديد العلاقة الّتي يمكن أن توجد بين هذا المفهوم ومفهوم آخر إمّا قريب منه فيتكاملان وإمّا مقابل له فيتضادّان"[3]. وعليه قد جمع بعض اللّسانيين بين مفهوم المطابقة ومفهوم العمل الإعراب La rection[4] . فيذهب يلمسلاف إلى دمج مفهوم المطابقة في مفهوم العمل يقول "الحدود الفاصلة بين مفهوم العمل الإعرابي ومفهوم المطابقةLa concordance غير

---

[1] John lyons ,1970 P 185

[2] A Martinet 1985 p 53 « l'accord consiste dans la répétition à différents points de l'énoncé ،de modifications formelles correspondant au même effet de sens ."

[3] بن حمّودة، 2002، ص 14

[4] Lyons 1970 p 185

ثابتة ولا تؤدّي أي دور من وجهة النظر البنيويّة"[1]. ويضيف متحدّثا عن دور العمل والمطابقة في الكلام قائلا : "يمكن القول إنّ العمل أو المطابقة تعيين Une détermination. فالأداة تعيّن الحالة الإعرابيّة. والعنصر غير الأوّلي يعيّن العنصر الأوّلي، والجنس في العنصر الأوّلي والعدد والحالة الإعرابيّة تحدّد مثيلاتها في العنصر غير الأوّلي الواقع صفة"[2]. وقد رجّح بن حمّودة أنّ رأي يلمسلاف في ظاهرة المطابقة والعمل "أميل إلى اعتبار العلاقة بين العمل والمطابقة علاقة احتواء، فكأنّ العمل أوسع من المطابقة لذلك يحتويها"[3]. وقد أرجع بن حمّودة هذا الرأي إلى عدم اكتمال نظريّة العامل في الفكر النحوي الغربي[4] على نقيض ما وصل إليه التراث النحوي العربي من بلورة وتكامل للنظريّة النحويّة الّتي أولت العامل عناية خاصّة. ولذا قسّم بن حمّودة المركّبات النحويّة وفق مقولة المطابقة والعمل فاعتبر أنّ المطابقة تظهر مع المركّبات الاسميّة في باب التّوابع وتظهر المطابقة مع العمل في باب العمد دون أن يستحيل الفصل بينهما في تقديره. يقول "فلا يعني في نظرنا اجتماع العمل والمطابقة في باب العمد أنّ المفهومين متداخلان إلى درجة استحالة الفصل بينهما"[5]. ونعتقد أنّ لهذا الرأي صدى في منطق اللّغة في النظام النحوي. ونقدّم الأمثلة التالية للتوضيح :

1- جاء عليٌّ : "جاء" فعل مطابق لفاعله في الجنس.

---

[1] L. Hjelmslev essais p 155 « d'une façon générale les limites entre la rection et la concordance sont flottantes et ne jouent aucun rôle au point de vue structural. »

[2] Ibid, p 157 « la rection (ou la concordance) est dans les cas qui viennent d'être étudiés une détermination, la proposition détermine son cas ،le terme secondaire détermine son terme primaire, le genre, le nombre et le cas du terme primaire déterminent ceux du terme secondaire adjectif. »

[3] بن حمّودة، 2002، ص 15

[4] م ن، ص 16

[5] م ن ، ص 17

2- عليٌّ جاءَ : "جاء" خبر طابق المبتدأ في العدد والجنس.

إذا ما قدّمنا ظاهرة المطابقة في هذين المثالين قلنا إنّ الفعل طابق فاعله في المثال الأوّل من جهة الجنس. وطابق الخبر المبتدأ في المثال الثاني كذلك من جهة الجنس والعدد. فتوفّر بذلك عنصران اثنان أحدهما محوري والثاني ثانوي وقد وسم العنصر المحوريّ منهما العنصر الثانويّ ببعض مقولاته. أمّا إذا نظرنا إلى الأمر من جهة العمل فإنّنا نجد أنّ الفعل في المثال الأوّل وسم فاعله بالرفع. ويقدّم العامل على المعمول في العمل على نقيض المطابقة. فقد يتقدّم فيها العنصر الواسم أو يتأخّر عن موسومه كما في المثال الثاني. لذلك يستحسن أن لا ندمج ظاهرة المطابقة ومقولة العمل دمجا مطلقا فلكلّ منهما خصائصه ومقوّماته. ونعتقد أنهما من الظواهر اللّغويّة الّتي تتكامل دون أن تتساوى. فالمطابقة والعمل مقولتان متجاذبتان. وتبرز المطابقة في جزء من هذا التجاذب على أنّها قرينة إعرابيّة دالة على الحالة الإعرابيّة.

3- مقولات المطابقة التركيبية

إنّ وجوه الكلام المنجز تبرز أنّ المقولات الّتي تجرى عليها المطابقة هي مقولة الجنس ومقولة العدد ومقولة التعيين ومقولة الحالة الإعرابيّة. وسنبيّن ذلك من خلال الأمثلة التالية :

1- خرجت الفتاةُ : "خرجت" فعل، "الفتاة" فاعل.
2- الفتاةُ الجميلةُ وصلت: "الفتاة الجميلة" مبتدأ مركّب بالنعت، "وصلت" خبر.

يصوّر لنا المثال الأوّل مطابقة الفعل لفاعله في مقولة الجنس وذلك من خلال علامة التصريف "التاء" الدّالة على تأنيث الفاعل. فنبّه الفعل بالتّاء إلى المؤنّث لأنّ الفاعل مؤنّث. أمّا في المثال الثاني فقد طابق النعت المنعوت في مقولات الجنس والعدد والتعيين والإعراب، ولفظ المطابقة في مقولة التعيين هو أداة التعريف "ال" الّتي وسمت النعت لأنّ المنعوت معرفة وتاء التأنيث المتّصلة بالنعت دليل مطابقة النعت للمنعوت من جهة مقولة الجنس، واللّفظ المفرد الدّال بصيغته على المفرد المؤنّث "جميلةُ" هو علامة المطابقة في مقولة العدد مع المنعوت. أمّا لفظ المطابقة في الحالة الإعرابية فهو علامة الرفع "الضمّة" الّتي انسحبت على النعت لأنّ المنعوت مبتدأ مرفوع. ولذلك تكون المقولات الإعرابيّة الموسومة بالمطابقة هي مقولة الجنس ومقولة العدد ومقولة التعيين ومقولة الإعراب. وقد يترخّص في عدم المطابقة مع بعض هذه المقولات ولا يمكن الترخّص في البعض الآخر. فلا يمكن على سبيل المثال أن نصرّف الفعل الوارد في المثال الأوّل مع المذكّر والفاعل مؤنّث. فنقول:

خرجَ الفتاةُ. ❖

كما لا يمكن أن نصرّف فعل الفاعل المفرد المذكّر مع المؤنّث فنقول:

خرجت عليٌّ. ❖

ذلك أنّ الترخّص في المطابقة في مثل هذه المواضع التركيبيّة يؤدّي إلى اللّبس والغموض أو اللحن. وإنّما اللحن فقدان للضوابط التركيبيّة المقتضاة. كما لا يمكن أن يؤنّث خبر المبتدإ المفرد المذكّر في مثل قولنا :

الفتى جميل❖.

ولا يمكن تذكير خبر المبتدأ المفرد المؤنّث في مثل قولنا

الفتاة جميل❖.

في حين أنّه يمكن أن لا يطابق الفعل فاعله للجمع المذكّر في مثل قولنا:

3 - خرج الأولادُ.

ولو غيّرنا التركيب فأصبح إسناديّا اسميّا لكانت المطابقة ضروريّة، فنقول:

4 - الأولادُ خرجوا

وهذا دليل على أنّ ظاهرة المطابقة على صلة بالبنية التركيبية ومحدّداتها كالرتبة؛ وليست مجرّد صور شكليّة تتكرّر من لفظ واسم إلى لفظ موسوم بل إنّ جريانها هذا هو جريان لفظيّ يثبّت المعاني فيدخل في ما عرّف به بعض النحاة الإعراب بما هو إبانة عن المعاني بالألفاظ. وقد تشترك المقولات في العلامات الواسمة ويظهر ذلك خاصّة في الضّمير العائد الذي يدلّ لفظه على مقولتي الجنس والعدد في مثل قولنا "هند أمّها عربيّةٌ" فالهاء في "أمّها" ضمير عائد على "هند" وهو دالّ على المفرد المؤنّث.

يتّضح من هذه الأمثلة أنّ المطابقة ظاهرة منتشرة في أكثر من مقولة نحويّة. ولها صورها اللّفظيّة الدّالة عليها. وقد تسم علامة المطابقة الواحدة أكثر من معنى، مثال ذلك" جاء المسلمونَ" فالضمّة الطويلة في الفاعل "مسلمون" هي علامة إعراب وعلامة محدّدة لمقولة العدد أي الجمع في هذا الموضع وعلامة على الجنس أي المذكّر في هذا المثال. وسنعتني في المرحلة

الموالية من المبحث بالمطابقة في العلامة الإعرابيّة تحديدا لنقف على أهمّ صورها المتحقّقة من جهة اللّفظ والمعنى لنبيّن الصّور التركيبيّة الّتي تكون فيها المطابقة من العلامات الدالة على الإعراب.

4- درجات المطابقة التركيبية وأبنيتها

إنّ المواضع الوظيفيّة المقتضية للمطابقة متعدّدة في نظام العربيّة. ولعلّ أشهرها ما اصطلح عليه بالتّوابع. تبرز المطابقة في هذه المواضع ظاهرة تتراوح بين التّمام والنقصان بحسب صنف التابع المعرب ولذلك نرتّب عملنا وفق ما اعتبر أقوى التوابع عند النحاة وهو النعت الّذي عدّ في المدوّنة النحويّة جزء المنعوت. فهما يجريان مجرى الاسم الواحد، ثمّ نمرّ بعد ذلك بالتدريج إلى ما تنقص فيه درجات المطابقة

أ- مطابقة النعت للمنعوت

يختلف المدلول المعجمي لكلّ من الوحدتين اللّغويّتين المكوّنتين للمركّب الاسمي النعتي. فهما منفصلتان من حيث الدّلالة المعجميّة "لكنّهما يحققان معنى نحويّا واحدا فيقعان معا رفعا أو نصبا أو جرّا ويحيلان معا على كيان مرجعي واحد"[1]. ومن هذا المنطلق ارتبط النّعت بالمنعوت ارتباطا وثيقا فطابقه في أكثر من مقولة. وسنهتمّ أساسا في هذا الموضع من البحث بالمطابقة الإعرابيّة لنبحث عن صور تحقّقها ومدى دلالتها على الإعراب الحاصل في مثل هذا النوع من التراكيب معتمدين في هذا على الأمثلة التالية :

1- جاء الولدُ الظريفُ.

2- مررتُ بالولدِ الظريفِ.

---

[1] بن حمّودة، 2004، ص 565

3- ضربَ الأبُ الابنَ المشاغبَ.

تبرز الأمثلة السابقة أنّ النعت طابق منعوته من جهة الإعراب مطابقة حاصلة باللّفظ الظاهر وبالمعنى النحوي الإعرابي الواحد. فتكرّرت علامة الرفع المتّصلة بالفاعل الوارد مركّبا بالنعت في المثال الأول وانسحبت انسحابا لفظيّا ومعنويّا على طريق التركيب. ولذلك دلّت هذه المطابقة الإعرابيّة على أنّ "الظريف" ليس إلاّ الولد فالمقصود واحد من جهة الدّلالة التركيبيّة في حين أنّه من جهة الدّلالة المعجميّة "الظّريف" غير "الولد". ولكنّ تعالقهما التركيبي الّذي نبّهت إليه المطابقة الإعرابيّة يجعل منهما مفردتين دالّتين معا على معنى نحويّ واحد وعلى معنى مرجعي لا ينفصل فيه الواحد عن الآخر. وهذا دور النعت في التركيب، فهو يأتي لتخصيص المنعوت أو تأكيده. وبهذا تتأكّد قوّة اتّصال النعت بمنعوته. لذلك عومل المركّب معاملة المفرد من جهة المقولات النحويّة الأربع الّتي يطابق فيها النعت منعوته. فانسحب الحكم الإعرابي الخاص بالمنعوت وفق وقوعه في التركيب على النعت لأنّه جزءه المكمّل له. فإن كان المنعوت مرفوعا كما في المثال الأول رفع نعته، وإن كان منصوبا كما في المثال الثالث نصب نعته، وإن كان مجرورا كما في المثال الثاني جرّ نعته.

وقد لا يطابق النعت منعوته مطابقة لفظيّة من جهة العلامة الإعرابيّة.يحدث ذلك مثلا مع اسم "لا" النافية للجنس ومع المنادى في مثل قولنا

4 - يا محمّدُ الكريمَ.

فلقد نصب النعت بالفتحة الظاهرة حملا على محلّ المنادى الذي توسّعنا فيه بالنعت. كما قد لا يطابق النعت منعوته أيضا من جهة اللّفظ الإعرابي في مثل قولنا :

5 - لا رجلَ ذكيًّا في البيت

فلقد حمل النعت علامة النصب الدالّة على محلّ اسم "لا" النافية للجنس لأنّ الجزء الأول من التركيب النعتي أي المنعوت في محلّ مبنيّ على الفتح فطابق النعت المحلّ الإعرابي مطابقة لفظيّة.

ب- مطابقة التوكيد للمؤكّد

ميّز النحاة بين ضربين من التوكيد : اللّفظي وهو ما كان بتكرار اللّفظ ذاته، والمعنوي وهو ما كان بألفاظ من نحو "كلّهم" "أجمعون" نفسه" عينه" "ذاته"... يقول ابن يعيش: "التأكيد للّفظ ليس عليه باب يحصره لأنّه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل وكلّ كلام تريد تأكيده"[1]. و من الدّارسين من قصر هذه الوظيفة التركيبية على المركب الاسمي الواقع داخل الجملة. وصفه بن حمّودة بأنّه "جزء الاسم الواقع في محلّ إعرابي داخل الجملة"[2]. وهذا ما يعنينا في هذا المبحث لأنّ غايتنا هي إبراز صور تحقّق الإعراب بالمطابقة من خلال وظيفة التوكيد. ولقد أجري التوكيد مجرى النعت في خصائص المطابقة "فالتوكيد قياسه قياس النعت باعتباره من جملة التوابع ويظهر ذلك في جريانه على المؤكّد إعرابا وتعريفا وجنسا وعددا إذا كان من التوكيد المعنوي"[3]. لذلك لا تختصّ وظيفة التوكيد التركيبيّة بعلامة إعرابيّة بعينها. فهي تجرى مجرى إعراب الاسم المؤكّد رفعا ونصبا وجرّا.فيكون من خصائص هذه الوظيفة مطابقتها للمؤكّد الّتي قد يسمها لفظ دال عليها وسنوضّح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصل، ج3 ص 41
[2] بن حمّودة، 2004 ، ص 79
[3] م ن، ص 579

1- سقط العدّاءُ نفسهُ.

2- مررتُ بالقرية عينِهَا .

3- المتظاهرونَ كلُّهُم صامدونَ.

جاء الفاعل في المثال الأول مركّبا بالتوكيد فكان الجزء الأول من المركّب وهو المؤكّد معربا بعلامة الرفع الظاهرة. وقد انسحبت هذه العلامة الإعرابيّة على الجزء الثاني من المركّب أي وظيفة التوكيد "نفسه" لتمكين معنى المؤكّد في نفس المخاطب[1].

يحيل التوكيد على نفس الكيان المرجعي الّذي يحيل عليه لفظ المؤكّد. وهو بذلك تكرير لكلّ السّمات اللّفظيّة أو المعنويّة الّتي يحيل عليها الاسم المؤكّد. وهذا ممّا يميّزه عن وظيفة النعت الّتي رأينا أنّها تسم المنعوت بصفة أو صفات ولكنّها لا تحيل عليه ذاته. يقول بن حمّودة :" فالنعت تحلية للمنعوت بسمة من السّمات الخِلقيّة أو الخُلقيّة أو بعمل ما[...] يكون للمنعوت أو لسبب من أسبابه، أمّا التوكيد فتكرير لفظيّ أو معنويّ يشمل كلّ السّمات الواصفة للمؤكّد"[2]. وعليه فالمركّب بالتوكيد كالمركّب بالنعت يعود إلى نفس الحيّز التركيبيّ من الجمل؛ لكنّ بينهما فوارق معنويّة دفعت النحاة إلى الفصل بينهما في باب التّوابع النحويّة فعندما نقول مثلا:

4 - أحببتُ الفتاةَ الفتاةَ.

5 - أحببتُ فتاة سمراء.

نقصد في المثال الرابع رفع اللّبس أو الشكّ الّذي نتوقّع حدوثه في ذهن المخاطب، فقد أكّدنا على ذات المحبوبة حتّى ندفع غفلة المتلقّي أو خطأه في

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص 104 وابن يعيش، شرح المفصّل، ج 3 ص 40

[2] بن حمودة، 2004، ص 580

التأويل وفي هذا " استباق فهم المخاطب تجنّبا للّبس قبل حصوله"[1]. أمّا في المثال الخامس فقد خصصنا "فتاة" بصفة هي جزء دال عليها، ولكنّه لا يمثّلها فإن أسقطنا لفظ "سمراء" من المثال تغيّر معنى القول وتغيّرت دلالة "فتاة" من الخاص إلى الشائع, في حين أنّنا لو أسقطنا لفظ التوكيد في المثال الرابع "الفتاة" فإنّ المعنى المقصود لا يتغيّر. فلفظ الاسم المؤكّد ولفظ التوكيد دالان على ذات واحدة. ولذلك تكون مطابقة المؤكّد للتوكيد لفظا ومعنى في المثال الأوّل وكان ذلك بتكرير لفظ المفعول به" الفتاة" على عكس المطابقة الحاصلة في المثال الثاني فالنعت طابق المنعوت من جهة اللّفظ دون المعنى المعجمي ودلّ على صفة من صفات الفتاة. وعليه تكون المطابقة بين الجزء الأوّل من مركّب النعت "فتاة" والجزء الثاني "سمراء" مطابقة جزئيّة مقارنة بالمطابقة في باب التوكيد.

ج- مطابقة البدل للمبدل منه

البدل وظيفة نحويّة داخلة في وظائف التبعيّة في المنظومة النحويّة العربيّة. ويأتي البدل لبيان المبدل منه ويقع معه في حيّز تركيبي واحد، فيماثله في علامة الإعراب الموافقة للحيّز الإعرابي الّذي يشغله المبدل منه. ويطابق بدل الكلّ في تقدير النحاة ذات المبدل منه مطابقة تامّة فيدلّ عليه بذاته وبصفاته كما في:

1- رأيتُ حبيبتكَ هندًا.

عيّن لفظ البدل الملحق بالمفردة "حبيبتك" المقصود بالحبيبة فكان اسم العلم حاسما في القضاء على احتمال الخطإ أو الشبهة الّتي قد تلتبس بمقتضاها دلالة الحبيبة. ففي هذا السياق ليست الحبيبة غير"هند" وليست "هند" غير

[1] بن حمودة، 2004، ص 581

الحبيبة. وعليه تميّز البدل عن النعت بدلالته على الذات دلالة مطابقة لا دلالة صفة من الصفات. وتميّز عن التأكيد ببيانه للمبدل منه ورفع المجاز عنه. يقول ابن يعيش:"واعلم أنّه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد لأنّ فيه إيضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع مجاز وإبطال التوسّع الّذي كان يجوز في المبدل"[1]. ونفسّر ما افترق في الصفة والتأكيد واجتمع في البدل من خلال الأمثلة التالية:

2- تزوّجَ فتاةً جميلةً.
3- تزوّجَ الفتاةَ نفسَها.
4- تزوّجَ الفتاةَ هندا.
5- تزوّجَ فتاةً.

يدلّ المثال الخامس على أنّ الاقتصار على ذكر"فتاة" يُبقي الدلالة واسعة فـ"فتاة" اسم يحيل على فتاة باعتبارها جنسا ولا يعيّن ذاتا معلومة. لكنّ النعت في المثال الثاني قد أخرج "فتاة" من العموم لتختصّ بصفة مخصوصة وضّحت جانبا من المقصود وقلّصت من دائرة الشيوع والاحتمال بضمّ لفظ "جميلة" إلى لفظ المنعوت "فتاة". وأفاد التوكيد في المثال الثالث أنّ الزّواج تمّ بالفتاة ذاتها على تقدير أنّ المخاطَب عالم بذات الفتاة المقصودة، فأكد المتكلّم له المعلومة. وعيّن البدل في المثال الرابع الذات المدلول عليها بلفظ "الفتاة" فهي "هند" على وجه التحديد دون سواها, ولم يترك بذلك مجالا للشكّ أو المجاز.

نبّه بعض النحاة إلى وجوه من التداخل بين وظائف التبعية كالتداخل بين النعت والبدل على ندرته أو بين البدل والتوكيد [2]. ونعتقد أنّ من أبرز أسباب

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل، ج3، ص66
[2] الاستراباذي،شرح الكافية، ج 2، ص 368.

التداخل بين هذه الوظائف أنّها لا تختصّ في ذاتها بعلامات إعرابيّة تميّزها عن غيرها. فهي تجرى مجرى المتبوع الذّي قد يكون من المرفوعات أو من المنصوبات أو المجرورات, ولذلك لا تستقلّ بإعراب لفظي خاصّ بها. يفضي ذلك إلى أنّه قد يتّفق النعت والبدل والتوكيد في نفس العلامة الإعرابيّة مع تقارب في الأدوار الدّلاليّة يجعل الإعرابَ غير جليّ ويتعذّر على المعرب التمييز في بعض الأحيان. وتتعدّد وجوه المطابقة في البدل وتختلف باختلاف نوع البدل. فقد يتطابق البدل مع المبدل منه مطابقة تامّة من حيث مقولات التعيين والعدد والجنس والإعراب. كما في قولنا:

6- التقيتُ صديقَكَ محمّدًا.

فالبدل "محمّدا" قد طابق المبدل منه "صديقك" في المقولات النحويّة الأربع المذكورة سلفا. وقد يسقط أحد وجوه المطابقة في البدل أو أكثر من وجه. كما هو الحال في بدل الغلط. فلا يبقى في هذه الحالة من المطابقة بين البدل والمبدل منه غير الوجه الإعرابي. وقد لا يطابق بدل الكلّ المبدل منه في التّعيين نحو:

7 - تُنسبُ إلى تشمسكي نظريّةٌ، نظريّةُ التوليد.

وقد يخالف البدل المبدل منه في العدد وذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال نحو:

8 - بهرني الفتى أفكارُه وإقدامهُ.

لذلك يمكن أن نقول إنّ المطابقة التامّة بين المبدل منه والبدل دالّة على أنّ البدل يساوي المبدل منه إلى الحدّ الّذي يمكن معه إسقاطه لأنّه قد يقوم مقامه نحو قولنا:

9 - تزوجَ الفتاةَ ليلى.

"فالبدل" "ليلى" قد يقوم مقام المبدل منه "الفتاة" لأنّ العنصر المقصود من الكلام هو "ليلى" أي البدل ذاته. وبقدر ما تنقص وجوه المطابقة بين البدل والمبدل منه يتغيّر المعنى المقصود فعندما نقول مثلا:

10- أكلتُ الرغيفَ ثلُثيهِ.

فالمبدل منه "الرغيف" غير البدل "ثلثيه". فلا يمكن إسقاط المبدل منه لأنّ دلالة البدل ثانية تتعلّق بتحديد النسبة أو الكميّة الّتي تمّ أكلها، ولا تتعلّق بالرغيف ككلّ. وقد يكون هذا من أسباب اختلاف النحاة في تحديد أهمّية البدل في ضبط الدلالة على المقاصد

د- مطابقة المعطوف للمعطوف عليه

أطلق مصطلح العطف عند أغلب النحاة على في صنفين اثنين من الأبنية الإعرابيّة: يسمّى الأول عطف البيان ويسمّي الثاني عطف النّسق أو العطف بالحرف. ولن نهتمّ في هذا الموضع إلا ّبعطف النسق لأنّ عطف البيان ملحق ببدل الكلّ. قدّر النحاة أنّ عطف النّسق يختصّ بسمة لفظيّة تميّزه عن بقيّة التّوابع وهي حرف العطف، وأخرى معنويّة. يقول ابن يعيش: "هذا الضرب من التّوابع يخالف سائر التوابع لأنّها تتبع بغير واسطة وإنّما كان ذلك لأنّ الثاني فيه غير الأول"[1]. ولذلك تكون ذات المعطوف عليه غير ذات المعطوف إذا كان اسما. بل هما كيانان منفصل أحدهما عن الآخر:" المعطوف منفصل عن المعطوف عليه إذ ليس من اسمه. وقد فصله حرف العطف منه. والصفة من اسم الموصوف لأنّهما يرجعان إلى شيء واحد"[2]. فيفارق المعطوف بهذا سائر التّوابع دون أن ينقطع عنها. لذلك يمكن أن نقول إنّ القرائن الشكليّة المميّزة لبعض

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل، ج 8، ص 88
[2] م ن ، ص 68

الوظائف عن البعض الآخر لا تنفي وجود تقارب معنوي بينها. يقول الشريف:"لكنّ هذه الوظائف المميّزة كثيرا ما تفضح تولّدها من مشترك دلالي واحد. ولقد تفطّن نحاتنا إلى ذلك[...] فقد شمل مثلا مفهوم التوابع، لأسباب شكليّة لفظيّة، التوكيد والبدل والنعت والعطف[...] ولقد تفطّنوا إلى العلاقة الدلاليّة الخفيّة بين العطف والبدل والنعت[...] ولقد تفطّنوا إلى العلاقة بين التوكيد والبدل"[1]. وقد اعتبر بن حمّودة "وجود الحرف في العطف وعدم وجوده في بقيّة التوابع لا يقوم حجّة على أنّ العطف مختلف تماما عنها"[2]. ولذلك يكون حرف العطف من الألفاظ المميّزة لحالة العطف عن باقي حالات التبعيّة الإعرابيّة دون أن يُقصيَهُ منها. وتكون علامة الإعراب الّتي يتبع بها المعطوف المعطوف عليه أهمّ سمات المطابقة الّتي تلحق العطف بباب التوابع. ويرجّح بن حمّودة "أنّ نظام اللّغة جعل الحرف في باب العطف تأكيدا للعلاقة القائمة بين المعطوف عليه والمعطوف. وهي علاقة لا شيء في اللّفظ يسمها سوى علامة الإعراب، في حين أنّ العلاقة بين بقيّة التوابع ومتبوعاتها موسومة إلى جانب علامة الإعراب بوجوه أخرى من التطابق كالعدد أو الجنس أو التعيين ولذلك استغنى نظام اللّغة عن الحرف معها"[3]. نقول مثلا:

1- جاء عليٌّ وفاطمةُ.

فيطابق المعطوف "فاطمة" المعطوف عليه "عليّ" في معنى الإعراب ولفظه. ولولا حرف العطف الواو لما تأكّدت العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه. وهي علاقة لولا حرف العطف والمطابقة في الإعراب لحلّت محلّها علاقة تركيبية أخرى كما في:

---

[1] الشريف، 2002، ص 493
[2] بن حمّودة، 2004، ص 558
[3] م ن، ص 558

2 - جاء عليٌّ فاطمةَ. (أصبحت فاطمة مفعولا به)

3 - جاء عليٌّ فاطمةُ. (أصبحت فاطمة بدل غلط)

ولذلك كان الوسم الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه هو علامة لفظيّة أكّدها حرف العطف. ولا رابط بين المعطوف والمعطوف عليه من جهة الدلالة المرجعيّة ف"عليّ" غير" فاطمة" ولكنّهما واحد من جهة المعنى الإعرابي فكلاهما واقع في محلّ المرفوع الدال على الفاعليّة.

خاتمة الفصل

قام هذا الفصل على إبراز مفهوم المطابقة وصور تحقّقها في الاستعمال. فبيّنا أنّها ضرب من التماثل والاتفاق بين عنصرين لغويين أو أكثر، قد يكون اتّفاقا في أكثر من مقولة لغويّة، فالنعت مثلا في العربيّة يطابق منعوته في مقولة العدد والجنس والتعيين والإعراب. ولذلك أمكننا التأكيد على تعدّد المقولات الإعرابيّة المعنية بهذه الظاهرة وتنوّعها، وأبرزنا دورها في تشكيل نظام متناسق في اللّسان العربي. وذلك لما يوحي بما بينها من علاقات وصلات. فقد تدلّ علامة المطابقة على الجنس والعدد والإعراب معا في مثل قولنا: "الطّلبة قادمون" فلقد طابق الخبر "قادمون" المبتدأ "الطّلبة" في المقولات الثلاث المذكورة سلفا. ووسمت هذه المطابقة بعلامة واحدة هي "الواو" الدالّة على جمع المذكّر السالم وعلى حالة الرفع. وهذا يبيّن مدى ارتباط مقولات المطابقة النحويّة ومدى تضامنها في إبراز المعنى التركيبي وضمان سلامته. فالمعنى التركيبي النحوي في هذا المثال هو كلّ متكامل تترجم عنه علامات دالة على ضرورة التطابق النحوي بين المبتدأ والخبر في أكثر من مقولة نحويّة، لو ألغي جانب من جوانب هذه المطابقة لاختلّت البنية التركيبيّة ولأصبحت الجملة لاحنة من نحو"الطّلبة قادمان"*.

اهتممنا في هذا المبحث خاصّة بنوع المطابقة التركيبية لأنّها من جنس موضوع بحثنا في هذه الرسالة. فتتبّعنا مواضع تجلّيها وصور تحقّقها، وتبيّن لنا أنّ وظائف التبعيّة أحسن الأمثلة لدراسة مقولات المطابقة لاعتبارات عدّة: منها أنّها تختلف في عدد المقولات التي يطابق فيها كلّ واحد منها متبوعه، ومنها أنّها لا تختصّ جميعها أو بعضها بعلامة إعراب مميزّة. فالنعت مثلا لا يختصّ بعلامة إعرابيّة محددة تميّزه عن سائر الوظائف النحويّة الأخرى. وإنّما يتميّز بتبعيّته الإعرابيّة للمنعوت الّذي قد يكون عمدة أو فضلة في الكلام.

ولذلك نعتبر أنّ ظاهرة المطابقة أعمق من أن تكون مجرّد صورة شكليّة تسم بعض المفردات في التركيب. بل هي ظاهرة تركيبيّة تسم علاقة بين العنصرين المتطابقين. وتختلف درجات قوّة هذه العلاقة من تابع إلى تابع وحتّى من صنف تابع إلى صنف آخر. ولا يختزل مفهوم التطابق بين الوحدتين اللّغويّتين في علامة ظاهرة ضرورة. يقول بن حمّودة: "فظاهر مماثلتها (يقصد العلامة المطابقة) لعلامة المكوّن الواسم لا تعني بالضرورة حقيقة المطابقة وظاهر مخالفتها لها لا تعني أيضا انعدام المطابقة لأنّ كلّ ذلك من صورة الإنجاز Parole. أمّا حقيقة المماثلة فهي ما يوجد في اللّسان langue من قيم يصرّح بها الجهاز النظري"[1]. ويبدو لنا أنّ هذا البعد الدّلالي للمطابقة ممّا يقوّي القول بمعنويّة الظاهرة الإعرابيّة وما التحقّق اللّفظي إلاّ صورة من صور الإنجاز لا غير.

[1] بن حمّودة، 2002، ص 26

خاتمة الباب

إنّ القول بأنّ الإعراب معنًى يقتضي أن لا يظهر هذا المعنى في العلامة الإعرابيّة فحسب لأنّ الإعراب ظاهرة أوسع من العلامة الإعرابيّة باعتباره مفهوما ينعقد الكلام بمقتضاه في البنية التركيبيّة ويسم الوحدات اللّغويّة من أكثر من جهة. فالمعاني مجرّدات والمجرّدات تحتاج إلى أكثر من قرينة حتى يهتدى بها إليها. ولهذا تظهر المعاني في أشكال لغوية مختلفة متعدّدة حتى إذا ما ضاع أحدها أو بعضها بقيت قرائن أخرى تدلّ على ذلك المعنى المجرّد. هذا ما يفسّر ظاهرة الإطناب redondance في الألسنة.

وهذا ما يفسّر عندنا ضرورة تضافر القرائن الدّالة على معنى الإعراب. ولكن ينبغي أن لا يذهب بنا الظنّ إلى أنّ كلّ القرائن على نفس المستوى من الأهميّة في كلّ الألسنة. إنّما يساهم تاريخ الألسنة في تقوية قرينه على حساب قرائن. وذلك في رأينا ما يجعل قرينة العلامة الإعرابيّة في الألسنة الإعرابية وخاصّة منها العربيّة أقوى القرائن وأثراها رغم حضور قرائن أخرى كالمطابقة والرتبة.

خاتمة البحث

أفضى بنا تتبّع مفهوم الإعراب في التراث النحوي العربي وفي الدراسات اللّغويّة الحديثة إلى التأكد من أنّ مقولة الإعراب ظاهرة نظاميّة معنويّة تسمها ألفاظ دالّة على أهمّ حالاتها الإعرابيّة، وأنّها ظاهرة لسانية نحويّة تتميّز بدرجة كبيرة من التجريد لاختزال التجربة اللّغويّة في جملة من المعايير اللّسانيّة الّتي توظّف لفهم مقاصد التكلّم الإبلاغية. فيبرز الإعراب بوصفه الجزء المتحكّم في نظام المفردات داخل التركيب. وتحدّد نظريّة العامل النحوي هندسة الجملة فتضبط سلفا ومنذ البنية التركيبيّة المجرّدة عدد المواضع الّتي تعجّمها المفردات في البنية التركيبيّة المنجزة وخصائصها.

لقد تمكّنا من الربط بين الإعراب من جهة والتركيب و التركيبيّة من جهة أخرى بعد أن بيّنا أهمّ دلالات علم التركيب في النظريات اللّسانية الحديثة الّتي اهتمّت بالبحث عن المبادئ النظريّة العامة التّي تحكم النظام اللّغوي التركيبي. ونظرنا في ثنايا بحثنا في مختلف مفاهيم التركيبيّة la syntaxe وموضوعاتها وصلاتها بالدلالة ضمن النظريات اللّسانية الحديثة رغم محاولة بعض اللّسانين الفصل بين التركيب والمعنى. ذلك أنّ التركيب عند بعضهم دراسة للأشكال المجرّدة مفصولة عن المستوى العيني المتحقّق. وخصائص المعاني باعتبارها حاصلا للمتحقّق غير قابلة للحصر في أطر معلومة. فالمعاني في أصل نشأتها تعود إلى الأذهان. لذلك فهي محكومة بخاصيّة الإبداع الّتي تسمح بالخلق اللامتناهى. فلا يمكن السيطرة عندئذ على المعنى.ولعلّ هذا من أهمّ الجوانب الّتي برّر بها من دعا من اللّسانيين إلى تجنّب اعتبار المعنى ممّا تشمله الظّواهر اللّغويّة.

وقد بيّنا تراجع اللّسانيات عن هذا الحذر من المعنى. وقد كان ذلك نتيجة لما اتّسمت به الدراسات الّتي تجنّبت المعنى وفصلته عن التركيب من ضعف في وصف الظاهرة اللّغويّة وتفسير ظواهرها كما هو حال التوزيعيّة. فقد اعتمدت هذه الأخيرة مفهوم المحيط في دراسة التركيب. واعتبرت أنّ التوزيع الخطّي للّسان لا يمثّله المعنى. واحتججنا أيضا بعدول بعض النظريات اللّسانيّة الأخرى عن تجنّب المعنى من الظاهرة التركيبيّة كما حدث مع المدرسة التوليديّة. فقد طوّر تشمسكي من منوالاته وألحق المعطى الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحيّة حتّى يقوّى من الكفاءة التفسيريّة لنظريّته التركيبيّة. ودفع بنا هذا إلى اعتبار المعنى جزء اللّغة المتضمّن وهو في علاقة متشابكة مع المعطى التركيبي وغيره من المعطيات اللّغويّة الأخرى. ولذلك اعتبرنا نتائج اللّسانيات الحديثة في هذا الخصوص ممّا يقوّي من سلامة النظريّة النحويّة العربيّة ويبرز تماسكها كنظريّة علميّة متينة على قدرة فائقة في وصف الظواهر اللّغويّة وتحليلها. فقد قامت آراء النحاة العرب على الربط بين الإعراب والدلالة على المعاني. واختزلت الدلالة التركيبية في المعاني النحويّة الإعرابيّة الموسومة بعلامات لفظيّة لا يشترط حضورها اللّفظي الدائم في التركيب. وربطت تغيّر المعنى بتغيّر العوامل النحويّة وأدوارها الدلاليّة. وتمكّن النحاة العرب القدامى من تقديم تصوّر شبه متكامل لهندسة الجملة في اللّسان العربي وفق مبدإ الأصل والفرع الّذي مكّن من تفسير ما خرج عن الأطر العامّة للظاهرة الإعرابيّة كما حدّدها النحاة.

وبيّن لنا بحثنا في علاقة التركيب ببقيّة المستويات اللّغويّة أنّ الفصل بين هذه المستويات قد حقّق للدراسات اللّسانيّة وضوحا في وصف الظواهر اللّغويّة والسيطرة على جانب كبير منها. وقد ساعد هذا الفصل على تحسين دقّة نتائج الدراسات اللّغويّة. لكنّه لم يكن إلاّ لحاجة إبستيمولوجيّة للوقوف على خصائص الظواهر ومقوّماتها في ذاتها. ولم ترق نتائج هذا الفصل بين الظواهر

اللّغويّة إلى ما بلغته العلوم الصحيحة من دقّة ونجاعة علميّة صارمة. ذلك أنّ الظاهرة اللّغويّة لا تخضع للاختبار خضوع العناصر الفيزيائيّة المخبريّة لذلك. ولا يمكن أن تحصر في الجانب النظري الصرف. فاللّغة ظاهرة طبيعيّة تنشأ في الأذهان وتتحقق في الأعيان وتتشابك مستوياتها وتتشعّب إلى حدّ التداخل. فلا يمكن الفصل بين المعنى المجرّد الّذي تنشأ من خلاله الأفكار والقوالب التركيبيّة الإنجازيّة الّتي يتحقّق بها المعنى المقصود. لقد كان هذا من أهمّ الأسباب الّتي أدّت إلى إعادة النّظر في الفصل بين التركيب والمعنى في اللّسانيات.

اعتبرنا الظاهرة اللّغويّة ظاهرة مترابطة العناصر ومتكاملة المكوّنات يفضي الجزء منها إلى الآخر بصفة حتميّة. فلا يمكن أن نبحث في التركيب من دون المرور بالمعجم وبالمعنى ولفظ الصوت أحيانا ... وهذا ما يؤكّده مستوى الإنجاز والتحقق للظاهرة اللّغويّة. فالمعاني تحملها الوحدات المعجميّة وتبني نظامها البنى التركيبيّة. ومن هذا المنطلق كانت اللّسانيات علما تتّصل فيه النظريّة بالاستعمال اتصالا وثيقا. ولئن حقّق التعالي بالنظريّة دقّة وموضوعيّة في دراسة الألسن من جهة تحديد الموضوع والمنهج، فإنّ هذا التعالي لم يسمح بالقطع التامّ مع واقع الاستعمال. فاللّسانيات ليست من صنف العلوم الصحيحة كما بيّنّا. لذلك أكّدنا في القسم الأخير من العمل على ترابط النظريّة اللّغويّة والإنجاز الّذي مثّل له النحاة بالقرآن والشعر وكلام العرب والمثال المصنوع وعبّر عنه تشمسكي بحدس المتكلّم/ السامع المثاليّ. ومن هذه الزاوية نلحظ تسرّب الاستعمال للنظريّة وانشداد النظريّة للإنجاز. فيرتبط التنظير بالاستقراء والتصنيف. وهذا ما تأكّد عندنا من خلال تصنيفنا للحالات الإعرابيّة وصور تحقّقها. فلقد كانت صور التحقّق للحالات الإعرابية مجالا للوصف والتطبيق لاختبار النظريّة ومراجعتها إن اقتضت الحاجة ذلك. ومدّت النظريّة الإنجاز بالقوانين والمبادئ العامّة الكفيلة بتفسيره وتحليله. فلولا

الجانب النّظري المجسّد في القوانين العامّة لما أمكن تفسير جمع عدّة وظائف نحويّة تحت معنى إعرابي واحد. ولما أمكن وسم معنى واحد بأكثر من علامة. وبذلك تمكّنت النظريّة من اختزال شتات الاستعمال والتحكّم في اتساعه وتنظيم ما يبدو في ظاهره متشعّبا. لكن هذا لم يمنع من وجود فوارق بين النظريّة والاستعمال. وقد أكّدنا أنّ هذا الأمر عادي يرجع إلى طبيعة اللّغة ذاتها القائمة على روح الإبداع والخلق. فهي ظاهرة محكومة بالتّوالد المحدث للجديد المرتبط بتطوّر الألسن وتغيّر المجتمعات اللّغويّة الّتي تبحث عمّا يلبّي حاجاتها التعبيريّة المتّسمة بالتجدّد الدائم. وهذا ما يجعلنا نتوجّه إلى اعتبار التركيب تراكيب متجدّدة تتجاوز قدرة اللّساني في سعيه إلى تقنينها واختزالها في قوانين مضبوطة ودائمة. ولذلك نعتبر القوانين اللّغويّة محكومة باختلاف الألسن وتطورها لكنّها تتميّز بمقولات لسانيّة كبرى قد تجمع بين الألسن من زاوية ما وتساهم في تحقيق التّواصل البشري ونعتقد أن مقولة الإعراب من هذا الصنف مع فوارق في الوسم والتحقّق بين الألسن.

لقد مكّننا هذا البحث من أن نعود إلى المسائل المتّصلة بالإعراب عند أغلب النحاة وعند كثير من اللسانيين. وهي مسائل جاء ت مفرّقة عند النحوي / اللساني الواحد ومختلفة في كثير من الأحيان بين الواحد والآخر باعتبار تاريخ الظهور وباعتبار الانتماء المدرسي الإبستمولوجي. ولا شكّ أنّ ذلك ليس ممّا ييسّر السيطرة على موضوع البحث. لكنّنا حاولنا أن نستمدّ ممّا اطلعنا عليه الحجج العلمية المبرهنة على أنّ:

-الإعراب/ السانتكس علم يتقوّم بموضوع هو العلاقات التركيبية الدلالية التي تتأسّس عليها مكوّنات الكلام وتفسّر اشتغالها.

-وهو علم يتقوّم بمنهج يختلف استقراء واستدلالا.

-وهو كذلك مستوى من مستويات الوصف اللساني يشتغل الدارس له بالأبنية التركيبية على اختلاف الدرجات بين المجرّد والمتحقّق.

- وهو علم ينظر في الكليات المشتركة المنتشرة في كلّ الألسن كالحالة الإعرابية أو هرمية العلاقات التركيبية. وينظر كذلك في ما تتحقّق به الخصائص الكلية من قوانين تختلف من لسان إلى آخر.

-ولقد بيّنا أنّ الإعراب في العربيّة ليس حبيسا للعلامة الإعرابية بل إنّها لا تمثّل إلّا الجزء الظاهر من جبل الإعراب اللغوي باعتبار أنّ الإعراب ألفاظ تبين عن المعاني المقاصد.

-و لعلّنا حاولنا أن نبيّن أنّ الأبنية الإعرابية ليست على نفس الدرجة من الأهمية في كلّ الألسنة وليست على نفس الدرجة من التجريد في نظام اللسان الواحد.

-ولعلّ من أهمّ ما اقتنعنا به أنّ خطية الكلام الظّاهر تخفي هرمية للعلاقات والعلامات والضوابط؛ من مهامّ الدارس أن يحدّدها أنماطا منتظمة انتظاما رأسيا وأفقيّا . فالمحلّ والمعاني النحويّة والعمل النحوي والعلّة النحويّة والوظائف التركيبية والعلامة الأصلية والعلامات الفرعية وألفاظ العلامة وما ظهر من ذلك وما قدّر والبناء ....من مجال الإعراب لكنّها واقعة في نظام اللغة مواقع مختلفة حاولنا تدقيقها أثناء هذا البحث باعتماد خصائصها بالدرجة الأولى.

قائمة ثبت المصطلحات
مدخل عربي- فرنسي

أ

إبداع	Créativité
أحادي التّعلق	Monovalent
احتمالي	Virtuel
إسقاط معجمي	Projection lexicale
اسم علم	Nom propre
إطناب	Redondance
إعراب	Déclinaison
إفراغ دلالي	Subduction
قسم /أقسام الأشياء	Classe(s) d'objets
إنجاز	Performance
أوّل / أوائل	Primitif(s)

ب

بؤرة	Focus

ت

تحويليّة	Transformationnelle
تركيبيّة	Syntaxe
تشجيرة	Stémma
تعلّق	Valence
تعيين	Détermination
توجيه	Direction
توليديّة	Générative
توليفة الكلمات	Combinaison des mots

ث

ثلاثي التعلّق	Trivalent
ثنائيّة التّعلق	Divalent

ج

جنّة	Corps

ح

حساب	Calcul

د

دلالة	Signification
دلالة مقصودة	Exprimende
ر	
ربط	Connexion
رتبم	Taxème
س	
سببيّة	Causalité
سلوكيّة	Béhaviourisme
سمة	Trait
ش	
شكل	Forme
ص	
صحّة نحويّة	Grammaticalité
صرف	Morphologie
صورة خارجيّة	Forme externe
صورة داخلية	Forme interne
ض	
ضمير	Pronom
ع	
عامل	Régissant
عجمم	Lexème
عقدة	Nœud
علاقة	Relation
علامة	Signe
علاميّة	Sémiologie
علم الدلالة	Sémantique
ف	
فرضيّة	Hypothèse
ق	
قاموس	Dictionnaire
قدرة	Compétence
قيمة	Valeur
ل	

لسان	Langue
لصيق الفعل	Adverbe
لفظ دال	Exprimé
لفظم	Morphème /monème

م

مادّة	Matière
مادّة المضمون	Substance du contenu
مبدأ	Principe
مبرهنة	Théorème
متعدّ	Transitif
متمّم / متمّمات	Complément(s)
محيط	Environnement
مدلول	Signifié
مدوّنة	Corpus
مسلّمة	Postulat
مصادرة/ مصادرات	Axiome(s)
مطابقة	Concordance
معجميّة	Lexicographie
مفعول المكان	Complément de lieu
مقتضى	Présupposition
مقدار	Grandeur
مقدّمة	Prémisse
منوال نظريّ	Modèle théorique

ن

نحو عام	Grammaire universelle
نحو نظامي	Grammaire systématique
نحّوم	Grammème
نظام	système
نظريّة	Théorie

و

وظيفة	Fonction
وظيفة المفعول	Fonction d’objet

قائمة ثبت المصطلحات
مدخل فرنسي- عربي

A	
Adverbe	**لصيق الفعل**
Axiome(s)	**مصادرة /مصادرات**
B	
Béhaviourisme	**سلوكيّة**
C	
Calcul	**حساب**
Causalité	**سببيّة**
Classe(s) d'objets	**قسم /أقسام الأشياء**
Combinaison des mots	**توليفة الكلمات**
Compétence	**قدرة**
Complément de lieu	**مفعول المكان**
Complément(s)	**متمّم /متمّمات**
Concordance	**مطابقة**
Connexion	**ربط**
Corps	**جثث**
Corpus	**مدوّنة**
Créativité	**إبداع**
D	
Déclinaison	**إعراب**
Détermination	**تعيين**
Dictionnaire	**قاموس**
Direction	**توجيه**
Divalent	**ثنائيّة التّعلق**
E	
Environnement	**محيط**
Exprimé	**لفظ دال**
Exprimende	**دلالة مقصودة**
F	

Focus	**بؤرة**
Fonction	**وظيفة**
Fonction d'objet	**وظيفة المفعول**
Forme	**شكل**
Forme externe	**صورة خارجيّة**
Forme interne	**صورة داخلية**
G	
Générative	**توليديّة**
Grammaire systématique	**نحو نظامي**
Grammaire universelle	**نحو عام**
Grammaticalité	**صحّة نحويّة**
Grammème	**نحوم**
Grandeur	**مقدار**
H	
Hypothèse	**فرضيّة**
L	
Langue	**لسان**
Lexème	**عجمم**
Lexicographie	**معجميّة**
M	
Matière	**مادّة**
Modèle théorique	**منوال نظريّ**
Monovalent	**أحادي التّعلق**
Morphologie	**صرف**
Morphème-monème	**لفظم**
N	
Nœud	**عقدة**
Nom propre	**اسم علم**
O	
Opérateur	**عامل**
P	
Performance	**إنجاز**
Postulat	**مسلّمة**
Prémisse	**مقدّمة**
Présupposition	**مقتضى**
Primitif(s)	**أوائل**

Principe	**مبدأ**
Projection lexicale	**إسقاط معجمي**
Pronom	**ضمير**
R	
Redondance	**إطناب**
Régissant	**عامل**
Relation	**علاقة**
S	
Sémantique	**علم الدلالة**
Sémiologie	**علاميّة**
Signe	**علامة**
Signification	**الدلالة**
Signifié	**مدلول**
Stémma	**تشجيرة**
Subduction	**إفراغ الدلالي**
Substance du contenu	**مادّة المضمون**
Syntaxe	**تركيبيّة**
système	**نظام**
T	
Taxème	**رتبم**
Théorème	**مبرهنة**
Théorie	**نظريّة**
Trait	**سمة**
Transformationnelle	**تحوليّة**
Transitif	**متعدّ**
Trivalent	**ثلاثي التعلّق**
V	
Valence	**تعلّق**
Valeur	**قيمة**
Virtuel	**احتمالي**

قائمة المصادر والمراجع

I- بالعربية

الإستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن : شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت 1978.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان : أسرار العربية، تحقيق : محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق 1957

أنيس، إبراهيم : من أسرار اللّغة، ط. انجلو مصريّة، 1985

أهمّ المدارس اللسانيّة، عبد القادر المهيري، محمد الشاوش، محمّد الشّايب، عبد الحميد كمّون، محمد صلاح الدين الشريف : منشورات المعهد القومي لعلوم التربيّة، ط 2، تونس 1990.

البعزاوي، محمّد الصحبي : ثنائية المخبر عنه والمخبر به في العربيّة، دراسة إعرابيّة دلاليّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2008.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمان بن محمّد (ت : 471 هـ) :

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم مرجان، دار الرشيد العربي، العراق، 1982.
- الجمّل في النّحو، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1، 1990.

ابن جنّي أبو الفتح عثمان الموصلي (ت : 392 هـ) :

- الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4

- اللمّع في العربيّة، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، د ت
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1985.

الجواري، أحمد عبد الستّار :
- نحو الفعل، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بغداد1974

حسّان، تمّام :
- اللغة العربية معناها ومبناها الشركة الجديدة دار الثقافة الدار البيضاء 1973

بن حمّودة، رفيق :
- المطابقة في اصطلاح النحويين، مفهومها وعلاماتها، ضمن دراسات لسانيّة، جمعية اللسانيات بتونس، المجلّد 5، 2002
- الوصفيّة مفهومها ونظامها في النظريات اللسانيّة، دار محمد علي للنّشر، ط 1، 2004.
- مبدأ المشابهة أصلا من أصول الصناعة في النظرية النحويّة العربيّة، ضمن مجلة موارد، عدد 12، 2007، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

أبو حيّان الأندلسي :
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النحّاس، القاهرة، 1984- 1987

ابن الخشّاب، أبو محمد عبد اللّه : - المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972.

الزجّاجي، أبو القاسم : - الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، ط4، بيروت، 1982.

الزركشي، أبو عبد اللّه (ت 794 هـ) : - البحر المحيط في أصول الفقه، نشر دار الكتبي، ط 1، 1994م

ابن السّراج، أبو بكر محمّد : - الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلّي، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1985.

سيبويه، أبو بشر عمرو (ت : 180 هـ) - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

السيرافي، أبو سعيد : - شرح كتاب سيبويه، الهيئة المصرية العامّة، 1986

الشافعي، أبو عبد اللّه محمّد (ت 204 هـ) : - الرّسالة، تحقيق أحمد شاكر، نشر مكتبة الحلبي مصر- ط1 ،1940

الشاوش، محمد : - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النصّ، سلسلة اللسانيات، المجلد14، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس، 2001.

الشريف، محمّد صلاح الدين : - الشرط والإنشاء النّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب منوبة، 2002.

عاشور، المنصف : - ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسميّة بين التمام والنّقصان، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 2004.

عبد اللّطيف، محمد حماسة : - العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، كليّة دار العلوم القاهرة، د ت.

العيساوي، عبد السلام: - التأريخ النصّي للنّحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، منشورات كلية الآداب منوبة 2004، دار سحر للنشر.

قريرة، توفيق : - المصطلح النحوي في تفكير النحاة العرب، دار محمّد علي الحامي، كلية الآداب منوبة تونس، ط1، 2003.

المبرّد، أبو العباس محمّد : - المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.

مجدوب، عزّ الدّين : - المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب سوسة، ط1، 1998.

المخزومي، مهدي : - في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الراشد العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1986.

بن مراد، إبراهيم : - مقدّمة لنظريّة المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

مصطفى، إبراهيم : - إحياء النّحو، طبع لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1951.

ابن مضاء، القرطبي : - الردّ على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ط1- 1974 ، ط 2- 1982.

ابن منظور، جمال الدّين : - لسان العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت،

ط 1، 2005

المهيري، عبد القادر : - لم أعرب الفعل المضارع، ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد 16، 1978.
- دور الإعراب، سلسلة اللّسانيات 4، 1981.
- التعليل ونظام اللّغة، الحوليّات عدد 22، 1983
- نظرات في التراث اللّغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993.
- من الكلمة إلى الجملة، مؤسسات بن عبد الله، تونس 1998.

ابن هشام الأنصاري : - شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت، 1987.

ابن يعيش، موفق الدّين: - شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د ت.

II- بالأعجمية

Baylon, Christian – Mignot, Xavier - Initiation à la sémantique du langage, Nathan, Paris, 2000.

Bloomfield, Léonard - Langage, Chicago 1933, traduit en Français par Gazio Janick : le langage, Payot, Paris, 1970.

Chauveau, Geneviève - Jespersen in la linguistique, E. Larousse, 1977.
- Les parties du discours in la linguistique, E. Larousse, 1977.

Chomsky, Noam - structures syntaxiques, Ed. du Seuil, 1969.
- Le langage et la pensée, Payot, Paris, 1970.

- Aspects de la théorie syntaxique, Seuil, Paris, 1971.
- Introduction à la théorie standard Etendue, in langage théorie générative étendue, Hermann, Paris, 1977a.
- Réflexions sur le langage Maspero, Paris, 1977b

Chomsky, Noam - Théorie du Gouvernement et du liage, trad. Pierre Pica, Editions du Seuil, 1991.

Dubois, Jean et all - Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973.

Fillmore, Charles - Universals in linguistic theory, 1968, edited by Emmon Bach and Robert T. Harris

Gross, Gaston - classes d'objets et description des verbes, in Langage 28ème année, n° 115, p p 15-30. (Persee)

Harris, Zellig.S. - Structaral linguistics Chicago, 1963.
- Structures mathématiques du langage, traduit de l'Américain par C. Fuchs, Dunob, Editions 92 Paris 1970-1971.
- Notes du cours de syntaxe, traduit de l'anglais par Maurice Gross, Editions du Seuil, Paris 1976.

Hjelmslev, Louis - La catégorie des cas, Etudes de grammaire générale, 1ère partie, 1935.
- Prolégomènes à une théorie du langage, Editions de minuit, 1968.
- Essais linguistiques, Editions de Minuit, 1971.

Jespersen, Otto - La philosophie de la grammaire, traduit de l'anglais par Anne – Marie léonard, Ed. de Minuit, 1971.

Lyons, John - Linguistique générale : introduction à la linguistique théorique, traduction de F. Dubois Charlier et D.

	Robinson, Larousse, Paris, 1970.
Martinet, André(sous la direction de)	- Grammaire fonctionnelle du français, Didier, Paris 1979 - Syntaxe générale, Colin, Paris, 1985.
Moignet, Gérard	- Systématique de la langue française, Klincksieck, Paris, 1981.
Oswald, Ducrot - Jean-Marie Schaeffer.	Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions du Seuil, 1995.
Petit Robert 2	Dictionnaire universel des noms propres alphabétique et analogique, rédaction dirigée par Alain Rey, le Robert – 107 Parmentier – Paris XI^{e}
Prieto, Luis	- Le langage : sous la direction d'André Martinet, Encyclopédie de la Ple'iade, Gallimard, Paris, 1968.
Tesnière,Lucien	- Eléments de syntaxe structurale, Ed. Klinclksieck, Paris, 2ème édition, 1988.

المراجع الإلكترونية :

المكتبة الشاملة : www.shamela.ws

Persee : www.persee.fr

http://fr.wikipedia.org

الفهرس

مقدّمة البحث	1
القسم الأوّل: مفهوم علم الإعراب في التفكير النّحوي العربي	9
الباب الأوّل : في التّراث النّحوي	10
الفصل الأوّل: الإعراب والبناء	11
مقدمة	11
1-الإعراب من اللّغة العامة إلى الإصطلاح النحوي	12
1-الإعراب والبناء اتّفاق في الألفاظ واختلاف في المعاني	14
أ- العامل ضابط مميّز بين الإعراب والبناء عند سيبويه	14
ب- التّغيّر سمة مميّزة للإعراب عند جمهور النحاة	16
- المحلّ الإعرابي	17
4- الإعراب "إبانة عن المعاني بالألفاظ"	18
أ- المعاني الإعرابيّة	19
1الفاعليّة	20
المفعوليّة	21
الإضافة	22
أ- معنى لفظيّة الإعراب عند قطرب	25
خاتمة الفصل	27
الفصل الثّاني: الوحدات المعربة	28

مقدمة	28
1- الاسم أحقّ بالإعراب من بقية الوحدات	28
2- موقع الاسم في السّلم الإعرابيّ	29
أ- الاسم المنصرف	30
ب- الاسم غير المنصرف	32
ب- 1 : الأسماء الملازمة للمنع من الصّرف	34
ب- 2 : الأسماء غير الملازمة للمنع من الصّرف	35
3- الاسم المبنيّ	36
أ- الأسماء الملازمة للبناء	37
ب- الأسماء غير الملازمة للبناء	39
4- مضارعة الأفعال للأسماء في الإعراب	41
5- وسم الوحدات اللّغويّة المعربة	44
ب- وسم الاسم	44
أ- 1- الوسم بالحركات	44
أ- 2- الوسم بالحروف	45
ب- وسم الفعل المضارع	46
خاتمة الفصل	49
الفصل الثّالث : الإعراب أثر العامل	50
مقدمة :	50
1- مفهوم العامل	50

2- العامل الحقيقي هو المتكلّم 52

3- العوامل بين القوّة والضّعف 53

4- أقسام الكلام وعلاقتها بالعمل الإعرابي 54

أ- الأفعال 54

أ- الحروف 57

ب- 1- الحروف العاملة عملا واحدا 58

ب- 2- الحروف العاملة عملين 59

ب- 3- الحروف غير العاملة عملا لفظيّا 60

ج- الأسماء 62

خاتمة الفصل 65

خاتمة الباب 67

الباب الثّاني: الإعراب كما رآه المحدثون العرب 69

الفصل الأول: تجديد النّظر في الإعراب 70

مقدّمة 70

1- الإعراب ظاهرة معنويّة 71

أ- الإعراب معنى 71

ب- توسيع دلالة المعنى الإعرابيّ 73

2- وحدات الكلم المعربة 75

أ- إعراب الاسم 75

ب- المعاني السّياقيّة لإعراب الفعل المضارع 77

3- نفي القول باطّراد المعاني في إعراب الأسماء 81

خاتمة الفصل 84

الفصل الثّاني : وجوه التّحديث في قراءة المحدثين للعلامة الإعرابيّ

مقدّمة : 85

1- إعادة النّظر في العلامات الإعرابيّة ومعانيها 85

تغليب الضمّة والكسرة على الفتحة في الدّلالة على المعنى 88

ب- قيمة مفهوم الاختلاف والتّقابل في ربط الحركات الإعرابيّة بالمعاني النّحويّة 92

2- أثر تيسير النحو في مقاربة المحدثين للعلامة الإعرابيّة 95

أ- العلامة الإعرابيّة ظاهرة صوتيّة 95

ب- العلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة 99

3- ضرورة التمييز بين دلالات المصطلحات الدالة على ظاهرة الإعراب لبيان العلاقات الرابطة بينها والتأكيد على معنويّة دور العلامة الإعرابيّة 103

خاتمة الفصل 106

الفصل الثّالث : مواقف المحدثين من نظريّة العامل النحوي 107

مقدّمة 107

1- نظام العوامل جهاز ضروري يفسّر ظاهرة الإعراب 107

2- مآخذ المحدثين على نظريّة العامل النّحوي 109

أ- العامل النّحوي وليد المنطق والفلسفة 109

ب- نقاط الارتكاز للطّعن في نظريّة العامل عند المحدثين 112

ج- تعذّر بناء جهاز تفسيري بديل لنظريّة العامل 116

خاتمة الفصل 118

خاتمة القسم الأوّل 119

القسم الثاني: التركيبيّة في اللّسانيات 122

الباب الأوّل : التركيبيّة في النّظريّات اللّسانيّة 123

مقدّمة الباب 124

الفصل الأوّل: التركيبيّة في الاتّجاه البنيوي الوصفي 127

مقدّمة : 127

1- مفهوم التركيبيّة Syntaxe في البنيويّة الأوربية 129

1- 1 التركيبيّة البنيويّة عند تنيار 129

1 - 2- التركيبيّة الوظيفيّة عند مارتني 131

أ- التركيبيّة في المفهوم العام 131

ب- التركيبيّة في المفهوم الضيّق 132

ج- الوظيفة والتّركيبيّة 133

د- تصنيفيّة الوظائف عند مارتني 136

هـ- الأسماء هي الوحدات الأكثر تنوّعا وظيفيّا 193

و- منزلة الفعل في توجيه الوظائف التركيبيّة 140

1- 3- مقوّمات التركيبيّة عند يلمسلاف 141

مقدّمة 141

أ- أهمّية مقولة الحالة 142

ب- كلّية مقولة الحالة الإعرابيّة 143

1-4- التركيبيّة في التصوّر التوزيعي 147

أ- أهمّ مبادئ التوزيعيّة

ب –التوزيع محدّد أساسي من محدّدات العلاقات التركيبيّة 147

خاتمة الفصل 152

الفصل الثّاني : التركيبيّة في الاتّجاه التّوليدي التّحويلي 154

مقدّمة 154

1- التوليد والتّحويل 155

أ- مفهوم التوليد 155

ب- مفهوم التّحويل 156

2- التركيبيّة علم محدّد المعالم عند تشمسكي 157

3- التركيبيّة عند تشمسكي دراسة في القدرة 158

4- البنية السطحيّة والبنية العميقة 159

5 – هندسة الجملة في النّظريّة التركيبيّة التوليديّة 162

خاتمة الفصل 165

خاتمة الباب 167

الباب الثاني : علاقة التركيب ببقيّة مستويات الوصف والتحليل اللّغوي 169

مقدّمة الباب : 170

الفصل الأوّل: التركيب: البنية والمعنى 172

مقدّمة : 172

1- تجليّات الاهتمام بالمعنى في التفكير اللّساني الحديث 173

أ- منزلة المعنى في اللّسانيات البنيويّة	175
أ- 1 - المعنى بين الإقصاء والحضور في التوزيعيّة	175
أ- 2- المعنى في الاتّجاه الوظيفي	178
أ- 3- المعنى عند يلمسلاف	181
ب- المعنى عند التوليديّين	183
خاتمة الفصل	185
الفصل الثّاني: التركيب والمعجم ين الاتّصال والإنفصال	187
مقدّمة :	187
1 – مفهوم المعجم	188
2- نظاميّة المعجم	190
3- المعجم بين الطّبيعة والصّناعة	193
4- علاقة المعجم بالتركيب	195
أ- انفصال المعجم عن التركيب	196
ب – اتّصال المعجم بالتركيب	197
5 – الاسترسال بين المعجميّ والتركيبيّ	202
خاتمة الفصل	205
القسم الثالث: الإعراب والاستعمال	207
الباب الأوّل : النّظريّة والاستعمال	208
مقدّمة الباب:	209
الفصل الأوّل: الأصول والفروع في التّراث النّحوي	213
مقدمة :	213
1- الدلالة المعجميّة للأصل والفرع	214

2- الأصول في الفكر العربي القديم 214

3- الأصول اللّغويّة من القواعد والقوانين الخاصّة إلى المبادئ العامّة المجرّدة المتحكّمة في القوانين الفرعية 216

4- اتّصال الأصول المنهجيّة بالأصول النّظريّة في بناء القواني اللّغويّة وتناسقها 218

خاتمة الفصل 220

الفصل الثاني : الأبنية المجردة وصور التحقق في اللسانيات الحديثة 221

مقدمة 221

1- الأبنية الإعرابيّة المجرّدة وصور التحقق عند يسبرسن Jespersen Otto 1860 1943 222

أ- تصوّر النّظام اللّغوي عند يسبرسن 222

ب- نظريّة المراتب الثّلاث عند يسبرسن أصل نظري مجرّد 224

ب- 1- دلالة الكلمة ووظيفتها داخل الأبنية التركيبيّة 224

ب- 2- نظريّة المراتب الثلاث ومستوى المتحقق 225

ب- 3- حدود نظريّة المراتب ليسبرسن 227

2- الأبنية المجرّدة وصور التحقّق عند تنيار (1954) 228

أ- عمل الربط La connexion عند تنيار ودوره الوظيفي 229

ب- مفهوم التشجيرة ودور النّظام البنيوي في بيان أهمّيتها 232

ج- أهمّية نظريّة تنيار في الفصل بين الشّكل النّظري وصوره الخطّية 234

3- الأبنيّة المجرّدة وصور التحقّق عند تشمسكي 235

أ- الإبداع خاصيّة جوهريّة في الظاهرة اللّغويّة 235

ب- ثنائيّة البنية العميقة والبنية السطحيّة 236
ج- حدود نظريّة تشمسكي 239
خاتمة الفصل 241
خاتمة الباب 243
الباب الثّاني : علامات الإعراب وصور تحقّقها 244
مقدّمة الباب 245
الفصل الأوّل: علامات الإعراب الأصلية 247
مقدّمة : 247
1- العلامات الأصول في إعراب الاسم 248
أ- حقيقة الاسم المعرب 248
ب- الرفع علامة الإعراب الأولى 249
ب- 1- مأتى القول بأصليّة الضمّة في المرفوعات 251
ب- 2- تنوّع المعاني الوظيفيّة الموسومة بالضمّة 251
ج- الفتحة أصل الوسم في المنصوبات 254
د- الكسرة علامة الجرّ الأولى 258
2- العلامات الأصول لإعراب الفعل 262
خاتمة الفصل 267
الفصل الثّاني: علامات الإعراب الفرعيّة
مقدّمة 268
1- العلامات الإعرابيّة الفرعيّة في إعراب الاسم 268

أ- العلامات الفرعيّة في إعراب الاسم المرفوع 269
ب- العلامات الفرعيّة في إعراب الاسم المنصوب 270
ج- العلامات الفرعيّة في إعراب الاسم المجرور 271
2- اشتراك العلامات الإعرابيّة الفرعيّة في التّعبير عن المعنى الإعرابي الواحد و تعبير العلامة الواحدة عن أكثر من معنى إعرابي 272
3- العلامات الفرعيّة في إعراب المضارع 274
أ- قيام الحرف مقام الحركة 275
ب- تقدير حركة الإعراب أو حذفها 277
4- المبنيات وصلتها بالحالات الإعرابيّة 278
خاتمة الفصل 280
خاتمة الباب 282
الباب الثالث : قرائن الإعراب الأخرى 283
مقدّمة الباب 284
الفصل الأوّل: دلالة الرتبة على العلاقات الإعرابيّة 270
مقدّمة 270
1- تأثير الرتبة في تحديد الوظيفة الإعرابيّة 286
2- الرتبة ضابطا إعرابيّا قويّا 290
3- الفعل العامل ورتبة المركّبات في البنيّة 292
4- ظاهرة التقديم والتأخير وعلاقتها بالرتبة 295
خاتمة الفصل 299

الفصل الثّاني : وسم ظاهرة المطابقة للبنيّة الإعرابيّة 300

مقدّمة الفصل 300

1- مفهوم المطابقة 300

2- منزلة المطابقة في نظام اللّغة 303

3- مقولات المطابقة التركيبّة 305

4- درجات المطابقة التركيبيّة وأبنيّتها 308

أ- مطابقة النعت للمنعوت 308

ب- مطابقة التوكيد للمؤكّد 310

ج- مطابقة البدل للمبدل منه 313

د- مطابقة المعطوف للمعطوف عليه 315

خاتمة الفصل 318

خاتمة الباب 320

خاتمة البحث 321

قائمة ثبت المصطلحات مدخل عربي 326

قائمة ثبت المصطلحات مدخل فرنسي 331

قائمة المصادر والمراجع 336

الفهرس 343